رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

النحويون والقرآن

تأليف
الدكتور خليل بنيان الحسون

مكتبة الرسالة
عمان - الأردن

رَفعُ
عبد الرّحمن النّجْديّ
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

النحويون والقرآن

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م

مكتبة الرسالة الحديثة
عمّان - ساحة الجامع الحسيني
ص.ب ٦٦٠٠١ - هاتف: ٤٦٣٩٩٥٧

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

النحويون والقرآن

الدكتور خليل بنيان الحسون

مكتبة الرسالة الحديثة

عمان - الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

اللهم

مما أنعمت عليّ به

من النظر في كتابك ....

﴿القرآن العظيم﴾

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين وعلى آله وأصحابه الأكرمين،،

وبعد،،

فقد تهيأ لعلماء اللغة العرب ما لم يتهيأ لأي علماء لغة أخرى في العالم: كتاب من الله "لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه"، "بلسان عربي مبين" موثق أدق توثيق بحفظ الله، وبجهود المؤمنين، على نحو لم يتهيأ لأي كتاب في العالم.

قد يبدو هذا القول ادعاءً، ينطوي على الكثير من الإبعاد والمغالاة؛ إذ: ما يدرينا بما حظيت به الكتب الأخرى على امتداد العالم.

ولتبيين ذلك أضع الدليل الآتي بين يدي من يساوره الشك فيه .

إذ من المعلوم أنّ الياء العائدة على المتكلم في نحو (كتابي) و(يدي) و(إني) ساكنة، ويجوز فتحها، وقد يجب ذلك إذا سبقها ساكن، وليس في حركتيها هاتين ما يمسّ الدلالة بشيء، فاللفظ معها ساكنة كشأنه معها وهي محركة بالفتح.

ولننظر إلى ما فعله رواة القراءات والقراء في ضبط الياء متحركة أو ساكنة فيما جاء من الألفاظ منتهياً بها في القرآن.

إذ يعرض ابن مجاهد في كتابه "السبعة في القراءات" ما جاء من شأن هذه الياء بعد انتهائه من عرض القراءات لكل سورة، فيقول في نهاية سورة البقرة: "واختلفوا في تحريك ياء الإضافة المكسور ما قبلها في أحد عشر موضعاً من هذه السورة، فقرأ نافع وأبو عمرو (إنيَ أعلم ما لا) و(إنيَ أعلم غيب السموات والأرض) و(عهدي الظالمين) و(فإنه منيَ إلا) و(ربيَ الذي) بتحريك الياء وتابعهما ابن كثير إلا في قوله (فإنه منيَ إلا) فإنه أسكن الياء، وانفرد ابن كثير في قوله (فاذكرونيَ أذكركم) بفتح الياء، وكذلك روى أبو قرة عن نافع، وانفرد نافع في رواية ورش بفتح (ويؤمنوا بي لعلهم) ولم يروه غيره عن ورش، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر والكسائي (عهديَ الظالمين)، و(ربيَ الذي) ولم يحرك حفص في روايته عن عاصم:

(عهدي الظالمين).

وانفرد نافع بالفتح في قوله: (بيتي للطائفين) وكذلك حفص عن عاصم...)[1].

ويقول ابن مجاهد – رحمه الله- بعد استيفائه عرض القراءات في سورة آل عمران:

"ياءات الإضافة: جميع ما في هذه السورة من ياءات الإضافة ثمان وعشرون ياءً، اختلفوا منهن في ستة مواضع، قوله (أسلمت وجهيَ لله)، و(فتقبل منيَ إنك)، و(إنيَ أعيذها بك) و(اجعل ليَ آية) و(إنيَ أخلق) و(من أنصاريَ إلى الله) ففتحهن نافع كلهن، وفتح ابن كثير واحدة، قوله (إنيَ أخلق) وفتح أبو عمرو ثلاثاً منهن: (فتقبل منيَ إنك) و(اجعل ليَ آية) و(إنيَ أخلق) وفتح ابن عامر وعاصم في رواية حفص واحدة منهن (وجهيَ لله) وأسكنهن كلهن عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي)[2].

ويمضي ابن مجاهد على هذا النحو في بقية السور.

فهل تظننَ مع هذا أن كتاباً من الكتب في العالم بلغ فيه التوثيق هذا المبلغ فيما لا علاقة له بأداء الدلالة للنص؟

إن توثيق النصوص يقف عند حدود اقتراب النص من الأصل على نحو يفي بما يشتمل عليه النص من مضمونه اشتمالاً دقيقاً، لكنه لا يمتدُّ إلى ما لا علاقة له بأداء الدلالة على نحو ما رأينا في (ياءات الإضافة) وما هو غير محتاج إليه لبلوغها.

وعلى هذا فلقد كان الأجدر بالنحويين أن يعكفوا على هذا الكتاب، كتاب الله ليستنبطوا منه كل أحكام اللغة، كما عكف عليه الفقهاء حين استخلصوا منه أحكام الشريعة، وما يتصل بأمور الدين.

ولقائل أن يقول: إن النحويين وجدوا أنفسهم ملزمين بتسقُّط شواهد اللغة الأخرى، لأن القرآن لم يستوعب كل أحكام اللغة.

نقول: بل إن القرآن اشتمل على كل المحتاج إليه من أحكام اللغة، سوى الشاذ والنادر، وما لا تقتضيه الحاجة، وزيادة.

نعم: وزيادة، والدليل على ذلك أن النحو منذ نشأته حتى الآن لم يستوعب كل ما

---

(١) السبعة في القراءات، ص ١٩٦.

(٢) السبعة في القراءات، ص ٢٢٢.

تمثل في القرآن من الأحكام والتراكيب الإسلوبية، وآية ذلك أننا نجد النحويين على مر العصور يستدركون على أسلافهم ما أخلوا به مما ورد في القرآن من الأحكام، وبدليل ما ظهر في زماننا مما اصطلح عليه اسم (نحو القرآن) إذ نبّه مؤلفو الكتب في هذا الشأن على ما أخل به أسلافهم من الأحكام والتراكيب الأسلوبية في القرآن، كصنيع الدكتور أحمد عبد الستار الجواري – رحمه الله- في كتابه (نحو القرآن)، والشيخ محمد عبد الخالق عضيمه – رحمه الله- في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن) والدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه (نظرية النحو القرآني).

ولقد تكشف لي بعد ما يدنو من العقدين في تدريس مادة: (أثر القرآن في الدراسات النحوية) لطلاب درجة الدكتوراه في قسم اللغة العربية/ كلية التربية (ابن رشد) -جامعة بغداد- أن نحونا مازال بعيدا عن استيعاب كل ما تمثل في القرآن من الأحكام والأساليب البعد الذي يكون من عواقبه أن دارس هذا العلم لا يعرف الكثير من ذلك، وإن بلغ فيه أعلى مراتب الدراسة، ونال به أعلى الشهادات التي تدل على تخصصه فيه.

ولا أظن أحداً يعترض على ذلك أو ينكره، وإني لأضع بين يدي من قد لا تطيب نفسه به ولا يرتضيه ما نبّهنا عليه الشيخ محمد عبد الخالق عضميه – رحمه الله- إذ ذكر أن أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون حين وقفا على قول المرّار بن منقذ:

أملح الخلق إذا جرّدتها	غير سمطين عليها وسؤر
لحسبت الشمس في جلبابها	قد تبدت من غمام منسفر

في تحقيقهما لشرح المفضليات، أثبتا في هامشهما:

"لحسبت جواب (إذا) بتضمنها معنى (لو)، ولم نجد هذا الاستعمال فيما بين أيدينا من المصادر"[(1)].

وما لم يجداه بين أيديهما من المصادر موجود في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[(2)].

---

(1) دراسات لأسلوب القرآن، ج١، ق١، ص ١٠٣.

(2) مريم، الآية: ٦٦.

فإذا كان الشيخان أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون قد غاب عنهما شيء من القرآن –وهما من هما علماً وتحقيقا وتدقيقاً ونتاجاً علمياً– فما مقدار الغائب عن غيرهما منه، ممن لا يبلغ شأوهما في كل ذلك، وممن ينحصر عندهم المؤمَّل والمرتجى من هذا العلم في نيل الشهادة الكبيرة بالعلم الكبير، حتى إذا بلغوا نهاية الشوط رضوا من الغنيمة بالشهادة الكبيرة، دون العلم الكبير.

ولقد حددت مواقف النحويين من القرآن المنهج لهذا الكتاب، إذ نجد أنهم يذهلون وهم عاكفون على إقامة هذا العلم –أسسه وقواعده وأصوله– عن حقيقة أنهم بين يدي القرآن، كلام الله تعالى، الممثل بدلائل إعجازه للأسمى والأعلى والأقوم والأقوى في الألفاظ والأساليب والأحكام.

فلا نكاد نجد عندهم فرقاً في سياق ما يقررونه من الأصول والفروع، وما يوجهونه من توجيهات بين: (قال تعالى) و(قال الشاعر)، فكل منهما متبوع بشاهد، وهما سواء في ذلك.

ولا نلمح تميزاً للشاهد القرآني أو إحلالاً له في رتبة تُعليه على الشاهد الشعري، إذ لا يُكتفَى به في إقرار الأحكام، وإنما نجد أنهم حريصون على أن يعضدوا ما يمثله بما (قال الشاعر)، فإذا أصابوه كان ذلك عندهم أمثل، وأحظى بالقبول، وارسخ لما يقررون.

ولم يكن الجدال ينقطع ويحسم إذا قُدِّم الشاهد القرآني، وإنما نجدهم يعمدون إلى صرفه بالتأويل عما يدل عليه ظاهره، وهو بذلك لا يختلف عن الشاهد الشعري إذا كان حجة بيد المذهب المُخالف؛ إذ يحمل على الضرورة، أو يرد بأنه مجهول القائل.

ولقد كانوا حريصين كل الحرص على أن يجدوا للشاهد القرآني ظهيراً مؤيداً، أو شفيعاً مما (قال الشاعر) إذا جاء منفرداً فيما يمثله، فإذا لم يجدوا له شيئا من ذلك ظلوا في حيرة بشأنه، إذ قد يمنعونه؛ وقد يحكمون عليه بالشذوذ وقد يحملون ما فيه على الضرورة، وقد يقضون بأنّه مخالف للقياس، أو يحملونه على التوهم، أو يحكمون عليه بما هو أشد من ذلك.

وقد تعقب المنهج هذه المواقف، فجاء على هذا النحو:

- ما منعه النحويون مما هو وارد في القرآن –عالمين بوروده فيه أو غير عالمين–.
- ما وصفوه بالقلة.
- ما حملوه على الضرورة.
- ما وصفه بالشذوذ، أو بأشد من ذلك.
- ما فضلوا بعضه على بعض، أو فضلوا غيره عليه.
- ما حملوه على التوهم.
- ما حملوه على الجر على الجوار.
- ما حملوه على الهابط من كلام الناس.
- ما لم يعلموا بوجوده في القرآن.
- ما نفوا وجوده في القرآن.
- ما أقروه خلاف ما هو وارد في القرآن.
- ما لم يحسنوا التنبيه عليه، وما أخلوا به من الأحكام والأساليب في القرآن .

وأردفت ذلك كله بتعقيب أجملت فيه ما يمكن استخلاصه من مواقف النحويين من القرآن.

نسأله تعالى ان يلهمنا قول الحق ، ويجعلنا من السالكين سبيل الرشاد ، انه سميع مجيب.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ما منعه النحويون وهو وارد في القرآن

رب لا تتعلق بالفعل المضارع:

ذهبت طائفة كبيرة من النحويين إلى القول بأن (رب) لا تدخل إلا على الفعل الماضي، ولا تتعلق بالفعل المضارع، ويبدو أنه مذهب جمهور النحويين.

يقول السيوطي "ويجب كونه، أي الفعل الذي تتعلق به رب ماضيا، قاله المبرد والفارسي وابن عصفور، وقال أبو حيان أنه المشهور ورأي الأكثرين، وقيل يأتي حالا أيضا، فلا يقال رب رجل سيقوم، قاله ابن السراج"[1].

والغريب أنهم يذهبون إلى إلزام كون الفعل بعدها ماضيا، وقد وردت في القرآن داخلة على الفعل المضارع، وهي ملحقة بـ (ما) في قوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[2].

يقول أبو البركات الأنباري في سياق إعرابه الآية "ولا يدخل بعد ربما إلا الماضي كما قال الشاعر:

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

وإنما جاء هاهنا المضارع بعدها على سبيل الحكاية، ولهذا حمله أبو إسحاق على ضمير (كان) على تقدير: ربما كان يود الذين كفروا"[3].

وما يثير العجب هنا أن الشاهد الشعري يدل عندهم دلالة قاطعة على دخول (رب) على الماضي، غير أن الآية ليست دليلا قاطعا على دخولها على الفعل المضارع.

فهم يردون الآية بالشاهد الشعري، ولا يجعلونها معادلة له ليقضوا بإباحة الوجهين: دخولها على الماضي ودخولها على المضارع. بل إنهم ينحون بالآية

---

(1) همع الهوامع، ٢٨/١.

(2) الحجر، الآية: ٢.

(3) البيان في غريب إعراب القرآن، ٦٣/٢.

إلى التأويل انحرافا عما يؤديه ظاهرها وإجراء لما أقره الشاهد الشعري، ولسنا ندري الوجه الذي يحمل على التسليم لظاهر الشاهد الشعري دون التسليم لظاهر الآية.

وقد أقر ابن مالك بدخول (رب) على المستقبل مستدلا بالآية، وبقول هند أم معاوية:

يا رب قائلة غدا يا ويح أم معاويه

وقول جحدر بن مالك:

فإن أهلك فرب فتى سيبكي علي مهذب رخص البنان"[1]

ولم يذعن النحويون المتمسكون بما دل عليه الشاهد الشعري لظاهر الآية وإنما أوغلوا في التأويل، فقال قائل منهم "إن المستقبل موضوع في الآية موضع الماضي على حد وضع الماضي موضع المستقبل في قوله تعالى: ﴿ونفخ في الصور﴾[2].

والقياس كما هو ظاهر فاسد، ففي قوله تعالى "ونفخ في الصور" يدل الفعل الماضي على المستقبل دلالة قاطعة لوقوع ما يدل عليه في المستقبل، بخلاف قوله "ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين، فهو بصيغة المستقبل دالا على المستقبل بما سيتكشف لهم من الدلائل.

ولو كانت الآية: ربما ود الذين كفروا لكان ذلك محمولا على أن الماضي مراد به المستقبل، فهم لا يودون ذلك في حال كفرهم لإصرارهم عليه، وإنما يودونه حينما يعرضون للحساب يوم القيامة.

ويقول الزمخشري "فإن قلت لم دخلت على المضارع وقد أبوا دخولها إلا على الماضي؟ قلت: لأن المترقب في إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع في تحققه فكأنه قيل: ربما ود، فإن قلت متى تكون ودادتهم؟ قلت عند الموت أو يوم القيامة إذا عاينوا حالهم وحال المسلمين"[3].

---

(١) أمالي القالي، ٢٨٢/١.

(٢) الكهف، الآية: ٩٩، و يس، الآية: ٥١.

(٣) الكشاف، ٢٦٩/٢.

والزمخشري – ملتزما– بما تقرر وترسخ في يقين النحويين الذين "أبوا دخولها إلا على الماضي "يجد نفسه ملزما بأن يدخل ما تمثل في الآية المخالف لما استقر في يقينهم ضمن هذا المتيقن عندهم فيعمد إلى ما رأيت من التأويل.

فربما يود في تحققه "كأنه ربما ود".

ولقد كان الأجدر به أن يسلم لظاهر الآية، فـ (رب) تدخل على الماضي، وقد جاءت في كلام الله داخلة على المضارع.

والذي يدفع تأويل الزمخشري دفعا أن الآية ينظر إليها في حين نزلوها، ولمن تتجه إليهم بالقصد، وفي استمرار تحققها.

فقد نزلت في شأن كافرين لم يموتوا بعد، وسيقع منهم تمني أن لو كانوا مسلمين، وقوله "عند الموت أو يوم القيامة" يرد ما تمسك به.

والعبرة في الآية إنما تكون إذا قصد بها الأحياء الذين تنبئهم بحال سيكونون عليها، ليكون ذلك أدعى إلى ردعهم وأمثل لاتعاظهم.

والزجاج كما جاء في نص الأنباري يقحم (كان) بعد ربما في الآية لتوافق ما ذهبوا إليه، فالأصل عنده "ربما كان يود الذين كفروا" فحذفت كان لكثرة استعمالها.

وحذف كان –عند الزجاج ومن ذهب مذهبه– ومباشرة رب للفعل (يود) بعدها لا يجعلها داخلة على المضارع، وإنما هي داخلة على الماضي وإن دخلت على المضارع، وليس ثمة ما يدل على دخولها عليه أصلا.

ويعلل أبو حيان دلالة يود على الماضي "بأنه من الوصف بالمستقبل لا من باب تعلق رب بما بعدها، ونظيره قولك "رب مسيء اليوم يحسن غدا"، أي رب رجل يوصف بهذا"(١).

ولا وجه لحمل الآية على ما مثل به أبو حيان، فالوصف وإن تقيد باليوم في مثاله دال على المستقبل لتوقع حدوثه في المستقبل، لا لكونه حادثا فعلا، والفعل في الآية بصيغة المستقبل، متوقع حصوله في المستقبل.

ويورد السيوطي رد شيخه الشمني على من نسب قول القائلين بدلالة الفعل على

---

(١) ارتشاف الضرب، ٢/٤٥٩.

الماضي في الآية إلى التكلف؛ إذ يقول "وأجاب شيخنا الإمام الشُّمني بأنه لا تكلف؛ لأنهم قالوا إن هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها (ربما) المختصة بالماضي، وعدل إلى لفظ المضارع، لأنه، كلام من لا خلف في إخباره، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي، فهو مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل"[1].

فإذا كان مستقبلا في التحقيق، ومستقبلا بحسب زمن وقوعه، فما الذي يحمل على هذا القدر من التمحل والاعتساف للميل عما يمثله ظاهر الآية، وظاهرها البين يغني عن كل ذلك.

وقد نص أبو علي الفارسي في الإيضاح على أن رب موضوعة للإخبار عما مضى وقيل إنه في كتبه الأخرى قال بوقوعها للاستقبال مع الفعل المضارع مستدلا بقول أمية بن أبي الصلت:

ربما تكره النفوس من الأمـ ـر له فرجة كحل العقال[2].

ويبدو أن إصابته لقول أمية وشواهد شعرية أخرى هي التي وضعت بيده الدليل على جواز دخولها على المضارع، ولولا ذلك لما كان ظاهر الآية كافيا في هذا الشأن.

وعلى هذا فإن وجود شاهد شعري معتبر، أو أكثر بهذه الصفة إنما يكون شفيعا قويا للآية لدى النحويين، لكي يتقبلوا ما تمثله؛ لأن الآية وحدها إذا جاءت منفردة بما تشتمل عليه لا تكفي دليلا ملزما، ولا يشفع لها أنها آية، كلام الله.

ولنا أن نتساءل: أليس الأيسر من هذا التمحل الذي سود به النحويون ما سودوا به من صحائف كتبهم الإقرار بأن (رب) تدخل على الماضي وتدخل على المضارع آخذين بظاهر الآية، ولو احتمالا... على أي قدر من الاحتمال، وهي كلام الله. وإلا فما الذي يحملهم على هذا القدر من وجوه التأويل بجعل الآية موافقة لما استقر لديهم؟ وما الذي يحول دون اتخاذ موقف آخر فيعدلون ما استقر لديهم إقرارا بما يبرزه ظاهر الآية، وإذا تعذر عليهم أن يتخلوا عن شواهدهم التي حملتهم على التمسك بالقول إن (رب) مختصةبالماضي. أفليس الأجدر بهم أن يضعوا الآية في الكفة الأخرى المقابلة

---

(1) همع الهوامع، ١/٢٨.

(2) شرح الرضي، ٢/٣٢١.

لشواهدهم، وبالمستوى نفسه، ليجيزوا دخولها على الفعل المضارع؟

وما الذي يمنعهم أن ينصوا استدلالا بالآية على أن اقتران (رب) بـ (ما) من شأنه أن يؤدي من بين ما يؤديه، من دخولها على المعرفة، وإزالة اختصاصها بالأسماء، إلى دخولها على الفعل المضارع على النحو الذي بدا في الآية؟ وليس في ذلك نقض لأصل، أو انحراف عن سبيل قويم في التعبير، فضلا عما يبيحه من السعة في الاستعمال، والشواهد المعتبرة مع ذلك تنهض بجانب الآية للتدليل على دخول (رب) على المضارع، كما رأينا في قول أمية من أبي الصلت، وقول جحدر، وكما هو ظاهر في قول كعب بن زهير:

فذريني من الملامة حسبي ربما أنتحي موارد زورا[1]

في حين أن ما تمسكوا به لا يعضده دليل من كلام الله.

والنحويون يعمدون أحيانا إلى أساليب مجافية لسمت العلم لإلزام المقابل بتقبل ما يريدون إقراره، ويكون ذلك بالتلويح بأمثلة هابطة وغير مستوية يتخذونها حجة لإنكار ما ينكرون، ويجرون الحكم عليها سبيلا للحكم على ما هو أعلى وأقوم منها من النصوص.

فقد أنكر ابن السراج دخول (رب) على الفعل المضارع جريا على ما استقر واستتبت عندهم، وحجته أنه "لا يقال رب رجل سيقوم"[2].

ومثل هذا لو صح أن ابن السراج قد قاله لا يدخل في نطاق العلم، وإنما يندرج في مسالك التحايل والالتواء عن وجه الحق؛ إذ من المعلوم لدى جميع النحويين أن (رب) تفيد التقليل، وقد تأتي للتكثير، ومنهم من يقيد استعمالها بالتقليل، ويجعل دلالتها على التكثير ضربا من المجاز.

وعلى هذا فلا يمكن القول بأية حالة "رب رجل سيقوم" لأن الرجل من شأنه أن يقوم في كل وقت، كما لا يمكن القول: رب رجل سيأكل، أو رب رجل سينام.

ونحن لا نقول: سيقوم رجل مع صحة هذا التركيب إذ لا فائدة في الإخبار بذلك.

---

(1) ديوانه (صنعة السكري)، ص ٦٧.

(2) همع الهوامع، ٢٨/١.

فما كان أغنى ابن السراج عن الوقوع فيما وقع فيه لو أنه تقبل الآيـة شـاهدا على مجيء ربما للاستقبال، وقد دخلت على الفعل المضارع، بصيغته، وبما سـيكون من دلالته في شاهد لا يمكن الإغضاء عنه، ولا سبيل إلى رده.

(من) لا تزاد في الإيجاب:

مذهب جمهور البصريين أن (من) تزاد بشرطين، إذا كانت الجملة مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام، وإذا كان مجرورها نكرة، وهذا ما نص عليه سيبويه[1] وجرى عليه البصريون من بعده[2].

ولم يشترط الأخفش ذلك، إذ يجيز زيادتها في الإيجاب ومجرورها معرفة، يقول "وإن شئت جعلته على قولك ما رأيت من أحد، تريد ما رأيت أحدا، وهل جاء من رجل، تريد هل جاءك رجل، فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك، قال "يكفر عنكم من سيئاتكم" فهذا ليس باستفهام، ولا نفي، وتقول: زيد من أفضلها ، تريد تريد هو أفضلها"[3].

وهو مذهب الكوفيين أيضا، بيد أنه يعزى إلى الأخفش وحده في كثير من كتب النحو، ولا سيما ما اتجه منها إلى إعراب القرآن، وفي كتب التفسير.

ومما يؤيد زيادتها في الإيجاب على نحو قاطع لا سبيل إلى رده، أو دفعه بالتأويل قوله تعالى: ﴿**جنات تجري من تحتها الأنهار يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا**﴾[4].وقوله:﴿**جنات عدن يدخلونها يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا** ﴾[5].

فالظاهر البين أن (لؤلؤا) في الآيتين معطوف على محل أساور المجرور بـ (من) الزائدة، كما في الشاهد: "ولسنا بالجبال ولا الحديدا"[6].

والدليل على زيادتها في الآيتين قوله تعالى: ﴿**وحلوا أساور من فضة وسقاهم ربهم شرابا طهورا** ﴾[7]. إذ تعدى الفعل إلى (أساور) من غير تعلق بحرف، فالعطف

---

(1) سيبويه، ٣١٥/٢، ٣١٦.

(2) المقتضب، ٤٢٠/٤، شرح الرضي، ٢٦٨/٤.

(3) معاني القرآن، ١٠٥/١.

(4) الحج، الآية: ٢٣.

(5) فاطر، الآية: ٣٣.

(6) سيبويه، ٦٧/١.

(7) الإنسان، الآية: ٢١.

عليه مع ظهور الدليل على زيادة (من) أظهر وأولى من تقدير عطفه على المجـــرور بحرف غير زائد.

وبهذا فقد اجتمعت أربعة دلائل على زيادتها: عطـــف (لؤلـؤا) علـــى محـــل مجرورها، وتعدى الفعل إلى مفعوله الثاني في الآية الأخرى ونصبه، وعـــدم دلالتـــها على معنى آخر غير التوكيد، بدليل قوله: ﴿**يحلون أساور من فضة**﴾ وسلامة السياق مع حذفها، وقد جاء ذلك في الإيجاب في الموضعين.

فلا سبيل إلى القول بعدم زيادتها هنا مع قيام هذه الأدلة مجتمعـــة، ومـــا تـــأيد بالقرآن مستغن به عن التماس الحجة والشاهد والدليل.

ومما جاءت فيه (من) زائدة في الإيجاب قوله تعالى: ﴿**ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة**﴾ [1].

والظاهر من السياق أن (من) في "من الصالحات" زائدة، بدليل قولـــه تعـــالى: ﴿**والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة**﴾ [2].

وقد تكررت (من) ثلاث مرات في قوله تعالى: ﴿**وينزل من السماء من جبـــال فيها من برد**﴾[3]. والأشبه أن تكون إحداها زائدة، كما تكررت ثلاث مرات في قولـــه تعالى: ﴿**وما أنزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وما كنا منزلين**﴾[4]. وإحداهـــا زائدة ويؤخذ من السياق أن الثالثة في (من برد) هي الزائدة ليكون (برد) مفعول ينزل، إذ هو المنزل، والجملة موجبة.

ومما جاءت فيه من زائدة للتوكيد، في الإيجاب قوله تعالى: ﴿**وجعلنا فيها جنـات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون**﴾[5]. فهي زائدة في "من العيون" إذ لا يســتوي هنا جعلها لبيان الجنس أو للتبعيض مع استمرار تفجير العيون في كل زمن الأرض.

---

(١) النساء، الآية: ١٢٤.

(٢) البقرة، الآية: ٨٢.

(٣) النور، الآية: ٤٣.

(٤) يس، الآية: ٢٨.

(٥) يس، الآية: ٣٤.

ثم إن عدم عدها زائدة يلزم بتقدير مفعول به للفعل (فجرنا)، ويقدره أبو البقاء العكبري "... أي من العيون ما ينتفعون به"[1].

وهذا تقدير مستغنى عنه؛ لأن كل العيون نافعة، ويرد تفجيرها في القرآن في عداد النعم، وقد جاءت العيون مقترنة بالجنات في تسعة مواضع من القرآن من ذلك قوله تعالى: ﴿إن المتقين في جنات وعيون﴾[2]، وقوله: ﴿فأخرجناهم من جنات وعيون﴾[3] وقوله: ﴿أمدكم بأنعام وبنين ۝ وجنات وعيون﴾[4].

ومع هذه الأدلة الظاهرة على زيادة من في الإيجاب للتوكيد فليس من الحق أن ينسب القول بزيادتها على هذا النحو لنحوي واحد، على أنه مخالف لإجماع النحويين في هذا الشأن، لما ينطوي عليه ذلك من إغفال وتجاهل لهذه الشواهد من القرآن التي تلزم بالإقرار بذلك.

---

(1) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٨٢.

(2) الحجر، الآية: ٤٥.

(3) الشعراء، الآية: ٥٧.

(4) الشعراء، الآية: ١٣٣، ١٣٤.

(من) لا تكون لابتداء الغاية الزمانية:

وهو مذهب جمهور البصريين، وقد ألزمهم بذلك سيبويه في قوله: "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتابا من فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"(١).

ويقول في موضع آخر "وتقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى"(٢).

وقال في موضع ثالث "وإذا قلت أخذته من عبد الله فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بـ (من) وإذا قلت مذ زمان فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان بـ (مذ)" (٣).

فقد اقتصر -كما ترى- في هذا كله على ذكر دخولها على المكان، ثم إن وضعه إياها في مقابل (مذ) دليل على أنها لا تمتد عنده في الاستعمال إلى الزمان.

وبهذا كله رسم لأصحابه مذهبا تمسكوا به أشد التمسك، ورفضوا كل ما اعترضهم من النصوص التي تدل على دخولها على الزمان، واتخذوا من التأويل سبيلا لإبعادها عن وجهها، خلافا للكوفيين الذين يجيزون دخولها على الزمان"(٤).

"ومما جاءت فيه (من) دالة على ابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى: ﴿**لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه**﴾(٥).

يقول أبو البركات الأنباري في رده مذهب الكوفيين: "أجمعنا على أن (من) في المكان نظير (مذ) في الزمان، لأن (من) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان كما أن (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان.

---

(١) (٢) (٣) سيبويه، ٤/٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦.

(٤) الإنصاف، ١/٣٧٠-٣٧٦.

(٥) التوبة، الآية: ١٠٨.

ثم يقول: "فكما لا يجوز أن تقول ما سرت مذ بغداد، فكذلك لا يجوز أن تقول ما رأيته (من) يوم الجمعة"[١].

وهذه الحجة تنطوي على مغالطة، فإن الكوفيين لم يقولوا إن (مذ) يجوز أن تكون لابتداء الغاية المكانية، لكي يرد مذهبهم على هذا النحو، واقتصار (مذ) على الزمان لا يلزم بأن تقتصر (من) على المكان، وليس من ضرورة أن يكون تناظرهما في الدلالة على ابتداء الغاية أن يتناظرا في كل شيء، وآية ذلك أننا نجد الحرفين أو الاسمين يتشاكلان في الدلالة ولا يتماثلان تماثلا تاما في الاستعمال، نحو "لم ولما" النافيتين الجازمتين، والهمزة وهل، وإلى وحتى الدالتين على انتهاء الغاية، ولا يمنع ذلك أن يأتي أحدهما في موضع لا يصلح فيه نظيره.

ثم يلتفت إلى ما احتج به الكوفيون، وهو قوله تعالى: "من أول يوم" فيرده على هذا النحو: "أما احتجاجهم بقوله تعالى: "من أول يوم أحق أن تقوم فيه فلا حجة فيه؛ لأن التقدير فيه من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

ويرد احتجاجهم بقول زهير:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

إذ يرى أن التقدير فيه: من مر حجج ، ومن مر دهر"[٢].

والأنباري في اندفاعه لإبطال حجج الكوفيين يذهل عن الحقيقة الظاهرة، وهي أن: مر الحجج ومر الدهر إنما هو زمان وليس مكانا ليصلح ردا على الكوفيين.

وعلى الرغم من أن أبا البقاء العكبري أكثر مغالاة من الأنباري في بصريته – وهو معاصر له- لم يجد بدا من الإذعان لما يلزمه ظاهر الآية.

إذ يقول عند تعرضه للآية في إعرابه للقرآن "والتقدير عند بعض البصريين من تأسيس أول يوم؛ لأنهم يرون أن (من) لا تدخل على الزمان، وإنما ذلك لـ (مذ)، وهذا ضعيف هاهنا؛ لأن التأسيس المقدر ليس بمكان حتى تكون من لابتداء غايته".

---

(١) الإنصاف، ٣٧١/١.

(٢) الإنصاف، ٣٧٥/١، وشرح الرضى، ٢٦٤/٤.

وحسبه بها حجة، إذ الذي أقحموه في الآية في تقديرهم دال على الزمان لإضافته إلى الزمان كما في قولنا: كان زيد مقيما معنا من ابتداء عامنا هذا، والمصدر يكتسب دلالة الزمن حين يضاف إليه، ومن أجل هذا ينوب عنه.

ويدلل أبوا لبقاء على دخول من على الزمان بحجة قاطعة؛ إذ يقول:

"ويدل على جواز دخول (من) على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على (قبل) التي يراد بها الزمان، وهو كثير في القرآن"[١].

ولا ريب أن دخول (من) على (بعد) أيضا إنما يعضد هذه الحجة، فإن قوله تعالى: ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد﴾[٢]. فيه دلالة ظاهرة على الابتداء وعلى الاستمرار.

وهذه الدلالة لا تتأتى حينما لا يسبق (قبل) و(بعد) (من) كما في قول تعالى، وقد جاءت فيه (قبل) غير مسبوقة بـ (من): ﴿قال فرعون آمنتم به قبل أن آذن لكم ﴾[٣].

وقوله: ﴿ قالوا يا صالح قد كنت فينا مرجوا قبل هذا ﴾[٤].

وقوله: ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ﴾[٥].

وكذلك الشأن عند عدم دخول (من) على (بعد) كما في قوله تعالى: ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين﴾[٦]. وقوله: ﴿قال أنى يحيي هذه الله بعد موتها ﴾[٧]. وقوله: ﴿يجادلونك في الحق بعد ما تبين﴾[٨].

وعلى الرغم من ارتضاء الرضي الاستراباذي مذهب الكوفيين في دخول (من)

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، ٢/٦٦٠.

(٢) الروم، الآية: ٤.

(٣) الأعراف، الآية: ١٢٣.

(٤) هود، الآية: ٦٢.

(٥) طه، الآية: ١٣٠.

(٦) الأنبياء، الآية: ٥٧.

(٧) البقرة، الآية: ٢٥٩.

(٨) الأنفال، الآية: ٩.

على الزمان نجده يتنكب هذا القدر من الإبعاد والتمحل في رده على احتجاج الكوفيين بالآيتين، إذ يقول:

"وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضا استدلالا بقوله تعالى: من أول يوم، وقوله تعالى: "إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة".

ثم يقول: "وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء، إذ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل المتعدي بـ (من) الابتدائية شيئا ممتدا، كالسير والمشي ونحوه، وكون المجرور بـ (من) الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل، نحو سرت من البصرة، أو بكون الفعل المتعدي بها أصلا للشيء الممتد، نحو تبرأت من فلان إلى فلان، وكذا خرجت من الدار؛ لأن الخروج ليس شيئا ممتدا، إذ يقال: خرجت من الدار إذا انفصلت عنها، ولو بأقل من خطوة، وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين، ولا أصلين للمعنى الممتد، بل هما حدثان واقعان فيما بعد (من)، وهذا معنى (في) فـ(من) في الآيتين بمعنى (في) نحو: جئت من قبل زيد ومن بعده، و"من بيننا وبينك حجاب" وكنت من قدامك... وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة"[1].

وهذا – كما ترى– من البعد والتكلف بحيث لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه بحال، والرضي وأمثاله من النحويين إنما يضيقون واسعا من الاستعمال بهذا القدر من التعسف.

والذين لا يجيزون دخول (من) على الزمان إنما يحجرون على الناس القول: صمت من أول الشهر إلى آخره، وعملنا من الصباح إلى المساء، ونحو ذلك، ولا وجه لهذا التقييد؛ إذ من المعلوم أن الزمان والمكان وعاءان لأفعالنا وأحداثنا، وهما متلازمان في ذلك. فإن قولنا: سرت من البصرة إلى الكوفة يرافقه – مع امتداده في المكان– امتداد ملازم في الزمان ابتداء وانتهاء، ولسنا ندري على أي وجه يبيحون القول: سرت من مكان كذا إلى مكان كذا، ولا يجيزون: سرت من الصباح إلى المساء، والحدث – كل حدث– يمتد في الزمان كامتداده في المكان.

---

(١) شرح الرضي، ٢٦٤/٤.

الفاء وإذا لا تجتمعان في جواب الشرط:

منع ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي.

يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيح، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسناً لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً، فهذا استغنى عن الفاء، كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت إذا هاهنا جواباً كما صارت الفاء جواباً"[1].

ولم يُعقّب سيبويه على كلام الخليل بشيء، مما يدل على موافقته إياه فيما منعه وقبّحه.

وقد اجتمعت الفاء وإذا الفجائية في القرآن، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ۞ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [2].

وقد سلّم النحويون بما قضى به الخليل، وأثبته سيبويه، ولم نقع على رد عليه أو تصحيح له، يقول أبو حيان (ت ٧٤٥) ولا يجوز الجمع بين الفاء وإذا في الشرط، وإن كان جائزاً في غيره، نحو خرجت فإذا الأسد"[3].

وحين نصل إلى السيوطي (ت ٩١١) نجده يقيم هذا المنع على حجة منطقية، إذ يقول "إن (إذا) نائبة عن الفاء، من أجل ذلك لا تجتمعان، لأن المعوض لا يجتمع مع العوض"[4].

وقد تقبل الزمخشري اجتماع الفاء وإذا في جواب الشرط حين برزله قوله تعالى في سياق ما هو بصدده من التفسير في كشافة، إذ قال: "وإذا هي إذا المفاجأة وتقع في المجازاة سادة مسد الفاء، كقوله تعالى: "إذا هم يقنطون" فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل: إذا هي شاخصة، أو فهي شاخصة كان سديداً"[5].

---

(١) سيبويه، ٣/٦٤.

(٢) الأنبياء، الآية: ٩٦-٩٧.

(٣) ارتشاف الضرب، ٢/٥٥٢.

(٤) همع الهوامع، ٢/٦٠.

(٥) الكشاف، ٣/١٣٥.

ويبدو أن الذين منعوا ذلك لم يغفلوا ما جاء في الآية، وإنما ذهبوا في توجيهها مذهبا آخر، فلم يجعلوا "فإذا هي شاخصة" جوابا لإذا، وإنما تمحلوا لها جوابا آخر، إذ قال قائل منهم، وهو أبو زكريا الفراء "الجواب" واقترب الوعد الحق، على أن الواو زائدة، واستدل بقول الشاعر:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى

فالجواب (انتحى) والواو زائدة، وجعل منه قوله تعالى "فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم"[١].

وهذا – كما ترى –تكلف لا مزيد عليه، وتعسف لا موجب له، مع وجود ما يغني عنه وهو الإقرار بأن الجواب هو "فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا" وهو الظاهر الأقرب والأبين في الآية؛ إذ أن اقتراب الوعد الحق هو أحد دواعي شخوص الأبصار، مع فتح يأجوج ومأجوج ونسولهم من كل حدب.

والغريب أنهم يتقبلون ما هو أبعد وأقل، وهو زيادة الواو، دون ما كان أظهر وأقرب، وهو الإقرار بأن الجواب "فإذا هي شاخصة"، إذ ما من شك أنه حينما يكون ثمة شرط فإن ما يدل على الجواب ويهدي إليه هو وجود الفاء، إذا كان مما يقترن بالفاء وجوبا. وحين يكون في السياق واو وفاء، ثم لا يكون موضع الفاء هو الجواب، ويكون الجواب هو ما بعد الواو على تقدير حذفها فإن ذلك لا يمكن القول به إلا مع القصد المراد منه إجراء ما يراد إجراؤه.

والزجاج يقدر الجواب: قالوا يا ويلنا.

يقول القرطبي "وقال البصريون الجواب محذوف، والتقدير: قالوا يا ويلنا، وهو قول الزجاج، وهو قول حسن، قال تعالى "والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى، المعنى: قالوا ما نعبدهم، وحذف القول كثير"[٢].

وما ذهب إليه الزجاج مردود من وجهين:

---

(١) معاني القرآن، ٢/٢١١ ، والجامع لأحكام القرآن، ٣٤٢/١١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٣٤٢/١١.

١- إن (يا ويلنا) مذكور في الآية نفسها بعد (فإذا هي شاخصة)، إذ يأتي على هذا النحو: "فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا بل كنا ظالمين".

فكيف تهيأ للزجاج أن يقدم على تقدير الجواب (يا ويلنا) بعد قول محذوف ويا ويلنا مذكور في الآية نفسها بعد قول محذوف؟

٢- إن الاحتجاج لذلك بالقول "إن حذف القول كثير" لا علاقة له باقتران جواب الشرط بالفاء وإذا، إذ من الحق أن حذف القول كثير في القرآن لكن حذفه لا يكون إلا والسياق دال عليه، ولا دلالة على حذف القول في "واقترب الحق فإذا هي شاخصة" مع حذفه قبل "يا ويلنا" بدليل السياق في الآية.

ولا ريب أن التسليم بالظاهر القريب وتقبله لهو أولى من الذهاب إلى بعيد، التأويل في كلام الله، بما لا دليل عليه لإجراء ما تأصل من الأحكام، أو لدفع ما لا تقتضيه.

لا النافية لا تقترن بالفاء في جواب الشرط

حدد النحويون المواضع التي يجب اقتران جواب الشرط فيها بالفاء، وذكروا من هذه المواضع (ما) و(لن) النافيتين، وهم لا يذكرون معهما (لا) النافية.

ومنهم من ينص على أن لا النافية لا تقترن بالفاء.

يقول الرضى: "وتجب الفاء في كل فعلية مصدرة بحرف نفي سوى لا ولم"[(١)].

ويقول أبو حيان في سياق عرضه لهذه المواضع: "... أو ماضيا مقرونا بقد كقوله تعالى: ﴿إن يسرق فقد سرق أخ له﴾ أو تقديرا نحو إن كان قميصه قد من قبل فصدقت) أي فقد صدقت، أو منفيا بغير (لا) و(لم)، نحو: إن زيد قام فما يقوم عمرو. أو فلن يقوم عمرو"[(٢)].

وقد جاءت (لا) في جواب الشرط مقترنة بالفاء في اثنى عشر موضعا، وهي:

قوله تعالى: ﴿فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله﴾[(٣)].

وقوله: ﴿و من جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها﴾[(٤)].

وقوله: ﴿إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾ [(٥)].

وقوله: ﴿إن كنتم في شك من ديني فلا أعبد الذين تعبدون من دون الله﴾ [(٦)].

وقوله: ﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما﴾ [(٧)].

وقوله: ﴿فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى﴾[(٨)]. وقوله: ﴿وإذا رأى الذين ظلموا العذاب فلا يخفف عنهم ولا هم ينظرون﴾[(٩)]. وقوله:﴿ومن جاء بالسيئة فلا

---

(١) شرح الرضى، ٤/١١١.

(٢) ارتشاف الضرب، ٢/٥٥٤.

(٣) الأنعام، الآية: ١٣٦.

(٤) الأنعام، الآية: ١٦٠.

(٥) يونس، الآية: ٤٩.

(٦) يونس، الآية: ١٠٤.

(٧) طه، الآية: ١١٢.

(٨) طه، الآية: ١٢٣.

(٩) النحل، الآية: ٨٥.

يجزى الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون﴾[1]. وقوله:﴿وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله﴾[2]. وقوله:﴿من عمل سيئة فلا يجزى إلا مثلها﴾[3]. وقوله: ﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ﴾[4]. وقوله: ﴿أم يقولون افتراه قل إن افتريته فلا تملكون لي من الله شيئا ﴾[5].

ومن التراكيب الواردة في الاستعمال قديما وحديثا قولنا (وإلا فلا) في نحو: قل الحق تسلم وإلا فلا، والفاء هنا لازمة في جواب الشرط مع لا النافية، ولا يجوز حذفها.

ومازالت مناهجنا جارية على نهج الإسلاف، فتذكر (ما) و(لن)، ولا تذكر لا معهما في هذا الشأن، على الرغم من هذا العدد من المواضع التي جاءت فيه (لا) النافية في جواب الشرط مقترنة بالفاء في القرآن.

وقد حصر أحد المحدثين مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء في بيت تسهيلا لاستظهارها، فقال:

اسمية طلبية وبجامد ... وبما ولن وبقد وبالتنفيس

ولم يذكر (لا) معها ائتماما بما استنه الأسلاف.

---

(1) القصص، الآية: ٨٤.

(2) الروم، الآية: ٣٩.

(3) غافر، الآية: ٤٠.

(4) الجن، الآية: ١٣.

(5) الأحقاف، الآية: ٨.

إن الشرطية لا تدخل على فعل ماض في المعنى.

وهو مذهب أبي البقاء العكبري، إذ نص عليه في سياق إعرابه لقوله تعالى: ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين﴾[١].

فقال: "ولا تدخل (إن) الشرطية على فعل ماض في المعنى إلا على كان لكثرة استعمالها، وأنها لا تدل على حدث"[٢].

وإنا لنجد في القرآن (إن) الشرطية داخلة على الفعل الماضي التام الدال على ما هو واقع في الماضي في عدد من الآيات مما ينقض قاعدة العكبري هذه.

من ذلك قوله تعالى: ﴿فإن كذبوك فقد كذب رسل من قبلك﴾ [٣].

وقد دخلت (إن) على مضارع هذا الفعل نفسه في موضع آخر لما يماثل هذا السياق، وهو قوله تعالى: ﴿وإن يكذبوك فقد كذبت قبلهم قوم نوح﴾[٤].

مما يؤكد أن (كذبوك) في الآية الأولى ماض لفظا ومعنى؛ إذ لا يمكن أن يكون الماضي والمضارع في الآيتين دالين على المستقبل, والأظهر أن ما ترمي إليه الآية الأولى إنما هو تسلية النبي صلى الله عليه وسلم عما لاقاه ممن كذبوه, ليتخذ من شأن من كذب من الرسل العبرة والأسوة. مما يهون لديه السابق واللاحق من تكذيبهم إياه.

ومما جاءت فيه (إن) دالة على ماض في المعنى قوله تعالى: ﴿ فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ﴾[٥]. وقوله: ﴿قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربي إنه سميع قريب﴾ [٦]:

فالآية رد على اتهام سابق له بالضلال.

---

(١) البقرة، الآية: ٢٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، ١/٣٩.

(٣) آل عمران، الآية: ١٨٤.

(٤) الحج، الآية: ٤٢.

(٥) التوبة، الآية: ٥٨.

(٦) سبأ، الآية: ٥٠.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير وإن مسه الشر فيئوس قنوط﴾[1]. فالآية تنبئ بما هو كائن وثابت في طبع الإنسان.

وقد جاء ما يشاكل هذه الصياغة في آية أخرى من السورة نفسها, ضمن سياق دال على الاستقبال بـ (إذا) الشرطية وذلك في قوله تعالى: ﴿وإ ذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض ﴾[2].

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿قل يأأيها الذين هادوا إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين﴾[3].

إذ إن زعمهم ذلك سابق لتحديهم بالآية.

---

(1) فصلت، الآية: ٤٩.

(2) فصلت، الآية: ٥١.

(3) الجمعة، الآية: ٦.

(لو) الشرطية لا يليها الاسم:

نسب أبو حيان إلى البصريين جميعا أن (لو) لا يليها الاسم. إذ يقول: "ولو عند البصريين لا يليها إلا الفعل، ولا يليها اسم على إضمار فعل إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله:

أخلاي لو غير الحمام أصابكم

وفي نادر كلام، كما جاء "لو ذات سوار لطمتني".

ثم يقول: "وذهب أبو الحسن المجاشعي إلى أنه يجوز أن يليها الفعل ظاهرا أو مضمرا، ومنه ظاهر قوله تعالى "قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي"، حذف الفعل فانفصل الضمير"[1].

وأبو الحسن المحاشعي (ت ٤٧٩) فالأمر قد تطلب عند أبي حيان هذا القدر من الزمن. لإدراك أن مثل ذلك لا يقتصر وروده على "نادر كلام" لوروده في القرآن.

والأوائل من النحويين لم تفتهم معرفة أن ذلك وارد في القرآن، إلا أنهم أبوا أن يتقبلوه متخلين عما قرروا.

يقول المبرد: "و(لو) لا يليها إلا الفعل مضمرا أو مظهرا؛ لأنها تشارك حروف الجزاء في ابتداء الفعل وجوابه، تقول لو جئتني لأعطيتك، فهذا ظهور الفعل، وإضماره قوله عز وجل "قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي" والمعنى والله أعلم: لو تملكون أنتم، فهذا الذي رفع أنتم، ولما اضمر ظهر بعده ما يفسره، ومثل ذلك: لو ذات سوار لطمتني، أراد لو لطمتي ذات سوار، ومثله:

ولو غير أخوالي أرادوا نقيصتي   جعلت لهم فوق العرانين ميسما"[2]

"وهو مذهب أبي علي الفارسي"[3].

ونقل السيوطي عن شرح الإيضاح لابن الخباز هذا المذهب منسوبا للسيرافي، إذ

---

(١) ارتشاف الضرب: ٥٧٢/٢.

(٢) الكامل: ٢٧٨/١.

(٣) الإتقان في علوم القرآن، ١٧٤/١، وهمع الهوامع، ٦٦/٢.

يقول "وما استدرك به قديما في شرح الإيضاح لابن الخباز، ولكن في غير مظنته، فقال في باب (إن) وأخواتها، قال السيرافي: تقول لو أن زيدا قام لأكرمته، ولا يجوز: لو أن زيدا حاضر لأكرمته، لأنك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذاك الفعل"(١).

ويقول ابن عصفور "لو" لا يليها إلا الفعل ظاهرا، ولا يليها مضمرا إلا في ضرورة الشعر، نحو

لو غيركم علق الزبير بحبله   أدى الجوار إلى بني العوام"(٢)

وينسب هذا المذهب في بعض كتب النحو المتأخرة للزمخشري، لقوله في المفصل في سياق كلامه على (إن) و(لو) الشرطيتين "ولابد أن يليهما الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿لو أنتم تملكون﴾، ﴿إن امرؤ هلك﴾ على إضمار فعل يفسره الظاهر ولذلك لم يجز: "لو زيد ذاهب".

ويشرح ابن يعيش قول الزمخشري، مؤيدا ما ذهب إليه على هذا النحو: "ولاقتضاء (لو) الفعل إذا وقع بعدها أن المشددة لم يكن بد من فعل في خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا﴾، ونحو قوله: ﴿ولو أن قرآنا سيرت به الجبال﴾ وذلك أن الخبر محل الفائدة؛ و(إن) إنما أفادت تأكيدا، ومعتمد الامتناع إنما هو خبر (أن) فلذلك وجب أن يكون فعلا محضا، قضاء لحق (لو) في اقتضائها الفعل، ولو قلت لو زيد حاضري، أو نحو ذلك من الأسماء لم يجز، كما أنك لو قلت: لو زيد حاضر، ونحو ذلك لم يجز فاعرفه"(٣).

ويرد مذهب هؤلاء النحويين ويبطله إبطالا قوله تعالى: **﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾** (٤).

فإن ما في الآية ليس اسما مشبها للفعل كنحو (حاضري)، وإنما هو اسم جامد محض في اسميته، ومن هنا فإن القول بلزوم أن يكون الخبر فعلا محضا لتتضح منه

---

(١) الاتقان في علوم القرآن ١/١٧٤ ، وهمع الهوامع ٢/٦٦

(٢) شرح الجمل، ٢/٤٤٠.

(٣) شرح المفصل: ٨/٩.

(٤) لقمان، الآية: ٢٧.

دلالة الامتناع، إنما هو إغراق في التخيل، ومثل ظاهر على إطلاق النحويين الأحكام دون أن يسبق ذلك استيعاب واف لكل ما يتمثل في القرآن من الظواهر.

والنحويون يجرون (لو) الشرطية على (إن) و(إذا) الشرطيتين، ولا وجه لهذا الإجراء، فإن لكل أداة مدى من الاستعمال يخالف ما لغيرها.

وقد وردت (لو) الشرطية في مواضع أخرى في القرآن داخله على جمل اسمية دون أن يليها فعل ظاهر أو مضمر تابع لاسم.

كما في قوله تعالى: ﴿**إن الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعا ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم**﴾[1]. وقوله: ﴿**لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد**﴾[2].

يقول الزمخشري "جواب لو محذوف، كقوله تعالى "ولو أن قرآنا سيرت به الجبال". يعني: لو أن لي فيكم قوة لفعلت بكم وصنعت"[3].

وجاءت (لو) داخلة على جملة اسمية أيضا في قوله تعالى: ﴿**لو أن عندنا ذكرا من الأولين ۞ لكنا عباد الله المخلصين**﴾[4].

---

(1) المائدة، الآية: ٣٦.
(2) هود، الآية: ٨٠.
(3) الكشاف، ٢/٤١٥.
(4) الصافات، الآية: ١٦٨، ١٦٩.

(لو) لا يكون جوابها جملة اسمية:

منع أبو حيان أن يكون جواب (لو) جملة اسمية، إذ قال "ولا يكون الجواب جملة اسمية، فأما قوله تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة﴾[1] فالجواب محذوف واللام جواب قسم محذوفة وقال الزجاج لمثوبة في موضع الجواب كأنه قال: لأثيبوا"[2].

وهو مذهب الأخفش، إذ يقول في إعرابه الآية "فليس لقوله "ولو أنهم آمنوا واتقوا" جواب في اللفظ، ولكنه في المعنى، يريد: لأثيبوا، فقوله (لمثوبة) يدل على لأثيبوا، فاستغنى به عن الجواب، وقوله "لمثوبة" هذه اللام للابتداء"[3].

ولمثوبة عند الأخفش ليست هي جواب (لو) التزاما بما تقرر واستقر لديهم من لزوم كون جواب (لو) جملة فعلية، وجواب (لو) هو (لأثيبوا)، ثم حذفت (لأثيبوا) لتحل محلها (لمثوبة)، ولكن (لمثوبة) حينما حلت محلها لم تكن هي الجواب، وإنما الجواب هو (لأ ثيبوا) المحذوفة، واللام في (لمثوبة) ليست هي اللام الواقعة في جواب (لو) لأنها حذفت مع (لأثيبوا) وإنما هي لام الابتداء. فتأمل!!

ثم تجد أنه يتعامل مع كلام الله كتعامله مع قول لقائل من الناس، أو شعر لأحد من الشعراء حين يقول: (يريد لأثيبوا) ويقول (فاستغنى به عن الجواب) فقد بلغ من العلم بحيث يعرف ما يريد الله، وما يستغني عنه، وتلك جرأة ما كان يحسن لمثله أن يقدم عليها.

وإذا كان الجواب هو (لأثيبوا) المقدرة، فما الذي يمنع أن تكون (لمثوبة) بدلالتها الموافقة تمام الموافقة للجملة المقدرة، وباللام المقترنة بها هي الجواب، كما يأخذ البدل حكم المبدل منه إذا حل محله، وكما يقع النعت موقع المنعوت عند حذفه، وكما يقوم المؤكد مقام المؤكد عند انتفاء الحاجة إليه؟.

وأيهما أثقل محملا وأبعد احتمالا أن نأخذ الآية على ما يمثله ظاهرها، مادام ما قدروا موافقا لهذا الظاهر كل الموافقة في دلالة اللفظ وفيما اقترن به، أو أن نأخذ بهذا

---

(1) البقرة، الآية: ١٠٣.

(2) ارتشاف الضرب، ٥٧٤/٢.

(3) معاني القرآن، ١٤٩/١.

الذي أقحموه في كلام الله، بما لا دليل عليه، ولا موجب له سوى الالتزام بمقتضى ما تواضعوا عليه من رسوم هذا العلم وأحكامه التي لا ينسخها قرآن.

وحينما يتحرر النحوي من أغلال الصنعة، ويتهيأ له أن يعي أنه بين يدي كلام الله المعجز، يكون الفهم على هذا النحو:

يقول الزمخشري: فإن قلت: كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؟ قلت: لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها، كما عدل عن النصب إلى الرفع في سلام عليكم لذلك"[١].

(إن) لا تأتي نافية إلا مع (إلا):

نسب أبو جعفر النحاس هذا المذهب للكسائي، ووافقه هو في ذلك، إذ رد قراءة سعيد بن جبير: إن الذين تدعون من دون الله عبادا-أمثالكم"[٢] قائلا: "قال أبو جعفر: وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات".

يقول في الجهة الثالثة "والجهة الثالثة أن الكسائي زعم أن (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب، كما قال جل وعز: ﴿**إن الكافرون إلا في غرور**﴾[٣].

وقد جاءت (إن) في القرآن دون أن يكون بعدها إيجاب، فلم ينتقض نفيها بـ (إلا) في قوله تعالى:

﴿**قالوا اتخذ الله ولدا سبحانه هو الغني له ما في السموات وما في الأرض إن عندكم من سلطان بهذا أتقولون على الله ما لا تعلمون**﴾[٤].

وعلى هذا فإن مجيئ (إن) النافية في القرآن دون أن يكون بعدها إيجاب، ولو بآية واحدة إنما يبطل حجة أبي جعفر النحاس الثالثة في رد هذه القراءة.

---

(١) الكشاف، ١/١٧٤.

(٢) المحتسب، ١/٢٧٠.

(٣) إعراب القرآن، ١/٦٥٧.

(٤) يونس، الآية: ٦٨.

وقد جاءت على هذا النحو في آيات أخر، وهي:

قوله تعالى: ﴿ وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾[1].

وقوله: ﴿وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين﴾[2].

وقوله: ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾[3].

وقوله: ﴿قل إن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا ا﴾[4].

---

(1) الأنبياء، الآية: ١٠٩.

(2) الأنبياء، الآية: ١١١.

(3) فاطر، الآية: ٤١.

(4) الجن، الآية: ٢٥.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

كان: لا يأتي خبرها فعلا ماضيا:

وهم يشترطون لمجيئه ماضيا أن يكون مسبوقا بـ (قد) ليكتسب الفعل دلالة التقريب في مقابل الإطلاق الذي يؤخذ من دلالة كان على المضي.

يقول ابن عصفور: "واختلف في وقوع الماضي بغير (قد) موقع أخبار هذه الأفعال إلا في: ليس، فإنه يجوز فيها ذلك باتفاق، إجراء لها مجرى ما حكى سيبويه: (ليس خلق الله مثله)[1].

ثم يورد حجة من منع ذلك قائلا "واحتج صاحب هذا المذهب بأن الفعل الذي يقع خبرا إذا كان ماضيا لم يحتج معه إلى كان وأخواتها، لأنها إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها، وكان ذكرها فضلا".

وهذا على ما يتبدى فيه من الإقناع، ينطوي على إغفال لواقع اللغة، ويشي بقصور عن استقراء أمثلتها استقراء وافيا، فاللغة لا تنصاع إلى هذا القدر من التحكم في مدى الاستعمال الرحب الذي تنطلق فيه، ويظهر إلى ذلك بعد هؤلاء النحويين عن الإحاطة بما يتمثل في القرآن.

فقد جاء فيه خبر كان فعلا ماضيا غير مسبوق بـ (قد) في هذه المواضع:

قوله تعالى: ﴿**ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار**﴾[2].

وقوله: ﴿**تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر**﴾[3].

ومن منع مجيئ خبر كان ماضيا غير مسبوق بـ (قد) منع ذلك مطلقا، وقد جاء خبرها ماضيا في جمل شرطية السياق فيها ماض، كما في قوله تعالى:

﴿**إن كنت قلته فقد علمته**﴾[4].

وقوله: ﴿**وإن كان كبر عليك إعراضهم..**﴾[5].

---

(1) شرح الجمل، ١/٣٨٠.

(2) الأحزاب، الآية: ١٥.

(3) القمر، الآية: ١٤.

(4) المائدة، الآية: ١١٦.

(5) الأنعام، الآية: ٣٥.

وقوله: ﴿إن كنت جئت بآية فأت بها إن كنت من الصادقين﴾[١].

وقوله: ﴿إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا﴾[٢].

وقوله: ﴿إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلت﴾[٣].

وقوله: ﴿وقال موسى ياقوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا﴾[٤].

وقوله: ﴿إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين۝ وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين﴾[٥].

وقوله: ﴿إن كنتم خرجتم جهادا في سبيلي وابتغاء مرضاتي﴾[٦].

ومجيء الفعل الماضي في خبر كان إنما هو على حد مجيئه في فعل التعجيب، وجمهور البصريين متفقون على أن صيغة (أفعل) في التعجب فعل ماض كما في قولنا: ما كان أبلغ زيدا في مقالته، والقول بزيادتها في هذا الموضع لا يبطل الاستدلال به هنا، فقد جاء الفعل الماضي بعد كان، ولولا إرادة دلالتها على الماضي لما كان وجه لإقحامها بين (ما) وصيغة (أفعل).

والعجب أنهم لم يفتهم المثال الفرد (ليس خلق الله مثله) الذي حكاه سيبويه، فانقطع خلافهم، واتفقت آراؤهم به فقصروا ذلك على (ليس) دون كان، وقد غفلوا -أو لعلهم لم يغفلوا- عن كل هذه المواضع التي جاء فيها الفعل الماضي خبرا لكان في القرآن، فظلوا على ما كانوا فيه مختلفين.

ولو روى لهم سيبويه مثالا آخر فيه (كان) وقد جاء خبرها فعلا ماضيا لا تقطع خلافهم كما انقطع خلافهم في (ليس) ولوجدت فيه كل الآيات التي ذكرناه شفيعا للقبول.

---

(١) الأعراف، الآية: ١٠٦.

(٢) الأنفال، الآية: ٤١.

(٣) يونس، الآية: ٧١.

(٤) يونس، الآية: ٨٤.

(٥) يوسف، الآية: ٢٦، ٢٧.

(٦) الممتحنة، الآية: ١.

ليس: لا تنفي المستقبل:

ذهب الزمخشري إلى أن (ليس) لا تنفي المستقبل، ففي المفصل: "ولا تقول: ليس زيد قائما غدا".

يقول ابن يعيش في شرحه موجها وموافقا" وقوله لا تقول: ليس زيد قائما غدا" يريد أنها لا تكون إلا لنفي الحاضر لا غير، ولا ينفي بها المستقبل، وقد أجازه أبو العباس الميرد وابن درستويه"[1].

وقال أبو حيان "وليس عند بعضهم للنفي مطلقا، وذهب المبرد وابن السراج وابن درستويه والصيمري إلى أنها تنفي الاستقبال، ومنعه الزمخشري فقال: لا تقول ليس زيد قائما غدا"[2].

يؤخذ من نصي ابن يعيش وأبي حيان ان من يذهب إلى كونها للنفي مطلقا هو (بعضهم) وأن الذين ينسب إليهم القول بنفيها المستقبل هم هؤلاء الأربعة: المبرد وابن السراج وابن درستويه والصيمري دون سواهم، وعلى هذا فإن غير هؤلاء وأولئك يجعلونها مختصة بنفي الماضي لا تصافها بما يتصف به الفعل الماضي.

وقد جاءت (ليس) في القرآن نافية للمستقبل في مواضع، منها:

قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾[3].

وقوله: ﴿إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني﴾[4].

وقوله: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على ربهم قال أليس هذا بالحق﴾[5].

وقوله: ﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك﴾[6].

وقوله: ﴿ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء﴾[7].

---

(١) شرح المفصل، ١١١/٧.

(٢) ارتشاف الضرب: ٧٩/٢.

(٣) هود، الآية: ٨.

(٤) البقرة، الآية: ٢٤٩.

(٥) الأنعام، الآية: ٣٠.

(٦) النساء، الآية: ١٧٦.

(٧) آل عمران، الآية: ٢٨.

وقوله: ﴿ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج﴾[1].

وكل ذلك يتصل بما سيقع، ونحن نقول: ليسوا عائدين غدا، ولا نقول: كانوا عائدين غدا.

وقد جاءت (ليس) للإثبات مع الاستفهام لما هو متجه إلى المستقبل، كما في قوله تعالى: ﴿أليس الله بكاف عبده﴾[2].

وقوله: ﴿أليس في جهنم مثوى للكافرين﴾[3].

وقوله: ﴿أليس في جهنم مثوى للمتكبرين﴾[4].

---

(1) النور، الآية: ٦١.

(2) الزمر، الآية: ٣٦.

(3) العنكبوت، الآية: ٦٨.

(4) الزمر، الآية: ٦٠.

الفعل الماضي لا يقع حالا إلا إذا سبق بـ (قد):

يقول المبرد "وتقول مررت بعبد الله يبني داره، فيصير (يبني) في موضع نصب حالا، كما تقول مررت بعبد الله بانيا داره".

ثم يقول "فإن قلت: فأجر (كان) بعد المعرفة واجعلها حالا لها فإن ذلك قبيح، وهو على قبحه جائز في قول الأخفش، وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه (وفعل) لما مضى، فلا يقع في معنى الحال؛ ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل يأكل قلت على هذا، مررت بزيد يأكل، فكان معناه، مررت بزيد آكلا، وإذا قلت أكل فليس يجوز أن يخبر بها عن الحال كما تقول هو يأكل، أي هو في حال آكل، فكما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع، وقد أجاز قوم أن يضعوا (فعل) في موضعها، ومن يذهب هذا المذهب احتج بقوله تعالى: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ [1].

والفعل الماضي هاهنا ظاهر الدلالة على الحال، ومما يرجح ذلك قراءة "أو جاءوكم حصرة صدورهم".

ويعمد المبرد إلى صرف الآية بالتأويل عما أراده المحتجون بها، فيقول: "وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول وهي قوله "أو جاءوكم حصرت صدورهم" وليس الأمر عندنا كما قالوا، ولكن مخرجها والله أعلم إذا قرئت كذا الدعاء، كما تقول: لعنوا قطعت أيديهم، وهذا من الله إيجاب، فأما القراءة الصحيحة فإنما هي "أو جاءوكم حصرة صدورهم"[2].

وقد نعى محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله- على المبرد ترجيحه قراءة عشرية على قراءة سبعية، في هامشه[3].

ولا يؤاخذ المبرد على ذلك إذ لم يكن على عهده هذا التصنيف للقراءات.

---

(1) النساء، الآية: ٩٠.

(2) المقتضب، ٤/١٢٣-١٢٤.

(3) المقتضب: ٤/١٢٤ (الهامش).

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

يقول أبو البركات الأنباري "وذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا: النقل والقياس.

وذكر أن حجتهم في النقل قوله تعالى "أو جاءوكم حصرت صدورهم" وتقديره حصرة صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ "أو جاءوكم حصرة صدورهم" وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم. واحتجوا بقول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر"[1]

والغريب أن من لم يكن يرتضي مجيء الفعل الماضي حالا لا يسلم باحتجاج الكوفيين بالقراءة الأخرى وهي "أو جاءوكم حصرة صدورهم" دليلا على أن (حصرت) حال.

ووجه الغرابة أن القراءتين في مرتبة واحدة بين يدي المحتج بأي منهما، وإحداهما ترجح الأخرى وتعضدها ولا تردها، فـ (حصرت) حال بدليل (حصرة) وكلتاهما تتضافران للدلالة على هذا الوجه من الأعراب، وقد جرى النحويون أنفسهم على الاستدلال بالقراءة الأخرى حينما يتمثل فيها ما يريدون على نحو ظاهر.

ومن يتتبع وقوف النحويين على الخلاف بين الكوفيين والبصريين بشأن هذه المسألة يتراءى له أن الكوفيين لم يجدوا في القرآن غير هذه الآية: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ دليلا على ما يذهبون إليه، وأن البصريين يردونهم لأنهم لا يملكون من القرآن دليلا غيرها، وهم يبطلون احتجاجهم بها بما يتهيأ لهم من وجوه الرد، وكأنها الشاهد الفرد الذي لا نظير له من القرآن لمجيء الفعل الماضي حالا.
وإننا لنجد في القرآن آيات أخر جاء فيها الفعل الماضي حالا دون أن تسبقه قد، وهي:

---

(1) الإنصاف، ١/٢٥٣.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ﴾[1].

فـ (قدّ) حال: إذ التقدير: مقدوداً من دبر، وقد جاء الفعل بعد معرفة.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَاأَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾[2].

وقوله: ﴿وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ ﴾[3].

فـ (خسر) حال لصحة تأويلها بـ (خاسر الدنيا) و" وقد خسر الدنيا، يدل على ذلك أنه قرئ خاسر الدنيا منصوباً على الحال.

ومما جاء فيه الفعل الماضي محتملاً الحالية دون أن تسبقه (قد) قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾[4].

فـ (أساطير) خبر لمبتدأ محذوف دلت عليه الآية التي قبلها وهي: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾، إذ يصح فيها التقدير هذه أساطير الأوين قد اكتتبها أو مكتتبا إياها".

وإذا كانت (افتراه) نعتاً لـ (أفك) بلا ريب، فإن اكتتبها حال من أساطير الأولين المعرفة.

ولننظر إلى ما يصطنعه أبو البركات الأنباري من التكلف والتمحل والاعتساف لدفع الآية بعيداً عما أراده الكوفيون، إذ يقول:

"أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، فلا حجة فيه، وذلك من أربعة أوجه".

يقول في الوجه الأول "أن يكون صفة لقوم المجرور في أول الآية وهو قوله: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾

والآية بتمامها: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾.ولا ريب أن وقوع (حصرت) في جملة أخرى وهي (جاءوكم) مشتملة على

---

[1] يوسف، الآية: ٢٨.

[2] يوسف، الآية: ٦٥.

[3] الحج، الآية: ١١.

[4] الفرقان، الآية: ٥.

ضمير معرفة يجعل من تجاوز عدها حالا من هذا الضمير المعرفة القريب لتكون صفة للنكرة المجرورة في الجملة السابقة أمرا لا يسوغ إلا على سبيل إرادة إبطال مذهب وإسقاط حجة.

ويقول في الوجه الثاني "أن تكون صفة لقوم مقدر، ويكون التقدير فيه أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع"[١].

وإنه لمن العجب أن يكون (حصرت) صفة لقوم المقدر ولا يكون حالا من الضمير المجاور في (جاءوكم)!. وإذا جاز أن يقع الفعل الماضي حالا بالإجماع إذا وقع صفة لموصوف محذوف فما الذي يمنع من وقوعه حالا لاسم معرفة مذكور!

وقد جاء الفعل الماضي حالا في قولهم "اضربه قام أو قعد" ولا يستقيم تقدير (قد) معه، غير أنهم يحيلونه بالتأويل إلى أسلوب آخر، إجراء لما قرروا من عدم جواز مجيئ الفعل الماضي حالا، يقول الرضى "وقيل إن الماضي في نحو قولهم" اضربه قام أو قعد "حال، ويجب تجرده عن قد ظاهره أو مقدرة، والأولى أنه شرط لا حال، أي: إن قام أو قعد"[٢].

ودلالة الحال في هذه الصياغة أظهر من تقدير الشرط لصحة تقدير الفعل الماضي بحال مفردة: أضربه قائما أو قاعدا، أو بحال جملة: أضربه وهو قائم وهو قاعد، وعلى صحة التقديرين فقد جاء الفعل الماضي حالا في أحدهما دونما موجب لتقدير (قد).

---

(١) الأنصاف، ١/٥٤.

(٢) شرح الرضى، ٢/٤٥.

لا تدخل واو الحال على الفعل الماضي:

يشترط النحويون لدخول واو الحال على الفعل الماضي أن يكون مسبوقاً بـ(قد)، فلا يصح عندهم: سار زيد وبدا عليه الوهن، إلا إذا قلت: وقد بدا عليه الوهن(١).

وقد جاءت واو الحال داخله على الفعل الماضي دون أن تسبقه (قد) في تسعة مواضع من القرآن.

من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾(٢).

وتلمح مدى تقبل النحويين لدخولها على الفعل الماضي مما قاله الزجاج عند تعرضه لهذه الآية، يقول "وقوله: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾ ويقرأ وأتباعك الأرذلون، وهي في العربية جيدة قوية؛ لأن واو الحال تصحب الأسماء اكثر في العربية، لأنك تقول جئتك وأصحابك الزيدون، ويجوز، وصَحِبَك الزيدون، والأكثر: جئتك وقد صَحِبَك الزيدون"(٣).

يتكشف من انصرافه عما في الآية التي بين يديه إلى القراءة الأخرى التي هي أكثر موافقة لما يريدون، ثم وصفه إياها بالجيدة القوية، دون أن يحظى منه ما تمثل في الآية بشيء سوى أنه جائز في آخر القول، يتكشف من هذا كله أنهم إن أجازوا دخول واو الحال على الفعل الماضي فإنما يجيزونه على مضض، مذعنين لما لا يقدرون على رده.

وعلى هذا النحو الذي تمثل في هذه الآية تتابع الآيات وقد جاءت فيها واو الحال داخلة على الفعل الماضي.

من ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا ﴾(٤).

وقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا ﴾(٥).

---

(١) ارتشاف الضرب، ٣٥٢/٢، وشرح الرضي: ٤٥/٢.

(٢) الشعراء، الآية: ١١١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، ٩٥/٤.

(٤) آل عمران، الآية: ١٦٨.

(٥) البقرة، الآية: ٢٨.

وقوله: ﴿أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب تجري من تحتها الأنـهار له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر﴾[1].

وقوله: ﴿فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث﴾[2].

وورثه هاهنا حال بدليل قوله تعالى في آية أخرى: ﴿وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس﴾[3].

إذ إن (وله أخ) حال بلا شك، والسياق متفق.

وقوله تعالى: ﴿قال ياقوم أرهطي أعز عليكم من الله واتخذتموه وراءكم ظهريا﴾[4].

وقوله: ﴿وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم﴾[5].

وقوله: ﴿إنما يستأذنك الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم﴾[6].

وقوله: ﴿قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون﴾[7].

وحين يقف أبو زكريا الفراء في معانيه على قوله تعالى: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم﴾ يقول، المعنى – والله أعلم– وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام، والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها"[8].

هكذا !...فقد موجودة وإن لم تكن مذكورة، وإلا لما جاز الكلام، فالوجود وعدمه سيان في أوهام النحويين حين يريدون أن يكون الحرف موجودا في غير وجوده وأنت

---

(1) البقرة، الآية: ٢٦٦.

(2) النساء، الآية: ١١.

(3) النساء، الآية: ١٢.

(4) هود، الآية: ٩٢.

(5) الأنعام، الآية: ١٠٠.

(6) التوبة، الآية: ٤٥.

(7) يوسف، الآية: ٧١.

(8) معاني القرآن، ١/٢٤.

لا تستطيع أن تجعل (قد) غير موجودة في الآية ونحوها على أي سبيل، فهي موجودة إن ذكرت أو لم تذكر.

وينحو الزمخشري – رحمه الله– منحى آخر عند وقوفه على الآية في كشافه، فلا يلمح (قد) فيها ولا يقدرها، وإنما يقول:

"والواو في قوله تعالى" وكنتم أمواتا، للحال، فإن قلت: فكيف صح أن يكون (كنتم) حالا وهو ماض، ولا يقال جئت وقام الأمير، ولكن، وقد قام إلا أن يضمر (قد)؟ قلت: لم تدخل الواو على كنتم أمواتا وحده، ولكن على جملة قوله: كنتم أمواتا... إلى ترجعون، كأنه قيل، كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم أمواتا نطفا في اصلاب آبائكم، فجعلكم أحياء ثم يميتكم بعد هذه الحياة ثم يحييكم بعد الموت، ثم يحاسبكم، فإن قلت: بعض القصة ماض وبعضها مستقبل. والماضي والمستقبل كلاهما لا يصح أن يقعا حالا حتى يكون فعلا حاضرا وقت وجود ما هو حال عنه، فما الحاضر الذي وقع حالا؟ قلت هوا لعلم بالقصة، كأنه قيل: كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصة، بأولها وآخرها"(١).

يبدو أن الزمخشري بهذا القدر من الإبعاد قد تراءى له أنه استطاع أن يوفق بين ما تمثل في الآية على نحو ظاهر، وما تقرر لديهم من عدم ارتضائهم لذلك ولنا أن نقول له:

- إن تقدير طول الكلام الذي دخلت عليه الواو لا يغير من حقيقة أنها دخلت على الفعل الماضي.
- إن ما خلص إليه في آخر توجيهه، وهو "كأنه قيل: كيف تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصة" لا يتفق مع ظاهر الآية، فقد جعل الواو في تقديره داخلة على جملة اسمية، والواو في الآية داخلة على فعل ماض، والأمر مختلف اختلافا بينا.
- إن الأيسر من هذه كله الإقرار بما تنزل في كلام الله من دخول واو الحال على الفعل الماضي، وقد تكرر ذلك في مواضع ليست بالقليلة قياسا على ما يتكرر فيه من الظواهر.

---

(١) الكشاف، ١/١٢١.

لا يجوز دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت:

منع النحويون دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت، وهو مذهب الجمهور وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله:

وذات بدء بمضارع ثبت   حوت ضميرا ومن الواو خلت

يشرحه ابن عقيل على هذا النحو .. الجملة الواقعة حالا إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تربط إلا بالضمير، نحو: جاء زيد يضحك، وجاء عمرو تقاد الجنائب بين يديه، ولا يجوز دخول الواو، فلا تقول: "جاء زيد ويضحك" فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ"[1].

وقد نص ابن هشام على ذلك عند إيراده المواضع التي تمتنع فيها الواو، ومن هذه المواضع "المضارع المثبت، كقوله تعالى "ولا تمنن تستكثر"، وأما نحو قوله:

علقتها عرضا واقتل قومها

فقيل ضرورة، وقيل الواو عاطفة والمضارع مؤول بالماضي، وقيل واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف، أي وأنا أقتل"[2].

وهم يستدلون على هذه الحالة النادرة بمثالين، أحدهما قول أحدهم: قمت وأصك عينه، والآخر قول الشاعر:

فلما خشيت أظافيرهم   نجوت وأرهنهم مالكا[3]

وإنا لنجد في القرآن شاهدا يتمثل فيه على نحو ظاهر دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت، وهو قوله تعالى: ﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم﴾[4].

إذ دلالة الحال في (وتنسون أنفسكم)، ظاهرة لصحة تأويلها بحال جملة: أتأمرون

---

(1) شرح ابن عقيل، ١/٥٩٥.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص ١٣٤.

(3) شرح ابن عقيل، ١/٥٩٦.

(4) البقرة، الآية: ٤٤.

الناس بالبر وأنتم تنسون أنفسكم، أو بحال مفردة، ناسين أنفسكم".

وبوسعنا أن نقيس عليها فتقول مثلا: أيهب الناس للعمل وتقعدون"؟

ولا تخلفوا العهد وترجون ثقة الناس بكم .

فتكون الواو حالية مع رفع الفعل، وتكون للمعية مع نصبه، وهم يجعلون في مثالهم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) رفعا الواو واو الحال، لكنهم لا يرونها داخله على الفعل المضارع، وإنما هي داخله على جملة اسمية، إجراء لما قرروا من منع دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت، وإن كانت داخلة عليه حقا.

لا يجوز أن يكون فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا:

وهو مذهب جمهور النحويين، وحينما نصل إلى أبي حيان نجده يبلغ عنده حد الاستحالة.

يقول السيوطي "قال أبو حيان: وذلك مستحيل من حيث أن الشرط يتوقف على مشروطه، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلا، وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن، وذلك محال".

ثم يورد على نفسه قوله تعالى: ﴿**إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل**﴾ وقوله: ﴿**وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك**﴾[1].

فيتأولهما بإقحام فعل أمر بين الشرط والجواب ليسلم لديه ما ترسخ في يقينه النحوي، فيقدر ذلك على هذا النحو "وإن يكذبوك فتسل فقد كذبت رسل من قبلك، وإن يسرق فتأس فقد سرق أخ له"[2].

ولنا أن نسأل أبا حيان – رحمه الله- لم جعلت ما قدرته مقحما بين الشرط وجوابه، أليس الأولى أن يكون ذلك بعد تمام الكلام؟ إذ من المعلوم أن الاعتبار بكل مثل أو حكمة أو حديث أو أثر أو حكاية إنما يكون بعد اكتمال سردها فيستخلص مما يروى كله العبرة والأسوة، والشرط غير مكتمل قبل إيراد جوابه.

ولو تتبع أبو حيان وأسلافه النحويون آي القرآن تتبعا حسنا لما أقدموا على منع ما منعوه.

فقد قال تعالى: ﴿**وإن يريدوا خيانتك فقد خانوا الله من قبل**﴾[3].

وقوله: ﴿**وإن يعودوا فقد مضت سنة الأولين**﴾[4].

وقوله: ﴿**إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في**

---

(١) فاطر، الآية: ٤.

(٢) همع الهوامع، ٢/٥٩.

(٣) الأنفال، الآية: ٧١.

(٤) الأنفال، الآية: ٣٨.

الغار﴾[1].

وقوله: ﴿**إن ربي على صراط مستقيم۝ فإن تولوا فقد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم﴾**[2].

وقوله: ﴿**إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾**[3].

وإنه لمن البين أن الماضي سابق للمستقبل في الحدوث، بيد أنه ليس بلازم عند الحديث عما جرى فيهما التقيد بسرد الأحداث بحسب تتابع وقوعها، فإن للغة منطقا آخر في هذا الشأن، إذ هي تخاطب المشاعر وتتوخى استثارة الاهتمام.

فالأولى في منطقها هوا لتماس السبيل الأوقع في النفس والأبلغ في التأثير على المشاعر، فليس مستغربا من أجل هذا أن يقدم الآخر على الأول، وأن يبتدأ بالعاقبة قبل بوادرها.

---

(1) التوبة، الآية: ٤٠.

(2) هود، الآية: ٥٦-٥٧.

(3) التحريم، الآية: ٤.

لا يجوز توكيد الفعل المضارع المنفي بـ (لا) النافية بنون التوكيد.

قال الأشموني في سياق شرحه لقول ابن مالك:

يؤكدان افعل ويفعل آتيا ذا طلب أو شرطا إما تاليا

ومثبتا في قسم مستقبلا وقل بعد (ما) و(لم) وبعد (لا)

"ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنى والجمهور على المنع"[(١)].

فمذهب الجمهور هو منع توكيد الفعل المضارع المسبوق بـ (لا) النافية بالنون، على الرغم من مجيئ ذلك على نحو ظاهر في قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾[(٢)].

وبسبب منعهم ذلك تنكبوا ضروبا من أوجه التأويل للآية، إبعادا لها عما يتبين من ظاهرها، "فقيل (لا) ناهية والجملة محكية بقول محذوف، هو صفة لفتنة فيكون نظير:

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط[(٣)]

فما في الآية نظير الشاهد الذي يقضون هم بشذوذه وهو عجز بيت, وصدره:

حتى إذا جن الظلام واختلط

ومنهم من رأى في الآية نهيا محولا عن وجهه: "وقيل: لا ناهية، وتم الكلام عند قوله (فتنة)، ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرض للظلم، فتصيبهم الفتنة خاصة، فأخرج النهي عن إسناده للفتنة، فهو نهي محول، كما قالوا: لا أرينك هاهنا" وهو تخريج الفراء والمبرد[(٤)] والزجاج[(٥)].وقال الأخفش الصغير: لا تصيبن على معنى الدعاء، وقيل جواب قسم والجملة موجبة والأصل: لتصيبين، كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل جواب قسم، ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله:

---

(١) شرح الأشموني، ٢١٩/٣.

(٢) الأنفال، الآية: ٢٥.

(٣) مغني اللبيب، ٢٧٢/٢.

(٤) معاني القرآن، ٤٠٧/١.

(٥) معاني القرآن وإعرابه، ٤١٥/٣.

"تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام......"[١].

وأيسر من هذا التكلف والتعسف بحمل الآية على الشاذ والضعيف والمنكر من الصياغات، والتماس أصل لها مباين لظاهرها، نقول وأيسر من هذا كله التمسك بالآية على أنها دليل قوي على توكيد الفعل المضارع بالنون بعد لا النافية.

وإنا لنجد من النحويين من يقر بذلك، وإن كان يحمله على الشذوذ أو ينسبه إلى الضرورة كماسنرى.

ومن النحويين من تحاشى التعرض للآية حينما أوصله السياق إلى الوقوف على ما فيها. يقول ابن يعش "وقد تدخل هذه النون مع النفي تشبيها له بالنهي، لأن النهي نفي، كما أن الأمر إيجاب، فتقول من ذلك: ما يخرجن زيد، قال الشاعر:

ومن عضة ما ينبتن شكيرها

وقد جاء النفي بـ (لم) لوجود صورة النفي، قال الشاعر:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما"[٢]

ولم يؤد به هذا كله إلى الوقوف على الآية وتوجيه ما فيها.

وهذا ما فعله أبو حيان أيضا فقد قال في هذا الشأن "فإن كان النفي بـ (لا) دخلت عليه نون التوكيد كقوله:

تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام وإن فاق الورى حسبا

ثم يقول: "والأكثر أن لا يؤكد بالنون كقوله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت﴾[٣].

فترى أنه أثبت الآية التي توافق ما نص عليه، متحاشيا الإشارة إلى الآية الأخرى التي بدا فيها خلاف ذلك، وهي أولى بالذكر في هذا السياق لمخالفتها ما تقور لديهم واستقر، ولعله إنما أراد بذلك إلا يضع بأزاء ما نبه عليه من أن (الأكثر ألا يؤكد بالنون) ما يوهن دعوى الأكثرية التي يتوخى إجراءها.

---

[١] شرح الأشموني، ٢١٩/٣.

[٢] شرح المفصل، ٤٢/٨.

[٣] ارتشاف الضرب: ٤٨٨/٢.

إذا ظرف لما يستقبل من الزمان ولا يستعمل لما هو ماض:

أطبق النحويون قبل ابن مالك على أن إذا ظرف للمستقبل، ولا يستعمل لما مضى.

يقول سيبويه: "وأما إذا فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف"(1). ويقول الجرجاني في باب المجازاة "... لأنه موضوع على الشرط والجزاء، فلا يكون إلا في المستقبل، وقد يتأتى في الجزاء بما هو ماض في ظاهر الحال حملا على المعنى كقوله:

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجدى من أن تقري به بدا

فالولادة أمر ماض، إلا أنه لما كان المقصود: وجدتني شريف الأم جاز وقوعه في الجزاء لجري معنى الاستقبال فيه، ألا ترى أنك إذا قلت: إذا ما انتسبنا وجدتني كذا، كان وجدتني مستقبلا، هذا قول أصحابنا"(2).

فمؤدى قول أصحاب الجرجاني أن الشرط بعامة، وإذا بخاصة موضوعان للاستقبال ولا يقعان لما مضى بأية حال، وهو من أجل ذلك يدفع بالتأويل ما تلمح منه دلالة المضي.

ونص الزمخشري في مفصله على تجرد إذا الشرطية للاستقبال، إذ قال: "... ومنها إذ لما مضى من الدهر، وإذا لما يستقبل منه، وهما مضافان أبدا".

وشرحه ابن يعيش على هذا النحو "وأما إذا فهي اسم من أسماء الزمان أيضا، ومعناها المستقبل، وهي مبنية لإبهامها في المستقبل"(3).

ويبدو أن ابن مالك هو أول من نبه على أن إذا تأتي للماضي أيضا مستدلا بما جاء في القرآن. ففي الهمع "فقال ابن مالك إنها وقعت للماضي في قوله تعالى "وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها، فإن الآية نزلت بعد انفضاضهم، وكذا: "ولا على

---

(1) سيبويه، ٤/٢٣٢.

(2) المقتصد، ٢/١٠٩٦.

(3) شرح المفصل: ٤/٩٥.

الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد"[1].

لكن ما احتج به ابن مالك على قوته -إذ لا مدخل من أي سبيل إلى رده- لم يجد له صدى فيما ألفه النحويون من بعده، وقد أنكر أبو حيان مذهب ابن مالك ورده[2] وبقيت (إذا) فيما صنف مخلصة للاستقبال.

وإننا نجد في القرآن (إذا) الشرطية قد دخلت على ما حدث في الماضي في مواضع أخرى.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون۞ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون۞وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون۞وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون﴾[3].

فكل ذلك إنما هو إنباء بما وقع فعلا بعد وقوعه.

ومن أمثلة مجيء (إذا) لما مضى قوله تعالى: ﴿حتى إذا ركبا في السفينة خرقها قال أخرقتها لتغرق أهلها لقد جئت شيئا إمرا﴾[4].

وقوله: ﴿حتى إذا لقيا غلاما فقتله قال أقتلت نفسا زكية بغير نفس﴾[5].

وقوله: ﴿فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبو ا أن يضيفوهما..﴾[6].

وقوله: ﴿حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة ﴾ [7].

---

(1) همع الهوامع، ١٧٩/٣.

(2) الارتشاف، ١٧٧/٣.

(3) البقرة، الآية: ١١-١٤.

(4) الكهف، الآية: ٧١.

(5) الكهف، الآية: ٧٤.

(6) الكهف، الآية: ٧٧.

(7) الكهف، الآية: ٨٦.

وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾[1].

وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا ﴾[2].

وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[3].

ولا يمكن القول إن دخول (حتى) عليها يُخلصها للماضي كما يؤخذ من هذه الأمثلة فقد وردت في القرآن مسبوقة بـ (حتى) وهي دالة على الاستقبال.

كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَداً﴾[4].

وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَاحَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا﴾[5].

وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لأُولاَهُمْ رَبَّنَا هَؤُلاَءِ أَضَلُّونَا﴾[6].

ومما جاءت فيه إذا للماضي أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ﴾[7].

ولئن كانت (إذا) تجعل الفعلين الماضيين بعدها مستقبلاً، كما في قولنا: إذا صدقت وثق بك الناس لهي ترد في القرآن وقد وليها فعل مضارع، والسياق إخبار عما سبق، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾[8].

---

(1) الكهف، الآية: ٩٠.

(2) الكهف، الآية: ٩٦.

(3) الكهف، الآية: ٩٦.

(4) الجن، الآية: ٢٤.

(5) الأنعام، الآية: ٣١.

(6) الأعراف، الآية: ٣٨.

(7) المجادلة، الآية: ٨.

(8) مريم، الآية: ٧٣.

وقوله: ﴿وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا﴾[1].وقوله: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قالوا ما هذا إلا رجل يريد أن يصدكم عما كان يعبد آباؤكم﴾[2].

مما يدل على تأهلها للدلالة على الماضي إلى جانب دلالتها على المستقبل، فالأجدر على هذا أن ينص على أن إذا للمستقبل، وقد ترد للماضي بحسب مقتضى السياق.

(إذ) لا تستعمل للمستقبل:

نسب السيوطي إلى الجمهور أنهم ينكرون استعمال (إذ) للمستقبل، إذ قال: "وذكر كثير أنها تخرج عن المضي إلى الاستقبال، نحو "يومئذ تحدث أخبارها والجمهور أنكروا ذلك، وجعلوا الآية من باب ونفخ في الصور" أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الماضي الواقع"[3].

وقد رأينا أن النحويين يضعون إذ في مقابل إذا في الاستعمال، من ذلك قول الزمخشري في سياق إيراده الظروف "ومنها إذ لما مضى من الدهر، وإذا لما يستقبل منه"[4].

وذكر ابن مالك أن استعمالها للمستقبل مما غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين وأورد على ذلك شواهد من القرآن:

وهي قوله تعالى: ﴿وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين﴾[6].

---

(1) لقمان، الآية: ٧.

(2) سبأ، الآية: ٤٣.

(3) الاتقان، ١٤٧/١.

(4) شرح المفصل، ٩٥/٤.

(5) مريم، الآية: ٣٩.

(6) غافر، الآية: ١٨.

وقوله: ﴿فسوف يعلمون۝ إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون﴾[1].

ولا ريب أن دلالة الاستقبال في هذه الآية الأخيرة أجلى وأظهر، فإن (يعلمون) مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه.

وإنا لنجد في القرآن آيات أخر غير ما أورده ابن مالك تتضح فيها دلالة إذ على الاستقبال، وهي قوله تعالى: ﴿ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا﴾[2].

وقوله: ﴿ ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت﴾[3].

وقوله: ﴿ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة﴾[4].

وقوله: ﴿ولو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم﴾[5].

وقوله: ﴿ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم﴾[6].

وإضافة اسم الفاعل هنا لا تدل على المضي، إذ يرد اسم الفاعل في القرآن دالا على الاستقبال مضافا، كما في قوله تعالى: ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ وقوله: ﴿فإذا خفت عليه فألقيه في اليم ولا تخافي ولا تحزني إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين﴾[7].

ويظهر مدى تحكم الأصول والأسس التي أقرها النحويون وحملوا الناس على التسليم بها والتمسك بها في قول عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت٦٥١).

"ومن هذا الفصل قوله تعالى: ﴿إذ يريكموهم﴾ وأنت تعلم أن (إذ) لما مضى من الزمان فلا يلائمها المضارع، وكذا (لو) في نحو قوله تعالى:

---

(1) غافر، الآية: ٧٠-٧١.

(2) البقرة، الآية: ١٦٥.

(3) الأنعام، الآية: ٩٣.

(4) الأنفال، الآية: ٥٠.

(5) سبأ، الآية: ٣١.

(6) السجدة، الآية: ١٢.

(7) القصص، الآية: ٧.

﴿ولو ترى إذ وقفوا على ربهم﴾ وإذا أمعنت النظر وجدت المضارع مرادا به حكاية حال ماضية، نحو "جاء زيد يضرب عمرا" ولولا ذلك لم يصح وقوعه حالا، وجاءت الحال في هذه الصورة كالمشاهد، التي لا تجذبها يد النزاع[1].

فقد استقر في يقين الزملكاني – رحمه الله– أن (إذ) للماضي بناء على ما أقره النحويون ولا يغير من ذلك دخولها على مضارع متجه في دلالته لما سيقع، ومن أجل ذلك فهو يرى أن إذ والمضارع دالان على الماضي في (إذ يريكموهم) وإن كان ما عبرا عنه مستقبلا لا شيء معه من دلالة الماضي.

وعلى هذا فهو لا بد واجد في قوله تعالى: **﴿ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا﴾** دلالة الماضي على الرغم من كل دلائل الاستقبال فيه.

---

(1) البرهان الكاشف، ص ٨٩.

(لما) الحينية جوابها ماض، ولا يأتي مضارعا:

هذا ما استقر لدى النحويين، وقد جاء في القرآن ما ينقض ذلك، في قوله تعالى: ﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط﴾[1].

ولأن النحويين لا يقرون بذلك، فقد عمدوا إلى التأويل لدفع الآية عن أن تكون رادة لمذهبهم.

يقول أبو البركات الأنباري "وجواب لما محذوف تقديره: أقبل يجادلنا، ويجادلنا جملة فعلية في موضع نصب على الحال من الضمير الذي في أقبل، وهو ضمير إبراهيم".

ثم يقول "وقيل يجادلنا جواب (لما)، وكان حق الكلام جاد لنا، لأن جواب (لما) إنما يكون ماضيا فأقام المستقبل مقام الماضي... وقيل إنما أقيم المضارع مقام الماضي على طريق حكاية الحال كقوله تعالى "وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد"[2].

وقد حاول الطبري أن يلتمس مسوغا لمجيئ جواب (لما) مضارعا بقوله: "والعرب لا تكاد تتلقى (لما) إذا وليها فعل ماض إلا بماض، يقولون: لما قام قمت ولا يكادون يقولون "لما قام أقوم، وقد يجوز فيما كان من الفعل به تطاول مثل الجدال والخصومة والقتال، فيقولون في ذلك: لما لقيته أقاتله بمعنى جعلت أقاتله"[3].

وهذا – كما ترى– صنيع من يخضع الأحكام لما يرد في القرآن، ويتخذ مما يرد في كلام الله قياسا ينبني عليه ما يشاكله.

ويقول الزمخشري "وقوله يجادلنا كلام مستأنف دال على الجواب، وتقديره اجترأ على خطابنا، أو فطن لمجادلتنا، وقال: كيت وكيت، ثم ابتدأ فقال: يجادلنا في قوم لوط، وقيل في يجادلنا هو جواب (لما) وإنما جيء به مضارعا لحكاية الحال، وقيل إن (لما) ترد المضارع إلى معنى الماضي، كما ترد (إن) الماضي إلى معنى الاستقبال،

---

(1) هود، الآية: ٧٤.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/٢٣.

(3) الطبري، ١٥/٤٠٥-٤٠٦.

وقيل معناه أخذ يجادلنا، وأقبلَ يجادلنا"[1].

ولا وجه لكل هذا البعد في التأويل، والأولى أن تتخذ الآية على أنـها شـاهد لا سبيل إلى العدول عنه إلى التأويل على مجيء جواب لما مضارعـا، فيجادلنـا هـو الجواب وآية ذلك أننا لوضعنا (جادلنا) موضعه لما كان محتملا أن يكون غيره جوابـا لـ (لما) فلا يقصيه عن ذلك مجيؤه مضارعا في هذا الموضع، وينظر إلـى مجيئـه مضارعا هاهنا على أنه أمر يتصل بإعجاز القرآن لشأن شاءه الله، وهو بذلك دال على جواز مجيء جواب لما مضارعا.

وربما دل اقتصارهم على الوقوف على هذه الآية وحدها دون غيرها شاهدا على مجيء جواب (لما) مضارعا أنهم لم يجدوا غيرها دليلا على ذلك.

وقد وجدنا آية أخرى في القرآن تصلح دليلا في هذا الشأن، وهي قوله تعالى:

﴿**وترى الظالمين لما رأوا العذاب يقولون هل إلى مرد من سبيل**﴾[2]. إذا جعلنـا جملة (لما رأوا العذاب يقولون)، هي المعمول للفعل (ترى) كما جاءت جملة إذا فـي قوله تعالى "وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم مفعولا للفعل ترى.

ولعل دافعا يدفع ذلك بالقول إن (يقولون) هي مفعول (ترى)، ويلزمه حينئـذ أن يقدر جوابا لـ (لما) ولا يكون ذلك إلا بتقدير فغل مضارع، لأن دلالـة الحـال عنـد وقوفهم على النار تقتضي ذلك، فيقولون ما يقولون.

---

(1) الكشاف، ٢/٤١٢.

(2) الشورى، الآية: ٤٤.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

لا يجوز التفريغ في الإيجاب:

وهو مذهب جمهور النحويين، إذ هم مجمعون على أن الاستثناء المفرغ لا يجوز في الجمل الموجبة، يقول ابن عصفور في شرح الجمل "ولا يجوز التفريغ مع الإيجاب والاستثناء من المحذوف، إذا كان ذلك يؤدي إلى حذف عمدة لا يجوز حذفها، فلا نقول قام إلا زيدا، لأن ذلك يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل"[١].

وهو غير مصيب هنا إذ في الاستثناء المفرغ يكون ما بعد أداة الاستثناء معمولا لما قبلها، فزيد في مثاله هو الفاعل، والوجه فيه الرفع على إرادة التفريغ، ولا حذف فيه لعمدة، ولا يصح أن يكون (زيدا) في مثاله: قام إلا زيدا معمولا لغير العامل الظاهر ثم يكون مع ذلك استثناء مفرغا.

ويقول السيوطي "ولا يكون ذلك عند أكثر النحويين إلا في غير الموجب، وهو النفي والنهي والاستفهام".

ثم يقول "وجوز بعضهم وقوعه في الموجب أيضا، نحو: قام إلا زيد وضربت إلا زيدا، ومررت إلا بزيد. والجمهور على منعه؛ لأنه يلزم منه الكذب، إذ تقديره ثبوت القيام والضرب والمرور بجميع الناس إلا زيدا، وهو غير جائز".

وأتبع ذلك بقوله "ولو كان الموجب لازما له نفى كـ (لو) و(لولا) فذهب المبرد إلى جواز التفريغ نحو: لولا القوم إلا زيد لأكرمتك، ولو كان معنا إلا زيد لأكرمتك، وأباه غيره، لأن التفريغ لا يدخل في الجمل الثابتة"[٢].

ولم يرد ما نسبه إلى المبرد في المقتضب، إذ اقتصر فيه على الجمل غير الموجبة.

وقال الأشموني في شرحه "لا يقع ذلك في إيجاب".

بينه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على هذا النحو: "قوله لا يقع ذلك

---

(١) شرح الجمل، ٢/٢٥٤.

(٢) همع الهوامع، ٣/٢٥١.

في إيجاب جوزه ابن الحاجب، إذا كان فضلة، وحصلت فائدة، نحو: قرأت إلا يوم كذا، فإنه يجوز أن يقرأ في جميع الأيام إلا يوم كذا، بخلاف ضربت إلا زيدا، إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيدا"[١].

ولم ينسب الرضى هذا المذهب في شرحه لابن الحاجب، إذ يورد قوله: "والمفرغ لا يجيء في الموجب إلا نادرا، ثم يشرحه على هذا النحو:

"... وقرأت إلا يوم كذا، وضربته إلا بالسوط، قال تعالى: ﴿ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال﴾[٢]. ويمكن أن يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل، كما أنه إذا قيل لك: من لقيت من صناع البلد؟ فتقول لقيت إلا فلانا، لكن الأغلب عدم التفريغ في الموجب"[٣].

وقوله: لقيت إلا فلانا هاهنا مثلا على الاستثناء المفرغ ليس بصحيح فالمستثنى منه محذوف جوازا، فهو في حكم المذكور لوقوعه جوابا لسؤال. كما في قولنا: من رأيت؟ فيجيب زيدا. ومن أخوك؟ فيقول: محمد. فالجواب هنا كلام تام باعتبار ركنه المذكور في السؤال، وإلا لما كان كذلك.

وقد أثبت محمد عبد الخالق عضيمه - رحمه الله واحسن إليه- في دراسته لأسلوب القرآن أن الاستثناء المفرغ قد جاء في القرآن ليس مثبتا فحسب وإنما جاء مؤكدا مع الإثبات[٤]، وذلك في قوله تعالى:

﴿واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾[٥].

وقوله: ﴿وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله﴾[٦].

---

(١) حاشية الصبان، ١٥٠/٢.

(٢) الأنفال، الآية: ١٦.

(٣) شرح الرضى، ١٠١/٢.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن، حـ١، ق١، ص١٧٦.

(٥) البقرة، الآية: ٤٥.

(٦) البقرة، الآية: ١٤٣.

وقوله: ﴿لتأتنني به إلا أن يحاط بكم﴾[1].

وأورد إلى ذلك شواهد أخرى على مجيء الاستثناء المفرغ مثبتا في القرآن منها قوله تعالى: ﴿فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون﴾[2].

وقوله: ﴿ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا﴾[3].

وقوله: ﴿ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال﴾[4].

وقوله: ﴿فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق﴾[5].

وقوله: ﴿ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه﴾[6].

وقوله: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون۞ إلا على أزواجهم﴾[7].

وكل هذا غفل عنه أسلافه الذين أجمعوا على أن الاستثناء المفرغ لا يجوز في جمل موجبة، إذ لا يصح القول: قام إلا زيد!!!

كما غفل عنه المعربون للقرآن والمفسرون له من النحويين.

والأنباري في توفره على النظر في غريب إعراب القرآن في كتابه الموسوم بالبيان في غريب إعراب القرآن حين انتهى إلى قوله تعالى "وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين" اكتفى بإعراب "إنها" وبين نوع اللام في (لكبيرة)، ودلالتها، ولم يتعرض للاستثناء في الآية، كذلك فعل مكي بن أبي طالب في كتابه الذي سماه: مشكل إعراب القرآن".

وحين وقف عليها أبو البقاء العكبري في إعرابه للقرآن قال "... إلا على الخاشعين في موضع نصب بـ (كبيرة)، و(إلا) دخلت للمعنى ولم تعمل، لأنه ليس قبلها ما يتعلق بكبيرة ليستثنى منه فهو كقولك "كبر على زيد"[8].

---

(1) يوسف، الآية: ٦٦.

(2) البقرة، الآية: ٢٣٧.

(3) النساء، الآية: ٩٢.

(4) الأنفال، الآية: ١٦.

(5) الأنفال، الآية: ٧٢.

(6) الحج، الآية: ٦٥.

(7) المؤمنون، الآية: ٥-٦.

(8) التبيان في إعراب القرآن، ١/٥٩.

وأبو البقاء كما هو ظاهر لا يريد أن يقر بأن الاستثناء المفرغ جاء هاهنا موجبا ومؤكدا أيضا، لأنه يخالف ما تأصل وثبت لديه ولدى غيره من النحويين. فإلا داخلة للمعنى، ودخولها لمجرد المعنى أمر عجب. إذ من المسلم به أن (إلا) حرف معنى، ولا يتجرد من معناه في كل صور الاستثناء، وإلا فما الذي يحمل على استعماله؟ ثم أن يكون لمجرد المعنى، ولا يتحدد معه نوع الاستثناء فذلك مورد العجب ومبعثه.

ولا ريب أن تأويله ما في الآية على أنه مثل (كبر علي زيد) دون أن يكون في هذا التقدير أداة استثناء إنما هو إقرار منه بأن ما في الآية هو استثناء مفرغ، إذ من شأن الاستثناء المفرغ استواء الكلام بعد حذف النفي و(إلا) على الصورة التي يكون ما بعد (إلا) معمولا لما قبلها.

ويقول أبو حيان "التقدير وإن كانت لكبيرة على الناس إلا على الذين هدى، ولا يقال في هذا أنه استثناء مفرغ، لأنه لم يسبق نفي أو شبهه، وإنما سبقه إيجاب"[١].

وأبو حيان يحيل ما في الآية عن وجهه بما قدر، فيجعل الاستثناء المفرغ استثناء تاما حين يقحم في الآية مستثنى منه غير موجود فيها.

ويتبين مما ذكره بعد ذلك أن ما ثبت واستقر من أصول النحو وأحكامه لا يتزعزع إن جابهه من القرآن ما يخالفه، فلا يعد ما في الآية استثناء مفرغا، لأنه لم يسبقه نفي أو شبهه، وإنما سبقه إيجاب، ولما كان ما في الآية ليس كذلك فإنه لا يرد هذا الثابت المستقر من أحكامهم، وليس واردا أن تقوم أحكامهم بموجبه.

وقد أورد محمدعبدالخالق عضيمه طائفة من الشواهد الشعرية التي جاء فيها الاستثناء المفرغ موجبا، منها قول الشاعر

تثاقلت إلا عن يد أستفيدها   وخلة ذي ود أشد بها أزري

وقول الآخر:

تمت عبيدة إلا من محاسنها   والملح منها مكان الشمس والقمر

وقول جميل بثينة:

ألا قد أرى إلا بثينة هاهنا   لنا بعد ذا المصطاف والمتربع

وقول النميري:

---

[١] البحر المحيط، ١٤٣/٢.

فلو كانت العنقاء منك تطير بي   لخلتك إلا أن تصد تراني

وقول الآخر:

والعفو إلا عن الأكفاء مكرمة   من قال غير الذي قد قلته كذبا

وقول الآخر:

فلما أن فقدت بني سعيد   فقدت الود إلا باللسان[1]

وعلى هذا فبوسعنا أن نقيس على قوله تعالى "وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين" وما ماثلها بالقول:

إنهم متضامنون إلا على الخير.

وإننا صابرون إلا على الهوان.

وتقول في غير ذلك من صور الاستثناء المفرغ الموجب:

زيد هادئ الطبع إلا إذا أغضبته

وأزورك اليوم إلا أن يمنعني مانع

ونحن نعمل بجد إلا حين يشتد الحر

ونحو ذلك، وهذا كله استثناء مفرغ موجب لا سبيل إلى إنكاره، وليس لقادح أن يقدح في صحته.

وكلنا نردد قول المتنبي:

يا أعدل الناس إلا في معاملتي   فيك الخصام وأنت الخصم والحكم

ولا نرى فيه غضاضة.

---

(1) دراسات لأسلوب القرآن، ج/١، ق/١، ص: ١٨٦-١٨٧.

لا يجوز التفريغ في المصدر المؤكد:

مذهب جمهور النحويين أن التفريغ يجوز في كل المعمولات باستثناء المصدر المؤكد.

يقول أبو حيان "والتفريغ يكون في جميع المعمولات من مفعول به وغيره، إلا المصدر المؤكد، ولذلك يؤول قوله تعالى: ﴿إن نظن إلا ظنا﴾[1].

وهم يدفعون بالتأويل ما بدا لهم من قوله تعالى مخالفا لما نصوا عليه.

يقول أحد المؤولين، وهو ابن عصفور "ونظير ذلك في دخول إلا في غير موضعها قوله تعالى: ﴿إن نظن إلا ظنا﴾ وقول الشاعر:

أحل به الشيب أثقاله   وما اغتره الشيب إلا اغترارا

ألا ترى أنه إذا حمل على ظاهره كان فاسدا، لأنه لا يظن غير الظن، ولا يغتره الشيب إلا اغترارا.

وللخروج من هذا الظاهر الفاسد بزعمه يبتدع ابن عصفور توجيها يسوغ به ما جاء في الآية وفي الشاهد، فيقول "وهذا عندي قد يتصور أن تكون إلا فيه في موضعها، ويكون مما حذفت فيه الصفة لفهم المعنى، كأنه قال: إن نظن إلا ظنا ضعيفا، وكأنه قال وما اغتره الشيب إلا اغترارا بينا، وهذا أولى؛ لأنه قد ثبت حذف الصفة لفهم المعنى، ولم يثبت وضع إلا في غير موضعها"[2].

وقد تردد القول بأن (إلا) في الآية في غير موضعها في مظان أخرى.

وهم حين يعدونها في غير موضعها إنما يحكمون على الآية بما يتراءى لهم من تأويلها وليس بما يؤخذ من ظاهرها الذي هو القرآن.

ويقول مكي بن أبي طالب في هذا الشأن "وقيل المعنى أن نظن إلا أنكم تظنون ظنا، وإنما احتيج إلى هذا التقدير؛ لأن المصدر فائدته كفائدة الفعل، فلو جرى الكلام على غير حذف لصار تقديره، إن نظن إلا نظن، وهذا كلام ناقص، ولم يجز

---

(1) الارتشاف، ٢٩٧/٢، الجاثية، الآية: ٣٢.

(2) شرح الجمل، ٣٩٧/١.

النحويون؛ ما ضربت إلا ضربا؛ لأن معناه ما ضربت إلا ضربت، وهذا كلام لا فائدة فيه"[1].

قوله: (وهذا كلام ناقص) فاسد لأنه أحال الكلام عن وجهه بالتقدير، ونقص الكلام بالتقدير ليس دليلا على نقص الأصل، فنحن نقول: ظننت أن زيدا كريم، والكلام تام، فإذا قدرناه مصدرا صريحا نقص، وذلك حين نقول: ظننت كرم زيد.

ويقول أبو القاسم الصفار (من علماء القرن السابع) في شرحه لكتاب سيبويه: "والأصل إن نحن إلا نظن ظنا، وما الشيب إلا اغتره اغترارا، ولابد من هذا التقدير، لأنه لا يظن الإنسان إلا الظن ولا يغتره الشيب إلا اغترارا"[2].

ولا يخفي الرضي حيرته فيما يتبدى له من الأشكال في الآية على الرغم من تقبله التفريغ في المصدر المؤكد، إذ يقول "ووقع بعد (إلا) إشكال كقوله تعالى: **﴿إن نظن إلا ظنا﴾**، وذلك أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مقدر معرب بإعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس حتى يدخل في المستثنى بيقين، ثم يخرج بالاستثناء، وليس مصدر (نظن) محتملا مع الظن غيره، حتى يخرج الظن من بينه"[3].

ثم يتخذ له سبيلا من التأويل للخروج من الأشكال الذي تراءى له في الآية.

وتصل الحيرة بشأن قوله تعالى: **﴿إن نظن إلا ظنا﴾** إلى زماننا هذا، إذ يعقب محي الدين عبد الحميد على قول الأشموني "يصح التفريغ بجميع المعمولات إلا المصدر المؤكد، فلا يجوز ما ضربت إلا ضربا، وأما **﴿إن نظن إلا ظنا﴾** فمتأول.

فيقول في هامشه: "اعلم أولا أن التفريغ لم يجز في المصدر المؤكد، لأنه يستلزم التناقض في الكلام، ألا ترى أن الفعل المتقدم يدل على الحدث، ويدل النفي قبله على انتفاء هذا الحدث، فإذا جئت بالمصدر المؤكد بعد (إلا) دل ذلك على إثبات هذا الحدث على وجه التوكيد، ولا معنى للتناقض أكثر من هذا"[4].

---

(١) مشكل إعراب القرآن، ٢/٦٦٣.

(٢) المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيويه، ص ٧١.

(٣) شرح الرضى، ٢/١٠٣.

(٤) شرح الأشموني، ٢/٤٥٦ (هامش المحقق).

ولم يزد محي الدين عبد الحميد -عفا الله عنه- على ذلك بشيء لتوجيه هذا التناقص الذي تراءى له في الآية موضحا أو موجها، والكتاب -شرح الأشموني- مما يدخل في المصادر في مناهج الدراسة.

ويبدو أن النحويين قد غفلوا في شأن هذه الآية عن أمر في القرآن، وهو أن الظن مصدرا قد جاء فيه في كل المواضيع بمعنى الشك، أما فعله فقد جاء دالا في مواضع على الشك بحسب مقتضى السياق، وفي مواضع أخرى دل على اليقين.

إذ تتضح دلالة الظن على الشك في قوله تعالى:

﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾[1]

وقوله: ﴿إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون﴾[2]

وقوله: ﴿ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار﴾[3]

وقوله: ﴿وما يتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغني من الحق شيئا ﴾[4]

وقوله: ﴿الظانين بالله ظن السوء عليهم دائرة السوء﴾[5]

أما الفعل (ظن) فقد جاء دالا على الشك في قوله تعالى:

﴿... وقال للذي ظن أنه ناج منهما اذكرني عند ربك﴾[6]

وقوله: ﴿وذا النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه﴾[7].

وقوله: ﴿بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم أبدا ﴾[8].

وقوله: ﴿ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله﴾[9].

---

(1) النساء، الآية: ١٥٧.

(2) الأنعام، الآية: ١١٦.

(3) ص، الآية: ٢٧.

(4) يونس، الآية: ٣٦.

(5) الفتح، الآية: ٦.

(6) يوسف، الآية: ٤٢.

(7) الأنبياء، الآية: ٨٧.

(8) الفتح، الآية: ١٢.

(9) الحشر، الآية: ٢.

وقوله: ﴿وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا ﴾[1].

وجاء الفعل (ظن) دالا على اليقين في قوله تعالى:

﴿فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرءوا كتابيه ۞ إني ظننت أني ملاق حسابيه﴾[2].

وقوله: ﴿وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم﴾[3].

وقوله: ﴿قال الذين يظنون أنهم ملاقو الله كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله﴾[4].

وعلى هذا فإن قوله تعالى: ﴿إن نظن إلا ظنا﴾ استثنى فيه الظن من متعدد، وهو ما يحتمله الفعل (ظن).

ولا يقاس عليه: ما ضربت إلا ضربا؛ لأن (ضرب) لا يؤدي إلا دلالة واحدة.

يقول أبو البقاء العكبري "قوله تعالى: ﴿إن نظن إلا ظنا﴾ تقديره: إن نحن إلا نظن ظنا فإلا مؤخره، ولولا هذا التقدير لكان المعنى: ما نظن إلا نظن، وقيل هي في موضعها؛ لأن نظن قد يكون بمعنى العلم والشك، فاستثنى الشك أي ما لنا اعتقاد إلا الشك"[5].

ولقد كان الأجدر بأبي البقاء أن يقتصر على التوجيه الثاني؛ لأنه الأنسب للآية، أما ذهابهم إلى أن التقدير: أن نظن إلا نظن فهذا ليس ما يدل عليه ظاهر قوله تعالى، وإنما هو ما يتوهمونه، ولا يمكن أخذ ما جاء في الآية إلا على أن المصدر المؤكد في: نظن ظنا، قد زيد توكيدا بالاستثناء.

وهم يشترطون لصحة التفريغ في المصدر أن يكون موصوفا، أي مبينا للنوع وليس مؤكدا، وقد جاء الظن في الآية موصوفا ضمنيا في قولهم: أن نظن إلا ظنا وما

---

(1) الجن، الآية: ٧.

(2) الحاقة، الآية: ١٩-٢٠.

(3) يونس، الآية: ٢٢.

(4) البقرة، الآية: ٢٤٩.

(5) التبيان في إعراب القرآن، ١١٥٣/٢.

نحن بمستيقنين، إذ حدد السياق نوع الظن، كأنهم قالوا: إن نظن إلا ظن غير مستيقنين، وأغنى ذلك عن وصفه، فلا يحتاج على هذا إلى تقدير وصف كما فعل بعض المتأولين.

وقد اجتمع للاستثناء في الآية مسوغان يرجحانه:

أولهما: كونه استثناء من متعدد، لاقتصار دلالة المصدر على الشك واحتمال فعله الشك واليقين.

والثاني: كونه موصوفا ضمنيا، بما جاء في سياقه.

وهذا كله يبطل ما أقدموا عليه من سوء التقدير، وما تنكبوه من وصفهم ظاهر كلام الله بالفساد، والنقصان، وافتقاره إلى الإفادة، والتناقض.

والأمر لا يجري في كلام الله على حسب ما يقدرون، وإنما بحسب مقتضى سياقه، فإننا نجد في القرآن: ﴿وما كان قولهم إلا أن قالوا﴾ وعلى هذا يلزمهم ألا يتقبلوه أيضا، لأنه بحسب تأويلهم يكون: وما كان قولهم إلا قولهم.

إن ما في القرآن هو كلام الله، تنقاد له اللغة ولا ينقاد لها، ويحكم عليها به، ولا يحكم عليه بها، ومادام هذا الأسلوب قد جاء في القرآن فقد اكتسب القوة والترجيح من مجرد وروده فيه، مع ما ظهر من دلائل ترجيحه، فإذا لم يتضح لهم الوجه فيه فإن ذلك لا يخرجه عن قياس اللغة التي بها نزل، وإنما يزري بفهمهم له، ويكشف عن سوء تقديرهم.

لا يجوز إثبات تاء التأنيث في الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا في الاستثناء المفرغ:

نص على ذلك أبو البركات الأنباري إذ قال "وقد قالوا ما قعد إلا المرأة، وما قام إلا الجارية، فحذفوا تاء التأنيث البتة، ولم تأت مثبتة إلا في ضرورة[1].

وينسب هذا المذهب إلى جمهور النحويين، يقول ابن عقيل "إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول ما قام إلا هند وما طلع إلا الشمس، ولا يجوز ما قامت إلا هند، ولا ما طلعت إلا الشمس، وقد جاء في الشعر كقوله: وما بقيت إلا الضلوع الجراشع"

أثبت ذلك في سياق شرحه لقول ابن مالك:

والحذف مع فصل بإلا فضلا كما زكا إلا فتاة ابن العلا

والظاهر من قول ابن مالك أنه لم يمنعه، وإنما جعل حذف التاء في هذا الموضع أفضل من إثباتها.

ينكر ذلك ابن عقيل، ويرد عليه قائلا "فقول المصنف" إن الحذف مفضل على الإثبات يشعر بأن الإثبات أيضا جائز، وليس كذلك، لأنه إن أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم، وإنما الإثبات إنما جاء في الشعر، فصحيح وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات، فغير صحيح، لأن الإثبات قليل جدا"[2].

وقد جاء الإثبات في غير الشعر، في كلام الله، في قوله تعالى: ﴿**إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون**﴾[3] وفي قوله: ﴿**إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم جميع لدينا محضرون**﴾[4] ولا شك أن إثبات التاء في الموضعين مع الصيحة، وتأنيثها مجازي، -إذ يستوي فيها الأمران: الإثبات وعدمه في غير الاستثناء- يجعل من مجيئها مع المؤنث الحقيقي أدخل في هذا الشأن وأسوغ، مع قيام ذلك على شاهدين من القرآن.

---

(١) الإنصاف، ١/١١١.

(٢) شرح ابن عقيل، ١/٤٣٣.

(٣) يس، الآية: ٢٩.

(٤) يس، الآية: ٥٣.

لا يجوز الاستثناء من العدد:

ذكر شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤) "أن الشيخ الشلوبين رحمه الله تعالى كان يقول إن أسماء العدد لا يجوز دخول الاستثناء فيها بسبب أن الاستثناء إخراج بعض مدلول اللفظ، فيبقى اللفظ مستعملا في بعض مدلوله واللفظ المستعمل في بعض مدلوله مجاز، وأسماء الأعداد نصوص لا تقبل المجاز فلا تقبل الاستثناء"(١).

وما ذهب إليه الشلوبين مردود بما جاء في القرآن، في قوله تعالى: ﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما﴾(٢).

وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لله تسعة وتسعون اسما مئة إلا واحدا"(٣).

والشلوبين متمسك بما ذهب إليه، ولا يثنيه عن ذلك الشاهد من كلام الله والشاهد من كلام نبيه، إذ يعمد إلى صرفهما عن أن يكونا ناقضين لمذهبه يقول القرافي "فكان يجيب عن هذه النصوص والنقوض الواردة عليه بأن يقول هذه الأسماء من الأعداد لم تستعمل على وضعها اللغوي، بل استعملت مجازات في غير مسمياتها والمنع إنما هو في اسم العدد إذا استعمل في مسماه"(٤).

وما ذهب إليه من المجاز في العدد باستعماله في غير مسماه منتف بما هو ظاهر في الآية، وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم، فقد جاء كل عدد فيهما بلفظه ودلالته، واستثني منه عدد آخر بلفظه ودلالته أيضا.

واعتضاد هذا النحو من التعبير بقرآن وبحديث لحقيق بأن ينسف نسفا كل تمحل أو تعسف مراد به صرفهما عما دلا عليه، ولو كانت دلالتهما عليه على وجه الاحتمال، دون ما هو ظاهر فيهما من الدلالة المباشرة.

ويقول أبو حيان معقبا على قوله تعالى:﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما﴾

---

(١) الاستغناء في الاستثناء، ص ٤٣٠.

(٢) العنكبوت، الآية: ١٤.

(٣) صحيح البخاري، ٨/١٠٩.

(٤) الاستغناء في الاستثناء، ص٤٣.

"لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية"[1].

ويستشف من قوله هذا تردده في تقبل الاستثناء من العدد، فإن الأحكام لا تطيب نفوس النحويين بها إلا إذا نهضت ومعها شواهد من كلام العرب وما كان أبو حيان ليبدي ما أبداه تعقيبا على الآية لو كان بين يديه شاهد شعري، وإن لم يعرف قائله.

ولا ريب أن الأحكام لا يغض من شأنها حين لا يرد لها شاهد من كلام العرب، إذا كان يقف معها شاهد من كلام الله، ولا ينبغي أن يحمل عدم إصابتهم شاهدا من كلام العرب في هذا ونحوه إلا على أنه قصور عن استقصاء كلام العرب، وعدم الإحاطة بكل ما قالوا.

وحين ينطلق النظر في كلام الله من استحضار دائم بأنه الكلام المعجز البالغ أعلى رتب البلاغة فإن النظر في هذه المسألة يأتي على هذا النحو من الإدراك الذي تبدى في قول الزمخشري عند وقوفه على الآية في تفسيره إذ قال "فإن قلت: هلا قيل تسعمائة وخمسين سنة؟ قلت ما أورده الله أحكم، لأنه لو قيل كما قلت لجاز أن يتوهم خلاف هذا العدد على الكثرة، وهذا التوهم زائل مع مجيئه كذلك، وكأنه قيل: تسعمائة وخمسين سنة كاملة وافية العدد، إلا أن ذلك أخصر، وأعذب لفظا وأملأ بالفائدة".

ثم يعضد ذلك بحجة أخرى، إذ يقول: "وفيه نكتة أخرى، وهي أن القصة مسوقة لذكر ما ابتلى به نوح عليه السلام من أمته، وما كابده من طول المصابرة تسلية لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتثبيتا له، فكان ذكر رأس العدد الذي لا رأس أكثر منه أوقع وأوصل إلى الغرض من استطالة مدة صبره"[2].

وإنا لنلمح في الاستثناء من العدد ضربا من التوكيد، فحين أقول: أعطيتك تسعة دنانير، أو أعطيتك ثمانية دنانير، يبدو القول مجردا مما يؤكده، لكنني حين أقول أعطيتك تسعة دنانير عشرة إلا دينارا، أو أعطيتك ثمانية دنانير عشرة إلا دينارين، يكون في ذلك إشعار للمخاطب بأن المتكلم متثبت مما يقول.

كذلك الشأن في قول النبي صلى الله عليه وسلم. إذ لو ورد دون أن يلحق بجملة الاستثناء لربما داخله التغيير في الرواية، كأن يرد: تسعة وثمانين أو غير ذلك مما

---

[1] همع الهوامع، ٣/٢٦٩.

[2] الكشاف، ٣/٤٤٥.

يعزى إلى احتمال عدم تثبت الراوي، بيد أنه بقوله: (تسعة وتسعون اسما، مئة، إلا واحدا) جاء قاطعا لكل شك، أو لأي تصرف في الرواية.

وعلى هذا فالاستثناء من العدد غير مستغنى عنه في مثل هذه المواضع، فلا موجب للتضييق مع وجود الشاهدين من كلام اله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم.

لا يستثني الأكثر مما هو دونه، ولا يكون المستثنى قدر المستثنى منه:

نسب السيوطي إلى البصريين منعهم أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر منه، يقول "واختلفوا في غير المستغرق، فأكثر النحويين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقل من النصف... وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك، وهو مذهب أبي عبيد والسيرافي، واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك"[1].

أما منعهم أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه فيبدو لنا أن قوله تعالى:

﴿لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى﴾[2]. مما يمكن عده شاهدا على كون المستثنى قدر المستثنى منه، فليست الموتة الأولى بعضا من الموت، إذ الموت لا يتجزأ، فالموتة الأولى هي الموت بالنسبة لكل كائن حي، ولو فسرناها بالقول لا يذوقون فيها موتة إلا الموت الأول لما اختلف الأمر في ظاهر ما يتراءى لنا، بخلاف قولنا: لم يذوقوا الأكل إلا الأكلة الأولى.

وقد صرح أبو زكريا الفراء بتجويزه استثناء الأكثر مما هو أقل منه عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿خ الدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك﴾[3].

---

(1) همع الهوامع، ٣/٢٦٨.

(2) الدخان، الآية: ٥٦.

(3) هود، الآية: ١٠٧.

فهو يعد "ما شاء ربك" أكثر مما قبله، وهو يجيز له "علي ألف إلا الألفين اللذين من قبل فلان"(١).

وتعقب أبو جعفر النحاس في إعرابه قول أبي عبيد الذي يجيز استثناء الأكثر والنصف بقوله "والذي قاله أبو عبيد عند حذاق أهل العربية لا يجوز، يقولون إنه لا يستثنى من الشيء نصفه، ولا أكثر من النصف ولا يتكلم به أحد من العرب"(٢).

والذين يجيزون استثناء الأكثر مما هو أقل منه يستدلون بقوله تعالى: ﴿**إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين**﴾(٣).

والغاوون أكثر من الراشدين. وقوله تعالى: ﴿**ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه**﴾(٤) والسافهون أنفسهم أكثر.

واستدلوا لجواز النصف بقوله تعالى: ﴿قم الليل إلا قليلا* نصفه أو انقص **منه قليلا**﴾(٥)

فنصفه بدل من قليلا، والنصف تبيين له.

وأبو حيان ممن لا يبيحون ذلك، ويرد على ما تمسك به مخالفوه من الآيات التي تدل على ذلك قائلا "وجميع ما استدل به محتمل التأويل، والمستقرى من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل"(٦).

وهم يحجرون بمنعه ما لا يترتب على إطلاقه أي ضير مع اعتضاده بشواهد تبيح تقبله، إذ قد يدفع سياق الكلام وما يحيط به إلى الإتيان بمثله، ولا معرة في قولي لمن أسليه عمن أساء إليه: يجل قدرك الناس إلا الذين لا يعرفونك.

---

(١) معاني القرآن، ٢/٢٨.

(٢) إعراب القرآن، ٢/١٩٩.

(٣) الحجر، الآية: ٤٢.

(٤) البقرة، الآية: ١٣٠.

(٥) المزمل، الآية: ٢،٣.

(٦) همع الهوامع، ٣/٢٦٩.

والذين لا يعرفونه أكثر، أو أن أقول:

حفظ أسلافنا تراث أمتنا إلا ما لم يدركوه.

وما لم يدركوه أكثر، ومثل هذين في غلبة المستثنى على المستثنى منه، ... قولنا:

هذه حقائق يعرفها من تتبعها إلا الجاهلين.

وشمل عطاؤه من أتاه إلا الأبعدين.

وقرأت من الكتب ما تيسر لي سوى ما لم أحصل عليه.

إذ لا يلزم من عدم إثبات الكثير من أمثلته عدم وروده في الاستعمال وحسبه كثرة وروده في القرآن بشاهد أو شاهدين.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تمييز العدد لا يكون وصفا:

وهو مذهب سيبويه، إذ بينه في باب "ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد، إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة".

فقال: "وذلك الوصف، تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون، وثلاثة صالحون، فهذا وجه الكلام كراهية أن تجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر".

ووجه الكلام عند سيبويه أن يجعل الوصف صفة للعدد لا تمييزا له، وهو لا يجيز أن يكون الوصف معدودا إلا في الضرورة[١].

وهذا الذي لم يستحسنه سيبويه غدا مذهبا لنحويين آخرين، وقد مضوا إلى أبعد من ذلك، فاستقبحوا مجيء الوصف تمييزا.

يقول الرضى، واعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في أي درجة كان صفة، نحو قولك: سبعة طوال، وأحد عشر طويلا ومئة أبيض؛ لأن المقصود من التمييز التنصيص، وهو معدوم في اكثر الأوصاف.

ويعقب الرضى على ذلك قائلا "بلى إذا كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يستقبح، نحو ثلاثة علماء ومئة فاضل"[٢].

وما لم يستحنه سيبويه واستقبحه من سار على نهجه من أصحابه وارد في القرآن في عدد من المواضع، وهي:

قوله تعالى: **﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء﴾**[٣]

وقوله: **﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾**[٤].

وقوله: **﴿ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين﴾**[٥].

ولا وجه لتقييد ذلك بقوله "إلى العشرة" فقد جاء الوصف معدودا فيما جاوز العشرة، في

---

(١) سيبويه: ٣/٥٦٦.

(٢) شرح الرضي، ٢/١٥٥.

(٣) النور، الآية: ١٣.

(٤) النور، الآية: ٤.

(٥) المائدة، الآية: ٨٩.

قوله تعالى: ﴿وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا﴾[1].

وقوله: ﴿فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا﴾[2].

ولا ريب أن الوصف قد يغلب على الموصوف فيكون دالا عليه ومغنيا عنه، لكثرة تردده، وتلبسه به تلبسا دائما، فأي ضير في قولنا: ثلاثة علماء، وخمسة شعراء وستة مجاهدين، وهذه الصفات تختلف عن غيرها مما لا يلازم الموصوف ملازمة دائمة، نحو ثلاثة فرحين، وأربعة نائين وعشرة مقتربين.

والغريب أن سيبويه يقول قبل ذلك بقليل "وتقول ثلاثة دواب، إذا أردت المذكر، لأن أصل الدابة عندهم صفة، وإنما هي من دببت، فأجروها على الأصل وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء، كما أن أبطح صفة واستعمل استعمال الأسماء"[3].

وإذا كان المرجع في ذلك إلى شيوع الصفة في الاستعمال حتى تكون بمثابة الاسم الدال على ذات صاحبها، فإن مثل ذلك كثير جدا في اللغة، بحيث يكون المنع فيه تحكما لا وجه له.

---

(1) المائدة، الآية: ١٢.

(2) المجادلة، الآية: ٤.

(3) سيبويه : ٥٦٣/٣

لا يجر مميز (كم) الاستفهامية بـ (من):

قال الرضي في شرحه للكافية "وأما مميز كم الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورا بـ (من) في نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته"[1].

وفي القرآن: ﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة﴾[2].

ونسب أبو حيان إلى الزمخشري أنه عد (كم) في الآية خبرية[3]

ولم ينص الزمخشري في الكشاف على ذلك، وإنما عدها محتملة الوجهين: الخبرية والاستفهامية.

ومن البين أن سياق الآية يتطلب إقرارا من اليهود بكثرة الآيات البينات التي آتاهم الله تعالى، فعلى هذا فإن في سياق الآية ما يستشف منه دلالة الخبرية. بيد أن أمر الله ينبغي أن يؤخذ ها هنا على ظاهره، فهو تعالى يأمر نبيه أمرا ظاهرا بأن يسأل بني إسرائيل، فـ (كم) هنا لابد أن تكون استفهامية امتثالا لأمر الله، إذ هو لا يكون مستجيبا لأمره إذا عرض عليهم المطلوب منه بصيغة غير صيغة السؤال. أما الدلالة على التكثير فإنها تتأتى من إجابتهم عن سؤال نبيهم، وفي الاعتراف بها كلها -إن فعلوا ذلك- إقرار منهم بكثرتها. وإنما يتحصل ذلك بالاستفهامية، ولا يكون مع الخبرية، إذ الخبرية لا تتطلب جوابا.

وقد رد أبو حيان على من يذهب إلى أن (كم) في الآية خبرية على هذا النحو: "ولا يجوز جعلها خبرية، وذلك لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال، لأنه يصير المعنى: سل بني إسرائيل، وما ذكر المسؤول عنه، ثم قال: كثيرا من الآيات آتيناهم، فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله، وأنت ترى معنى الكلام، ومصب السؤال على هذه الجملة، فهذا لا يكون إلا في الاستفهامية"[4].

---

(1) شرح الكافية، ٣/١٥٧.

(2) البقرة، الآية: ٢١١.

(3) البحر المحيط، ١٢٧.

(4) البحر المحيط، ١٢٧.

لا يجوز تقديم ما ليس اسما من النعوت على النعت الصريح في الاسمية:

نص على ذلك ابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي، إذ قال "وإذا اجتمعت صفات في هذا الباب: صفة هي اسم مع صفة هي في تقدير اسم قدمت ما هو اسم على ما هو في تقديره، وذلك نحو قولك: مررت برجل قائم في الدار، إذا جعلت المجرور في موضع الصفة لرجل، ولا يجوز أن نقول: مررت برجل في الدار قائم إلا في ضرورة الشعر أو في نادر الكلام، قال امرؤ القيس:

وفرع يغشى المتن أسود فاحم

فقدم يغشى على أسود فاحم"[1]

وما منعه ابن عصفور يرده ردا ظاهرا ما يزيد على العشرة مواضع في القرآن جاء فيها الاسم النعت متأخرا عما هو في تقديره من النعوت.

قوله تعالى: ﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم﴾[2].

وقوله: ﴿ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم﴾[3].

وقوله: ﴿من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين﴾[4].

وقوله: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه﴾[5].

وقوله: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه﴾[6].

وقوله: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم﴾[7].

وقوله: ﴿وإننا لفي شك مما تدعونا إليه مريب﴾[8].

---

(1) شرح الجمل: ١/٢١٧-٢١٨، والمقرب ١/٢٢٦.

(2) البقرة، الآية: ٨٩.

(3) البقرة، الآية: ١٠١.

(4) المائدة، الآية: ٥٤.

(5) الأنعام، الآية: ٩٢.

(6) الأنعام، الآية: ١٥٥.

(7) التوبة، الآية: ١٢٨.

(8) هود، الآية: ٦٢.

وقوله: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون﴾[1].

وقوله: ﴿وما يأتيهم من ذكر من الرحمن محدث إلا كانوا عنه معرضين﴾[2].

وقوله: ﴿وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾[3].

وقوله: ﴿والذين كفروا بآيات ربهم لهم عذاب من رجز أليم﴾[4].

وقوله: ﴿إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى مصدقا لما بين يديه﴾[5].

أو ليس عجيبا أن يبعد ابن عصفور هذا القدر من الإبعاد ليصيب شاهدا من شعر امرئ القيس على ما منع، ولا ينتبه إلى كل هذه الشواهد من القرآن التي تبطل ما ذهب إليه.

---

(1) الأنبياء، الآية: ٢.

(2) الشعراء، الآية: ٥.

(3) الزخرف، الآية: ٣١.

(4) الجاثية، الآية: ١١.

(5) الأحقاف، الآية: ٣٠.

أجمع لا يؤكد بها دون (كل):

ذكر السيوطي أن جمهور النحويين منعوا التوكيد بـ (أجمع) دون أن يسبقه (كل)، إذ قال "والجمهور على أنه لا يؤكد به، أي أجمع دون كل، والمختار وفاقا لأبي حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن فالكلام الفصيح، كقوله تعالى: ولأغوينهم أجمعين، وإن جهنم لموعدهم أجمعين، ولأملأَن جهنم من الجنة والناس أجمعين. وفي الصحيح فله سلبه أجمع" و"فصلوا جلوسا أجمعين"[1].

وإذا صح ما نسبه السيوطي لجمهور النحويين فذلك أمر عجب، فقد جاء التوكيد بأجمع في القرآن دون كل في أربعة وعشرين موضعا، في حين جاء بعد كل في موضعين فقط.

ومن العجب أيضا أن تكون إباحة ذلك مذهبا لأبي حيان المتوفي سنة (٧٤٥).

(١) همع الهوامع: ٥/٢٠٢.

لا يجوز العطف على محل اسم (إن) قبل الخبر:

جاء العطف على محل اسم إن في القرآن على وجهين: قبل الخبر، وبعده.

الأول في قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[١].

والثاني-وهمزتها مفتوحة- في قوله تعالى: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾[٢].

واختلف النحويون في أولهما. وامتنع البصريون عن عده عطفا على محل اسم إن قبل الخبر، خلافا للكوفيين الذين تقبلوا ذلك آخذين بما يمثله ظاهر الآية[٣].

وعمد البصريون إلى التأويل نأيا بالآية الأولى عن أن تكون شاهدا على العطف على محل اسم إن قبل الخبر.

يقول سيبويه "وأما قوله عز وجل "والصابئون" فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله؛ والصابئون بعد ما مضى الخبر"[٤].

والأصل عند سيبويه: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك.

ثم قدم الصابئون، وتقديمه عنده لا يجعله متقدما على الخبر، وإنما هو (بعد ما مضى الخبر) وإن تقدم.

وحجة البصريين في منع العطف على محل اسم إن قبل الخبر هي:

"لأنك إذا قلت: إنك وزيد قائمان، وجب أن يكون مرفوعا بالابتداء ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد، وتكون إن عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا معا، وذلك لا يجوز"[٥].

---

(١) المائدة، الآية: ٦٩.

(٢) التوبة، الآية: ٣.

(٣) الإنصاف، ١/١٨٥-١٩٥، وأسرار العربية، ص ١٥١.

(٤) سيبويه، ٢/١٥٥.

(٥) أسرار العربية، ص ١٥٢.

فمذهب البصريين قائم -إذن- على ما تلزمه أصول الصنعة النحوية وقيودها، وهي عندهم أحرى بالأخذ وأوقع في النفوس مما يلزم به ظاهر القرآن، إذ الأمر يتصل بالعامل وما رسموا له من لوازم وحدود وقيود، فلا يعمل عاملان في معمول واحد.

ويزيد الرضي الأمر توضيحا إذ يقول "وإنما منعوا من ذلك لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء، والعامل في خبر إن (إن) فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا، فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا، وذلك لا يجوز لأن العامل النحوي عندهم كالمؤثر الحقيقي، والأثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير. كما ذكر في علم الأصول؛ لأنه يستغني بكل واحد منهما عن الآخر؛ فيلزم من احتياجه إليهما معا استغناؤه عنهما معا"[1].

وفي القرآن آيتان أخريان مشاكلتان لهذه الآية تشهدان على أن (الصابئون) معطوف على محل اسم إن قبل الخبر، وقد جاء فيهما (الصابئين) معطوفا على اسم إن، وهما قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم﴾[2].

وقوله: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة﴾[3].

وليس أدل على ما في القرآن من شاهد من القرآن نفسه، وفي الموضع نفسه فالآيتان كما هو ظاهر مطابقتان للآية الأولى فيما يتصل بموضع الاستشهاد فيهما، سوى أن لفظة (الصابئين) جاءت فيهما عطفا على اسم إن، وجاءت في الأولى معطوفة على محل اسم إن، وذلك لا يجعل (الصابئون) في غير موضعه (بعد ما مضى الخبر) على قول سيبويه.

ولو حذفنا (إن) من هذه الآيات الثلاث لاستوت جميعها فيما يتبدى فيها من عطف (الصابئون) على الذين، والاعتبار في ذلك لما يلمح من الظاهر.

---

(1) شرح الرضي، ٣٥٤/٤.

(2) البقرة، الآية: ٦٢.

(3) الحج، الآية: ١٧.

أما اختلاف الحكم – رفعا ونصبا– فلا يحول دون لمح العطف فيها على صورة واحدة، وفي موضع واحد.

وقد حكى سيبويه عن العرب في هذا السياق قولهم "إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان. وحمل هذا على الغلط، إذ قال "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذلك معناه الابتداء، فيرى أنه قال: هم"[1].

ولسنا ندري ما الذي جعل ما قاله العرب محمولا على الغلط، وما جاء في الآية محمولا على التقديم والتأخير؟ إذ ما الذي يمنع أن يحمل ما قاله العرب على التقديم والتأخير أيضا، ثم لا يكون غلطا، ويكون موافقا لما جاء في الآية فيما تراءى له، فيكون التقدير فيه: إنهم ذاهبون أجمعون (بعدما مضى الخبر) وإنك ذاهب وزيد.

وقد وجه أبو زكريا الفراء ما رواه سيبويه عن العرب توجيها سديدا، إذ يرى أن خفاء الأعراب في الاسم لكونه مبنيا أو معربا مقدر الأعراب يبيح الحمل على المحل قبل مضي الخبر، نحو (إنك وزيد ذاهبان، وإن الفتى وعمرو قاعدان" وفي (الذين) في الآية، الذي هو مبني[2].

ووجه السداد في مذهب الفراء هو أن الحركة الإعرابية في التابع إنما هي علامة دالة على المتبوع الذي جاءت موافقة لحركته، ورابطا تربطه به، وحين تختفي الحركة الإعرابية الطارئة من المتبوع لا يوجد إذ ذاك ما تشير إليه الحركة الإعرابية في التابع، فلا يكون التوافق ملزما، فيسوغ أن يحمل التابع حينئذ على الأصل الذي هو الرفع، وهذا ما دل عيه (الصابئون) و(الصابئين) بعد (إن الذين) في الآيات الثلاث.

ولا ريب أن الأخذ بظاهر ما يتمثل في القرآن لهو أيسر وأحق وأوفق من الإقدام على ارتكاب التأويل بإحالة كلام الله عن وجهه دون دليل سوى ما يراد من إجراء أصل أو مذهب.

---

(1) سيبويه: ٢/١٥٥

(2) معاني القرآن، ١/٣١٠-٣١١.

وإذا شئت أن ترى طرفا مما يصطنعه النحويون من صنوف التمحل والاعتساف سبيلا إلى إقرار ما يريدون فانظر فيما يتنكبه أبو البركات الأنباري من ذلك لصرف الآية عما يبرزه ظاهرها.

فهو لا يتورع عن حمل الآية على الخطأ من الكلام، إذ يرد على الكوفيين بما احتج به سيبويه وهو أن (الصابئون) مرفوع على التقديم والتأخير، والتقدير: والصائبون كذلك بعدما مضى الخبر، يريد أن رفعها على الاستئناف، ويستدل على ذلك بقول الفرزدق:

وعض زمان يابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتا أو مجلف

والفرزدق هنا مخطئ بلا شك، إذ عطف مرفوعا على منصوب، ولولا القافية لما وقع في ذلك، والأنباري يريد أن (والصائبون) مرفوع على الاستئناف كما رفع مجلف عليه، وإنه لمن الخطل وسوء الراي أن يحمل كلام الله على مثل هذا.

ويعضد ما احتج به بشاهد آخر، وهو قول الشاعر:

غداة أحلت لابن أصرم طعنة   حصين عبيطات السدائف والخمر

يعقب عليه قائلا "فرفع الخمر على الاستئناف، فكأنه قال: والخمر كذلك". وهو مثل "والصائبون كذلك"[1].

وأعجب ما شئت وقد رأيت:

١- أن الأنباري يستشهد للاستئناف، والاستئناف لا يحتاج إلى دليل.

٢- أنه يجعل الاستئناف دليلا على ما في الآية، والآية لا استئناف فيها، فـ (الصائبون) في وسط الكلام و(مجلف) و(الخمر) في آخر البيتين.

٣- أن الموضوع هو العطف على اسم (إن)، والآية تبدأ بـ (إن الذين) والشاهدان ليس فيهما (إن) فلا علاقة لهما بما في الآية من أي سبيل.

---

[1] الإنصاف، ١/١٨٧.

لا يعطف فعل على فعل إلا بشرط الاتفاق في الصيغة:

منع النحويون عطف فعل على فعل يخالفه في الصيغة الدالة على زمن وقوعه، وقد عبر أبو حيان عما اتفقوا عليه في هذا الشأن بقوله "يجوز عطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا في الزمان، والأحسن إذ ذاك اتحادهما في الصيغة نحو: زيد قام وخرج وزيد يقوم ويخرج، ومن الاختلاف في الصيغة "أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة" أي أصبحت، وقوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

أي مررت فمضيت، ولا تقول: زيد قام ويخرج..."[1].

وإنه لإساءة لصياغة الآية، وما تدل عليه أن تؤخذ على هذا التأويل: "أنزل من السماء فأصبحت"، لأن ذلك ليس حديثاً ماضياً انتهى وانقضى، وإنما هو مستمر في كل زمان، ودلالة الحال ماثلة فيه في كل حين، إذ تصبح الأرض مخضرة بعد أن يكون قد سبق ذلك نزول المطر، وذلك مشاهد متجدد متكرر دائماً فالماضي والمضارع في الآية مقصودان قصداً لهذه الدلالة. وأخذ كلام الله على ما انبنى عليه ظاهره، وما يدل عليه هذا الظاهر أولى من توجيهه هذا التوجيه الذي يخل بما يمثله، لا لشيء إلا لإجراء ما تراءى لهم.

وإنه لإساءة أخرى لما في الآية وما تدل عليه أن تقرن بهذا الشاهد الذي جاء فيه الفعل الماضي (فمضيت) معطوفاً على المضارع (يسبّني) بإلزام الضرورة، إذ الوزن يختل إذا جعله (فأمضى)، فلا يشاكل الاضطرار ما جاء في اختيار الكلام مقصوداً قصداً.

وقد جاء الفعل المضارع معطوفا على الفعل الماضي في القرآن على نحو يرد ما نصوا عليه، ولا يستقيم معه أي تأويل مخالف لما انتظم فيه، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ أَلاَ بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾[2].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢/٦٦٥.

(٢) الرعد، الآية: ٢٨.

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾[1].

وقوله : ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾[2].

وقوله: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾[3].

وفي هذه الآية عطف مضارع على ماض، ثم عطف ماض على مضارع ، وقال تعالى في موضع آخر: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [4].

مما يدل دلالة ظاهرة على أن ذلك مقصود قصداً لحكمة.

وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾[5].

وجزم الفعل (يجعلْ) يدل على أنه معطوف على (جعل) الذي هو جواب إنْ الشرطية.

وقد جاء في القرآن عطف ماضٍ على مضارع خلافا لما نصوا عليه، في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾[6].

وقوله: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[7].

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ﴾[8].

ولا وجه لقول أبي حيان "ولا تقول: زيد قام ويخرج"؛ إذ قد يرد في سياق

---

(1) الحج، الآية: ٢٥.

(2) الرعد، الآية: ٢٢.

(3) فاطر، الآية: ٩.

(4) الروم، الآية: ٤٨.

(5) الفرقان، الآية: ١٠.

(6) النمل، الآية: ٨٧.

(7) الشعراء، الآية: ٤.

(8) فاطر، الآية: ٢٩.

يسوّغه، كأن تقول: زيد قام ويخرج حين تأمره، أو: زيد قام ويخرج الآن أو بعد قليل.

وبوسعنا أن نقول إذا خرجنا من هذا النطاق الضيق المتمثل في مثال أبي حيان: إن الأمر قد بان لك الآن ويتضح أكثر إذا نظرت فيه بعدُ.

ولا خلة في مثل هذا ولا إخلال، وهو مؤيد بشواهد من كلام الله.

لا يعطف ضمير النصب على ما قبله متأخراً عن الفعل:

يذكر النحويون أن الضمير (إيّاك) ونحوه لا يستعمل إلا متقدماً على فعله في غير الاستثناء نحو: إياك قصدت.

ولم يرد فيما نص عليه سيبويه الضمير (إيّاك) وما تفرع منه متأخراً على أي نحو عن فعله في غير الاستثناء، إذ قال "وهذا باب استعمالهم (إيا) إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا، فمن ذلك قولهم "إياك رأيت، وإياك أعني، فإنما استعملت إياك ها هنا لأنك لا تقدر على الكاف، وقال الله عز وجل "إنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين". من قبل أنك لا تقدر على (كم) ها هنا، وتقول: إني وإياك منطلقان؛ لأنك لا تقدر على الكاف، ونظير ذلك قوله تعالى جده "ظل من تدعون إلا إياه، وتقول: إني إياك رأيت، كما تقول: إياك رأيت"[1].

ويقول المبرد: "كل موضع تقدر فيه على المضمر المتصل فالمنفصل لا يقع فيه، وكذلك ضربتك، لا يصلح: ضربت إيّاك. ورأيتني: ولا يصلح: رأيت إياي"[2].

وقد أدخل هذا في وهم الناس أن الضمير (إياك) ونحوه لا يستعمل إلا متقدماً على الفعل في أشيع استعمالاته، وشاهد ذلك قوله تعالى: إياك نعبد وإياك نستعين".

ومن أجل هذا لا يجرؤ أحد منا على القول: شكرت محمداً وإياك.

وإنما نقول: شكرت محمداً وشكرتك. فهو أسلم.

---

(1) سيبويه: ٢/٣٥٦.

(2) المقتضب: ١/٢٦١.

وقد أوهم ذلك أحد العلماء، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الأبذي (ت٦٨٠) شيخ أبي حيان فذهب إلى القول بمنع: رأيت زيداً وإياك.

يقول أبو حيان: "ووهم شيخنا أبو الحسن الآبدي في أنه لا يجوز: رأيت زيداً وإياك، وكلام العرب على جوازه، ومنه "ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله"[1].

وحين أورد السيوطي مواضع استعمال ضمير النصب المنفصل: قال في الثامن منها "والثامن أن يفصله متبوع، كقوله:

واللهِ يرعى أبا حرب وإيانا.

وخصه بعضهم بالضرورة، ورده بقوله تعالى "يخرجون الرسول وإياكم"[2].

وهذا الذي غاب عن الآبذي وغيره ورد في القرآن في مواضع أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إِمْلاَقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾[3].

وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾[4].

وقوله: ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[5].

وقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِنْ دَابَّةٍ لاَ تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾[6].

---

(١) الارتشاف: ٦٥٧/٢.

(٢) همع الهوامع: ٢١٨/١.

(٣) الأنعام، الآية: ١٥١.

(٤) الأعراف، الآية: ١٥٥.

(٥) الإسراء، الآية: ٣١.

(٦) العنكبوت، الآية: ٦٠.

لا يجوز البدل من ضمير الرفع المتصل:

وهو وجه من وجوه القول، جعلوه لغة، وقرنوه بمثال بغيض وخطأ، إذ سمّوه لغة أكلوني البراغيث".

يقول الحريري : "وقد قيل في لُغية ضعيفة "أكلوني البراغيث، وعند المحققين أن هذا الكلام فيه لحنتان:

إحداهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدم والواجب توحيده.

والثانية: أنه كان يجب أن يقول: أكلني أو أكلتني؛ لأن هذه الواو لا يجوز أن تكون إلا ضمير جمع من يعقل"[1].

والغريب في الأمر أنهم "لا ينكرون البدل من الضمير المنصوب، والبدل من الضمير المجرور، فلم يعترضوا على: أكرمتهم القوم،

ولا على: رحبت بهم القوم

غير أنهم ينكرون: أقبلوا عليك القوم

ولفرط استهجانهم لهذا الضرب من التركيب، وسوء ما سمّوه به وقر في نفوسنا أنه أسلوب خطأ، ينبغي تجنبه، ولا ريب أن قرن أي أسلوب من أساليب الكلام بعبارة ركيكة بغيضة إنما هو مؤد إلى أن ينالها من النفور والإنكار ما نال البدل من الضمير المرفوع، حين جعلوا (أكلوني البراغيث) علماً له.

وإذا كانوا ينسبون هذا الأسلوب إلى بعض العرب، فإن شواهده الكثيرة في الشعر على مختلف العصور ترد هذا الزعم، وحسبه قبولاً وروده في القرآن في موضعين:

في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾[2].

وفي قوله: ﴿ لاَهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[3].

---

(1) ملحة الأعراب: ص ٨٥.

(2) المائدة، الآية: ٧١.

(3) الأنبياء، الآية: ٣.

وثمة موضع ثالث مختلف فيه، وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾[(١)].

فمن النحويين من حمله على أن الواو في (ليسوا) تعود على أمة على لغة أكلوني البراغيث" ومنهم من دفع ذلك دفعاً إبعاداً له من شبهة حمله على هذه اللغة، إذ يرون أن الواو في (ليسوا) عائدة على ما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾[(٢)].

ولو نظرنا إلى هذه الآية بتجرد مما وقر في النفوس من النفور من هذه اللغة وجعلنا الاسم المرفوع بعد (ليسوا) وهو (أمة) بدلاً من الضمير لبدا لنا واضحاً أن الاستئناف في الآية أرجح من الاتباع، إذ تأتي الآية بعدما سبقها وكأنها توجه إلى أمر آخر.

وترد في القرآن الواو ضميراً عائداً على (أمة) في مواضع كثيرة، من ذلك:
﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾[(٣)].
وقوله: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾[(٤)].
وقوله: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾[(٥)].

والنحويون حين يوصلهم تتبع إعراب آي القرآن إلى الآيتين: "ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم" و"وأسروا النجوى الذين ظلموا" يعددون الأوجه في توجيههما، ويجعلون آخر هذه الأوجه أن يكون ما فيهما على ما سموه "لغة أكلوني البراغيث" مما يكشف عن عدم ميلهم إلى حمل ما في الآية عليها، وإن كانوا لا يجدون بداً من الإقرار بعود الواو على ما بعدها.

---

(١) آل عمران، الآية: ١١٣.
(٢) آل عمران، الآية: ١١٢.
(٣) آل عمران، الآية: ١٠٤.
(٤) الأعراف، الآية: ١٥٩.
(٥) المؤمنون، الآية: ٤٤.

يقول أبو البركات الأنباري في رفع (كثير) من قوله تعالى: "فعموا وصموا كثير منهم": "كثير منهم مرفوع من ثلاثة أوجه:

الأول: لأنه مرفوع على البدل من الواو في عموا وصموا.

والثاني: أنه مرفوع لأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره العمي والصم كثير منهم"

والثالث: أنه مرفوع لأنه فاعل عموا وصموا، وتجعل الواو للجمعية، لا للفاعل، على لغة من قال "أكلوني البراغيث، وهو ضعيف؛ لأنها لغة ضعيفة"[١].

ولقد كان الأجدر به أن يكتفي بالوجه الأول، إذ هو مستغن به عن تنكب تقدير ما لا دليل عليه، وحمل القرآن على ما لا يحسن أن يحمل عليه.

ويقول أبو البركات الأنباري في توجيه الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: "وأسروا النجوى الذين ظلموا".

"الذين يجوز أن يكون في موضع رفع ونصب وجر، فالرفع من أربعة أوجه:

الأول: أن يكون مرفوعاً على البدل من الواو في أسروا، والضمير يعود على الناس.

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف وتقديره هم الذين ظلموا".

ويَرِدُ على هذا الوجه أن الضمير (هم) أقرب إلى أن يعدّ توكيداً للضمير المتصل من كونه مبتدأ. ويقول في الوجهين الآخرين.

والثالث: أن يكون مبتدأ وخبره محذوف تقديره: الذين ظلموا يقولون ما هذا إلا بشر منكم، فحذف القول، وهو كثير في كلامهم".

أقول: أن حذف القول على كثرته لا يشفع لمثل هذا التقدير في القرآن".

والرابع: أن يكون فاعلاً لأسروا على لغة من قال "أكلوني البراغيث، والواو حرف لمجرد الجمع كالواو في قولهم الزيدون والعمرون"[٢].

وهذه الأوجه الثلاثة الأخيرة كلها مستغنى عنها ولا موجب لإيرادها مع ما يتبدى فيها من التكلف والبعد، وقد بلغت عند نحويين آخرين ستة أوجه[٣].

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٠١/١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٥٨/٢.

(٣) إعراب القرآن (للنحاس): ٣٦٦/٢.

وبلغت عند ابن هشام أحد عشر وجهاً[1].

وعلى الرغم من قول الزجاج "والقرآن محكم لا لحن فيه، ولا تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب، كما قال عز وجل "تنزيل من حكيم حميد، وقال بلسان عربي مبين"[2].

فإننا نجده حينما يتعرض للآيتين يجعل حملهما على لغة أكلوني البراغيث أحد الأوجه في توجيههما، والأجدر أن يكون ما يحمل عليه القرآن كما قال الطبري "والذي هو أولى بكتاب الله عز وجل أن يوجه إليه من اللغات الأفصح الأعرف من كلام العرب دون الأنكر الاجهل من منطقها"[3].

وقوله: "وتوجيهه تأويل القرآن إلى الأشهر من اللغات أولى من توجيهه إلى الأنكر".

وقوله: "وتوجيه كلام الله إلى الأفصح الأشهر من كلام مَن نزل بلسانه كتابه أولى من توجيهه إلى الأنكر من كلامهم"[4].

وعلى هذا فالأجدر أن يحمل ما في الآيتين على أنه بدل من الضمير المتصل المرفوع، ويتقبل هذا الأسلوب، ويقاس عليه لوروده في القرآن، كما يتقبل البدل من الضمير المنصوب، والضمير المجرور، ولا يقرن بأي وصف أو لغة كما لا يقرن هذان بأي وصف ولغة، لأن ما في القرآن كله على رتبة واحدة من السمو والإعجاز والإحكام، وليس رتباً ودرجات. وكل ما فيه مأخوذ به مقيس عليه.

ومن الحق أن المتكلم محتاج إلى البدل من الضمير المرفوع بحسب ما يقتضيه السياق في أحيان، فحين أُحدِّث أحداً من الناس، وأقول: سألوا عنك اليوم.

ويتراءى لي أنه لم يتبين المقصودين، أتم ذلك بالقول: أصحابك لتكون العبارة: سألوا عنك اليوم أصحابك، ومن وظائف البدل التبيين، وقد سموه بهذا الاسم لذلك،

---

(1) مغني اللبيب: ٤٠٥/١-٤٠٦.

(2) معاني القرآن وإعرابه: ١٤٣/٢.

(3) معاني القرآن وإعرابه: ٢١٥/٢، ٢٨٣/٣.

(4) تفسير الطبري: ٢١/٣، ٣٣٧/٥، ٣٥٧/٨.

فالمتكلم محتاج إلى ذكر الاسم المرفوع في هذا السياق كحاجته إلى القول: رايتهم أصحابك. ومررت بهم أصحابك.

والمتكلم يعتريه في أثناء كلامه ما يحمله على ذكر البدل من الضمير المتصل المرفوع بعد أن بدا له في أول الأمر أنه مستغنٍ عن ذكره، وشأنه في ذلك كشأنه في الإلغاء في أفعال القلوب، ولنا أن نتخذ من اعتلال سيبويه لهذا الوجه حجة لما نحن بصدده، إذ يقول: "وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى:

وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيئ بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك، كما تقول عبد الله صاحب ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري"[1].

كذلك الشأن في الإبدال من الضمير المتصل المرفوع، إذْ يبتدئ المكلم كلامه على نية الإضمار، ثم يدركه شك في معرفة المخاطب بالمتحدث عنهم، فيصرح بهم حين يقول مثلاً: أحسنوا صنعاً اليوم أصحابك وعلى هذا ينبغي أن نتقبل قول القائل: يبدعون هؤلاء الشعراء حين يعبرون عن خلجات نفوسهم، ويكفي شفيعاً لمثل ذلك وروده في القرآن في أكثر من موضع أما ما يعمد إليه النحويون من وصف هذا لوجه بالضعف، وبأنه جاء على لغية، وهي أكلوني البراغيث حين لا يوردون الآيتين اللتين تمثلانه ويحملانهما عليها مكرهين حين يقفون على إعرابهما فليس ذلك من العلم بشيء.

إن الإقرار بإعجاز القرآن وسموه البلاغي لا يستقيم مع حَملِهِ على ما هو دونه وهو إعجاز ظاهر فيه كله، ويتصف به كل ما فيه دونما تفاوت.

وقد تكشف لي أن كثيراً من دارسينا لا يعلمون بورود البدل من الضمير المتصل المرفوع في القرآن، وإن بلغوا أعلى مراتب الطلب في هذا العلم، فإذا مروا بالآيتين مروا بهما دون أن يرد على تصورهم أنهما جاءتا على ما منعه النحويون وسموه (لغة أكلوني البراغيث)، وما اعتادوا أن يخطئهم أشياخهم إذا وقعوا في مثله،

---

(١) سيبويه: ١/١٢٠.

وكثير من كتب النحو لا تشير إلى ورود هذا الوجه في القرآن لأن مؤلفيها يشيحون بأقلامهم عن أمثلته فيه. ولم يذكر ابن عقيل الآيتين حين ألزمه السياق بإثباتهما في شرحه لقول ابن مالك:

وقد يقال سعدا وسعدوا　　　والفعل للظاهر بعد مسند[1]

واكتفى بإيراد شواهد شعرية له، وأحدها لشاعر قرشي هو عبيد الله بن قيس الرقيات كما لم يشر إلى الآيتين حينما أدى به السياق إلى ذكرهما في كلامه على البدل من الضمير وهذا يشي بأنه لا يستجيز هذا الوجه، ولا يستحسنه فلا تطيب نفسه بحمل الآيتين عليه. وتقع جريرة ذلك على من سمّى هذا الوجه من التعبير بلغة (أكلوني البراغيث) وقرنه بهذه الجملة الركيكة البغيضة.

وأذكر أنني حين وقفت على ما في الآيتين غمّني ذلك وأحزنني حتى لكأنني وقعت على خلة في عزيز، وأيّ عزيز؟ وهو القرآن.

وبوسعك أن ترى ما فعله قرن هذا الأسلوب بالعبارة الركيكة البغيضة حين تنظر في صنيع عالمين من علمائنا.

أما أولهما فهو ابن هشام – رحمه الله- فقد ختم كلامه على لغة أكلوني البراغيث بالقول "وقد حمل على هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم، منها قوله سبحانه: "وأسروا النجوى الذين ظلموا" والأجود تخريجها على غير ذلك، وأحسن الوجوه فيها إعراب (الذين ظلموا) مبتدأ، و(أسروا النجوى) خبراً"[2].

فترى أن ابن هشام لم يحمل الآية على الوجه الأقرب والأسلم وهو البدل من ضمير الرفع المتصل، وإنما ذهب إلى ما هو أشد تكلفاً وأنأى عن الظاهر، إذ جعل الجملة الفعلية اسمية، وعلى هذا التوجيه لا تبقى في كلام الناس جملة فعلية، فكل جملة تبتدئ بفعل يمكن حمل فاعلها على أنه مبتدأ مؤخر، وهذا ينطبق على (أكلوني البراغيث) نفسها فليس ثمة ما يمنع أن تحمل على هذا المحمل، فلا تكون حينئذ

---

(١) شرح ابن عقيل: ١/٤٢٥.

(٢) شرح شذور الذهب: ص ١٨٩.

لغة (أكلوني البراغيث) وإنما تجري إذ ذاك على ما يقرّه ابن هشام وغيره من النحويين.

وأما الآخر فهو أحد علمائنا الأفاضل – مد الله في عمره.

فقد كتب هذا الباحث (ولا أسميه وقاراً) بحثاً عن لغة (أكلوني البراغيث)، وذكر الآيتين، ثم ختم ذلك بقوله "ويبدو أن مذهب النحاة الذين منعوا حَمْل القرآن على لغة أكلوني البراغيث صحيح، وذلك لأمرين".

يقول في أولهما: "إننا إذا وافقنا النحاة الذين يجيزون حمل القرآن على هذه اللغة لترتب على ذلك أمر آخر، وهو أن هذه اللغة تغدوا لغة قياسية، يجوز لنا أن نتحدث بها شعراً ونثراً قياساً على ما ورد في القرآن، لأن النحاة مجمعون على صحة القياس على ما ورد فيه، ووجود آية واحدة كافٍ للقياس عليها، فكيف الأمر وقد ورد فيه أكثر من آية ظاهرها أنها محمولة على هذه اللغة، ألِيس بكافٍ على جعلها لغة قياسية".

وإنك لترى في هذا الكلام ضروباً من العجب...

فالنحويون مجمعون على صحة القياس على ما في القرآن ولو جاء ذلك بآية واحدة، ولقد أحسنوا صنعاً حين منعونا من القياس على ما جاء في آيتين أو أكثر، وأن ما في القرآن لا يكون قياسياً إلا إذا صرّح له النحويون بأن يكون كذلك، ولولا أنهم وقفوا هذا الموقف لأقدمنا على التحدث بمثله شعراً أو نثراً، فهم قد عصموا – مشكورين- ألسنتنا وأقلامنا من الوقوع في هذا الذي جاء في القرآن في أكثر من آية، والأمر عنده لا يتعلق بالأسلوب، وإنما بما سمي به وحمل عليه!!

وبوسعنا أن نطمئن هذا الباحث الفاضل بأن الناس ليسوا مطالبين بأن يقيسوا على كل ما جاء في القرآن، فنحن مثلاً لا نقيس على قوله تعالى:

﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾(1)، ولا نقيس على قوله تعالى: ﴿فَلاَ يُخْرِجَنَّكُمَا مِنْ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾(2)، ولا على ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا

---

(1) الحج، الآية: ١٩.

(2) طه، الآية: ١١٧.

يَسْتَوُونَ﴾[١]. وكثير غير ذلك، فإن ما يرد في القرآن إنما يأتي ضمن سياق يقتضيه. ونحن لا نكاد نستعمل البدل من الضمير المنصوب، والبدل من الضمير المجرور، نحو: رأيتهم القوم ومررت بهم القوم على الرغم من أنهم يبيحونهما، ولا ينكرونهما بحال.

أما القول بأن النحويين قد أحسنوا صنعاً حينما منعوا القياس على حكم جاء في القرآن لما يبدو من ظاهره أنه محمول على لغة ضعيفة فذلك ينطوي على إقرار ضمني غير مصرح به بأن ما جاء في الآيتين إنما هو دون ما يصح القياس عليه.

وليس ذلك بمرضيّ مع الإقرار بإعجاز القرآن وأنه "بلسان عربي مبين".

لا يجوز تقديم صلة الموصول الحرفي عليه:

نسب المبرد هذا المذهب إلى البصريين أجمعين، إذ قال معقباً على قول الشاعر:

تقول وصكت صدرها بيمينها   أبعلي هذا بالرحى المتقاعس

"ولم يرد أن يُعمل المتقاعس في قوله (بالرحى) لأنه في الصلة، والصلة من الموصول بمنزلة الدال من زيد أو الياء، فكما لا يجوز أن تتقدم حروف الاسم بعضها على بعض لم يجز أن تتقدم الصلة على الموصول".

ثم يقول: "فأما قول الله عز وجل: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾[٢]، وكذلك "وأنا على ذلكم من الشاهدين" فإنه يكون على التبيين الذي قدمنا ذكره، وهو قول البصريين أجمعين، إلا أنّ أبا عمر الجرمي أجاز أن يجعل (لكما) و(على ذلكم) متعلقين بشيئين محذوفين، دل عليهما (من الناصحين) و(من الشاهدين)؛ لأن (من) مبعضة فكأنه قال: – والله أعلم– وقاسمهما أي ناصح لكما من الناصحين، وأنا

(١) السجدة، الآية: ١٨.

(٢) الأعراف، الآية: ٢١.

شاهد على ذلكم من الشاهدين"[1].

وتردد التنبيه على هذا المنع في مظان أخرى من كتب النحو[2].

وقد جاء في القرآن على هذا النحو سوى ما أثبته المبرد قوله تعالى: ﴿ وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنْ الشَّاهِدِينَ﴾[3].

وقوله: ﴿ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنْ النَّاصِحِينَ﴾[4].

يقول ابن عصفور: "واعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول، فإن جاء ما ظاهره ذلك فهو مؤول"[5].

ويعد من هذا المؤول قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنْ الزَّاهِدِينَ﴾[6].

ويؤوله على هذا النحو "فظاهر (فيه) من قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنْ الزَّاهِدِينَ﴾. أنه من صلة الزاهدين، كأنه قال من الزاهدين فيه... لكن ينبغي أن يحمل ذلك على إضمار فعل، كأنه: أعني فيه"[7].

ويقول في موضع آخر "فإن (فيه) متعلقة بعامل مضمر تقديره: أعني فيه من الزاهدين، أو زاهدين فيه من الزاهدين، ثم حذف زاهدين لدلالة الزاهدين عليه. وهذا أولى لأنه حذف ما دل عليه دلالة"[8].

وقد اقتصر من تابعه في الوقوف على هذه المسألة على التأويل الأخير: أي

---

(1) الكامل، ١/٣٥.

(2) إعراب القرآن للنحاس: ٢/١٣١، وشرح الجمل: ١/١٨٧، والبحر المحيط: ٥/٢٩١، وشرح الأشموني: ٢/٢٩١.

(3) المائدة، الآية: ١١٣.

(4) القصص، الآية: ٢٠.

(5) شرح الجمل: ١/١٨٧.

(6) يوسف، الآية: ٢٠.

(7) شرح الجمل: ١/٥٥٤.

(8) شرح الجمل، ١/٥٥٥.

وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾[1].

يقول أبوا البقاء العكبري: "قوله: ﴿مِنَ الْقَالِينَ﴾ أي لقال من القالين فـ (من) صفة للخبر متعلقة بمحذوف، واللام متعلقة بالخبر المحذوف، وبهذا نخلص من تقديم الصلة على الموصول، إذ لو جعلت (من القالين) الخبر لأعملته في لعملكم"[2].

ويبدو أنهم بهذا إنما يحملون الموصول الحرفي على الموصول الاسمي، فكما لا يجوز تقديم صلة الموصول الاسمي عليه أو ما تعلق بها كذلك لا يجوز تقديمها على الموصول الحرفي ويحملهم ذلك على أن يقحموا في الآية عاملاً محذوفاً أو موصولاً متقدماً على الصلة المذكورة لينسجم ذلك مع ما يتقبله تصورهم النحوي، ويُرضيهم أن الأصل في الآية "وكانوا أعني فيه من الزاهدين، أو "كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، ولا تطيب نفوسهم بظاهرها السوي البيّن "وكانوا فيه من الزاهدين"، لما يتبدى لهم فيه من تقديم الصلة على الموصول الحرفي الذي ينكرون.

وهم بذلك يغفلون الفارق الظاهر بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي المتمثل في اختلاف بنية كل منهما عن الآخر، وما يترتب على هذا الاختلاف من وجوه الاستعمال، فالموصول الحرفي يتجاوزه العامل فعلاً أو اسماً أو حرفاً إلى صلته لتنزله بذلك منزلة الحرف من الكلمة، فيجوز أن يتقدم عليه ما تعلق بها، ولا يكون ذلك في الموصول الاسمي، كما أن الموصول الحرفي يكتفي بصلته الاسم، والاسمي لا يكتفي بذلك، والموصول الحرفي لا يجري عليه ما يجري على الموصول الاسمي، مما يختص بالاسم كالأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

وكل هذا القدر من الفوارق بينهما لابد أن ينشأ عنه ما يميز كلاً منهما من الآخر فليس كل ما يجري على الاسم يجري على الحرف، فيكون ما يختص به الموصول الحرفي جواز تقديم ما يتعلق بصلته عليه، في مقابل كل ما يختص به الموصول

---

(١) الشعراء، الآية: ١٦٨.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٠٠.

الاسمي دون الموصول الحرفي، وذلك أيسر من العدول عن الظاهر البين في كلام الله وفي غيره من الكلام بتكلف تقدير ما لا دليل عليه، مع انتفاء الحاجة إليه، لولا ما يتراءى لهم من لزوم إجراء ما هو مخصوص بالموصول الاسمي على الموصول الحرفي.

ثم إن كون (ال) موصولاً لا تدل عليه بنيته، وإنما يدل عليه السياق، إذ قد يأتي للتعريف أو لبيان الجنس، وقد يلتبس كونه موصولاً بأحد هذين، والنحويون في مثل ذلك يجيزون أن يتقدم ما تعلق بالكلمة إذا عدوا الألف واللام للتعريف أو لبيان الجنس، ولا يجيزون ذلك إن تراءى لهم أنهما موصول حرفي، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنْ الصَّالِحِينَ﴾[١].

نجد أن (في الآخرة) قد تقدم على (الصالحين) على نحو مماثل لما رأينا في الآيات الأخر، بيد أن أبا البقاء العكبري يدفع ذلك بالقول إن (ال) في (الصالحين) للتعريف وليست موصولاً حرفيا، إذ يقول: "في الآخرة متعلق بالصالحين، أي وأنه من الصالحين في الآخرة، والألف واللام على هذا للتعريف، لا بمعنى الذي؛ لأنك لو جعلتها بمعنى الذي لقدمت الصلة على الموصول"[٢].

فأبو البقاء هنا يعدل عن الظاهر إجراءً لما استقر لدى النحويين، وهو إنما يميل إلى هذا الوجه لتحاشي الوقوع في الممنوع وهو تقديم الصلة على الموصول.

ثم يقول "وقيل: هي بمعنى الذي، و(في) متعلق بفعل محذوف يبينه (الصالحين)، تقديره: إنه لصالح في الآخرة".

فالآية على وجهها عند من يرى أن (أل) للتعريف، وهي على تقدير: إنه لصالح في الآخرة من الصالحين" عند من يراها موصولاً حرفياً.

فالأمر لا يتعلق بالآية نفسها، وإنما بما يتراءى للرائي عند الوقوف عليها فيقحم فيها ما ليس فيها أو لا يقحم بحسب ذلك.

---

(١) البقرة، الآية: ١٣٠.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/١١٧.

لا يحذف الموصول الاسمي ولا الموصول الحرفي:

منع جمهور البصريين حذف الموصول الاسمي والموصول الحرفي منعاً مطلقاً وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون والأخفش وابن مالك[1].

وما جاء في القرآن على حذف الموصول الاسمي قوله تعالى:

﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾[2]. أي والذي أنزل إليكم، لأن الذي أنزل إلى أحد القبيلين غير الذي أُنزل إلى الآخر، وبدليل قوله تعالى في موضع آخر: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ...﴾[3].

ومن أمثلته أيضا قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾[4]. على تقدير وما منا إلاّ من له مقام معلوم.

وقد جاء في القرآن حذف الاسم الموصول وصدر صلته في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا﴾[5]. فالمحذوف بدلالة السياق: ومنا من هم دون ذلك" لكون ما عطف عليه معرفة وهو الصالحون.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ [6].

بدليل قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾[7].

والذين يمنعون حذف الاسم الموصول يدفعون بأن التقدير "وما منا أحد إلا له مقام معلوم" وهو احتمال يتقبله السياق، إلا أنّ احتمال أن يكون الاسم الموصول هو المحذوف أرجح من احتمال حذف (أحد) لقيامه على دليل من القرآن، كما رأينا ولا دليل من القرآن على أن المحذوف (أحد).

---

(1) إعراب القرآن للنحاس: ٧٧٦/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٤٠٦/١، همع الهوامع: ٨٨/١-٨٩.

(2) العنكبوت، الآية: ٤٦.

(3) البقرة، الآية: ١٣٦.

(4) الصافات، الآية: ١٦٤.

(5) الجن، الآية: ١١.

(6) النساء، الآية: ١٥٩.

(7) النساء، الآية: ٧٢.

وما تأيد بدليل من القرآن أرجح مما لم يتأيد بدليل منه.

وعدّ الفراء منه قوله تعالى "وإن منكم إلا واردها" على تقدير: إلا من هو واردها[1].

وأبو البقاء العكبري يرد تقدير اسم الموصول في قوله تعالى "وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به" قائلاً "وقيل المحذوف (من)، إلا أن تقدير (من) ها هنا بعيد، لأن الاستثناء يكون بعد تمام الاسم، و(من) الموصولة والموصوفة غير تامة"[2].

ولا وجه لما احتج به، لأن الاسم الموصول هو المفتقر إلى ما يتممه، فلا تتضح دلالته إلا بصلته، والصلة تامة دونه، لأنها جملة، فلا يترتب على حذفه إخلال مع دلالة السياق عليه.

ومنه قول جرير:

و ما منهما إلا نقلنا دماغه　　　إلى الشام فوق الشاحجات الرواسم[3]

ومما جاء من أمثلة حذف الموصول الحرفي في القرآن، وقد منعه جمهور البصريين أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[4].

والمحذوف "أن" أي ومن آياته أن يريكم، والذي يدل على حذفه في هذا السياق قوله تعالى في الآية التالية لها: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ﴾[5].

وقوله في آية أخرى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾[6].

وقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾[7].

---

(1) معاني القرآن للفراء: ٢/٢٦٤.

(2) التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٠٦.

(3) الكامل: ٢/٧٧.

(4) الروم، الآية: ٢٤.

(5) الروم، الآية: ٢٥.

(6) الروم، الآية: ٤٦.

(7) الروم، الآية: ٢٠.

وقوله: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها﴾(١).

وقد جاء في موضع المصدر المؤول مصدر صريح في قوله تعالى: ﴿ومن آياته خلق السموات والأرض﴾(٢).

مما يؤكد مصدرية (أن) في المواضع المماثلة لها، وأنها موصول حرفي. ومن أمثلة حذف الموصول الحرفي قوله تعالى: ﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد﴾(٣). بدلالة قوله تعالى في آية أخرى: ﴿ إذ تأمروننا أن نكفر بالله﴾(٤). وآيات أخر جاءت فيها أن المصدرية متعلقة بالفعل (أمر).

ولا ريب أن وجود الموصول الحرفي في موضع إنما هو دليل على حذفه في الموضع المماثل الذي لم يظهر فيه.

---

(١) الروم، الآية: ٢١.

(٢) الروم، الآية: ٢٢.

(٣) الزمر، الآية: ٦٤.

(٤) سبأ، الآية: ٣٣.

لا يجوز حذف حرف الجر إذا لم يتعين، وإذا لم يتعين مكان حذفه:

منع ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك حذف حرف الجر إذا لم يتعين.

يقول "... فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف، نحو: رغبت في زيد، فلا يجوز حذف (في) لأنه لا يُدرى حينئذٍ: هل التقدير "رغبت عن زيد، أو: في زيد[1].

وقد جاء ما منعه ابن عقيل في القرآن، في قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْ الْوِلْدَانِ﴾[2].

فقد حذف حرف الجر هنا دون أن يتعين: أهو في أن تنكحوهن، أم: عن أن تنكحوهن.

وربما كان المسوغ للحذف هنا أن الفعل رغب جاء في القرآن في موضعين آخرين وقد تعين فيهما الحرف، وهما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[3].

وقوله: ﴿مَا كَانَ لأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلاَ يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾[4].

فدلّ ذلك على الحرف المحذوف، ويرى الزمخشري أن حذف حرف الجر قصد منه الدلالة على المعنيين، إذ يقول "وترغبون أن تنكحوهن يحتمل أن تنكحوهن لجمالهن؟ وعن أن تنكحوهن لدمامتهن[5].

ومنع ابن عقيل حذف حرف الجر أيضاً إذا لم يتعين مكان حذفه، إذ يقول: "وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز، نحو اخترت القوم من بني تميم، فلا يجوز

---

(1) شرح ابن عقيل: ٥٣٩/١.

(2) النساء، الآية: ١٢٧.

(3) البقرة، الآية: ١٣٠.

(4) التوبة، الآية: ١٢٠.

(5) الكشاف: ٥٧٠/١.

الحذف، فلا تقول اخترت القوم بني تميم، إذ لا يدرى هل الأصل اخترت القوم من بني تميم، أو اخترت من القوم بني تميم"(١).

وفي القرآن: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا﴾(٢).

وإنه لمن المستبعد ألا يدري ابن عقيل بورود ما منع في القرآن، لتفرد الآية بما تمثل فيها، ولوقوف النحويين واللغويين عليها لذلك، وأولهم سيبويه، إذ يقول في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول "وذلك قولك أعطى عبد الله زيدا درهما وكسوت بشرا الثياب الجياد، ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾ "وسميته زيدا"(٣).

والقاضي ابن عقيل حين لا يذكر الآية في هذا السياق، ولا يلتفت إلى ما رآه سيبويه فيها حين عد اختار مما يتعدى إلى مفعولين، إذ قرنه بـ (سميته زيدا) إنما يريد أن ينبه إلى أنه يذهب في (اختار) المذهب الذي أثبته، وإلا فإنه يبعد أن تكون الآية بعيدة عن ذهنه، ولا ما أثبته سيبويه.

وإنه لمن العجب أن يمنع ابن عقيل حذف حرف الجر على هاتين الصورتين دون أن يلتفت إلى الآيتين اللتين تمثل فيهما ما منع على نحو ظاهر فيلتمس لكل منهما وجها من الوجوه بالتأويل، أو التعليل بما يبيح له إجراء ما منع.

ويتبدى مقدار العجب من صنيع ابن عقيل هذا إذا عرفنا أنه دأب في شرحه على الإشارة إلى ما خالف الأحكام التي يثبتها مستدلا على ذلك بما هو نادر أو شاذ.

فهو مثلا لم يفته بعد أن فرغ من الكلام على دخول اللام على خبر إن أن ينبه على أنها قد تأتي زائدة في خبر أمسى شذوذا، وذكر الشاهد:

---

(١) شرح ابن عقيل: ٥٣٩/١.

(٢) الأعراف، الآية: ١٥٥.

(٣) سيبويه: ٣٧/١.

مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم   فقال من سألوا أمسى لمجهودا[1]

ولم يفته في هذا السياق أن يذكر:

أم الحليس لعجوز شهربه   ترضى من اللحم بعظم الرقبة[2]

وقد زيدت فيه اللام في خبر المبتدأ شذوذاً.

وحينما ذكر امتناع الجمع بين (يا) النداء والميم في اللهم ذكر قول الشاعر:

إني إذا ما حدث ألما   أقول يا اللهم يا للهم[3]

وحين أشار إلى امتناع دخول (يا) على المعروف بـ (ال) ذكر:

فيا الغلامان اللذان فرا   إياكما أن تعقبانا شرا[4]

وغير ذلك في مواضع أخرى، وأكثرها شواهد لا يعرف قائلها، وتمثل شذوذا لا يحفل به، ولا يعرّج عليه.

---

(1) شرح ابن عقيل: ١/٣٣٤.

(2) شرح ابن عقيل: ١/٣٣٦.

(3) شرح ابن عقيل: ٢/٢٤٢.

(4) شرح ابن عقيل: ٢/٢٤١.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

لا يكون الظن بمعنى العلم:

نقل أبو حيان عن أبي بكر بن ميمون قوله إنّ الظن لا يأتي بمعنى العلم إذ قال "وذهب الأستاذ أبو بكر محمد بن ميمون في كتابه المسمى نقع الغلل إلى أن الظن بمعنى العلم غير مشهور في لسان العرب، ولا معول عليه في حكاية من حكاه عن العرب، وتأول ما أوهم ظاهره ورود ذلك"[١].

ولئن كان يريد بذلك الظن مصدراً دون ما يشتق منه من الفعل والمشتقات لهو محق في ذلك، فقد جاء الظن في القرآن في واحد وعشرين موضعاً كان فيها كلها دالاً على الشك، من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَظُنُّونَ باللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾[٢].

وقوله: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾[٣].

وقوله: ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾[٤].

وقوله: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنْ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾[٥].

وقوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنْ الْحَقِّ شَيْئاً﴾[٦].

وإذا كان أبو بكر بن ميمون يطلق ذلك فيشمل به الفعل أيضاً، فليس هو بمصيب فقد جاء الظن فعلاً، وهو يدل على العلم والتيقن، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾[٧].

وسياق القصة، ثم استغفاره وركوعه وإنابته كلها تدل على علمه بذلك وتيقنه

---

(١) الارتشاف: ٣/٥٨.
(٢) آل عمران، الآية: ١٥٤.
(٣) النساء، الآية: ١٥٧.
(٤) الأنعام، الآية: ١١٦.
(٥) الحجرات، الآية: ١٢.
(٦) يونس، الآية: ٣٦.
(٧) ص، الآية: ٢٤.

منه، وقوله: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾[1].

فقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾، دليل على تيقنهم من مواقعتهم النار.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ۝إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلاَقٍ حِسَابِيَهْ﴾[2].

وقوله: ﴿ وَجَاءهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾[3].

ويتضح من قول أبي حيان "وتأول ما أوهم ظاهره ورود ذلك" أنه أراد الفعل فلا مجال للتأويل مع المصدر، إذ دلالته على الشك في كل الآيات التي ورد فيها ظاهرة، ولا تحتمل التأويل، وقد دل ما اثبتناه من مجيء الظن بمعنى العلم في الأفعال على فساد ما ذهب إليه صاحب "نقع الغلل".

---

(1) الكهف، الآية: ٥٣.

(2) الحاقة، الآية: ١٩-٢٠.

(3) يونس، الآية: ٢٢.

اللام في جواب (لو) لازمة ولا يجوز حذفها:

نسب ابن مالك إلى بعض النحويين قوله أن اللام الواقعة في جواب (لو) لازمة، ولا يجوز حذفها.

وردّه بقوله: "والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور، كقوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ﴾.

وكقوله: ﴿أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾,[1].

وكأن هذا النحوي لم يقرأ سورة الواقعة، وقد جاءت فيها آيتان متوافقتان في السياق إحداهما اقترن فيها جواب (لو) باللام، والأخرى لم يقترن بها وهما:

قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ۞ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ۞ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلَلْتُمْ تَتَفَكَّهُونَ﴾[2].

وقوله: ﴿ أفرأيتم الماء الذي تشربون ۞ أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون ۞ لو نشاء جعلناه أجاجا فلولا تشكرون﴾[3].

وثمة آيتان أخريان جاء جواب (لو) فيهما غير مقترن باللام، وهما:
قوله تعالى: ﴿ أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم﴾[4].
وقوله: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم﴾[5].

ويستدل من هذا أن اللام ترد في جواب (لو) إذا كان مثبتا على وجه الجواز لا الوجوب، بخلاف (لولا) التي تلازم اللام جوابها المثبت ولا تحذف إلا في ضرورة.

---

(1) شواهد التوضيح والتصحيح: ص١٧٩.
(2) الواقعة، الآية: ٦٣-٦٥.
(3) الواقعة، الآية: ٦٧-٧٠.
(4) الأعراف، الآية: ١٠٠.
(5) النساء، الآية: ٩.

لا تدخل (ال) على المفعول المطلق دون وصف:

نقل أبو حيان عن كتاب الواضح لابن سيده قوله: "ولا يجوز أن تدخل الألف واللام على المصدر، فخطأ أن تقول "قام زيد القيام، وقعد القعود، فإن نعت جاز الكلام واستقام، فقيل قام زيد القيام الحسن"[1].

وهذا الذي خطأه ابن سيده جاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿ وَبَلَغَتْ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[2].

وإذا كان المصدر قد جاء في الآية مجموعاً، فإنه لا يخرج عما خطأه ابن سيده إن صح ما نقل عنه، إذ لم يقيد ما منعه بقيد، ولم يستثن المجموع منه.

وقد أجاز غيره دخول (أل) نحو: قاتلنا القتال، وأكرمته الإكرام، وعدوا (أل) فيه عهديه، فهي مغنية لذلك عن الوصف.

لا يعمل اسم الفاعل المحلى بـ (ال) إلا ماضياً:

أثبت الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب مذهب أبي علي والرماني في هذا الشأن، إذ قال "وقال أبو علي في كتاب الشعر والرماني أن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً، نحو الضارب زيداً أمس عمرو، ولم يوجد في كلامهم عاملاً إلا ومعناه المضى، ولعل ذلك لأن المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي، فتوسل إلى إعماله بمعناه باللام"[3].

ويظهر من تعليل الرضي لما ذهبا إليه أنه موافق لهما في هذا الشأن.

وقد جاء في القرآن ما يبطل ذلك.

---

(1) ارتشاف الضرب: ٢/٢٠٣.

(2) الأحزاب، الآية: ١٠.

(3) شرح الرضى: ٢/٢٠١.

قال تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ۞ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[1].

وقال: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ الآية: إلى قوله: ﴿وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[2].

فإن ما جاء من جزاء العاملين بذلك في الآيتين إنما هو إبلاغ بما تبع نزولهما مما لم يعرف من قبل، والسياق ينبئ بذلك.

لا يضاف ظرف الزمان إلى جملة اسمية دالة على المستقبل:

يقول المبرد "ومما يُضاف إلى الأفعال أسماء الزمان، كقوله عز ذكره "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم" فأسماء الزمان كلها تضاف إلى الفعل، نحو قولك: آتيك يوم يخرج زيد، وجئتك يوم قام عبد الله، وما كان منها في معنى الماضي جاز أن يضاف إلى الابتداء والخبر، فتقول جئتك يوم زيد أمير، ولا يجوز ذلك في المستقبل"[3].

وإلى هذا أشار الرضي في رده مذهب المبرد حين قال:

"وقال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائز الإضافة إلى الاسمية، إلا بشرط كونها ماضية المعنى حملاً على (إذا) الواجبة الإضافة إلى الجمل، وقوله تعالى "يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء" وقوله "يوم هم على النار يفتنون، يكذّبه"[4].

---

(1) آل عمران، الآية: ١٣٣-١٣٤.

(2) الأحزاب، الآية: ٣٥.

(3) الكامل: ٤٠٨/٣.

(4) شرح الرضى: ١٧٢/٣.

ما وصفوه بالقلة:

وصف النحويون عددا مما وقفوا عليه من الأحكام في القرآن بأنه: قليل، وأنه جائز على قلة، ولا موجب لذلك لانتفاء الحاجة إليه والفائدة منه. ولو أنهم استحضروا في أذهانهم دائما أنه القرآن، كلام الله المعجز، الذي هو بلسان عربي مبين، المستوي على رتبة واحدة من العلو والإعجاز لما أقدموا على ذلك.

وهم إنما يرومون من التعقيب على بعض الأحكام بأنه قليل الورود في اللغة أو يجوز على قلة تنبيه الناظر في علمهم على الاحتراز من الأخذ به والقياس عليه، فليس هو عندهم بمنزلة الكثير الفاشي في كلام الناس؛ إذ الأحكام إنما تقام على ما هو كثير، وليس على ما قل وندر، وهذا ينطوي على جعل كلام الله رتبا ومستويات، فبعضه عندهم أحظى من بعض بالأخذ به والإئتمام به.

وإنا لنرى أن وصفهم ما جاء في القرآن من الأحكام بالقلة إنما هو جنة يستترون بها عن التصريح بإنكاره، إذ من أصولهم أن القليل مواطئ للضعيف والقبيح.

يقول الصبان في حاشيته معقبا على وصف ابن مالك الابتداء بالمشتق دون اعتماد بأنه قليل "ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح، كما صرح به في التسهيل، وأشار إليه هنا بـ(قد)، لأن تقليل الجواز كناية عن القبح"(١).

إن ما يرد في القرآن لا يقوم بقلة ورود أمثلته فيه، أو قلة نظائره في الاستعمال، وإنما يقوم بمجرد وروده فيه؛ لاشتماله على الأعلى والأقوى والأقوم بمقتضى ما هو ظاهر من دلائل إعجازه.

فما يرد له مثال من الأحكام في القرآن إنما هو أرجح وأقوى مما لم يرد له مثال فيه، وهذا ما ينبغي أن يراعى لدى الموازنة بين وجهين في أمر.

---

(١) حاشية الصبان، ١٩٢/١.

وينبغي أن يكون الحكم بالقلة أو الكثرة مرتهنا بما يرد في القرآن نفسه، كأن يقال: إن هذا الحكم جاء في القرآن أقل من غيره، ولا يحكم عليه اعتمادا على ما جاء في كلام العرب.

ولقد كان بإمكان النحويين أن يحكموا على كلام الله بالقلة لو تهيأ لهم أن يدعوا بأنهم حرروا كل كلام العرب، بحيث لم تفتهم منه شاردة ولا واردة، وأنهم جمعوه فأوعوه في مصنفاتهم.

وليس بوسعهم أن يدعوا ذلك، وما كان يحسن بهم الأقدام عليه حتى إن تهيأت لهم أسباب المعرفة بكل ما قيل؛ إذ لا يحكم على كلام الله بكلام الناس.

وإذا كان المنهج البصري يمتدح بأن الآخذين به يقيمون أحكامهم على المطرد والأشيع والأكثر، ويتحاشون ما قل وندر، فلا يعتدون به، فإن وصف بعض ما يرد في القرآن بالقلة ينبغي أن يرد وينكر، إذ هو ينطوي على تسويغ استبعاده عن مجال الاستشهاد أو الأخذ به، أو مجرد النظر فيه، مادام هو قليلا ونادرا، لا يختلف عن القليل النادر من كلام العرب الذي لا يحسن الأخذ به، والاعتداد به.

اقتران خبر الاسم الموصول الذي صلته فعل ماض بالفاء قليل:

جاء في حاشية الصبان "فيتعين في قوله تعالى: "والذين كفروا فتعسا لهم، كون الذين مبتدأ و(تعسا) مصدر لفعل محذوف هو الخبر، أي تعسهم تعسا، ودخلت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة، نحو: ﴿إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم﴾[1].

وليس في النص ما يحدد مذهب من القائل بذلك، مما يحمل على الظن أنه أمر متفق عليه، وثابت لدى النحويين.

وحين استقرينا ما في القرآن تكشف لنا أن الذاهبين هذا المذهب قد وقعوا في وهم كبير، فقد جاء المبتدأ اسما موصولا وصلته فعل ماض مسبوق بـ (إن) أو غير مسبوق بها والخبر مقترن بالفاء في أكثر من عشرة مواضع، وما يأتي له هذا القدر من الشواهد في القرآن ليس بالقليل، إذا كان المقصود من التنبيه على القلة جعله في رتبة دون ما يرونه كثيرا.

من ذلك قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم﴾[2].

وقوله: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[3].

وقوله: ﴿إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم﴾[4].

وقوله: ﴿إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[5].

---

(1) حاشية الصبان: ٢/٨٤.

(2) البقرة، الآية: ٦٢.

(3) المائدة، الآية: ٦٩.

(4) البروج، الآية: ١٠.

(5) الأحقاف، الآية: ١٣.

وقوله: ﴿إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا﴾ [1].

وقوله: ﴿الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم﴾ [2].

وقوله: ﴿والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم﴾[3].

وقوله: ﴿الذين اتخذوا دينهم لهوا ولعبا وغرتهم الحياة الدنيا فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا﴾[4].

وقوله: ﴿والذين كفروا وكذبوا بآياتنا فأولئك لهم عذاب مهين﴾[5].

وقوله: ﴿ والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم﴾ [6].

---

(1) آل عمران، الآية: ٩١.

(2) محمد، الآية: ٣٤.

(3) الأنفال، الآية: ٧٥.

(4) الأعراف، الآية: ٥١.

(5) الحج، الآية: ٥٧.

(6) النساء، الآية: ٣٣.

استعمال جمع الكثرة في موضع جمع القلة قليل:

يقول أبو حيان "فأما قوله تعالى ثلاثة قروء فقيل هو جمع قرء بضم القاف وجاء على سبيل الاستغناء ببعض الجموع عن بعض وهو قليل"[١].

يريد أن الأنسب بالعدد ثلاثة أن يكون المعدود جمع قلة ليوافق العدد القليل، فلو كان ما في الآية ثلاثة أقراء لجاء موافقا للأشيع والأشهر عندهم.

فإذا كان الصبان يقصر ذلك على العدد ومعدوده فقد جاء القرآن بخلاف ما نص عليه وان كان يريد من قوله"وجاء على سبيل الاستغناء ببعض الجموع عن بعض وهو قليل" على وجه الاطلاق فقد جاء استعمال جمع القلة في موضع جمع الكثرة في مواضع كثيرة من القرآن

من ذلك قوله تعالى: ﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم﴾[٢].

ولم يقل نفوسكم، وهو موضع كثرة.

ومثله قوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾ [٣].

وقوله: ﴿لتبلون في أموالكم وأنفسكم ﴾[٤].

وقوله: ﴿ كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم ﴾[٥].

وقوله: ﴿ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم ﴾[٦].

وقوله: ﴿سبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم﴾[٧].

---

(١) ارتشاف الضرب: ١/٣٦٠.

(٢) البقرة، الآية: ٤٤.

(٣) البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٤) آل عمران، الآية: ١٨٦.

(٥) النساء، الآية: ١٣٥.

(٦) آل عمران، الآية: ١٧٨.

(٧) يس، الآية: ٣٦.

ولم يرد نفوس وهو جمع كثرة في القرآن إلا في موضعين وهما:

قوله تعالى: ﴿وإذا النفوس زوجت﴾[1].

وقوله: ﴿ربكم أعلم بما في نفوسكم﴾[2].

وقد ورد جمع القلة (أنفس) في القرآن مئة وثلاثا وخمسين مرة.

ومما جاء فيه استعمال جمع الكثرة في موضع جمع القلة في غير أنفس قوله تعالى: ﴿ لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها﴾[3].

ولم يقل عيون مع أن ما قبلها (قلوب)، ولم يرد في القرآن (عيون) جمعا للعين الباصرة.

وكل ما جاء في القرآن جمعا للعين إنما جاءني وزن أفعل فقط للقلة والكثرة.

وقد جاء النعم في القرآن وهو من جموع الكثرة مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿ومن قتله منكم متعمدا فجز اء مثل ما قتل من النعم﴾[4].

في حين أن الأنعام جاء فيه اثنتين وثلاثين مرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون﴾[5].

وقوله: ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه..﴾[6].

وقوله: ﴿الله الذي جعل لكم الأنعام لتركبوا منها ومنها تأكلون﴾[7].

وقد ورد (أولاد) في القرآن أكثر من ولدان الذي هو من جموع الكثرة ومما جاء فيه أولاد في سياق كثرة قوله تعالى:

---

(1) التكوير، الآية: ٧.

(2) الإسراء، الآية: ٢٥.

(3) الأعراف، الآية: ١٧٩.

(4) المائدة، الآية: ٩٥.

(5) النحل، الآية: ٥.

(6) النحل، الآية: ٦٦.

(7) غافر، الآية: ٧٩.

﴿ وأجلب عليهم بخيلك ورجلك وشاركهم في الأموال والأولاد﴾[1].

وقوله: ﴿وقالوا نحن أكثر أموالا وأولادا وما نحن بمعذبين﴾[2].

وقوله: ﴿فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم﴾[3].

وقد جاء "إخوة و هو جمع قلة للكثير في قوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾[4]. وجاء إخوان وهو جمع كثرة لما هو أقل منه في قوله تعالى: ﴿ فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين﴾[5].

وهذا كله يبطل القول "وجاء على سبيل الاستغناء ببعض الجموع عن بعض وهو قليل" فاللغة لا تخضع لهذا الضرب من التحكم الذي يدعون؛ إذ لم يقم ذلك على استقراء واف لما تجري عليه في القرآن نفسه

---

(1) الإسراء، الآية: ٦٤.

(2) سبأ، الآية: ٣٥.

(3) التوبة، الآية: ٥٥.

(4) الحجرات، الآية: ١٠.

(5) الأحزاب، الآية: ٥.

لام الابتداء تدخل قليلا على ما يدل على المستقبل:

يقول السيوطي "وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا، نحو "إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة" و"إني ليحزنني أن تذهبوا به... وقال أبو على لا توجد إلا مع الحال"[1].

وقد اقترنت اللام بالمضارع الدال على الاستقبال في عدد من المواضع سوى ما ورد في الآيتين المذكورتين.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾[2].

وقوله: ﴿وإنك لتدعوهم إلى صراط مستقيم﴾[3].

والآيات تنبئ بما هو ماض عليه, وبما هو قادم من شأنه معهم.

وقوله: ﴿وإنك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم﴾[4].

وقوله: ﴿ وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض﴾[5].

وقوله: ﴿ وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾[6].

وقد جاءت اللام مقترنة بالاسم الدال على المستقبل في قوله تعالى: ﴿إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد﴾[7].

وقوله: ﴿وإنا لجاعلون ما عليها صعيدا جرزا﴾[8].

وهم لا يقيدون قلة دخولها على المستقبل بالفعل، وإن مثلوا لذلك به.

---

(1) همع الهوامع: ١/ ٢٠.

(2) الشورى، الآية: ٥٢.

(3) المؤمنون، الآية: ٧٣.

(4) النمل، الآية: ٦.

(5) ص، الآية: ٢٤.

(6) الأنعام، الآية: ١٢١.

(7) القصص، الآية: ٨٥.

(8) الكهف، الآية: ٨.

حذف العائد من اسم الفاعل ليس بالكثير:

يقول أبو علي الفارسي في توجيه قول الشاعر:

وشطت نوى تنهاة من أن توافقا | فبانت فشاق البين من كان شائقا

"المحذوف عائد على الموصول، وحذفه من اسم الفاعل، كما يحذف الفعل في نحو:

"أهذا الذي بعث الله رسولا" وليس بالكثير، ومثله ما أنشده ثعلب:

ألم يأتك الركبان قبلي بمجدهم | فلم أقض إلا بالذي أنت عالم

يريد عالمه، أو عالم به"[1].

وقد حذف العائد من اسم الفاعل في قوله تعالى "فاقض من أنت قاض[2]، ولو مضيت تتسقط مواضيع هذا الضرب من الحذف الذي وصفه أبو علي بأنه. "ليس بالكثير" - وقد جاء مؤيدا بشاهد من القرآن- في أشعار الجاهلين والإسلاميين لتجمع لديك العشرات من أمثلته.

من ذلك قول حسان بن ثابت:

وإني إذا ما قلت قولا فعلته | وأعرض عما ليس قلبي بفاعل[3]

وقول لبيد بن ربيعة:

لعمرك ما تردي الضوارب بالحصى | ولازاجرات الطير ما الله صانع[4]

وقول حميد بن ثور الهلالي:

إذا ما غدا يوما رأيت غيابة | من الطير ينظرن الذي هو صانع[5]

---

(١) كتاب الشعر: ٢/٣٩٤.

(٢) طه، الآية: ٧٢.

(٣) ديوانه: ص ٣٣٩.

(٤) ديوانه: ص٩.

(٥) ديوانه: ص ٥٨.

وقول قيس بن ذريح:

إلا يا غراب البين قد طرت بالـذي أحـاذر من ليلـى فما أنت صانع
فما كل ما منتـك نفسـك خاليـا بـلاق وما كـل الهـوى أنت تابع[1]

وقول قيس بن الملوح:

وإن مـرروري لا أكلـم أهلـه أمـر مـن المـوت الذي أنا ذائق[2]

أمن فهو آمن قليل:

قال ابن مالك في سياق عرضه لضوابط أبنية أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين:

وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى بل قياسه فعل

يشرحه ابن عقيل على هذا النحو:

"أي إتيان اسم الفاعل على وزن فاعل قليل في فعل -بضم العين- كقولهم حمض فهو حامض، وفي فعل -بكسر العين- غير متعد نحو: أمن فهو آمن وسلم فهو سالم، وعقرت المرأة فهي عاقر، بل القياس من فعل المكسور العين، إذا كان لازما أن يكون على فعل -بكسر العين- نحو نضر فهو نضر، وبطر فهو بطر وأشر فهو أشر"[3].

وإنا لنجد في القرآن ما يبطل ذلك فيما كان على وزن فعل مـن اللازم، إذ لا تقتصر صياغة اسم الفاعل منه على ما مثل، فالأمثلة كثيرة من الأفعال، ومن الأمثلة لكل منها.

وقد جاء اسم الفاعل من (آمن) في القرآن في سبعة عشر موضعا، منها قوله تعالى: **﴿وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا﴾**[4].

---

(1) الحماسة البصرة: ٢/٢٠٠.

(2) الحماسة البصرية: ٢/٢٣١.

(3) شرح ابن عقيل: ٢/١٢٦-١٢٧.

(4) البقرة، الآية: ١٢٦.

وقوله: ﴿ وهم من فزع يومئذ آمنون﴾[1].

وقوله: ﴿ سيروا فيها ليالي وأياما آمنين﴾[2].

ولا نكاد نجد أمنا بمعنى آمن في الاستعمال.

وجاء فيه اسم الفاعل من (سلم) في قوله تعالى: ﴿وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون﴾[3].

كما جاء من أمثلته (عاقر) في قوله تعالى: ﴿قال رب أنى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وامرأتي عاقر﴾[4] في ثلاثة مواضع.

وليس واردا في الاستعمال غير عاقر من عقر، ولا يعول على قياس غير معضود بسماع.

وقد جاء اسم الفاعل من (فعل) في غير ما ذكر من الأمثلة.

من ذلك: ضاحك في قوله تعالى: ﴿فتبسم ضاحكا من قولها﴾[5] وقوله: ﴿وجوه يومئذ مسفرة ۝ ضاحكة مستبشرة﴾[6].

وجاء اسم الفاعل من عجل في قوله تعالى: ﴿من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد﴾[7]، وفي قوله تعالى: ﴿كلا بل تحبون العاجلة﴾[8].

كما جاء اسم الفاعل من (فكه) في قوله تعالى: ﴿إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون﴾[9].

---

(1) النمل، الآية: ٨٩.

(2) سبأ، الآية: ١٨.

(3) القلم، الآية: ٤٣.

(4) آل عمران، الآية: ٤٠.

(5) النمل، الآية: ١٩.

(6) عبس، الآية: ٣٨-٣٩.

(7) الإسراء، الآية: ١٨.

(8) القيامة، الآية: ٢٠.

(9) يس، الآية: ٥٥.

وقوله: ﴿ونعمة كانوا فيها فاكهين﴾[1].

ومنه أيضا (لبث) إذ جاء اسم فاعله في قوله تعالى: ﴿للطاغين مآبا ۞ لابثين فيها أحقابا﴾[2].

وجاء اسم الفاعل في القرآن من (فره) المضموم العين، في قوله تعالى: ﴿وتنحتون من الجبال بيوتا فارهين﴾[3].

وربما أوهم قوله "بل القياس من فعل المكسور العين إذا كان لازما أن يكون على فعل -بكسر العين- نحو نضر فهو نضر وبطر فهو بطر وأشر فهو أشر أن نضر مثل بطر وأشر لا يصاغ منه اسم الفاعل وليس كذلك، فقد جاء اسم الفاعل من نضر في قوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة۞إلى ربها ناظرة﴾[4].

والسياق يلزمه بالتنبيه على ذلك.

---

(1) الدخان، الآية: ٢٧.

(2) النبأ، الآية: ٢٢-٢٣.

(3) الشعراء، الآية: ١٤٩.

(4) القيامة، الآية: ٢٢-٢٣.

رب – لا تستعمل لأمر مستقبل إلا قليلا:

نقل أبو حيان عن الكسائي أن "العرب لا تكاد توقع (رب) على أمر مستقبل وإنما يوقعونها على الماضي، ثم استعذر عن قوله تعالى: ﴿ربما يود﴾.

وقد جاء استعذاره عن دلالة الاستقبال في الآية على هذا النحو:

"ومع هذا يحسن أن يقال في الكلام إذا رأيت الرجل يفعل ما تخاف عليه منه: ربما يندم، وربما يتمنى أن يكون فعل، وهذا كلام عربي حسن"[١].

فقد التمس الكسائي العذر لقوله تعالى "ربما يود إذ قيد ذلك بوجه مخصوص وهو أن يكون هذا المستقبل صادرا عن بواعث سابقة، وهو متوقع الحدوث لذلك، فهو ماض في بوادره، وإن بدا مستقبلا، ومثل ذلك جار كثيرا في الحياة بحيث يحسن تقبله على قلته.

وكأن الكسائي يريد من استعذاره عن قوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[٢]. أن الله سبحانه وتعالى لما اطلع على حالهم في الدنيا رأى –مجاراة لما يقع في كلام الناس– أنه ربما سيصدر منهم مستقبلا تمنى أن لو كانوا مسلمين.

وما أغنى كلام الله عن أن يلتمس له العذر وما أحراه بأن يتقبل على ظاهره!

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢/٤٥٩.

(٢) الحجر، الآية: ٢.

أحد في الموجب، بلا تنبيف ولا إضافة قليل:

نص على ذلك الرضي في شرح الكافية، إذ قال: "وقد يستعمل قليلا أحد في الموجب بلا تتبيف ولا إضافة استعمال واحد، قال تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾[١].

وقد جاء أحد على هذا النحو في ثلاثة مواضع أخرى في القرآن، وهي:

قوله تعالى: ﴿ وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط ﴾[٢].

وقوله: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾[٣].

وقوله: ﴿ فإما ترين من البشر أحدا فقولي إني نذرت للرحمن صوما﴾[٤].

وقوله: ﴿ قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾[٥].

وإنه ليرد على الذاكرة الآن قول عمر بن أبي ربيعة:

إنما أهلك جيران لنا إنما نحن وهم شيء أحد

ولو توفر باحث على تسقط نظائر ذلك في تراثنا لوقع على الكثير من أمثلته.

إثبات التاء عند الفصل بين الفعل والفاعل قليل جدا:

وقد رأينا أن ابن مالك عد حذف التاء في هذا الموضع مفضلا على الإثبات في قوله:

والحذف مع فصل بـ (إلا) فضلا كـ (مازكا إلا فتاة ابن العلا)

ولم يرتض ابن عقيل ذلك؛ وعده قليلا جدا، إذ قال في شرحه "فقول المصنف إن الحذف مفضل على الإثبات يشعر بأن الإثبات أيضا جائز، وليس كذلك؛ لأنه إن

---

(١) شرح الرضي: ٣/٢٨٥.

(٢) النساء، الآية: ٤٣.

(٣) التوبة، الآية: ٦.

(٤) مريم، الآية: ٢٦.

(٥) آل عمران، الآية: ٧٣.

أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر فصحيح، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح؛ لأن الإثبات قليل جدا"[1].

ولم يأت ذلك في الشعر وحده، كما توهم ابن عقيل، وإنما جاء في النثر في القرآن، في موضعين:

في قوله تعالى: ﴿إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون﴾[2].

وقوله: ﴿إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم جميع لدينا محضرون﴾[3].

"فليمدد له الرحمن مدا" لا يكثر ولا يقاس عليه:

ذكر ابن عصفور أن الطلب قد يأتي بصيغة الخبر كما في الدعاء، نحو: غفر الله لزيد "فإن لفظه لفظ الخبر والمعنى على الدعاء؛ وقد يأتي على عكس ذلك فيكون بصيغة الأمر ومعناه الخبر، نحو قوله تعالى "فليمدد له الرحمن مدا" أي فيمد.

وعقب على الآية بقوله: "لا يكثر ولا يقاس عليه"[4].

وعد أبو علي الفارسي قوله تعالى: "أسمع بهم وأبصر لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، شبيها بما جاء في قوله تعالى: "فليمدد له الرحمن مدا" إذ قال "ومثل أسمع بهم في أن لفظه لفظ الأمر والمعنى الخبر قوله تعالى "قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا" ألا ترى أن تأويل الأمر هنا لا يتوجه"[5].

وهو يتوجه على إرادة الدعاء, نحو قولك لفئة من الناس: من يكن منكم ظالما فليخزه الله خزيا.

---

(1) شرح ابن عقيل: ٤٣٣/١.

(2) يس، الآية: ٣٦.

(3) يس، الآية: ٥٣.

(4) شرح الجمل: ٣٨٠/١.

(5) كتاب الشعر: ٤٤٠/٢.

فالله تعالى يأمر نبيه بأن يدعو على السادرين في الضلالة بأن يمد لهم فيما هم سادرون فيه, ليزدادوا إثما, إملاء لهم.

ومن اوجه تفسير قوله تعالى " فليمدد له الرحمن مدا", "انه في معنى الدعاء بـأن يمهله الله وينفس في مدة حياته"[1].

فهو على هذين المحملين قياسي مطرد: إرادة الدعاء, أو جعله نضير صيغـة (افعل به) على قول أبي علي.

فلا وجه لتعقيب ابن عصفور على ما جاء في الآية بأنه (لا يكـثر ولا يقـاس عليه) وما يكون لمثله أن يحكم على كلام الله بذلك, لما ينطوي عليه من جعل كلام الله بمنزلة مالا يكثر وما لا يقاس عليه من كلام الناس.

---

(1) الكشاف: ٢/٣٧.

ما حملوه على الضرورة

من المسلم به أن الضرورة لا تكون في اختيار الكلام، وإنما تكون في الشعر لما ينعقد فيه من قيود النظم، وزنا وقافية وتوافقا في الصدور والأعجاز، بخلاف النثر، فإن فيه سعة وتجوزات تتيح للناثر الانطلاق فيما يبتغيه، كيف يشاء، فلا قيود عليه مادام ممتلكا ناصية القول، فيستعمل اللفظ الذي يريد في الموضع الذي يراه أليق به، فيقدم ويؤخر، ويزيد ويحذف دونما قيد.

وإن الشاعر ليعمد إلى الضرورة أحيانا في غير اضطرار، حين يراها أجرى لما يريد، وأوقع في سياق ما يورد، وإنه إنما يقع في ذلك حينما لا يكون بين يديه ما يغنيه عن ارتكابها، ولا ريب أن استواء المقصود دونها أولى من استوائه معها.

وإذا كان هذا شأن الناس فيما يقولون، فما قولك فيما أراده الله في كتابه الذي جعله معجزة نبيه

ولقد رأى النحويون في القرآن أمورا حملوها على الضرورة منها:

"جاعل الليل سكنا" ضرورة

نقل الرضي عن السيرافي أنه يرى نصب (سكنا) من قوله تعالى "وجاعل الليل سكنا" في قراءة خمسة من القراء السبعة إنما هو ضرورة، ويذهب إلى أن حمله على ذلك هو الأجود في توجيهه، إذ يقول الأجود هاهنا أن يقال: إنما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة، حيث لم يمكن الإضافة إليه، لأنه أضيف إلى المفعول الأول"[١].

---

(١) شرح الرضى: ٢/٢٠٠، وينظر السبعة في القراءات: ص ٢٦٣، والنشر في القراءات العشر: ٢/٢٦٠.

ولنا أن نسأل أبا سعيد هنا: أية ضرورة هذه التي حملت على إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول؟ أو ليس ممكنا العدول عنها إلى نصبه فيقال: "جاعل الليل سكنا" ولا إخلال فيه بوزن أو نظم، كما جاء اسم الفاعل منونا في قوله تعالى: ﴿إذ قال ربك للملائكة إني خالق بشرا من طين﴾[1]، وجاء به مضافا في موضع آخر، في قوله: ﴿ذلكم الله ربكم خالق كل شيء﴾[2]، وكما جاء غير مضاف في قوله: ﴿وإنا لجاعلون ما عليها صعيدا جرزا﴾[3]. وجاء به في موضع آخر مضافا في قوله: ﴿ إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين﴾[4].

"ليس كمثله شيء" ضرورة:

تعرض ابن عصفور لزيادة الكاف في قوله تعالى "ليس كمثله شيء ثم أتبع ذلك بالقول "وإنما جعل مثل ذلك ضرورة لقلة مجيئه في الكلام"[5].

ولسنا ندري ما وجه الضرورة في ذلك، فإن حذف الكاف لا يترتب عليه أي اثر في التركيب سوى نقص التوكيد.

---

(1) ص، الآية: ٧١.

(2) غافر، الآية: ٦٢.

(3) الكهف، الآية: ٨.

(4) القصص، الآية: ٧.

(5) شرح الجمل: ٥٥٩/٢.

"ردف لكم" ضرورة:

ذكر الزجاجي أن الفعل (يجد) في قول الشاعر:

إن الكريم وأبيك يعتمل   إن لم يجد يوما على من يتكل

قد تعدى بـــ (على) ثم قال:

"وهو من الأفعال التي لا تعدى بحرف إضافة إلا للاضطرار، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿ عسى أن يكون ردف لكم﴾[1].

وقال أبو حيان "وجاء في سعة الكلام، ومنه (ردف لكم) وقال ابن عصفـــور إلا أنه لا يحسن إلا في ضرورة، فلذلك أورده في الضرورة"[2].

توكيد جواب الشرط بالنون ضرورة:

يقول أبو البركات الأنباري "والنون الثقيلة لا تستعمل في جواب الشرط إلا فـــي ضرورة الشعر"[3].

وقد جاء جواب الشرط مؤكدا بالنون في عدد من المواضع.

منها قوله تعالى: ﴿وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين﴾[4].

وقوله: ﴿ ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه لينصرنه الله﴾[5].

وقوله: ﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم﴾[6].

---

(1) مجالس العلماء: ص ٦٥.

(2) ارتشاف الضرب: ٢٨٥/٣، وشرح الجمل: ٣٠٨/١.

(3) البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٦/١.

(4) الأعراف، الآية: ٣٣.

(5) الحج، الآية: ٦٠.

(6) المائدة، الآية: ٧٣.

(لو) شرطها جملة اسمية ضرورة:

ذكر الرضي أن (لو) لا يكون شرطها جملة اسمية، وإذا جاء كذلك فهو ضرورة إذ قال: "وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال:

لو بغير الماء حلقي شرق   كنت كالغصان بالماء اعتصاري

وهذا من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله:

فهلا نفس ليلى شفيعها"[1].

وقد جاءت في القرآن وشرطها جملة اسمية كما في قوله تعالى: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾[2].

وقوله: ﴿إن الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعا ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم﴾[3].

وقوله: ﴿لو أن عندنا ذكرا من الأولين۞ لكنا عباد الله المخلصين﴾[4].

---

(1) شرح الرضي: ٤/٤٥٢.

(2) لقمان، الآية: ٢٧.

(3) المائدة، الآية: ٣٦.

(4) الصافات، الآية: ١٦٨-١٦٩.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة:

ذكر أبو حيان أن حذف الفاء من جواب الشرط في المواضع التي يجب اقترانه بها إنما يجيئ في ضرورة الشعر، إذ يقول: "ولا يجوز حذف الفاء من الجملة الاسمية إلا في الشعر".

وبعد أن استوفى عرض المواضع التي يجب اقتران الجواب بالفاء، ختم ذلك بالقول: فإن جاء من هذه محذوف الفاء فبابه الشعر"[1].

وقد جاء الجواب في القرآن غير مقترن بالفاء في المواضع التي أوجبوا اقترانه بها فيما يربو على خمسة عشر موضعا كما سنرى.

نصب معدود (المئة) على البدلية ضرورة:

أورد سيبويه قول الشاعر:

إذا عاش الفتى مئتين عاما فقد أودى المسرة والفتاء

شاهدا على إثبات النون في مئتين ونصب ما بعدها للضرورة[2].

وتابعه المبرد في ذلك، إذ قال "فإن اضطر شاعر فنون ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة، لأنه تمييز، كما أنه إذا اضطر قال: ثلاثة أثوابا، فمن ذلك قول الشاعر:

إذا عاش الفتى مئتين عاما..."[3].

وقد جاء ما حمل على الضرورة في قوله تعالى: ﴿**ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعا**﴾[4] بتنوين مئة ونصب سنين.

---

(1) الارتشاف: ٥٥٣/٢.

(2) سيبويه: ٢٠٨/١.

(3) المقتضب: ١٦٨/٢.

(4) الكهف، الآية: ٢٥.

جمع عين على أعين ضرورة:

نص على ذلك المبرد إذ قال "أما ما كان من (فعل) من بنات الياء والواو، إذا أريد به أدنى العدد جمع على أفعال كراهية الضم في الواو والياء".

ثم قال "فأما قولهم في عين أعين فإنه جاء على الأصل مثل: كلب وأكلب ... وإذا اضطر شاعر جاز أن يقول في جميع هذا أفعل لأنه جاء على الأصل"[1].

وقد جاء (أعين) جمعا للعين الباصرة في اثنتين وعشرين موضعا. كما في قوله تعالى: ﴿فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم﴾[2]. وقوله:﴿ ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين﴾[3].

---

(1) المقتضب: ١٩٨/٢.

(2) الأعراف، الآية: ١١٦.

(3) الفرقان، الآية: ٧٤.

ما وصوفه بأنه نادر أو شاذ

ويصل ازدهاء النحويين بما بلغوه من العلم في اللغة، ووثوقهم بأنهم أحاطوا بها الإحاطة التامة إلى حد يغريهم بالحكم على بعض ما جاء في كلام الله بأنه نادر، وما وصفه بالنادر إلا دريئة يحتاطون بها، ويتخذونها بديلا من وصفه بالشذوذ[1]، بل قد يبلغ ازدهاؤهم بعلمهم مبلغا بدفعهم إلى وصفه بالشذوذ صراحة.

ومما وصف من كلام الله بأنه نادر لا يقاس عليه قوله تعالى: ﴿عسى أن يكون ردف لكم﴾[2].

يقول ابن عصفور في سياق كلامه على اللام الزائدة "وتكون مقوية لعمل العامل إذا ضعف عن عمله بتقديم معموله نحو قوله: لزيد ضربت.

ثم يقول: "ولا تدخل على المفعول إذا كان متأخرا إلا في ضرورة شعر نحو قوله:

ولما أن توافقنا قليلا ... أنخنا للكلاكل فارتمينا

أي أنخنا الكلاكل، أو في نادر كلام يحفظ ولا يقاس عليه نحو قوله تعالى: ﴿عسى أن يكون ردف لكم﴾، أي ردفكم"[3].

وهذا الذي حمله ابن عصفور على الضرورة ووصفه بأنه نادر لا يقاس عليه قد جاء في القرآن في مواضع أخرى، منها قوله تعالى: ﴿وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت﴾[4].

بدليل قوله في موضع آخر: ﴿ولقد بوأنا بني إسرائيل مبوأ صدق﴾[5].

---

(1) في تاج العروس (ندر): ١٤/١٩٢، "ندر الشيء يندر ندورا بالضم سقط، وقيل: سقط وشذ".

(2) النمل، الآية: ٧٢.

(3) شرح الجمل: ١/٣٠٨ و٥١٥.

(4) الحج، الآية: ٢٦.

(5) يونس، الآية: ٩٣.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿أ ولم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون﴾[1].

يقول الفراء في معانيه "كم في موضع رفع بـ (يهد) كأنك قلت أو لم تهدهم القرون الهالكة"[2].

ونجد إلى ذلك أفعالا أخرى جاءت في القرآن متعدية بنفسها في مواضع ومتعدية باللام في مواضع أخرى، منها الفعل سمع. فقد جاء ناصبا لمفعوله في قوله تعالى:

﴿أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها﴾[3]. وقوله: ﴿ولولا إذ سمعتموه﴾[4]. وتعدى باللام في قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن﴾[5].

وقوله: ﴿وإن يقولوا تسمع لقولهم﴾[6].

ولكل من الاستعمالين سياقه ودلالته، ولا ريب أن مراعاة ذلك يجعل من إطلاق إنكاره مما لا يمكن تقبله مع وروده في القرآن.

كما جاء (استمع) كذلك، إذ تعدى لمفعوله بلا واسطة في قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون﴾[7].

وتعدى باللام في قوله: ﴿ياأيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له﴾[8].

ومثل ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم﴾[9].

---

(1) السجدة، الآية: ٢٦.

(2) معاني القرآن: ٢/٢١٧.

(3) النساء، الآية: ١٤٠.

(4) النور، الآية: ١٦.

(5) فصلت، الآية: ٢٦.

(6) المنافقون، الآية: ٤.

(7) الأنبياء، الآية: ٢.

(8) الحج، الآية: ٧٣.

(9) التوبة، الآية: ٣٢.

وقوله: ﴿يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم﴾[1].

وقوله: ﴿إنما يريد الله أن يعذبهم بها في الدنيا﴾[2].

وقوله: ﴿إنما يريد الله ليعذبهم بها في الحياة الدنيا﴾[3].

ولما كان كل ما يأتي في القرآن إنما يأتي لقصد ولحكمة، فلقد كان الأجدر بابن عصفور قبل أن يقدم على الحكم على كلام الله بما يحكم به على كلام الناس أن يتخذ أحد سبيلين بشأن قوله تعالى: ﴿عسى أن يكون ردف لكم﴾.

١- أن ينبه على أن ذلك قد جاء في القرآن دون أن يحكم عليه بحكم أو يعقب عليه بشيء، على أنه مما تمثل في أسلوب القرآن.

٢- أن يحمل (ردف) على الأفعال التي تتعدى بنفسها أو باللام مثل نصحه ونصح له، وشكره وشكر له. وهو لا يملك ما ينفي ذلك أو يرده.

وليس ثمة ما يمنع القياس عليه إذا اتخذنا القرآن موردا لأحكامنا، ومنطلقا لاستعمالاتنا، ويكون استعمال اللام حينئذ لضرب من التوكيد، فنقول أكرمتك وأكرمت لك، وقصدتك وقصدت لك ونفعتك ونفعت لك و نهيتك ونهيت لك.

ويحمل الزمخشري ذلك هذا المحمل فيقول: "ردفكم وهو عذاب يوم بدر فزيدت اللام للتأكيد، كالباء في "ولا تلقوا بأيدكم" أو ضمن معنى فعل يتعدى باللام، نحو: دنا لكم، وأزف لكم، ومعناه تبعكم ولحقكم"[4].

وإنا لنجد قسما مما يتعدى إلى مفعولين يتعدى إلى أحد مفعوليه باللام أحيانا كما أعطيتك وأعطيت لك، ومنحتك ومنحت لك ووهبتك ووهبت لك، وهذا كله يظهر أن اقتران اللام بالمفعول به يرد في اللغة على شيء من الاتساع.

---

(١) الصف، الآية: ٨.

(٢) التوبة، الآية: ٨٥.

(٣) التوبة، الآية: ٥٥.

(٤) الكشاف: ٣/٣٨١.

ولم يكن أسلاف ابن عصفور ينكرون ما أنكره.

يقول المبرد في سياق شرحه لقول المفضل بن المهلب بن أبي صفرة:

وما هي إلا رقدة تورث العلا لرهطك ما حنت روائم نيب

"وقوله: تورث العلا لرهطك فالمعنى تورث العلا رهطك، وهذه اللام تزاد في المفعول على معنى زيادتها في الإضافة تقول هذا ضارب زيدا، وهذا ضارب لزيد، وفي القرآن "وأمرت لأن أكون أول المسلمين"، وكذلك إن كنتم للرؤيا تعبرون" ويقول النحويون في قوله تعالى: ﴿**قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون**﴾، أي هو ردفكم"[1].

ومما يؤيد زيادة اللام في "أمرت لأن أكون" وروده في مواضع أخر فيما يشاكل الآية التي استدل بها المبرد غير مقترن بها، وهي قوله تعالى: ﴿ **وأمرت أن أكون من المسلمين**﴾[2]. وقوله: ﴿ **قل إني أمرت أن أكون أول من أسلم**﴾[3]. وقوله: ﴿ **و أمرت أن أكون من المؤمنين**﴾[4].

وعد ابن عصفور قوله تعالى: ﴿ **ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى**﴾ من نادر الكلام الذي لا يقاس عليه، وقد زيدت فيه الباء في خبر أن".

إذ يقول: "وأما الباء فتكون زائدة في خبر ما وليس وفاعل كفى ومفعولها... وفي نحو أحسن بزيد، ولا تزاد فيما عدا ذلك إلا في ضرورة نحو قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد

أي ما لاقت، أو نادر كلام لا يقاس عليه نحو قوله تعالى: ﴿**بقادر على أن يحيي الموتى**﴾ أي قادر"[5].

---

(1) الكامل: ٣١٦/١.

(2) يونس، الآية: ٧٢.

(3) الأنعام، الآية: ١٤.

(4) يونس، الآية: ١٠٤.

(5) المقرب: ٢٠٣/١.

والآية بتمامها: ﴿أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى بلى إنه على كل شيء قدير﴾[1].

وقد علل الفراء زيادتها في هذا الموضع بأنها جاءت في سياق نفي[2].

ويمكن أن نستخلص قاعدة من هذه الآية، مؤداها أن الباء تزاد في خبر (أن) إذا وقعت في سياق نفي، إذ بوسعنا أن نقول:

لا تظنن أن النجاح بصعب إن سعيت وثابرت.

و"لم أعرف أن ضيوفنا بقادمين اليوم".

و: ما حسبت أن زيدا بناكر فضل من أحسن إليه.

وتكون زيادتها في خبر (أن) على حد زيادتها في خبر كان في نحو قولنا: لم أكن براض عنك، والمسوغ القوى لذلك اعتضاده بشاهد من القرآن.

ومما عدوه من النادر دخول (لو) على اسم، إذ لا يليها عندهم إلا الفعل. يقول أبو حيان "ولو عند البصريين لا يليها إلا الفعل، ولا يلها اسم على إضمار فعل إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله:

أخلاي لو غير الحمام أصابكم

أو في نادر كلام، كما جاء: لو ذات سوار لطمتني"[3]

والنحويون جميعا يعلمون أنها جاءت وقد وليها اسم في قوله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي﴾[4].

ولم يثنهم ذلك عما سدروا فيه من القول بأن (لو) لا يليها إلا الفعل، فلو في الآية داخلة على فعل بزعمهم، ثم حذف الفعل، فبرز الضمير إجراء لما استقر لديهم.

---

(1) الأحقاف، الآية: ٣٣.

(2) معاني القرآن: ٣/٥٦.

(3) الارتشاف: ٢/٥٧٢.

(4) الإسراء، الآية: ١٠٠.

ولقد رأينا فيما سبق تحريره أنها جاء داخلة على جمل اسمية لا فعل فيها في عدد من المواضع، وهي قوله تعالى:

﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم﴾(١).

وقوله: ﴿إن الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعا ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم ولهم عذاب أليم﴾(٢).

وقوله: ﴿لو أن عندنا ذكرا من الأولين۝ لكنا عباد الله المخلصين﴾(٣).

ومما عدوه من النادر قوله تعالى: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾(٤).

يقول ابن عصفور: "وإذا تقدم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما، نحو قول "زيد وعمرو قاما، ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر نحو قوله:

إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كأنا جنونا

أوفي نادر من الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿...والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾(٥):

والأوفق في هذا أن يحمل على حكمة بالغة ووجه سديد مادام قد جاء في كلام الله.

والظاهر الجلي فيه أنه لما كان ما يرضيهما واحدا كان إفراد الضمير هاهنا مقصودا منه الدلالة على ذلك، وهو كقوله تعالى: ﴿إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون﴾(٦).

---

(١) لقمان، الآية: ٢٧.

(٢) المائدة، الآية: ٣٦.

(٣) الصافات، الآية: ١٦٨-١٦٩.

(٤) التوبة، الآية: ٦٢.

(٥) شرح الجمل: ٢٤٧/١.

(٦) النور، الآية: ٥١.

ولم يقل ليحكما لأن الرسول إنما يحكم بحكم الله كذلك الأفراد في (يرضـوه) لأن ما يرضى الرسول يرضى الله، والآية بتمامها: ﴿يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين﴾.

ما عدوه شاذا

أما ما عدوه شاذا من كلام الله فمنه توكيد الفعل المضارع بالنون بعد لا النافية في قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾[1].

يقول السيوطي في سياق شرحه لما أورده في جمع الجوامع "لا الجزاء والمنفي بـ (ما) و(لا) و(لم) والتعجب ومدخول ربما و (ما) الزائدة وسائر أدوات الشرط، أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلا شذوذا وضرورة أو مثلا كقوله:

حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا

وقولك: ما في الديار يقومن نريد، وقوله تعالى "واتقوا فتنة لا نصيبن الذين ظلموا منكم خاصة"[2].

وترى أن الشذوذ في الآية يأتي ثالثا لضرورة وشذوذ قبله!!!

وهو السيوطي صاحب (الاتقان في علوم القرآن) و(معترك الأقران في إعجاز القرآن).

والسيوطي ماض في هذا على نهج من سبقه، فإن أبا البقاء العكبري (ت٦١٦) يقول "وقيل في قراءة الجماعة أن الجملة صفة لفتنة، ودخلت النون على المنفي في غير القسم على الشذوذ"[3].

ومما حملوه على الشذوذ حذف الجر في قوله تعالى: ﴿ لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾[4]. وقوله: ﴿ولا تعزموا عقدة النكاح﴾[5] وقوله: ﴿ أن تسترضعوا أولادكم﴾[6].

---

(1) الأنفال، الآية: ٢٥.

(2) همع الهوامع: ٧٨/٢ و٢٦٩/٣.

(3) التبيان في إعراب القرآن: ٦٢١/٢.

(4) الأعراف، الآية: ١٦.

(5) البقرة، الآية: ٢٣٥.

(6) البقرة، الآية: ٢٣٣.

يقول الرضي: "وإنما صار حذف الجار مع (إن) و(أن) كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والأخفش الأصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما قياسا إذا تعين الجار كما في خرجت الدار".

ويعقب على مذهب الأخفش الأصغر قائلا... بلى قد جاء في غيرهما إما شذوذا كقوله: تمرون الديار ولم تعوجوا، وقوله تعالى "لأقعدن لهم صراطك" و"لا تعزموا عقدة النكاح" و"أن تسترضعوا أولادكم".

ثم يقول: "والأولى في مثله أن يقال ضمن اللازم معنى المتعدي، أي تجوزون الديار" ولألزمن صراطك" و"لا تنووا عقدة النكاح" وترضعوا أولادكم"[1].

فكل ما في هذه الآيات إنما هو من قبيل الشذوذ، كما هو الشأن في: تمرون الديار".

وإذا كان قد اهتدى إلى وجه لذلك كله، وهو حمله على التضمين فما الموجب إلى المبادرة لوصفه بالشذوذ؟

والأولى في هذا ونحوه أن يصار إلى مذهب الأخفش الأوسط، وهو تجويز حذف حرف الجر إذا تعين موضعه ودل عليه السياق، ويكفي ذلك شفيعا أن له في القرآن ثلاثة شواهد، وهو أولى وأحق من ارتكاب وصفه بالشذوذ.

ويمضي ابن عصفور فيما هو سادر فيه من تشذيذ ما جاء في كلام الله، فيقول في سياق عرضه لحروف العطف وما يختص به كل منها في الاستعمال.

"وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف فإنما يكون الضمير على حسب المتأخر خاصة فتقول زيد أو عمرو وقام أو زيد لا عمرو وقام... وإنما لم يجز أن تقول (قاما) فتجعل الضمير على حسب ما تقدم، لأن (أو) لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى، ألا ترى أن القائم إنما هو أحدهما لا غير".

---

(1) شرح الرضي: ٢٧٣/٢.

ثم يقول: "ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم إلا في (أو) خاصة وذلك شذوذ لا يقاس عليه، قال تعالى: ﴿إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما﴾، فأعاد الضمير على الغني والفقير لتقديمهما في الذكر"[1].

والآية بتمامها: ﴿ياأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا﴾[2].

والسياق يظهر أن الله تعالى أولى بكل واحد من الجانبين المذكورين قبل (أو) وهما: الوالدان من جانب، والأقربون من الجانب الآخر، على هذا فإن كان من الوالدين غنيا أو فقيرا فالله أولى به، أو كان من الأقربين غنيا أو فقيرا فالله أولى به كذلك، فتحصل من كل جانب واحد الله أولى به، ومن هنا عاد الضمير عليهما بالتثنية، والله أعلم.

والغريب أن ابن عصفور بعد أن شذذ ما في الآية، وأفتى بأنها لا يقاس عليها تعرض لمسألة حذف حرف العطف، فقال:

"ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى، ومن كلامهم: راكب الناقة طليحان، التقدير والناقة".

فهو – كما ترى- يقيس على هذه العبارة الفجة الخطأ، ويبنى عليها حكما وهو حذف حرف العطف، فنحن لا نقول: ثوب محمد نظيفان ولا سائق السيارة منطلقان، ولا يصح القياس على (كلامهم) هذا الذي يرتضيه، أما ما في كلام الله فهو شاذ لا يقاس عليه!!.

وشذذوا حذف الفاء من جواب الشرط في المواضع التي أوجبوا اقترانه بها. يقول ابن يعيش: وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها[3].

---

(1) المقرب: ٢٣٦/١.

(2) النساء، الآية: ١٣٥.

(3) شرح المفصل: ٢/٨.

وهو صدر بيت لحسان بن ثابت وعجزه:

والشر بالشر عند الله مثلان.

والبيت يرد في معظم كتب النحو شاهدا أوحد على عدم اقتران جواب الشرط بالفاء في أحد المواضع التي يجب اقترانه بها، مما يوهم بأن حسان بن ثابت وحده الذي اقترف هذا الشذوذ.

وقد جاء جواب الشرط في القرآن غير مقرن بالفاء في كثير من المواضع التي عدوا اقترانه بها واجبا، وسنعرض لهذه المسألة باستيفاء -إن شاء الله- على أنا نورد هنا بعض الشواهد، منها قوله تعالى: ﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾[1].

وقوله: ﴿أئذا متنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد﴾[2].

وقد جاء الجواب فيهما جملة اسمية غير مقترنة بالفاء، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم وختم على قلوبكم من إله غير الله يأتيكم به﴾[3].

وقوله: ﴿ إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته﴾[4].

وقد جاء الجواب مسبوقا باستفهام فيهما وغير مقترن بالفاء.

وذكر ابن هشام أن "لو" مختصة بالدخول على الفعل، ثم أورد عددا من الشواهد جاءت فيها (لو) داخلة على جمل اسمية منها قول الشاعر:

لو بغير الماء حلقي شرق ... كنت كالغصان بالماء اعتصاري

وقول الآخر:

لو في طهية أحلام لما عرضوا ... دون الذي أنا أرميه ويرميني

---

(1) الأنعام، الآية: ١٢١.

(2) ق، الآية: ٣.

(3) الأنعام، الآية: ١٢١.

(4) الزمر، الآية: ٣٨.

يعقب عليه قائلا "واختلف فيه، فقيل محمول على ظاهره، وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله:

فهلا نفس ليلى شفيعها"[1]

ثم لا يعقب على ذلك بشيء، وقد رأينا أن (لو) دخلت على جمل اسمية في أربعة مواضع في القرآن، وهي قوله تعالى:

﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾ [2].

وقوله: **﴿إن الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعا ومثله معه ليفتدوا به من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم﴾**[3].

وقوله: **﴿قال لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد﴾**[4].

وجوابها محذوف بدلالة السياق، يقول الزمخشري "جواب لو محذوف، كقوله تعالى "لو أن قرآنا سيرت بين الجبال"، يعني: لو أن لي بكم قوة لفعلت بكم وصنعت"[5].

وقوله: **﴿لو أن عندنا ذكرا من الأولين ۝ لكنا عباد الله المخلصين﴾**[6].

ومما شذذه ابن عصفور ما جاء في كلام الله من جمع حمل على أحمال، إذ قال: "وقد شذ منه شيء فجاء على أفعال، قالوا: زند وأزناد، وأرآد، وأفراخ وآناف، وأفراد، قال الله تعالى: **﴿وأولات الأحمال﴾**[7].

---

(1) مغني اللبيب: ٢/٢٩٦-٢٩٧.

(2) لقمان، الآية: ٢٧.

(3) المائدة، الآية: ٣٦.

(4) هود، الآية: ٨٠.

(5) الكشاف: ٢/٤١٥.

(6) الصافات، الآية: ١٦٨-١٦٩.

(7) المقرب: ١٠٦.

وشذذ أيضا جمع يمين على أيمان، دون أن يستشهد على ذلك بما جاء في القرآن، إذ قال "ويمين: أيمن، وشمال أشمل، قال الشاعر:

طرن انقطاعة أوتار محضربة   في أقوس نازعتها أيمن شملا

وقال الشاعر:

يأتي لها من أيمن وأشمل

وقد جاء في القليل على أفعال، قالوا يمين وأيمان، شاذ لا يقاس عليه"[1].

وقد جاء "أيمان" جمعا لليمين في القرآن في واحد وأربعين موضعا.

وإنه لمن لعجب أن يذهب أين عصفور إلى هذين الشاهدين البعيدين فيذكرهما هنا، دون أن يشير إلى ورود "أيمان" في القرآن على الرغم من كثرة وروده فيه.

والشاهدان لا نجدهما إلا في كتب الصرف في هذا لاموضع، وكثير منها يقتصر على ذكر الثاني منهما ولسنا نرى في الاستعمال غير "أيمان" جمعا ليمين. ولا ريب أن كثرة ورود الشيء في القرآن مع كثرة وروده في الاستعمال إنما يكسبانه ما يعليه عن وصف الشذوذ، فيكون حينئذ المتروك من الأصل هو المستنكر عند ذكره، ومثله الفعل، يرى، فإن شيوعه في الاستعمال وانفراده فيه يجعلان من استعمال: يرأى هو الشاذ، وعلى هذا يحمل قول الشاعر، وهو قيس بن ثعلبة:

إذا كنت ترأين الجميل إساءة   إليك ولم تنفع إليك الوسائل

فما حيلتي في من يصد تجنيا   ويحكم فيه جائر وهو عادل[2]

إذ لولا الاضطرار لما قال: ترأين.

ومما جاء من جمع يمين على أيمان في القرآن قوله تعالى: ﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم﴾[3]. وقوله: ﴿ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا﴾[4]،

---

(1) شرح الجمل: ٥٣١/٢.

(2) الحماسة البصرية: ١٦٥/٢.

(3) المائدة، الآية: ٨٩.

(4) البقرة، الآية: ٢٢٤.

وقوله: ﴿ أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم﴾[1] وقوله:﴿ فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون﴾[2].

وقال ابن عصفور: "وإذا كان المصدر محذوف العين أو الفاء لزمته التاء عوضا منه، نحو: إقامة واستقامة وعدة وحذفها شاذ، نحو قوله تعالى: ﴿وإقام الصلاة﴾[3].

ولقد كان الأمثل بابن عصفور -لو كان مستذكرا أنه بين يدي كلام الله- أن يقول: ... نحو إقامة واستقامة وعدة، ولا تحذف في كلام الناس، وقد جاء حذفها في كلام الله، في قوله تعالى: ﴿وإقام الصلاة﴾.

وفي ذلك ما يعصمه عن الوقوع في شبهة الحكم على كلام الله بالشذوذ، ولا يبعد عما أراد من امتناع ذلك في كلام الناس. وفيه تنبيه على أن حذفها إنما جاء فيه لأمر و لحكمة.

---

(١) المائدة، الآية: ١٠٨.

(٢) التوبة، الآية: ١٢.

(٣) المقرب: ٢/١٣٥.

رُفِعَ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

متّ (بكسر الميم) شاذ:

حمل أبو جعفر النحاس كسر الميم في (مت) و(متنا) و(متم) على الشذوذ إذ قال "ويقال متنا، فهو على لغة من قال مات يموت، وهي فصيحة، ومن قال متنا، فهو على لغة من قال: مات يمات، مثل خاف يخاف، وقد قيل هو من فعل يفعل جاء شاذا"[1].

وترى أنه وصف الأولى بأنها فصيحة، فالثانية على هذا غير فصيحة، مع إثباته أنها تحمل على الشذوذ، وكلتاهما في القرآن، وقد جاءت التي حملت على الشذوذ أكثر من التي خصها بوصف الفصاحة، ولم يرد في القرآن مات يمات، كما لم يرد في الاستعمال، خلافا لمات يموت الوارد في القرآن، والوارد وحده في الاستعمال.

وقد جاءت الميم مكسورة في (مت) و(متنا) و(متم) في تسعة مواضع، في حين جاءت مضمومة في موضعين هما قوله تعالى:

﴿ولئن قتلتم في سبيل الله أو متم لمغفرة من الله ورحمة خير مما يجمعون﴾[2].

وقوله: ﴿ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون﴾[3].

ومما جاءت فيه الميم مكسورة قوله تعالى:

﴿ ياليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا﴾[4].

وقوله: ﴿ويقول الإنسان أئذا ما مت لسوف أخرج حيا﴾[5].

وقوله: ﴿أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون﴾[6].

وقوله: ﴿أئذ ا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون﴾[7].

---

(1) إعراب القرآن: ٣/٣٣٢.

(2) آل عمران، الآية: ١٥٧.

(3) آل عمران، الآية: ١٥٨.

(4) مريم، الآية: ٢٣.

(5) مريم، الآية: ٦٦.

(6) المؤمنون، الآية: ٣٥.

(7) الصافات، الآية: ١٦.

وفي خمسة مواضع أخرى.

وإذا كان الناس قد أتوا بـ (متنا) على بناء شاذ من أبواب الفعل (فعل يفعل) كما أثبت أبو جعفر النحاس فإن الأحق بالتوجيه قبل المبادرة إلى وصفه بالشذوذ إنما هو بيان سبب ورود ما وقع فيه الناس من الوهم أو الشذوذ في كلام الله، ثم تكون الفصحية والشاذة مجتمعتين في كلامه تعالى، ثم تكون الشاذة أكثر ورودا من الفصيحة فيه أوليست هذه الأسئلة أحق بالإجابة والبيان قبل الحكم على إحدى صورتين وردتا في القرآن بالفصاحة، والحكم على الأخرى بالشذوذ.

إن الإقرار بإعجاز القرآن يتنافى مع حمل بعض ما فيه على الشذوذ، إذ الشأن فيه كما قال الطبري "والذي هو أولى بكتاب الله عز وجل أن يوجه إليه من اللغات الأفصح الأعرف من كلام العرب دون الأنكر الأجهل من منطقها.

والأجدر أن يحمل مجيئ كسر الميم في (متنا) ونحوه في القرآن مع مجيئ الفعل مات بالواو دون غيره فيه على أنه من شأن القرآن ومن أسراره ونظامه لا أن يبادر إلى حمله على الشذوذ.

أن الوقوع في استعمال الشاذ إنما يعتري الناس حينما يتكلمون فيما يعنيهم، فهم يستعملون ما يهجس في خواطرهم من الألفاظ لحظة النطق بها، وليس بوارد أن يكون كلام الله كذلك، فكل ما فيه مقصود لحكمة، وإذا كانت الحكمة فيه خافية، فلا يحسن أن نشيح بوجوهنا وبأقلامنا عن تأملها أو عن الإقرار بوجودها فيه، وليس من سمت العلم بشيء أن يحكم على كلام الله بما يحكم به على كلام الناس.

"كفى بالله" شاذ

نبه على ذلك أبو الفتح ابن جني في سياق ما كان بصدده من توجيه قراءة: ﴿ليس البر بأن تولوا وجوهكم﴾[1].

إذ قال: "ولكن يجوز أن ينصب مع الباء، وهو أن نجعل الباء زائدة، كقولهم: كفى بالله، أي كفى الله، وكقوله، كفى بنا حاسبين، أي كفينا، فكذلك ﴿ليس البر أن تولوا﴾ بنصب البر كما في قراءة السبعة".

ثم عقب على ما ذكر قائلا "فإن قلت: فإن كفى بالله شاذ قليل، فكيف قست عليها، ولم نعلم الباء زيد في اسم (ليس) وإنما زيدت في خبرها، نحو قوله (ليس بأمانيكم) قيل: لو لم يكن شاذا لما جوزنا قياسا عليه ما جوزناه"[2].

يريد أنه إنما يحمل القراءة الشاذة على ما هو شاذ.

وقد جاء (كفى بالله) في القرآن اثنتين وعشرين مرة، وجاء في مواضع أخرى فاعله المجرور غير اسمه تعالى، ولا هو ضمير عائد عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وكفى بجهنم سعيرا﴾[3]. وقوله: ﴿كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا﴾[4].

وابن جني يريد بشذوذه أنه لا نظير له من الأفعال مستعملا هذا الاستعمال في دخول الباء على فاعله، وهو بذلك مشاكل لفعل التعجب في صيغة أفعل به سوى أن الفعل في هذه الصيغة متعدد، وهو كل فعل مستوف شروط التعجب بخلاف كفى إذ يقتصر عليه دون غيره في هذا التركيب. والنحويون يعدونه دالا في هذه الصياغة على التعجب من حيث المعنى.

---

(١) قراءة أبي وابن مسعود المحتسب: ١١٨/٩.

(٢) المحتسب: ١١٨/١.

(٣) النساء، الآية: ٥٥.

(٤) الإسراء، الآية: ١٤.

ولا وجه لتشذيذه بهذه الصفة، إذ لا قيود على استعماله فيها، وذلك لأن فاعله يأتي مجرورا بالباء بما لا يحصى عدا من الأمثلة، كقولنا: كفى بالدهر واعظا، وكفى بالعلم سلاحا، ونحو ذلك مع مجيء فاعله ضميرا، كما في قوله تعالى: ﴿**وكفى به بذنوب عباده خبيرا**﴾[1]. وقوله: ﴿**وكفى بنا حاسبين**﴾[2].

ودخول الباء على مفعوله كما في قولنا: كفى بك سوءا أن تهجر أخاك.

هذا التنوع في استعمال الفعل (كفى) مع زيادة الباء بعده ينافي وصفه بالشذوذ. ولا ريب أن لزوم الشيء وجها من الاستعمال لا يبيح وسمه بالشذوذ، فإن حرف الجر (رب) يلازم مجروره أن يكون نكرة، فلا يقال أنه شاذ لذلك، وعسى خبرها ملازم للاقتران بـ (أن) ولا يعد شاذا، وإن كان يجيء مجردا منها في الشعر والاسم المجرور بعد كفى يأتي مجردا من الباء في الشعر، كما في قوله:

كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

وفي اختيار الكلام أيضا، و(سبحان) ملازم للمفعولية المطلقة، وللإضافة، ولأن يكون ما يضاف إليه لفظ الجلالة أو اسم من أسمائه الحسنى أو ما يدل عليه وليس هو بهذا كله شاذا.

إن تعدد وجوه استعمال اللفظ أو التركيب مناف لوصفه بالشذوذ، وإن لازم حالة واحدة، ثم إن كثرة ورود أمثلته في القرآن ينبغي أن يكون رادعا عن وصفه بذلك.

---

(1) الفرقان، الآية: ٥٨.

(2) الأنبياء، الآية: ٤٧.

ما وصفوه بالضعف:

تعرض عدد من النحويين لظواهر إعرابية وأسلوبية في اللغة فحكموا عليها بالضعف متخذين مما استقر لديهم من أصول علمهم الأساس والمنطلق لوصفها بذلك وقد ورد ما ضعفوه في القرآن, وانه لمن المستبعد ان يكونوا غير عالمين بورود ما ضعفوه فيه, من ذلك:

عمل (ما) عمل ليس ضعيف:

ذكر أبو جعفر النحاس "أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول: "إن زيد منطلق؛ لأن عمل (ما) ضعيف، و(إن) بمعناها، فهي أضعف منها"[1].

وما عد ضعيفا جاء في القرآن في موضعين: في قوله تعالى: "ما هذا بشرا"[2] وفي قوله: "ما هن أمهاتهم"[3].

ولا ريب أن ما يرد في القرآن إنما يكتسب القوة من مجرد وروده فيه، وحسبه أنه من كلام الله، فيكون بذلك هو الأقيس والأفضل.

والحق أن سيبويه لم يصف إعمال (ما) بالضعف، وإنما عده مخالفا للقياس. إذ قال "هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا، أما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هل) أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار"[4] .

فالمخالف للقياس في أصولهم يقابل الضعيف.

---

(١) إعراب القرآن ٦٥٧/١

(٢) يوسف، الآية :٣١

(٣) المجادلة، الآية : ٢

(٤) سيبويه : ٥٧/١

حذف المتعلق بالفعل اللازم ضعيف:

يقول سيبويه: "وقد يجوز أن نقول: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنـــزل إذا أردت معنى عليه وبه، وليس بحد الكلام، وفيه ضعف، ومن ذلك قول الشاعر:

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوما على من يتكل[١]

وما وصفه بالضعف ورد في قوله تعالى: ﴿فاصدع بما تؤمر وأعـــرض عـــن المشركين﴾[٢]، إذ التقدير: به، لأن الفعل (اصدع) يعدى بالباء، و(بما) متعلق به وقـــد حذف المتعلق بالفعل تؤمر.

الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ضعيف:

يقول الرضى في سياق عرضه لمراعاة اللفظ والمعنى "وأما تقديم مراعاة اللفـــظ من أول الأمر، فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعـــه، والأولـــى الجـــواز علـــى ضعف"[٣] .

ونقل السيوطي عن ابن الحاجب قوله "إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ، لأن المعنى أقوى فـــلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبارالمعنى القوي الرجـــوع إلـــى الأضعف"[٤].

وما منعه الكوفيون وضعفه غيرهم، وهو تقديم مراعاة اللفظ على مراعاة المعنى قد جاء في قوله تعالى "ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا"[٥].

يقول أبوالبركات الأنباري "من ذكر يقنت ويعمل صالحا حمله على لفظ (مـــن) ومن أنث حمله على معنى (من) لأن المراد به المؤنث"[٦].

---

(١) سيبويه: ٣/٨١.

(٢) الحجر، الآية: ٩٤.

(٣) شرح الرضى: ٣/٥٨.

(٤) الاتقان في علوم القرآن: ١/٥١٢.

(٥) الأحزاب، الآية: ٣٣

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/١٦٧

فقد تقدمت مراعاة اللفظ على مراعاة المعنى في (من يقنت منكن). وأما ما عده ابن الحاجب ضعيفا وهو الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فقد جاء في القرآن في ثلاثة مواضع:

في قوله تعالى: ﴿ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا﴾[1].

فقد بدا بالحمل على اللفظ في قوله (يؤمن) و(يعمل) و(يدخله)، ثم حمل خالدين علي المعنى، وعاد في قوله "قد أحسن الله له رزقا" إلى الحمل على اللفظ.

وفي قوله: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين۞ وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا كأن لم يسمعها﴾[2].

فقد عاد إلى الحمل على اللفظ في قوله: ﴿وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا كأن لم يسمعها﴾، بعد الحمل على المعنى في قوله: ﴿أولئك لهم عذاب مهين﴾.

وفي قوله: ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا﴾[3]. فقد بدأ بالحمل على المعنى في قوله (خالصة) ثم حمل بعده على اللفظ في (محرم).

يقول أبو البركات الأنباري: "ومن النحويين من يستضعف الرجوع إلى التذكير بعد التأنيث ومنهم بن لا يستضعفه، ويستدل بقوله تعالى: ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا﴾[4].

---

(1) الطلاق، الآية: ١١.

(2) لقمان، الآية: ٦-٧.

(3) الأنعام، الآية: ١٣٩.

(4) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٦٧.

... وما نعتوه بأشد من ذلك:

ويبلغ الشطط ببعض النحويين وسوء الظن وفساد القول إلى حد وصف بعض مما جاء في القرآن بما هو أشد من ذلك مأخوذين بغواية الأقيسة التي أعشت عيونهم ورانت على قلوبهم فأذهلتهم عن تبين أن ما يتأملونه إنما هو القرآن كتاب الله المسلم بإعجازه وسموه على كلام الناس.

الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجمل قبيح:

يقول ابن عصفور في سياق عرضه لمسألة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه: ما يجوز فيها وما لا يجوز:

"ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي، فتقول؛ قام زيد اليوم وعمرو، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف، لأنه ليس بأجنبي من الكلام، وفي قوله:

فصلقنا في مراد صلقة   وصداء ألحقهم بالثكل

ففصل بين مراد وصداء بالمصدر، وهو صلقه، لأنه ليس بأجنبي.

ثم يقول: "واقبح ما يكون ذلك بالجمل، نحو قوله تعالى "فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم، ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه، وهو وجوهكم بالجملة، وهي "واسمحوا برؤوسكم؛ لأنه ملتبس بالكلام"[١].

هكذا!!!!

ولكن ... قبل أن نبادر إلى أن نصب جام غضبنا على ابن عصفور يجدر بنا أن نتأمل الأمر بتأن.

---

[١] شرح الجمل: ٢٥٩/١.

فالنص مثبت في أحد أشهر كتب ابن عصفور، وهو شرح الجمل، والكتاب محقق تحقيقا علميا على عدد من النسخ في رسالة جامعية، أعدها أحد أصحابنا الأفاضل، وقد نعى المحقق في هامشه على ابن عصفور ما وقع فيه.

ومع هذا فإنه يبدو لنا أن العبارة ربما لم تكن هكذا، فلا يبعد أن يكون فيها حذف أو تحريف على نحو ما، والذي يرجح هذا الظن أننا لا نرى في الكتب التي نقلت عن هذا الكتاب شيئا من ذلك، كارتشاف الضرب لأبي حيان، وهمع الهوامع للسيوطي، ولا يمكن تجاوز عبارة كهذه دون رد ونعي شديدين على قائلها، إن كان قد قالها حقا.

وقد وجدت أن أبا حيان يعرض عبارة ابن عصفور في بحره المحيط على هذا النحو:

"وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، قال: وأقبح ما يكون ذلك بالجمل، فدل قوله هذا على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج، وهذا تخريج من يرى أن فرض الرجلين هو الغسل"[١].

وعلى هذا فالأجدر أن نحمل قول ابن عصفور على المحمل الذي رآه أبو حيان فيه، تقديما لإحسان الظن بعلمائنا، رحمهم الله، وعفا عنهم.

استقبحوا نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء

وقد وقع الصبان في حاشيته على شرح الأشموني في مثل هذا.

إذ ختم الأشموني ديباجته التي استهل بها شرحه لألفية ابن مالك بالقول: "وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. بسم الله الرحمن الرحيم: قال (محمد هو) الإمام العلامة جمال الدين عبد الله (بن مالك).

يقف الصبان على قوله "وما توفيقي إلا بالله، فيقول "قوله: وما توفيقي إلا بالله". استقبح أهل اللسان نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء، لأنه يوهم الآلة، فلا يحسن: ضربي بزيد، إذا كان زيد ضاربا، والحسن ضربي من زيد، وفاعل التوفيق هو الله تعالى، فالحسن: وما توفيقي إلا من الله".

---

(١) البحر المحيط: ٤٣/٣.

يتراءى لنا عند هذا الحد من النص أن الصبان لا يدري أن (وما توفيقي إلا بالله) من كلام الله، إذ جاء ذلك على لسان شعيب (عليه السلام) في قوله تعالى: ﴿قال ياقوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾[1].

فهو يرى أن ﴿وما توفيقي إلا بالله﴾ قد استقبح أهل اللسان في توجيهه أن الباء داخلة على الفاعل، فهو ليس حسنا على هذا التوجيه، لذا فهو يقترح ما هو أحسن، والأحسن عنده أن نكون العبارة هكذا "وما توفيقي إلا من الله"، هكذا تكون أفضل!

ثم يظهر أنه يدري أن هذا من كلام الله حين يقول بعد قوله: (والحسن وما توفيقي إلا من الله) "وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبني للمجهول: حيث قال: أي وما كوني موفقا إلا بمعونته وتوفيقه"[2].

وقد وقع الصبان في وهم فاضح حين قاس (توفيقي بالله) على ضربي بزيد، إذ لا يذهب الذهن في (توفيقي بالله) إلى غير الاستعانة به تعالى في التوفيق، ولا إشكال على ذلك، ولا حاجة إلى وضع (من) موضع الباء، فلا احتمال لغير الفاعلية لله تعالى فيه.

أما ضربي بزيد فإن كثرة استعمال الضرب واقعا بزيد تلزم إدخال ما يحدد الفاعلية له على وجه أظهر، ولا يظهر ذلك بالباء ولا باللام حين تقول: ضربي بزيد أو لزيد، فيتحتم إذ ذاك استعمال (من) لإرادة قصد الفاعلية لزيد.

وندرة (ضربي بزيد أو من زيد) في الاستعمال على إرادة الفاعلية لزيد تحملنا على القول: إن الصبان بهذا أراد أن يقول شيئا، ولم يقل شيئا.

ونجد من النحويين من يقبح أمرا أو يخطئه ولا يذكر له شاهدا من القرآن.

---

(1) هود، الآية: ٨٨.

(2) حاشية الصبان: ١/٧.

وإن إحسان الظن بهم ليحملنا على القول إنهم لا يدرون أن مثل ذلك وارد في القرآن، أو أن لهم في الأمر مذهبا يبعده عما يتصل بكلام الله.

فقد رأينا أن الخليل قبح وقوع الفاء وإذا مجتمعين في جواب الشرط. يقول سيبويه "وزعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيح، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا، فهذا قد استغنى عن الفاء، كما استغنت الفاء من غيرها، فصارت إذا هاهنا جوابا، كما صارت الفاء جوابا"[١].

ولم يعقب سيبويه على قول الخليل بشيء.

وقد رأينا أن (فإذا) جاءت في جواب (إذا) في قوله تعالى: ﴿حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون ۞ واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾[٢].

ولعل الخليل وسيبويه ومن وافقهما في ذلك لم يلتفتوا إلى مجيئ (فإذا) في جواب إذا في القرآن، أو أن لهم توجيها آخر في تقدير جواب إذا,وقد بينا ذلك في موضعه.

استقبحوا كون المعدود صفة

ونسب الرضي إلى سيبويه وجماعة من النحويين أنهم يستقبحون كون المعدود صفة، إذ قال "واعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون تمييز العدد في أي درجة كان صفة، نحو قولك: سبع طوال وأحد عشر طويلا ومائة أبيض؛ لأن المقصود من التمييز التنصيص، وهو معدوم في أكثر الأوصاف، بلى إذا كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يستقبح، نحو ثلاثة علماء ومائة فاضل"[٣].

وقد رأينا أن سيبويه لم يستقبح ذلك صراحة، وإنما منعه، وحمل ما يأتي منه على الضرورة، إذ قال "باب ما لا يحسن أن نضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد

---

(١) سيبويه: ٦٤/٣.

(٢) الأنبياء، الآية: ٩٦-٩٧.

(٣) شرح الرضي: ١٥٥/٢.

إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة، وذلك الوصف أن تقول: هؤلاء ثلاثة قرشيون، وثلاثة مسلمون، وثلاثة صالحون، فهذا وجه الكلام كراهية أن تجعل الصفة كالاســـم، إلا أن يضطر شاعر".

وقد رأينا أن ما لم يستحسنه سيبويه جاء في القرآن في مواضع

في قوله تعالى: ﴿لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء﴾[1].

وقوله: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء﴾[2].

وقوله: ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين﴾[3].

والذي حملنا على إثبات نص الرضي هنا هو اختلاف عبارة الإنكار بما يجعلـها موافقة لما نحن بصدده، ولأن ما يرد في هذا الكتاب وأمثاله لا يســتتبع بمراجعـــة أو تدقيق ثقة بعلم مؤلفه، ورتبته فيه، ويتأتى عن ذلك تقبل كل ما يحرر فيه على أنه مـن المسلمات، ومما استتب ورسخ في هذا العلم.

ولعل من عدهم الرضى (جماعة من النحويين) قد استشفوا من قول سيبويه فـي مستهل نصه "باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء (ثم قوله في آخره "كراهيـــة أن تجعل الصفة كالاسم) ما حملهم على عد ذلك مستقبحا.

تقليل الجواز كناية عن القبح:

وإنا لنجد أن من النحويين من يصف بعض ما جاء في القرآن بأنه قليل جـــدا، ومن أصولهم أن تقليل الجواز كناية عن القبح.

يقول الصبان في حاشيته "ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به فـي التسهيل، وأشار إليه هنا بـــ (قد) لأن تقليل الجواز كناية عن القبح"[4].

---

(1) النور، الآية: ١٣.

(2) النور، الآية: ٤.

(3) المائدة، الآية: ٨٩.

(4) حاشية الصبان: ١٩٢/١.

وإذا كان مجرد التقليل يعني القبح، فما قولك بما وصفوه بأنه: قليل جدا. يقول ابن عصفور "ويشترط في بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل أن يكون في البدل ضمير يعود على المبدل منه، وقد يجيء محذوفا لفهم المعنى، وذلك قليل جدا نحو قوله تعالى "ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا" التقدير منهم"[1].

وقد رأينا أنهم وصفوا كثيرا مما جاء في القرآن بالقلة.

ومما عدوه قليلا جدا إثبات التاء عند الفصل بين الفعل والفاعل بـ (إلا). وقد جاء ذلك في القرآن في موضعين، أثبتناهما فيما سبق القول فيه.

اتفاق الشرط والجواب في الفعل والفاعل خطأ:

خطأ أبو البقاء العكبري اتفاق فعل الشرط وجوابه في الفعل والفاعل دونما تقييد.

إذ ذكر قولين في جزم الفعل (يقيموا) من قوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾[2]. نسب أحدهما إلى الأخفش، ونسب الثاني إلى المبرد، يقول في ثانيهما "والقول الثاني حكي عن المبرد، وهو أن التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، فيقيموا المصرح به جواب أقيموا المحذوف، وحكاه جماعة ولم يتعرضوا لفساده".

فينبري هو لإفساده في وجهين، يقول في أحدهما "إن جواب الشرط يخالف الشرط، إما في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولهم: قم تقم، والتقدير على ما ذكر في هذا: إن يقيموا يقيموا"[3].

إن تخطئته الاتفاق في الفعل والفاعل في الشرط والجواب، على هذا النحو دونما تقييد هي الخطأ.

فقد جاء الشرط والجواب متفقين في القرآن في الفعل والفاعل في أربعة مواضع ملحقين بما يسوغهما، ويرد تخطئة أبي البقاء المطلقة في قوله تعالى:

---

(١) المقرب: ٢٤٤/١.

(٢) إبراهيم، الآية: ٣١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٧٦٩/٢.

﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى﴾(١).

وقوله: ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم﴾(٢).

وقوله: ﴿وإذا بطشتم بطشتم جبارين﴾(٣).

وقوله: ﴿وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكهين﴾(٤).

فالشرط والجواب في كل منها متفقان في الفعل والفاعل، وقد سوغ ذلك تخصيص الجواب بحالة محددة، أو بمتعلق مخصوص، وهو ما فات أبا البقاء أن يقيد به تخطئته المطلقة.

ولا موجب لتخطئة اتفاق الشرط والجواب في الفعل والفاعل، وإن جاء ذلك دون تقييد بحال أو بمتعلق، إذ بوسعنا أن نقول:

إنهم قوم أباة، إن يهبوا يهبوا، فلا يبقوا على شيء.

وأن نقول: إنكم خيار الناس، إن تعطوا تعطوا فيبلغ نائلكم الأدنى والأقصى.

ولا يبعد أن نجد مثل هذا في تراثنا.

وإذا كان مثاله: إن يقيموا يقيموا" قد بدا غير مستو، وغير مستساغ فما ذلك إلا لأنه جاء به منقطعا عن سياقه، إذ لا يعرف المتحدث عنهم، وما الشأن فيهم. غير أنه لو عرض مع ما يظهر القصد منه لساغ، ألا ترى أننا إذا أثنينا على قوم من الناس فقلنا: إنهم قوم عالو الهمة، إن يقيموا يقيموا، وأما غيرهم فإنهم إن يقيموا لا يقيموا شيئا. كان ذلك سائغا مقبولا.

---

(١) النساء، الآية: ١٤٢.

(٢) الإسراء، الآية: ٧.

(٣) الشعراء، الآية: ١٣٠.

(٤) المطففين، الآية: ٣١.

ما فضّلوا غيره عليه، أو فضلوا بعض ما جاء فيه على بعض:

على الرغم من الإقرار اليقيني بأن القرآن كلام الله، البالغ أعلى مراتب البلاغة وأسماها بإجماع الأمة، وأنه: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [(١)]. و: ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[(٢)]، على الرغم من هذا كله نجد النحويين حين يستمدون شواهدهم من القرآن ينظرون إليها نظرتهم إلى الشواهد الأخرى، ويجرون عليها ما يجرونه على كلام الناس، فيتقبلون ويمنعون ويجعلون ما فيه من الأحكام والصيغ والتراكيب مراتب، فمنه المطرد، ومنه القليل ومنه الشاذ، ومنه ما يدخل في منافذ الضرورة الضيقة، كما رأينا.

وأنهم جرياً على هذا النهج يجدون حين ينظرون في كتاب الله أن منه ما لو جاء على غير ذلك لكان (أجود) أو (أحسن) أو (أقيس).

ولا ريب أن النحوي متطاول أشد التطاول، ومجتريء أقبح اجتراء حينما ينصّب نفسه حاكما على كلام الله، متخذاً من مقاييسه -التي استخلصها من كلام الناس- الحجة والدليل على تفضيل بعض ما يرد في القرآن من وجوه الأحكام على بعض، أو حين يفضل غيره عليه. إذ يوهم ذلك أن المفضل عليه دون المفضل، وأن القرآن يشتمل على ما هو أعلى وما هو أدنى.

وقد منع العلماء من غير النحويين ذلك.

يقول السيوطي "اختلف الناس: هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟ فذهب الإمام أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني وابن حبان إلى المنع، لأن الجميع كلام الله، ولئلا يوهم التفضيل نقص المفضل عليه".

ثم يقول "وروي هذا القول عن مالك، قال يحيى بن يحيى: تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ، ولذلك كره مالك أن تُعاد سورة أو تردد دون غيرها".

ونقل عن شمس الدين أحمد بن سعادة الشافعي صاحب الإمام فخر الدين

---

(١) هود، الآية: ١.

(٢) فصلت، الآية: ٤٢.

الرازي(ت٦٣٨) قوله "كلام الله أبلغ من كلام المخلوقين، وهل يجوز أن يقال بعض كلامه أبلغ من بعض، جوزه قوم لقصور نظرهم"[١].

وفيما يأتي أمثلة مما وقع فيه عدد من أعلام النحويين من تفضيل بعض القرآن على بعض، أو مما جُعِلَ ما جاء في غيره أفضل من بعض ما جاء فيه.

وأجود من ذلك في العربية:

قال الفراء بعد أن وجه عود الضمير على أحد المذكورين في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾[٢].

"وأجود من ذلك في العربية أن تجعل الراجع من الذكر للآخر من الاسمين، وما بعد ذلك فهو جائز"[٣].

وما في الآية -كما هو ظاهر- أن الضمير عائد على أول الاسمين، فهو ليس بالأجود عنده، وقد جاء في القرآن عود الضمير على آخر الاسمين، في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾[٤].

ومادام الوجهان قد جاءا في القرآن فهما كلاهما أجودان، ولا سبيل إلى المفاضلةبينهما.

أوثر قليل على "قليلون":

وحين بلغ أبو زكريا الفراء في معانيه إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـؤُلاَءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾[٥] قال: "وقوله: ﴿إِنَّ هَؤُلاَءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ﴾ يقول: عصبة قليلة وقليلون وكثيرون، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: قومك قليل، وقومنا كثير، وقليلون وكثيرون جائز عربي، وإنما جاز؛ لأن القلة إنما تدخلهم جميعاً، فقيل قليل".

ثم عقب على ذلك قائلاً: "وأوثر قليل على قليلين"[٦].

---

[١] الإتقان في علوم القرآن: ٤/١١٧-١١٨.

[٢] الجمعة، الآية: ١١.

[٣] معاني القرآن: ٣/١٥٧.

[٤] البقرة، الآية: ٤٥.

[٥] الشعراء، الآية: ٥٤.

[٦] معاني القرآن: ٢/٢٨٠.

فالفراء يؤثر قليلاً خلافاً لما جاء في الآية، لأن مقياس الجودة عنده هو الأكثر والأقل في كلام العرب، فيما جاء في كلام الله، دون مراعاة لما يقتضيه سياقه فيه، مما نعرف وما لا نعرف.

وقد جاء (قليل) خبراً للجماعة في قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ ﴾[1].

فعلا الشرط والجواب: الأحسن تماثلهما:

ويرى أبو زكريا الفراء أن الأحسن في فعلي الشرط والجواب أن يكونا متماثلين، ماضيا فماضيا، ومضارعاً فمضارعاً، وإذا جاء غير ذلك فهو دون التماثل في الحسن.

إذ يقول "وأحسن الكلام أن تجعل جواب يفعل بمثلها، وفعل بمثلها، كقولك: إن تتجر تربح، أحسن من قولك: إن تتجر ربحت، وكذلك: إن تجرت ربحت أحسن من أن تقول: إن تجرت تربح.

ثم قال: "وهما جائزان، قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ ﴾[2].

فما في الآية على الرغم من جوازه دون ما هو أحسن على مذهب الفراء، الذي هو التماثل في الشرط والجواب.

وقد جاء مثل هذا الجائز الذي هو ليس من قبيل الأحسن بزعمه في القرآن في موضعين آخرين.

في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾[3]

ويبدو أن هذا مذهب جمهور النحويين بصريين وكوفيين، إذ ينقل الصبان عن

---

(1) الأنفال، الآية: ٢٦.

(2) هود، الآية: ١٥.

(3) الشورى، الآية: ٢٠.

السيوطي قول أبي حيان: "واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما، ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير، ثم أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى، أعني من عدم التأثير إلى التأثير، وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة"[1].

والمفاضلة كما ترى ناشئة عن العمل، وما ينشأ من تأثير العامل، وهو ما يـراه النحويون دون غيرهم، مع أن اللغة في واقع استعمال الناس لا يلتفت فيها إلى ذلك، بمقدار ما يراعى فيها الأداء، وكيف يكون.

ولما كان فعلاً الشرط الجازم وجوابه قد جاءا في القرآن متماثلين مضارعاً فمضارعاً، وماضيا فماضياً، وغير متماثلين، كما في المواضع الثلاثة. فلا وجه للمفاضلة بينهما، إذ كلها مستوية في الحسن لورودها فيه، والاعتبار في هذا الشأن للسياق وما يقتضيه، ولا يمكن الحكم فيه حكما مطلقاً لازماً.

وقد جاء الفعلان غير متماثلين في مواضع كثيرة في القرآن بعد أدوات الشرط غير الجازمة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾[2].

وفي قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾[3].

وقوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾[4].

وقوله: ﴿إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾[5].

وقوله: ﴿لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ الْعَذَابَ﴾[6].

---

(١) حاشية الصبان: ٤/١٦.

(٢) المائدة، الآية: ٨٣.

(٣) المنافقون، الآية: ٤.

(٤) الأنفال، الآية: ٣١.

(٥) مريم، الآية: ٥٨.

(٦) الكهف، الآية: ٥٨.

لو كان بالتاء لكان أجود:

وبدا للفراء عند وقوفه على قوله تعالى "لا يحل لك النساء من بعد"(١). أنه "لو كان لجميع النساء بالتاء لكان أجود"(٢).

يريد أنه لو كان "لا تحل لك النساء" لكان أجود مما هو عليه في القرآن وقد جاء الفعل غير متصل بالتاء مع جماعة النساء في موضع آخر من القرآن مع عدم الفصل في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾(٣).

وأجوده أن تكسر "أن".

وقال الأخفش عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾(٤).

وقد جاءت فيه همزة إنّ مفتوحة في جواب الشرط "... فيشبه أن تكون الفاء زائدة، كزيادة (ما) ويكون الذي بعد الفاء بدلا من (أن) التي قبلها، وأجوده أن تكسر (أن)، وأن تجعل الفاء جواب المجازاة"(٥).

وما في الآية خلاف هذا الذي جعله (أجود)، وقد جاءت (فأنه) موافقة لسابقها في (أنه من عمل)، وموافقة (إن) في جواب الشرط لـ (إن) تسبقها قبله، فتحاً لهمزتها أو كسراً أمر جارٍ في القرآن، وثابت في أسلوبه، كما سنرى لوجه يختص به هذا الأسلوب.

فالأجود ليس أجود مطلقاً.

---

(١) الأحزاب، الآية: ٥٢.

(٢) معاني القرآن: ٣٤٦/١.

(٣) يوسف، الآية: ٣٠.

(٤) الأنعام، الآية: ٥٤.

(٥) معاني القرآن: ١٢٤/١، تحقيق د. فائز فارس، ولم يرد هذا النص في تحقيق د. هدى محمود قراعة.

العطف على اسم (إنّ) أحسن إذا جعل بعد الخبر:

وحين وقف الأخفش في معانيه على قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾[1].

قال: "... فأما هذه فرفعها على وجهين: كأنّ قوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في موضع رفع في المعنى؛ لأنه كلام مبتدأ، لأن قوله: إن زيداً منطلق، وزيد منطلق من غير (إنّ) في المعنى سواء، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئا جعلته على المعنى، كما قلت: إن زيدا منطلق وعمرو".

ثم يقول: "ولكنه إذا جعله بعد الخبر فهو أحسن وأكثر"[2].

ولو أن أبا الحسن اكتفى بقوله (أكثر) لكان ثمة وجه لقبوله، أما أن يجعله (أحسن)، وهو بين يدي كلام الله الذي جاء على خلاف هذا الذي هو أحسن عنده فذلك ما كان الأولى به أن يحتاط من الإقدام عليه؛ إذ أن وروده في القرآن، في هذا الموضع يلزم بالإقرار بأنه الأحسن لأمرٍ شاءه الله تعالى، ولم يدركه الأخفش.

---

(1) المائدة، الآية: ٦٩.

(2) معاني القرآن: ٢٦٢/١.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقديم المعمول أحسن:

تكلم المبرد على صلة الفعل، وهي اللام الداخلة على مفعول به متقدم، فبيّنها على هذا النحو "والذي يستعمل في صلة الفعل اللام لأنها لام الإضافة، تقول: لزيد ضربت، ولعمرو أكرمت، والمعنى عمراً أكرمت، وإنما تقديره إكرامي لعمرو وضربي لزيد فأجري الفعل مجرى المصدر".

يريد من إجراءا لفعل مُجرى المصدر أن اللام هذه هي اللام الداخلة على معمول المصدر، ويسميها النحويون لام التقوية أيضاً، إذ تقوّى عاملاً ضعيفاً فتُعدّيه إلى معموله نحو "أعجبني إنشادك للقصيدة، وهي لا تدخل على معمول المصدر وحده، وإنما تدخل على معمول اسم الفاعل أيضاً، نحو زيد منشدٌ للقصيدة، ومعمول صيغة المبالغة، كما في قوله تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ (١).

ثم يقول: "وأحسن ما يكون إذا تقدم المفعول، لأن الفعل إنما يجيء إذا يجيء وقد عملت اللام كما في قوله عز وجل: ﴿إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (٢).

ولا وجه لتفضيله دخولها هاهنا على المفعول المتقدم، فقد دخلت هذه اللام على المعمول وهو متأخر، والمبرد يعلم ذلك، إذ يقول بعد "وإن أخر المفعول فهو عربي حسن، والقرآن محيط بجميع اللغات الفصيحة، قال الله عز وجل: ﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾، والنحويون يقولون في قوله جل ثناؤه: ﴿وقُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾، إنما هو ردفكم(٣).

ولقد كان الأحرى بالمبرد ألا يجعل أحد الاستعمالين أحسن من الآخر مادامًا كلاهما واردين في القرآن. إذ كان بوسعه أن يخلص من الوقوع في ذلك بالقول: إن دخول هذه اللام على المفعول به المتقدم أشيع وأفشى في كلام الناس.

---

(١) هود، الآية: ١٠٧.

(٢) يوسف، الآية: ٤٣.

(٣) الكامل: ٣/٩٧.

الرفع في المشغول عنه أحسن:

ذكر الزجاج أن تقدير الرفع في (كم) من قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[1]. أجود من تقدير النصب، وهو الوجه في ذلك لمكان الصدارة في (كم) الخبرية.

ولكنه لم يقصر حكمه هذا على (كم) ونحوها، وإنما يجريه على ما ليس مبدوءاً باسم ذي صدارة، إذ يقول "وموضع (كم) رفع بالابتداء، وخبرها "أهلكناها" وهو أحسن من أن يكون في موضع نصب؛ لأن قولك "زيدٌ ضربته أجود من زيداً ضربته، والنصب جيد عربي أيضاً، مثله قوله جل وعز: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[2].

ولا وجه للمفاضلة في مثل هذا مادام الأمران واردين في القرآن في مواضع متعددة منه، وكل منهما محكوم بسياقه.

ومما جاء فيه المشغول عنه منصوباً قوله تعالى:

﴿وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ [3].

وقوله: ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾[4].

وقوله: ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [5].

وقوله: ﴿وكل شيء فصلناه تفصيلا﴾ [6].

وقوله: ﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه﴾[7].

وقوله: ﴿والقمر قدرناه منازل﴾[8].

---

(1) الأعراف، الآية: ٤.

(2) معاني القرآن وإعرابه: ٣١٨/٢.

(3) الحجر، الآية: ١٩.

(4) الحجر، الآية: ٢٧.

(5) النحل، الآية: ٥.

(6) الإسراء، الآية: ١٢.

(7) الإسراء، الآية: ١٣.

(8) يس، الآية: ٣٩.

عدم المطابقة في اسم التفضيل أفصح:

من المعروف أنّ اسم التفضيل المضاف إلى معرفة يجوز فيه الوجهان: المطابقة وعدمها، وقد جاء الوجهان في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف.

في القرآن، في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾[1].

فلم يطابق هنا مع إضافته إلى معرفة.

وفي قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾[2]. وقد طابق هنا.

وفي الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: "ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا"[3].

فلم يطابق في أحبكم وأقربكم، وطابق في أحاسنكم.

وهذا كله يقطع أي قول في المفاضلة بين الوجهين، بيد أن النحويين نظروا فيهما، واختلفوا كما هو شأنهم، وموضع الاختلاف أيهما أفصح؟

"قال أبو بكر بن الأنباري: الإفراد والتذكير أفصح استغناءً بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنية أفعل وجمعه وتأنيثه، وقال: وهذا القوى عن العرب، وقال أبو منصور الجواليقي: الأفصح من الوجهين المطابقة"[4].

فالأفصح عند ابن الأنباري عدم المطابقة، والحجة والدليل أنه القويّ عن العرب".

وقد جاء الأمران كما ترى مستويين في أفصح الكلام وأعلاه، كلام الله جل وعز، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وبهما يبطل أي سبيل للمفاضلة والترجيح.

---

(1) البقرة، الآية: ٩٦.

(2) الأنعام، الآية: ١٢٣.

(3) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤/١٩٣، ١٩٤.

(4) ارتشاف الضرب: ٣/٢٢٥.

إذا اجتمعت صفات فالأولى البدء بالاسم:

رأينا أن ابن عصفور يذهب إلى أن الاسم هو المقدم عند اجتماع صفات لموصوف، منها ما هو اسم ومنها ما هو فعل وشبه جملة. وعدّ أن ما جاء على غير ذلك إنما هو من نادر كلام أو محمول على الضرورة.

ويوافقه أبو حيان في هذه المسألة، فيقول "وإذا اجتمعت صفات: مفرد وظرف أو مجرور وجملة فالأولى البداءة بالمفرد ثم بالظرف أو المجرور ثم بالجملة، قال تعالى "وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه" ويجوز تقديم الجملة على المفرد، نحو "وهذا كتاب أنزلناه مبارك" وقوله "بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين وهو كثير موجود في كلام العرب"[1].

ولنا أن نسأل أبا حيان: إذا كان الوجهان واردين في القرآن، وكان الآخر منهما كثيراً موجوداً في كلام العرب، فما الذي يجعل أحدهما أولى من الآخر؟.

وأبو حيان يغفل هنا أثر السياق في هذا الشأن، وما يلزمه أحياناً من تقديم أحد هذه الأمور على غيرها، والدليل في ذلك الآية التي احتج بها، وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[2].

فما أوكله للجواز في تقديم الجملة لا يصلح فيها، إذ لو قدمنا الجملة وجعلناها: "رجل يكتم إيمانه من آل فرعون مؤمن" لاختلف المعنى اختلافا بيّناً، ونأى عن المراد، وصار أنه يكتم إيمانه عن آل فرعون وحدهم دون سائر الناس، وما عليه الآية أنه يكتم إيمانه عن الجميع، فبان الفرق بهذا التقديم، فلا مدخل للجواز هاهنا.

وبوسعك أن توازن بين النسق الذي جاءت عليه الآية: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[3] وبين نسقها حين تقدم الاسم، فتجعلها "بقوم أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يحبهم ويحبونه" لتستبين الفرق.

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢/٥٩٥.

(٢) غافر، الآية: ٢٨.

(٣) المائدة، الآية: ٥٤.

فقد شاء الله أن يُعلي من شأنهم في قوله (يحبهم ويحبونه) قبل وصفهم بأنهم أذلة على المؤمنين، بما يجعل هذه الذلة أعلى مراتب العز، فلا يذهب الذهن إلى أي معنى غير ذلك.

فالشأن في هذا ونحوه لا يجري على الخيار في تقديم الصفات بعضها على بعض، أو في إطلاق قرار عام بتحديد ما يقدم وما ينبغي تأخيره، إذ لا يمكن وضع الأساليب في قوالب محددة ومختومة سلفاً، لأن التقييد فيها ينطوي على إغفال ثلاثة أمور: مقتضى السياق، وقصد المتكلم، والمدى الذي يمتد إليه كل تركيب في الدلالة.

فالاعتبار في تتابع الصفات معقود على السياق، وما يستشف منه، ولا مدخل للحكم المطلق فيها. وبهذا يتكشف لنا فساد مذهبهم حين يُفضلون صورة على صورة من دون اعتبار لما تدل عليه كل منهما في سياقها.

تقديم الفعل أحسن:

وذكر ابن عصفور أنه لا يجوز تقديم الاسم بعد أدوات الشرط، ثم استثنى من ذلك (إنْ) فأجاز أن يليها الاسم ويؤخرا لفعل، وإن كان يرى أن "تقديم الفعل أحسن"[١].

وقد جاء ما ليس أحسن عند ابن عصفور في أربعة مواضع من القرآن، ذكر هو أحدها، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٢].

أما المواضع الأخرى فهي قوله تعالى: ﴿ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ ما ترك﴾ [٣].

وقوله: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾[٤].

وقوله: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾[٥].

---

(١) شرح الجمل: ١٩٩/٢.

(٢) التوبة، الآية: ٦.

(٣) النساء، الآية: ١٧٦.

(٤) النساء، الآية: ١٢٨.

(٥) الحجرات، الآية: ٩.

تقديم الحمل على اللفظ أحسن:

ويرى ابن عصفور أنه إذا جاز الحملان في موضع: الحمل على اللفظ والحمل على المعنى فالأحسن أن يقدم الحمل على اللفظ، إذ يقول: "فإذا حملته على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد فالأحسن أن نقدم الحمل على اللفظ، ثم تحمل بعد ذلك على المعنى، نحو: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [1].

وإذا كان ابن عصفور يستدل على ما أثبت بكلام الله فالأجدر به أن يشير إلى الضرب الآخر من التقديم، الذي هو تقديم الحمل على المعنى على الحمل اللفظ، وقد جاء في القرآن، في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾[2]. إذا كان يدري به.

وعلى الرغم من أن تقديم الحمل على اللفظ قد ورد في القرآن في مواضع كثيرة من ذلك قوله تعالى "ومن عمل صالحاً فلأنفسهم يمهدون"[3].

وقوله: "ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعاً"[4].وقوله: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾[5].وقوله: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾[6]. وقوله: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرجات الْعُلَى﴾.[7]

على الرغم من هذا كله فليس يحسن القول بتفضيل بعض ما جاء في القرآن على بعضه الآخر مادام الأمران قد وردا فيه.

---

(1) شرح الجمل ١/١٨٩ ،الأحزاب، الآية: ٣١.

(2) الأنعام، الآية: ١٣٩.

(3) الروم ، الآية : ٤٤ .

(4) النساء ، الآية : ١٧٢ .

(5) النحل ، الآية : ١٠٦ .

(6) الاسراء ، الآية : ١٩ .

(7) طه، الآية : ٧٥ .

والأوفق في هذا الشأن أن يستخلص الحكم بذلك مما جاء في القرآن نفسه، فيقال أن تقديم الحمل على اللفظ جاء في القرآن أكثر من تقديم الحمل على المعنى.

الظرف إذا كان لغواً فالأحسن تأخيره:

نص على ذلك ابن يعيش، وهو مذهب جمهور النحويين، إذ قال: "واعلم أن الظرف إذا كان خبراً فالأحسن تقديمه، وإذا كان لغواً فالأحسن تأخيره مع أن كلاً جائز، وهما عربيان، ومنه قوله في قل هو الله أحد: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ فله لغو هنا والخبر كفواً.

وعلى هذا فإن قوله تعالى لم يكن له كفواً أحد" ليس هو بالأحسن، لأنّ (له) فيه زائدة، أو (لغو) بحسب وصفه، إذ هي ليست خبراً، فالخبر كفواً، وهو يريد أنه إذا وجد الاسم والخبر الصريح في الاسمين، فالأحسن أن يؤخر شبه الجملة، وما في الآية ليس كذلك.

ثم أدرك أن ما قضى به يجعل ما ورد في القرآن دون غيره مما جاء فيه (اللغو) متأخراً، فيجيب عن اعتراض قد يَرِدُ عليه، فيقول"فإن قلت فالقرآن يُتخير له لا عليه، قيل له الظرف هنا وإن لم يكن خبراً فإن سقوطه يُخل بمعنى الكلام، ألا تراك لو قلت ولم يكن كفواً أحد لم يصح الكلام إذا كان معطوفا على الخبر الذي هو لم يلد، والخبر إذا كان جملة افتقر إلى العائد فلما لزم الإتيان به, و لم يجز سقوطه صار كالخبر الذي يتوقف المعنى عليه فقدم لذلك، فأما قول الشاعر:

لتقربن قر بأجلذيا   مادام فيهن فصيل حيا

فإنه قدم الجار والمجرور مع أنه لغو، لأنه شعر والشاعر له أن يأتي بالجائز وإن لم يكن المختار"[1].

وقد أثار ابن يعيش أمراً لم يحسن توجيهه، فإن لزوم الإتيان بالخبر وعدم جواز سقوطه لا يلزمان بتقديمه، إذ إن تقديمه وتأخيره مع لزوم الإتيان به سواء مادام مذكوراً، ثم إن تقديمه في الآية وفي الشاهد لم يكن بسبب لزومه، وإنما لمقتضى سبك

---

[1] شرح المفصل: ٧/٩٦.

الكلام وانتظامه، ولو أخر فيهما لما تأثر توقف المعنى عليه وإنما تتأثر الصياغة التي تلزم بتقديمه، وعلى هذا ما كان يحسن بابن يعيش أن يحكم على ما جاء في القرآن بأنه ليس الأحسن؛ إذ إن الأحكام على الأساليب لا تجري على نحو مطلق، فما يحسن لا يحسن دائماً، ومناط الأمر في ذلك معقود على السياق، وما يقتضيه نظم الكلام وسبكه.

(حنان): الرفع أقيس:

أورد أبو حيان في سياق عرضه لما ينتصب على المصدرية طائفة من المصادر، إذ قال: "من ذلك المصادر المثناة، وهي: لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك... ولا تتصرف، وتلزم الإضافة، فإن أفرد منها شيء تصرف، نحو:

فقالت حنان ما أتى بك اليوم هاهنا

وقال تعالى: "وحنانا من لدنا" وزعم ابن الطراوة أن الرفع في (حنان) أقيس من النصب"[1].

فما في الشاهد الشعري أقيس مما جاء في القرآن عند ابن الطراوة، وحنان مصدر متصرف فالأجدر على هذا ألا يطلق عيه حكم عام لوجه واحد وهو الرفع، وإنما يتقيد إعرابه بسياقه، كما هو الشأن في المصادر الأخرى وليس بالأقيس عموماً.

ولا وجه للمشاكلة بين الآية والشاهد، فقد جاء (حنانا) نصباً في الآية لوقوعه في سياق نصب، في قوله تعالى: ﴿يَايَحْيَى خُذْ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا ۞ وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾[2].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢/٢٠٨.

(٢) مريم، الآية: ١٢-١٣.

(كم) الخبرية: الحمل على اللفظ في العائد هو الأقيس:

وذكر أبو حيان أنّ (كم) الخبرية يجوز فيما يعود على تميزها الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، ثم أورد آية جاء فيها الحمل على المعنى، وليس ذلك عنده هو الأقيس، إذ قال "وكم لفظها مفرد ومعناها الجمع، واللفظ يتبع تمييزها في التذكير والتأنيث، تقول: كم رجل لقيته، وكم امرأة لقيتها، ويتبع المعنى فيكون العائد جميعاً، نحو: كم رجل رأيتهم، وكم امرأة رأيتهن، قال تعالى: "وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم، والحمل على اللفظ هو الأقيس"[(١)]

فما في الآية ليس هو الأقيس عند أبي حيان، بصرف النظر عما يقتضيه سياقها، ودون مراعاة لما يتسق مع نظم القرآن وإعجازه.

الأحسن الاتفاق في الصيغة:

ويقول أبو حيان "ويجوز عطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا في الزمان، والأحسن إذ ذاك اتحادهما في الصيغة، نحو: زيد قام وخرج"[(٢)]. "وزيد يقوم ويخرج".

وهذا ليس مذهبا لأبي حيان وحده، وإنما هو مذهب جمهور النحويين[(٣)]. وقد جاء في القرآن ما يخالف هذا الأحسن عندهم، إذ عطف المضارع على الماضي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[(٤)].

وقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلاَ بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾[(٥)].

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾[(٦)].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢/٧٧٣، النجم/٢٦.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢/٦٦٥.

(٣) شرح الجمل: ١/٢٥٠؛ وإعراب القرآن للنحاس: ٣/٦٦٥.

(٤) الحج، الآية : ٢٥

(٥) الرعد، الآية : ٢٨

(٦) الرعد، الآية : ٢٢

وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّات تَجْرِي مِــــنْ تَحْتِـــهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾[1].

وقد جزم (يجعلْ) لأنه معطوف على (جعل) الذي هو جواب الشرط الجازم.

وجاء في القرآن عكس ذلك، عطف ماض على مضارع، كما في قوله تعــــالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾[2].

وقوله: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنْ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[3].

وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ تَنــزِيلاً﴾[4].

وجاء فيه ما يخالف ذلك كله، إذ عطف مضارع على ماض، ثم مـــاض علـــى مضارع في موضع واحد، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾[5].

والنحويون يُفتون بمثل هذا، فيستحسنون ولا يستحسنون دون مراعاة للسياق وما يقتضيه، ودون التفات لما يشتمل عليه القرآن، وهم يغفلون أن اللغة في واقع استعمالها لا تجري في مجارٍ ثابتة، وحدود مرسومة.

---

(1) الفرقان، الآية: ١٠.

(2) النمل، الآية: ٨٧.

(3) الشعراء، الآية: ٤.

(4) الفرقان، الآية: ٢٥.

(5) فاطر، الآية: ٩.

الأحسن مراعاة اللفظ:

ويقول السيوطي: "ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير (من) و(ما) و(أل) و(أي) و(ذو) و(ذات) و(كم) و(كأين) لأنها في اللفظ مفردة مذكرة. فإذا عني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضا".

ثم يقول: "والأحسن مراعاة اللفظ لأنه الأكثر في كلام العرب، قال تعالى "ومنهم من يستمع إليك". وقال: ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾[1].

وعلى الرغم من ورود الأمرين في القرآن فالأحسن عند السيوطي هو مراعاة اللفظ، والسبب لأنه الأكثر في كلام العرب، وقد وردت مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في القرآن في كثير من المواضع كما سنرى.

وبحسب ما قضى به السيوطي – ولا يبعد أن يكون امتدادا لما قضى به أسلافه– فإن: ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾[2]. دون: ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾[3]. في الحسن.

والأحوط في هذا الشأن أن يوكل الحكم فيه للسياق في القرآن، ولما قد يخفى علينا من أمر هذا السياق، لا أن يجعل ذلك مرتهنا بحكم عام مطلق بكون أحد الوجهين أحسن من الآخر، لا لشيء إلا لكثرة وروده في كلام العرب.

ولا ريب أن حكما كهذا ينطوي على إغفال ما يتأتى عن مقتضى إعجاز القرآن من ورود وجه فيه في موضع، وورود غيره في موضع آخر مع التماثل الظاهر في السياق، فإن مثل هذا لا يجري في القرآن مصادفة أو إرسالا كما هو الشأن في كلام الناس. ولو نظرنا في قوله تعالى: ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾ لوجدنا أنه قد اجتمع فيه الحمل على اللفظ والحمل على المعنى على هذا النحو: ﴿ومنهم من يستمع إليك وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا﴾.

---

(1) همع الهوامع: ١/٨٧.

(2) يونس، الآية: ٤٢.

(3) الأنعام، الآية: ٢٥.

أما قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ فقد جاء مسبوقاً بالحمل على اللفظ ثم بما كان عليه أمر المشركين مع النبي صلى الله عليه وسلم، وأتبع بالحمل على اللفظ على هذا النحو:

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لاَ يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ ۞ وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ۞ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لاَ يَعْقِلُونَ۞ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لاَ يُبْصِرُونَ﴾[١].

ومثل هذا لا يمكن أن يحمل بأي وجه على كلام العرب، ولا أن يُحكم عليه به، والأظهر أن هذا التنوع في السرد مما يدخل في نظم القرآن وإعجازه.

وقد تنبه أبو عبيدة وابن جني إلى أن التنوع في الجمل والتراكيب، وفي الحركة في سياق العرض، ولا سيما إذا طال الكلام إنما هو من سمات الكلام الأبلغ. يقول ابن جني: "فكلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروباً، فكان الكلام أبلغ منه إذا لزم شرجاً واحداً، قال أبو عبيدة إذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الرفع، يريد ما نحن عليه لتختلف ضروبه وتتباين تراكيبه". وهو مذهب أبي علي الفارسي أيضاً[٢].

---

(١) يونس، الآية: ٤٠-٤٣.

(٢) الاتقان في علوم القرآن: ٢٠٩/٣.

قام الرجال أجود:

وقال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني معقباً على تجويزهم الأمرين في نحو قولهم: قام الرجال وقامت الرجال:

"لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا، والجمع بالألف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعي، على الدماميني، والذي للسيوطي استواء الأمرين في الأربعة"[1].

وقد جاءت التاء مع جمع التكسير في مواضع متعددة من القرآن. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ النَّصَارَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾[2].

وقوله: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [3].

وقوله: ﴿ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾[4].

وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى﴾[5].

وقوله: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ﴾[6].

وقوله: ﴿قَالَتْ الأَعْرَابُ آمَنَّا﴾[7].

والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن، بما يبطل المفاضلة بين الوجهين.

---

(1) حاشية الصبان: ٢/٥٤.

(2) البقرة، الآية: ١١٣.

(3) المائدة، الآية: ٣٢.

(4) الأعراف، الآية: ٥٣.

(5) هود، الآية: ٦٩.

(6) الأحزاب، الآية: ٩.

(7) الحجرات، الآية: ١٤.

إجماع سبعة القراء على المرجوح:

وجاء في حاشية الصبان "وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح، كقوله تعالى "وجمع الشمس والقمر" "لأن المختار جمعت، لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي بلا فاصل"[1].

فالمختار عند السعد التفتازاني (توفي ٧٩١) ليس ما جاء في القرآن بإجماع القراء، وإنما الأفضل عنده هو ما عليه كلام الناس.

ولا ريب أن حكما كهذا لا يمكن أن يأتي إلا عن السهو والذهول عن حقيقة أنه كلام الله، وأنه كلام معجز، ما يأتي فيه إنما هو منتظم في دلائل إعجازه، ولا يصدر حكم كهذا إلا عن سطوة الأصول النحوية، وغلبتها على العقول، فتحجبها عن النظر في ما سواها وتأمله، ولو كان القرآن هو المرجع والمورد للأحكام لتقبل كل ما يرد فيه وسلم به تسليماً مطلقاً، ولقد كان الأحرى بالتفتازاني أن يتخذ مما تمثل في قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ أساساً لقاعدة عامة، مؤداها: أن المذكر في مثل ذلك يُغلّب، متقدماً أو متأخراً، وأن ذلك جار على وجه الجواز لا الوجوب، ولا يترتب على ذلك أي ضير أو إخلال، ما دامت حجته القوية أنه في كلام الله، ولكان في هذا أرزن وأرصن مما بدا فيه، وهو يُقدم على ما أقدم عليه من ترجيح كلام الناس على ما جاء في كلام الله.

---

(1) حاشية الصبان: ٣٥٤/٢.

ما نبهوا تلميحا على أنه مخالف للأصل

عمد النحويون في مواضع إلى التنبيه على الأصل في كلام الله، حينما يرون أن ظاهره مخالف لما تأصل وثبت لديهم، إذ يجترئون على القول بعد إثباته: إن الأصل فيه كذا...، ويكون هذا الأصل موافقا لما يريدون.

إن تقدير الأصل يمكن أن يدرك في كلام الناس لعلمهم بمقاصدهم وما يريدون، ولا يمكن الاجتراء على ادعاء معرفة أصل خاف لا يدل عليه ظاهر كلام الله سوى إجراء ما نصوا عليه في نحوهم، وتأييدا لما يذهبون إليه.

من ذلك قول الزجاج بعد أن فرغ من تفسير قوله تعالى "يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين، وكان ذلك على الله يسيرا"[١].

يقول "والأصل: ذلكن، إلا أن الجماعة في معنى القبيل"[٢].

لأن الخطاب للنساء، ولقد كان الأجدر به أن يتخذ الآية دليلا على أن المطابقة في حرف الخطاب لا تجري على وجه اللزوم، وإنما هي جائزة، دون التنبيه على الأصل في الآية، فإن ما بين يديه هو كلام الله وليس كلام أحد من الناس.

ويرى الزجاج أن الأصل في قوله تعالى "فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتا حسنا" هو: بتقبل حسن، إذ يقول "والأصل في العربية: بتقبل حسن، ولكن (قبول) محمول على قوله: قبلها قبولا حسنا"[٣].

فلم تأت الآية -عنده- على ما هو أصل في العربية، ولكي تأتي على هذا الأصل فإن (قبول) محمول على (قبلها قبولا حسنا).

وليس ثمة مسوغ لكل ما نبه عليه، وما كان ينبغي له أن ينزل بالآية إلى كلام الناس،إذ لو رفع نظره وهو يتأملها لرآها على وجهها في كلام الله،ونظائرها من كلامه سبحانه وتعالى: ﴿واذكر اسم ربك وتبتل إليه تبتيلا﴾ [٤].

---

(١) الأحزاب، الآية : ٣٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٦/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٤/١.

(٤) المزمل، الآية: ٨.

وقوله: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾[1] وقوله: ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾في الآية نفسها.

ويرى أبو القاسم الصفار (من علماء القرن السابع) في شرحه لكتاب سيبويه أن قوله تعالى "إن نظن إلا ظنا" ينبغي ألا يؤخذ على ظاهره، لأنهم لا يجيزون التفريغ في المصدر المؤكد، وعنده أن "الأصل: إن نحن إلا نظن ظنا. ولابد من هذا التقدير، لأنه لا يظن الإنسان إلا الظن"[2].

فالآية عند أبي القاسم الصفار لا تستقيم دلالتها إذا نظر فيها بعيداً عن الأصل الذي رآه فيها وقد بينا فساد مذهبه، ومذهب غيره من النحويين فيما سبق تحريره.

وقد وقع أبو البركات الأنباري في مثل هذا، إذ تنبه إلى الأصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

يقول: "وكان الأصل أن يقال: فإن الله لا يضيع أجرهم ليعود من الجملة على المبتدأ ذكر، إلا أنه أقام المظهر مقام المضمر كقول الشاعر:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء"[3].

والذي أوصل الأنباري إلى اكتشاف الأصل في كلام الله هو ما استقر لدى النحويين من أنه إذا تعلق كلام بمبتدأ سابق، أو ما أصله مبتدأ، فلابد أن يكون ثمة رابط يربطه به، ولما لم يجده حمله على إقامة المظهر مقام المضمر، ورأى أن كلام الله في هذا الشأن شبيه بقول الشاعر:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء

سواء بسواء.

إلى هذا المدى تتحكم القيود النحوية وأغلالها في العقول، فتذهلها عن إدراك ملامح الحسن، وما يعليها علوا كبيرا عما دونها من ساقط القول، فما في قوله

---

(١) الإسراء، الآية: ٤٣

(٢) المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، ص: ٧١.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٤.

تعالى"إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين" شبيه بقول الشاعر "لا أرى الموت يسبق الموت شيء"

ولا فرق بينهما في إقامة المظهر مقام المضمر. وليس في الآية تكرار لفظ على هذا النحو البغيض الذي أقحمته الضرورة إقحاماً، ولا مناسبة أو قرب من أي سبيل بين الآية وهذا الشاهد لولا ما ترسخ في أذهان النحويين من هذه القوالب ولوازم الصنعة.

وإنه لمن الخطل وفساد الذوق أن يُدنى كلام ركيك كهذا من كلام الله على أي نحو، وبأي وجه من الوجوه.

وينبه الانباري على أصل (تمطّى) من قوله تعالى "ثم ذهب إلى أهله يتمطّى"[1]، فيقول "أصله يتمطط أي يتبختر من المطيطاء، فأبدل من الطاء الآخر ياء، كقولهم: تظنّيت وأصله: تظننت وأمليت وأصله أمللت"[2].

فتجد أن أبا البركات يحمل ما في القرآن على الخطأ والشاذ، فمن شأن العامة في كل زمان أن يعدلوا عن فك الحرف المضعف وتسكينه مع ضمير الرفع المتحرك إلى جعل الثاني منهما ياء تخففاً من ذلك، فيقولوا: تظنيت وشدّيت واستمريت والقرآن لا يحمل على مثل هذا، فهو خطأ وعجز عن النطق باللفظ على وجهه الصحيح.

ولا وجه لقياس (يتمطى) على (تظنيت وأمليت) فالشأن فيهما مختلف إذ إن الحامل على الفرار من فك الادغام في هذين الفعلين، ونحوهما أمران:

أحدهما: إسناد الفعل إلى تاء الفاعل، ولم يأت ذلك في (يتمطى).

والآخر: هو الوقوع في القياس الخطأ على ما يبدو مشاكلاً لهما في الاستعمال، فيحمل تظننت وأمللت على: تسليت وتحليت وتخليت ونحو ذلك.

والناطق في الكلام إرسالاً لا يقف ليتأمل في أصول الأبنية ليميز بعضها من بعض، ولا يقع مثل ذلك في كلام الله.

---

(١) القيامة، الآية : ٣٣.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧٨/٢.

وذكر الزمخشري وجها آخر في الفعل يتمطى، إذ قال "وقيل هو من المطى، وهو الظهر لأنه يلويه"[1].

ومع ذلك فإن وجود الفعل في القرآن على هذه الصورة يُغني عن التماس أصل مباين له، ولا وجه للإقدام على القول بأنه جاء في القرآن مخالفاً لأصل ما كان عليه، محمولاً على غير القويم من الكلام.

وإذا كانوا لم يجدوا في اللغة: مطا أو مطى قريباً من معناه في الآية، فلا تفسير لذلك سوى أنه قصور في استقرائهم، إذ إن وجوده في القرآن هو الدليل الدال عليه، بما يغني عن التماس شاهد آخر له، وليس من الحق المبادرة إلى قرن لفظ في القرآن بما نشأ عن الخطأ وسوء الإدراك في كلام الناس، ما دمنا مؤمنين بأن ألفاظه هي أسمى الألفاظ وأعلاها فصاحة، والشأن في هذا كما قال الطبري – رحمه الله- "والذي هو أولى بكتاب الله عز وجل أن يوجه إليه من اللغات الأفصح الأعرف من كلام العرب دون الأنكر الأجهل من منطقها"[2].

وقد ذكرنا أن البصريين يمنعون دخول (لو) الشرطية على الأسماء، إذ يرونها مختصة بالدخول على الأفعال، وحينما جوبهوا بقوله تعالى "لو أنتم تملكون" لم يسلّموا لظاهره، وإنما أخذوا يلتمسون من وراء هذا الظاهر أصلاً جارياً على وفق ما يرون.

يقول ابن هشام "والأصل لو تملكون تملكون، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان".

ثم يقول "وقيل الأصل (لو كنتم) فحذفت كان دون اسمها، وقيل: لو كنتم أنتم فحذف، مثل: التمس ولو خاتماً من حديد وبقي التوكيد"[3].

كل هذه الأصول لقوله "لو أنتم تملكون" والكلام كلام الله سبحانه وتعالى!!

---

(1) الكشاف: ٤/٦٦٤.

(2) تفسير الطبري: ٣/٢١.

(3) مغني اللبيب: ٢/٢.

فأصله "لو تملكون تملكون" هكذا!، لا لشيء إلا لأنهم لا يجيزون دخولها على الأسماء، ثم حذف الفعل فبرز الضمير المستتر فيه، فصار: "لو أنتم تملكون" وعلى الرغم من صيرورته "لو أنتم تملكون" لا يعد شاهداً على دخول (لو) على الأسماء، لأن الأصل: لو تملكون تملكون.

فما يؤخذ به في هذا الشأن هو الأصل الذي يتوهمون، وليس ظاهر الآية الذي يرون.

ومنهم من يرى -على ما ذكر ابن هشام- أن الأصل (لو كنتم)، فحذفت كان وحدها فبرز اسمها، وقال آخرون: الأصل (لو كنتم أنتم) فحذفت كان واسمها.

أما من الذي أدراهم بالأصل في كلام الله، ومن الذي حذف ما حذف من هذا الأصل من كلامه تعالى فلا جواب لذلك سوى أنهم لا يجيزون دخول (لو) على الاسم.

ومن أجل ذلك رأوا كل هذه الأصول في كلامه تعالى.

وإذا كانوا قد بلغوا مبلغ إدراك الأصل في كلام الله فقد فاتهم أن (لو) دخلت على جمل اسمية في عدد من المواضع من القرآن.

وقد بينا ذلك في موضعه.

ويقول ابن هشام "من الجمل المحكية ما قد يخفى فمن ذلك المحكية بعد القول: "فحق علينا قول ربنا إنا لذائقون" والأصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلم، لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم كما قال:

ألم تر أني يوم جوسويقة   بكيت فنادتني هنيدة ماليا

والأصل مالك"[1].

ولا يحسن أن يحمل ما في الآية على ما جاء في الشاهد الشعري، إذ إن الضرورة هي التي حملت الشاعر على العدول عن مالك إلى ماليا، أما ما في الآية فإنما هو مقصود قصدا ولا عدول فيه. والأمثل أن يحمل قولهم (إنا ذائقون) على أنه

---

(1) مغني اللبيب: ٤٦٢/٢.

إقرار منهم بما قال ربهم، لا أنهم يحكون قول ربهم، وذلك لأن (إنكم ذائقون) لا يحمل دلالة إقرارهم.

والأكثر انسجاما مع قولهم "لقد حق علينا قول ربنا" أن يقولوا "إنا لذائقون" إذ إن صدر الآية يدل على إقرارهم بما حق عليهم، ويناسبه إقرارهم أنهم لذائقون.

ونقل ابن هشام عن ابن الشجري تقديره الأصل في قوله تعالى: ﴿فاصدع بما تؤمر﴾[1] على هذا النحو:

"قال ابن الشجري: فيه خمسة حذوف، والأصل بما تؤمر بالصدع به فحذف الباء، فصار بالصدعه، فحذفت (ال) لامتناع جمعها مع الإضافة فصار بصدعه، ثم حذف المضاف، كما في (واسأل القرية) فصار: به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

فصار تؤمره، ثم حذف الهاء، كما حذفت في "أهذا الذي بعث الله رسولا""[2].

وكل هذا – وفي كلام الله– لا يمكن الإقدام على تقدير الأصل فيه، بهذا القدر من الحذوف والتغييرات إلا بوحي أو بأثر، مع استغناء ظاهر الآية البين عنه.

---

(1) الحجر، الآية: ٩٤.

(2) مغني اللبيب: ١/٣٤٩.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ما حملوه على التوهم

الحمل على التوهم من ضروب الحمل التي تمسك بها النحويون في توجيه بعض الأحكام كالحمل على النظير والحمل على النقيض والحمل على اللفظ, والحمل على المعنى، ويكون ذلك حين يأتي اللفظ على نحو مباين لوجهه الظاهر الذي يوافق سياق الكلام، لما يتوهمه المتكلم من وجود عامل أو عدم وجوده فيما مضى من كلامه. ولا ريب أن ذلك إنما يكون في كلام الناس لما يعتريهم من انشغال البال وعدم التثبت، وعدم التركيز على نحو متساو على كل مفردات الكلام التركيز الذي يحول دون الوقوع في ذلك.

وعلى هذا فإنه لمن الخطل والشطط وفساد النظر أن يحمل بعض ما يرد في القرآن على التوهم، لأنه كلام الله، المنزه عما يشوب كلام الناس من الخلل وعدم الاستواء. وما هو مناف لإعجازه وسموه في مدارج البلاغة.

وقد نازعني عالم فاضل من أصحابنا رادا انكاري لوجود ما يمكن حمله على التوهم في القرآن، متمسكا بأن هذا الضرب من الحمل إنما هو ظاهرة لغوية ماثلة في كلام العرب فلا يبعد أن يرد مثل ذلك في القرآن، وهو الممثل لكلامهم.

ولست أرى سبيلا لتقبل هذا القول على أي وجه، إذ يكفي أن اسمه: (الحمل على التوهم) لكي يستبعد كل الاستبعاد عن كلام الله. فما هو إلا توهم وجود ما هو غير موجود من العوامل لتوجيه ما ينشأ من الخروج عما يقتضيه السياق من الأحكام.

وغير خاف أن ما يحمل على التوهم إنما هو دون الكلام المستقيم السوي الجاري على القويم من أحكام اللغة، ولا يمكن على هذا أن يكون في كلام الله تفاوت، إذ هو على رتبة واحدة من العلو والإعجاز.

ثم إن الحمل على التوهم ناشئ عن توهم على نحو ما، كما يدل عليه اسمه. والسؤال الذي لابد من توجيهه إلى الذين يجيزون وجود ما يمكن حمله على التوهم في القرآن هو:

من المتوهم؟ فيما تحملونه على التوهم في كلام الله؟

ويبدو أن النحويين قد تنبهوا إلى سوء ما بدا لهم حين حملوا بعض ما ورد في القرآن على التوهم، بيد أنهم لم يرجعوا عما وقعوا فيه، فينزهوا القرآن عن مثل ذلك، وإنما وضعوا للحمل على التوهم إذا رأوا شيئا منه في القرآن اسما آخر، يقول السيوطي "وقع العطف على التوهم في أنواع الإعراب في الجر والرفع، حكى سيبويه: أنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، على توهم أنه قال هم".

ثم يقول "وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم تأدبا"[1].

ولاشك أن تغيير التسمية لا يغير من حقيقة أنه حمل على التوهم، فهو كتسميتك الأعمى بالبصير والعليل بالسليم، إذ لا يغير ذلك من حقيقة أنه أعمى وأنه عليل. فهو في حقيقته حمل على التوهم وإن اختلف اللفظ.

ومما أقدموا على حملة على هذا المحمل:

"فأصدق وأكن من الصالحين" [2]

يقول سيبويه "وسألت الخليل عن قوله عز وجل" فأصدق وأكن من الصالحين" فقال هذا كقول زهير:

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وسيبويه يصرح بأن هذا ناشئ عن التوهم، إذ يقول:

"فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء، فجاء بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما، ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"[3].

وقد حمل سيبويه هذا البيت الذي قاس الخليل الآية عليه في موضعين آخرين على الغلط، إذ قال في أحدهما "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون أنهم

(1) همع الهوامع: ٢/٢٨٠.

(٢) المنافقون، الآية: ١٠

(٣) سيبويه: ٣/١٠٠-١٠١

أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم، كما قال:

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا[١]

وقال في الموضع الآخر، معقبا على قول ناس من العرب: ادعه (بكسر العين) في فعل الأمر من: دعوت، و(رد يا فتى) بكسر الدال في الأمر من رددت:

"وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط كما قال زهير

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا"[٢]

والشأن مختلف في الآية عما هو في بيت زهير، فقد جر (سابق) على توهم وجود عامل غير موجود، وهو الباء في خبر ليس في الشطر الأول، وليس في الآية عامل متوهم وجوده، وإنما جاء العطف حملا على محل (فأصدق)، وهذا المحل ثابت موجود في الآية لكونه جواب طلب، فهو كالعطف في قوله تعالى: ﴿ويكلم الناس في المهد وكهلا﴾[٣]. ولا يمكن القول هنا: إن كهلا معطوف على توهم أنه قال: يكلم الناس رضيعا في المهد وكهلا، وتأثير الطلب في (فأصدق) ماثل موجود بدليل فاء السببية، ونصب الفعل.

أما أن يكون جزم (أكن) على توهم أن الفاء غير موجودة في (فأصدق) وأن يكون ذلك في كلام الله الذي هو "قرآن مجيد، في لوح محفوظ"، محمولا على كلام قائل متوهم من الناس، ومحكوما على قوله بأنه (غلط) في موضعين، وأن يكون هذا التوهم ولا فاصل بين الفعلين (فأصدق وأكن) فهذا هو العجب المنكر حقا.

---

(١) سيبويه: ١٥/٢.

(٢) سيبويه: ١٦٠/٤.

(٣) آل عمران، الآية: ٤٦.

"أو يذكر فتنفعه الذكرى"[1]

وجاء في البحر المحيط "وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشيء أجازه الكوفيون ومنعه البصريون، واحتج الكوفيون بهذه القراءة، وبقراءة عاصم "فتنفعه الذكرى" في سورة عبس، إذ هو جواب الترجي في قوله لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى".

فوجه أبو حيان النصب في (فتنفعه) على هذا النحو:

"وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفا على التوهم؛ لأن خبر لعل جاء مقرونا بـ (أن) في النظم كثيرا، وفي النثر قليلا، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبر (كان) منصوبا بـ (أن)، والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خرج"[2].

وما تمسك به أبو حيان ظاهر الفساد، إذ إن اقتران خبر لعل بـ (أن) ليس كثيرا كثرة تجرده منها، وقد عد المبرد اقتران خبرها ضرورة[3] فهو قليل في الشعر وخطأ في النثر؟

وإذا كان قليلا في النثر كما يقول فما الوجه الذي يدفع إلى القول بأن ما جاء في القرآن محمول على توهم ما يرد في الشعر، دون حمله على الكثير الفاشي في النثر وهو نثر.

وإذا كان الحمل على التوهم باعترافه لا ينقاس، فكيف يقدم على قياس ما يرد في القرآن عليه؟

أوليس الأولى والأحق والأقرب محملا، أن يحمل نصب (فتنفعه) على وقوعه في جواب الترجي -وفاقا لما ذهب إليه الكوفيون- والترجي ضرب من الطلب، وقد جاء الفعل منصوبا لوقوعه بعد الترجي في آية أخرى، وهي قوله تعالى:

---

(١) عبس، الآية: ٤

(٢) البحر المحيط: ٤٧٥/٧.

(٣) المقتضب: ٧٤/٣.

﴿وقال فرعون ياهامان ابن لي صرحا لعلي أبلغ الأسباب۞ أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى﴾[1].

ومما حملوه على العطف على التوهم قوله تعالى: ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها..﴾ [2].

المعطوف على الآية التي قبلها، وهي ﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه﴾. والتوهم حصل عند من يراه بسبب أن هذه الآية طويلة، إذ هي بتمامها: ﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال أنا أحيي وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين﴾.

وبسبب طول الآية حصل التوهم بأنها اشتملت على كاف التشبيه، ولهذا حين عطف عليها جاء المعطوف بالكاف: "أو كالذي مر على قرية...".

على هذا الوجه حمله كل من أبي حيان وابن هشام[3].

ومنهم من يعده حملا على المعنى تأدبا مع القرآن[4]. ويقدر الكاف المتوهم وجودها في المعطوف عليه.

أو ليس الأشبه بكلام الله أن يحمل ذلك على أن الآية الأولى اشتملت على مثل، وهو قوله تعالى "ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه...

والله سبحانه وتعالى قد جعل ما يذكره من أخبار الأولين أمثالا للناس، سواء أكان المضروب مثلا رجلا واحدا أو جماعة، كما في قوله تعالى:

---

(1) غافر، الآية: ٣٦، ٣٧.

(2) البقرة، الآية: ٢٥٩.

(3) البحر المحيط: ٢/٢٩٠، مغني اللبيب: ٢/٥٣٢، وينظر دراسات لأسلوب القرآن: ق١ ج٣/٥٣٨.

(4) الخصائص: ٢/٤٢٣، الكشاف: ١/٣٠٦.

﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً عَبْدًا مَمْلُوكًا لاَ يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَناً﴾[1].

وقوله: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ﴾[2].

وقوله: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾[3].

ولهذا جاءت الكاف في قوله تعالى "أو كالذي مر على قرية..." للدلالة على أن ما قبلها إنما هو مثل فشبه ما بعده به، والأمثال يشبه بعضها ببعض كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [4].

وقوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[5].

وقوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنْ السَّمَاءِ﴾[6].

وإذا كان المشبه به في قوله تعالى "ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم" قد خلا من لفظة (مَثَل) كما في هذه الآيات، فإن الكاف في "أو كالذي مر على قرية" قد دلت على أن ما سبق إنما هو مثل كما ذكرنا.

أو ليس حمل هذه الآية هذا المحمل أنسب إلى كلام الله من حملها على أسوأ محمل؛ وأبعده عنه، وهو العطف على التوهم؟

- ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [7].

وحمل الزمخشري نصب يعقوب على التوهم، إذ قال "كأنه قيل ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة:

---

(1) النحل، الآية: ٧٥.

(2) الكهف، الآية: ٣٢.

(3) يس، الآية: ١٣.

(4) البقرة، الآية: ٢٦١.

(5) آل عمران، الآية: ٥٩.

(6) يونس، الآية: ٢٤.

(7) هود، الآية: ٧١.

ليسوا مصلحين عشيرة   ولا ناعب..."[١]

يريد أن نصب (يعقوب) إنما جاء على توهم وجود الفعل "ووهبنا له" في الآية كما جر (ناعب" على توهم جر المعطوف عليه (مصلحين) بالباء، والبيت من شواهد العطف على لتوهم.

- ﴿كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق﴾[٢]

وحمل الزمخشري عطف (وشهدوا) على التوهم أيضا.

إذ قال "فإن قلت: علام عطف قوله (وشهدوا)؟ قلت: فيه وجهان: أن يعطف على ما في (أيمانهم) من معنى الفعل، لأن معناه بعد (أن آمنوا) كقوله تعالى:

﴿فأصدق وأكن من الصالحين﴾

وقول الشاعر:

ليسوا مصلحين عشيرة   ولا ناعب..."[٣]

ويتراءى لنا أن الزمخشري قد أحسن هنا وأساء

أما إحسانه فهو حمله عطف (وشهدوا) على المصدر، على تقدير (أن آمنوا).

وأما إساءته فحمله ذلك على التوهم، بما استشهد به مما هو معروف عندهم على هذا الحمل.

إذ ما كان أحراه أن يكتفي بالقول إن عطف (وشهدوا) إنما جاء من قبيل عطف الفعل على الاسم لصحة تقديره بفعل، ويكون ذلك من قبيل عطف الفعل على الاسم المشتق وبالعكس، كما في قوله تعالى: ﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿فالمغيرات صبحا۝ فأثرن به نقعا﴾[٥].

---

(١) الكشاف: ٤١١/٢، والبحر المحيط: ٢٤٤/٥.

(٢) آل عمران ، الآية: ٨٦

(٣) الكشاف : ٣٨١/١

(٤) الحديد ، الآية: ١٨

(٥) العاديات ، الآية: ٣،٤

وقد جاء في القرآن عطف المصدر الصريح على المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿ما جزاء من أراد بأهلك سوءا إلا أن يسجن أو عذاب أليم﴾[١].

فعذاب معطوف رفعا على (أن يسجن) الذي هو خبر المبتدأ لصحة تقديره: ألا السجن أو عذاب أليم.

ويبنى على قوله تعالى "بعد أيمانهم وشهدوا" قاعدة، مؤداها: جواز عطف فعل على مصدر إذا صح تأويله بفعل.

وذلك خير من تنزيل كلام الله منزلة ما يقع في كلام الناس من التوهم والخلل.

- ﴿وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أشد منهم بطشا فنقبوا في البلاد﴾ [٢].

حمل أبو البقاء العكبري العطف في (فنقبوا) على المعنى، أي التوهم، إذ قال "فنقبوا عطف على المعنى، أي بطشوا فنقبوا"[٣].

أي على توهم تقدير فعل عطف عليه (فنقبوا) من المصدر الذي يسبقه، أي هم أشد بطشا، بطشوا فنقبوا.

والذي دفعه إلى هذا التقدير هو ما تراءى له أنه لا يستوي المعنى إذا أخذ على ظاهره، إذ كيف أهلكهم فنقبوا في البلاد، مع دلالة الفاء على التعقيب ولا حاجة لهذا التقدير مع حمله على المعنى، لأننا نجد في القرآن نظيره قوله تعالى: **﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون﴾** [٤].

يقول الزمخشري "فإن قلت فما معنى قوله "أهلكناها فجاءها بأسنا، والإهلاك إنما هو بعد مجيء اليأس"؟ قلت معناه أردنا إهلاكها"[٥].

---

(١) يوسف، الآية: ٢٥.

(٢) ق، الآية: ٣٦.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١١٧٧/٢.

(٤) الأعراف، الآية: ٤.

(٥) الكشاف: ٨٧/٢.

ويقول القرطبي "فجاءها بأسنا فيه إشكال للعطف بالفاء، فقال الفراء والفاء بمعنى الواو، فلا يلزم الترتيب، وقيل إن وكم قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا كقوله فإذا قرأت القرآن، فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم"[1].

وحمل "فنقبوا في البلاد" و"فجاءها بأسنا" بعد "أهلكنا" و"أهلكناها" على قوله تعالى "فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله" هو الأسلم والأوجه.

فالاستعاذة سابقة لقراءة القرآن، وأن يوجه القرآن اعتمادا على ما يرد فيه أولى من حمله على محمل لا يناسبه، وعلى هذا ينصرف المقصود في الآيتين إلى أن ما يريده الله كائن، فيكون بأسه تابعا لإرادته، والله أعلم.

وعقد ابن هشام في المغني فصلا للعطف على التوهم ساق فيه طائفة من الآيات التي رآها مشتملة على هذا الضرب منا لعطف، مؤيدة بشواهد شعرية جاء فيها المعطوف محررا بمقتضى تأثير عامل متوهم وجوده في المعطوف عليه[2].

كذلك فعل السيوطي في (الاتقان في علوم القرآن) وقد بينه على هذا النحو وعطف على التوهم نحو أليس زيد قائما أو قاعد، بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، وقد وقع هذا العطف في المجرور في قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وفي المجزوم في قراءة غير أبي عمرو "لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن، خرجه الخليل وسيبويه على أنه عطف على التوهم"[3].

وقد ذكرنا أن سيبويه حمل قول زهير على الخطأ في موضع آخر.

وأفرد محمد عبد الخالق عضيمه فصلا في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن عرض فيه ما حمله أسلافه على التوهم من كلام الله.

ولم يعقب على ذلك بشيء.

---

(1) الجامع لأحكام القرآن: ١٦٢/٧.

(2) مغني اللبيب: ٤٧٢/٢، ٥٢٩-٥٣٢.

(3) الاتقان في علوم القرآن: ٣٢٠/٢.

ما حملوه على الجر على الجوار:

وإذا تقبلنا الحمل على التوهم في القرآن بحجة أنه ظاهرة لغوية موجودة في كلام العرب لزمنا أن نتقبل الجر على الجوار فيه أيضا؛ لأنه ظاهرة لغوية موجودة في كلام العرب.

وهو توهم على نحو آخر إذ ينشأ عن توهم في المتبوع بسبب إطلاق الكلام إرسالا دون تثبت، فتاتي فيه الحركة الإعرابية موافقة للفظ المجاور، توهما بأنه هو المتبوع وهو غلط بكل المقاييس، يقع فيه الناس سهوا، ولا يمكن أن يحمل عليه كلام الله، والخليل بن أحمد الفراهيدي نفسه يعده غلطا.

يقول سيبويه "وقال الخليل – رحمه الله-: لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكرا مثله أو مؤنثا، وقالوا هذه جحرة ضباب خربة؛ لأن الضباب مؤنثه؛ ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة فغلطوا"[1].

ومما حملوه على الجر على الجوار قوله تعالى: ﴿**يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه**﴾[2].

يقول أبو عبيدة "قتال فيه: مجرور بالجوار لما كان بعده (فيه) كناية للشهر الحرام، وقال الأعشى:

لقد كان في حول ثواء ثويته   تقضى لبانات ويسأم سائم"[3]

بجر ثواء.

ويعرض أوجه الإعراب في (وأرجلكم) فيقول "وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم مجرورة بالمجرورة التي قبلها، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول، والعرب قد

---

(1) سيبويه: ٤٣٧/١.
(2) البقرة، الآية: ٢١٧.
(3) مجاز القرآن: ٧٢/١.

تفعل هذا بالجوار، والمعني على الأول، فكأن موضعه واغسلوا أرجلكم، فعلى هذا نصبها من نصب الجر، لأن غسل الرجلين جاءت به السنة".

ثم يقول: "وفي القرآن "يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما فنصبوا الظالمين على موضع المنصوب الذي قبله، والظالمين لا يدخلهم في رحمته"[1].

وهو هنا يحمل النصب على الجوار على الجر على الجوار، فالظالمين منصوب لمجاورته المنصوب قبله.

ويقول القرطبي "إن قوله وأرجلكم معطوف على اللفظ دون المعني، وهذا أيضا يدل على الغسل، فإن المراعى المعنى لا اللفظ، وإنما خفض للجوار كما تفعل العرب وقد جاء في القرآن وغيره".

ويذكر شاهدين آخرين على الجر على الجوار في القرآن، وهما، قوله تعالى "يرسل عيكما شواظ من نار ونحاس" فيوجهه على هذا النحو "بالجر لأن النحاس دخان" فهو مجرور عنده على الجوار.

والشاهد الآخر قوله تعالى: "بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ" بالجر، ويحمله على قول امرئ القيس:

كبير أناس في بجاد مزمل

ثم يقول "وهذا مذهب الأخفش وأبي عبيدة، ورده النحاس، وقال هذا غلط عظيم"[2]

والأخفش جوز جر (أرجلكم) على الجوار، بيد أنه لم يستحسنه، وجود توجيها غيره إذ قال "وأرجلكم يجوز الجر على الاتباع، وهو في المعنى الغسل، نحو هذا جحر ضب، والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار، ومثله قول العرب أكلت خبزا ولبنا واللبن لا يؤكل"[3].

---

(1) مجاز القرآن:.١/١٥٥.

(2) الجامع لأحكام القرآن: ٦/٩٤.

(3) معاني القرآن: ١/٢٧٧.

وإنه لمن العجب أن يكون المنكر لحمل ما في القرآن على الجر على الجوار هو أبو جعفر النحاس وحده.

وقد جاء إنكاره لهذا الضرب من الحمل في القرآن شديدا، إذ قال في رده على أبي عبيدة لحمله "قتال فيه" على الجوار، فقال "وقال أبو عبيدة هو مخفوض على الجوار قال أبو جعفر: لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب اله عز وجل، ولا شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم، هذا جحر ضب خرب والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضب خربان، وإنما هو بمنزلة الأقواء"[1].

ولم يعتد أبو البقاء العكبري بإنكار النحاس لحمل ما في القرآن على الجر على الجوار ويستشف من دفاعه عن ذلك أنه يرد على إنكاره له، وفي إعرابه "التبيان في إعراب القرآن" ما يدل على أنه مطلع على (إعراب القرآن) للنحاس[2].

إذ يقول في سياق عرضه لما جاء في قوله تعالى "وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم من القراءات"، "ويقرأ بالجر، وهو مشهور أيضا كشهرة النصب، وفيه وجهان أحدهما: أنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب، والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن، والشعر، فمن القرآن "حورعين" على قراءة من جر، وهو معطوف على قوله بأكواب وأباريق، والمعنى مختلف، إذ ليس المعنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين، وقال الشاعر، وهو النابغة:

لم يبق إلا أسير غير منفلت　　أو موثق في حبال القدمجنوب

والقوافي مجرورة".

ثم يقول: "والجوار مشهور عندهم في الأعراب... فمن الإعراب ما ذكرنا في العطف، ومن الصفات قوله "عذاب يوم محيط" واليوم ليس بمحيط، وإنما المحيط العذاب "وكذلك قوله "في يوم عاصف" واليوم ليس بعاصف، وإنما العاصف الريح،

---

(١) إعراب القرآن: ١/٢٥٨.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/١٢٥و٢٦٨.

وبعد أن يتسعرض المزيد من الشواهد على الجر على الجوار يقول "وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد، وقد جعل النحويون له بابا، ورتبوا عليه مسائل، ثم أصلوه بقولهم: جحر ضب خرب، حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع؛ فأجاز الاتباع فيهما جماعة من حذاقهم قياسا على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط"(١).

وكأنه يرد بهذا على قول أبي جعفر النحاس "والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضب خربان، وإنما هو بمنزلة الأقواء".

وقد رأينا أن الخليل نفى وقوعه في التثنية، ونص على أن وقوع الغلط فيه متأت عن التماثل في الإفراد وفي التذكير والتأنيث بين المعطوف وما قبله.

ولا ريب أن كثرة وقوع هذا الضرب من الغلط في كلام الناس نثرا وشعرا لا يبيح الإقدام على القول بوقوع مثل ذلك في كلام الله.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٢٢-٤٢٣.

ما حملوه على الرديء والهابط من كلام الناس:

كان النحويون حريصين على التماس الشاهد لكل ما يمثل لهم من الأحكام والأساليب في كلام الله، ولم يكن ليغنيه عندهم عن ذلك أنه كلام الله المعجز، وما تكرر من وصفه تعالى له بأنه قرآن عربي - بلسان عربي مبين.

وقد استوى عندهم بعد التأمل الطويل في شواهد اللغة قرآنا وشعرا الكلامان، كلام الله وكلام الناس في الصفة والوظيفة، في أنهما شواهد لما ينظرون فيه، وقد آل ذلك إلى حد أنهم لم يكونوا يتورعون عن أن يقرنوا الكثير من الأمور في القرآن بالرديء والخطأ من كلام الناس.

والغريب أنهم حينما يقعون في القرآن على ما يخالف المألوف عندهم يعمدون إلى حمله على الشاذ من الشواهد، وهم يرون أنهم بذلك قد وجدوا له توجيها، ولا يفطنون إلى أنهم نزلوه بذلك منزلة ما هو دونه من الشاذ والنادر، ومن سقط الكلام.

- ﴿ولما سكت عن موسى الغضب﴾[1]

لم يرد في غير القرآن أن للغضب في النفس احتداما صاخبا، وإن كان مكتوما، نحس به حين نجابه بما يمس الكرامة، أو حينما نشعر بالغبن أو الظلم، ويشتد ذلك حين يحس المعتدى عليه منا بأنه لم يحسن الرد، أو لم يقدر عليه، فيظل الغضب فوارا في نفسه، وهو في خلال ذلك متكلم، فلا غضب صامت في النفس عند تذكره، وعند مراجعة أحداثه ودواعيه.

ولابد لكل غضب أن ينتهي إلى سكوت، ولا يكون ذلك إلا بمدى زمني يتوافق مع مقدار شدته، ومع عنف أسبابه.

هذا ما دل عليه قوله تعالى: ﴿ولما سكت عن موسى الغضب﴾

ولكن: بم مثل النحويون هذه الصياغة الرائعة؟

---

(1) الأعراف، الآية: ١٥٤.

ولست أراك قادرا على إسكات غضبك بيسر حين تعلم: بم يمثلونه؟

إن قوله تعالى "ولما سكت عن موسى الغضب" هو عندهم مثل قولهم:

أدخلت القلنسوة في رأسي !! [١]

نعم، مثله سواء بسواء.

ووجه الشبه بينهما أنهما كليهما على القلب.

فالأصل في الآية: ولما سكت موسى عن الغضب، لأن الساكت موسى وليس الغضب.

كذلك: أدخلت القلنسوة في رأسي.

فالأصل أدخلت رأسي في القلنسوة، لأن الرأس هو الداخل فيها.

هكذا دون التنبه إلى البون الشاسع بين الصياغتين سموا وهبوطا.

وأدخلت القلنسوة في رأسي وقع في كلامهم خطأ على سبيل السعة.

ويعده سيبويه: ليس بالجيد، إذ يقول "وأما قوله أدخل فوه الحجر فهذا جرى على سعة الكلام، والجيد أدخل فاه الحجر، كما قال: أدخلت في رأسي القلنسوة، والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي"[٢].

وتكلم سيبويه على البدل، فاستشهد لبدل الاشتمال بقوله تعالى: يسألونك عن الشهر الحرام، قتال فيه" وعد منه:

وذكرت تقتد برد مائها وعتك البول على أنسائها[٣]

كأن بدل الاشتمال لا يستبين بالشاهد القرآني إذا لم يقرن بهذا الشاهد وليس ثمة أية مناسبة أو قرب بينهما.

ويرى الزمخشري أن قوله تعالى "ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة أن أفيضوا علينا من الماء، أو مما رزقكم الله" في أحد توجيهاته له أنه كقوله:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٤١٩/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٢٩٣/٧.

(٢) سيبويه: ١٨١/١.

(٣) سيبويه: ١٥١/١.

علفتها تبنا وماء باردا

إذ يقول: "أو مما رزقكم الله من غيره من الأشربة، لدخوله في حكم الإفاضة، ويجوز أن يراد أن ألقوا علينا مما رزقكم الله من الطعام والفاكهة، كقوله:

علفتها تبنا وماء باردا[1]

ولقد كان الأجدر بالزمخشري أن يحمله على ما جاء في القرآن نفسه وهو قوله تعالى: ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان﴾[2].

إذ ما أغنى كلام الله عن أن يستدل له بـ (علفتها تبنا وماء باردا).

وجعل الزمخشري قوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل﴾ [3].

مثل قوله:

أن لنا أحمرة عجافا يأكلن كل ليلة إكافا

إذ يقول "ومعنى أكل الأموال على وجهين: إما أن يستعار الأكل للأخذ ألا ترى قولهم: أخذ الطعام وتناوله، وإما على أن الأموال يؤكل بها، ومنه قوله:

إن لنا أحمرة عجافا يأكلن كل ليلة إكافا

يريد علفا يشترى بثمن إكاف"[4].

أما (علفتها تبنا وماء باردا) فقد غدا عندهم بابا يحمل عليه ما يرونه مماثلا له من القرآن.

يقول القرطبي في توجيه قوله تعالى: ﴿ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم﴾[5].

---

(1) الكشاف: ٦٢٩/١.

(2) الحشر، الآية: ٩.

(3) التوبة، الآية: ٣٤.

(4) الكشاف: ٢٦٥/٢.

(5) البقرة، الآية: ٧.

"وقرئ غشاوة بالنصب على معنى (وجعل) فيكون من باب:

علفتها تبنا وماء باردا[1].

ويقول عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم﴾ [2].

"وإن العامل في قوله وأرجلكم قوله: اغسلوا، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

علفتها تبنا وماء باردا[3]

ويقول في سياق كلامه على قوله تعالى: ﴿يوم يغشاهم العذاب من فوقهم ومن تحت أرجلهم﴾ [4].

"وإنما قال "من تحت أرجلهم للمقاربة، وإلا فالغشيان من فوق أعم، كما قال الشاعر:

علفتها تبنا وماء باردا[5]

ويقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يصهر به ما في بطونهم والجلود﴾[6]

"... والجلود أي وتحرق الجلود أو تشوى الجلود، فإن الجلود لا تذاب، ولكن يضم من كل ما يليق به، فهو كما تقول: أتيته فأطعمني ثريدا أي والله ولبنا قارصا، أي وسقاني، وقال الشاعر:

علفتها تبنا وماء باردا[7].

وليس على الله بمستبعد أن يجعل نار الجحيم مذيبة للجلود أيضا، تهويلا للعذاب، فلا يحتاج على هذا حمل الآية على "علفتها تبنا وماء باردا".

---

(1) الجامع لأحكام القرآن: ١/١٩١.

(2) المائدة، الآية: ٦.

(3) الجامع لأحكام القرآن: ٦/٩٥.

(4) العنكبوت، الآية: ٥٥.

(5) الجامع لأحكام القرآن: ٣/٣٥٧.

(6) الحج، الآية: ٢٠.

(7) الجامع لأحكام القرآن: ١٢/٢٧.

وذكر القرطبي أن القشيري حمل قوله تعالى: ﴿وأنزلنا معهم الكتاب والميزان﴾[1] على باب "علفتها تبنا وماء باردا".

إذ قال "قال القشيري "وإذا حملناه على الميزان المعروف فالمعنى أنزلنا الكتاب ووضعنا الميزان، فهو من باب:

"علفتها تبنا وماء باردا"[2].

ويتردد مثل هذا في كثير من كتب النحو وكتب إعراب القرآن.

ويحمل أبو البقاء العكبري قوله تعالى: ﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله إن الله عزيز ذو انتقام﴾[3] على قوله:

يا سارق الليلة أهل الدار

إذ يقول وقوله تعالى: "الرسل مفعول أول والوعد مفعول ثان، وإضافة مخلف إلى الوعد اتساع، والأصل مخلف رسله وعده، ولكن ساغ ذلك لما كان كل واحد منهما مفعولا، وهو قريب من قولهم

يا سارق الليلة أهل الدار[4]

ولا وجه للمقاربة بين ما في الآية و"يا سارق الليلة أهل الدار"

فمخلف متعد لمفعولين وقد أضيف إلى أحدهما وهو جائز من غير اتساع وسارق ليس كذلك، إذ ليس هو متعديا إلى مفعولين، وقد أضيف إلى الظرف ثم إن الشاهد نظم، ولولا إرادة القافية لقال: يا سارق أهل الدار الليلة، ولولا الوزن لقال: يا سارقا الليلة أهل الدار.

وفوق ذلك كله: الآية كلام الله... القرآن، والشاهد كلام هابط ملقى على عواهنه، لا نظير له في السوي من الكلام.

---

(١) الحديد، الآية: ٢٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٧/٢٦.

(٣) إبراهيم، الآية: ٤٧.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٧٤.

وذكر القرطبي أن قوله تعالى: ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا﴾[1].

نظير قول الشاعر: فصيروا مثل كعصف مأكول

إذ يقول "وكان ابن عباس يقرأ فيما حكي الطبري ﴿فإن آمنوا بالذي آمنتم به فقد اهتدوا﴾ وهذا هو معنى القراءة، وإن خالف المصحف، فمثل زائدة كما في قوله (ليس كمثله شيء)، أي ليس كهو شيء، وقال الشاعر:

فصيروا مثل كعصف مأكول"[2].

وأعجب ما شئت من هذا التوجيه، فـ (ليس كمثله شيء) هو في أصل دلالته ليس كهو شيء، فكلام الله يفسر بما هو خطأ وغير صحيح من الكلام، إذ هم يجمعون على أن الكاف من حروف الجر التي تختص بجر الاسم الظاهر، ولا تجر الضمير وقد جمعها ابن مالك في هذه الصفة في قوله:

بالظاهر اخصص مذ ومنذ وحتى والكاف والواو ورب والتا[3]

وإذا كانت قد جاءت جارة الضمير بأثر الضرورة فإنها لم ترد في النثر كذلك فكيف يحمل القرآن على ما هو غير صحيح، وغير وارد في النثر.

ثم أن تكون (مثل) هي الزائدة في قوله تعالى (ليس كمثله شيء) وليس الكاف فهذا عجب آخر؛ إذ إن المعروف المتفق عليه أن الكاف هي الزائدة، وليس (مثل)، وذلك لأنه إذا اقترن حرف باسم، ودل السياق على أن أحدهما زائد، فالأولى أن يكون الحرف هو الزائد، لا الاسم؛ لأن الاسم مقصود بذاته ودال على المعنى بلفظه، بخلاف الحرف فإن معناه في غيره، وقد أطبق النحويون جميعا على أن الحروف هي التي تزاد، وليس الأسماء.

والقرطبي نفسه حين يعرض لقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾[4] في موضعه يذكر أن الكاف هي الزائدة، وإن كان يستدل على ذلك بشاهد

---

(1) البقرة، الآية: ١٣٧.

(2) الجامع لأحكام القرآن: ٢/١٤٢.

(3) شرح ابن عقيل: ٢/١٣.

(4) الشورى، الآية: ١١.

هابط آخر، إذ يقول "قيل الكاف زائدة للتوكيد، أي: ليس مثله شيء، قال:

وصاليات ككما يؤثفين

فأدخل على الكاف كافا تأكيدا للتشبيه"[١]

ولا وجه لجعل هذا الرجز كالآية، فلا تماثل بينهما من أي سبيل، فقد دخلت الكاف في الآية زائدة على الاسم، وهذا هو الأصل في استعمالها في حال الزيادة، ودخلت على نفسها في الشاهد بما لا معنى له، ولا حامل عليه غير الضرورة.

وينقل القرطبي عن الكسائي تفسيره لقوله تعالى: ﴿**فكان قاب قوسين أو أدنى**﴾[٢] فيقول "وقال الكسائي قوله: ﴿**فكان قاب قوسين أو أدنى**﴾ أراد قوسا واحدا، كقول الشاعر:

ومهمهين قد فين مرتين   قطعته بالسمت لا بالسمتين

أراد مهمها واحدا"[٣].

فما قاله الشاعر ادعاء شبيه بما ورد في كلام الله، ثم ما الوجه في أن يذكر الله قوسين، ثم يكون المقصود واحدا؟ وما دليله على ذلك؟

ويستشهد القرطبي لتكرار قوله تعالى: ﴿**فبأي آلاء ربكما تكذبان**﴾ في سورة الرحمن بقول القائل الذي لا يعرف:

كم نقمة كانت لكم كم كم وكم

وبقول الآخر غير المعروف أيضا:

لا تقطعن الصديق ما طرفت   عيناك عن قول كاشح أشر

ولا تملن من زيارته، زره   وزره وزر وزر وزر[٤]

والصياغة تشي بأنه من كلام المولدين المتأخرين.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٨/١٦.

(٢) النجم، الآية: ٩.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٩١/١٧.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ١٦/١٧.

وما ينبغي أن يسأل عنه القرطبي، هو:

ما الموجب للاستشهاد لكلام الله بمثل هذا السخف؟

وهل يحتاج وقوع التكرار في اللغة لشاهد مثل هذين؟

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ما اصطلحوا على تسميته باللغو

ولسنا ندري ما الذي حمل النحويين على اختيار (اللغو) مصطلحا للفظ الزائد للتوكيد دون غيره، ودون أن يتورعوا عن وصف بعض ما جاء في القرآن به على الرغم من سعة المشترك اللفظي في اللغة العربية سعة بلغت حد الإسراف في كثير من الدلالات.

والأمر يهون لو لم يذكر (اللغو) في القرآن بما يدل على كراهته، فما قولك وقد رأيته مذموما مستكرها في كل المواضع التي ورد فيها مصدرا أو فعلا أو مشتقا:

قال تعالى: ﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم﴾[1].

وقال: ﴿والذين هم عن اللغو معرضون﴾[2].

وقال: ﴿والذين لا يشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراما﴾[3]

وقال: ﴿وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه﴾[4]

وقال: ﴿لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاما﴾[5]

وقال: ﴿وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه﴾[6]

وقال: ﴿في جنة عالية۝ لا تسمع فيها لاغية﴾[7]

وإذا كان من معاني اللغو فضول القول المستغنى عنه، فإن ما يرد في القرآن ليس كذلك.

وقد نتقبل أن نصف الحرف بأنه زائد في مواضع من القرآن، ولا يكون المقصود من ذلك الزيادة في المعنى، وإنما الزيادة في التوكيد، ولا ريب أن كل ضروب التوكيد:

---

(١) البقرة، الآية: ٢٢٥.

(٢) المؤمنون، الآية: ٣.

(٣) الفرقان، الآية: ٧٢.

(٤) القصص، الآية: ٥٥.

(٥) مريم، الآية: ٦٢.

(٦) فصلت، الآية: ٢٦.

(٧) الغاشية، الآية: ١٠-١١.

التوكيد بالمصدر والتوكيد المعنوي والتوكيد اللفظي والتوكيد بالنعت والتوكيد بالحال والتوكيد بالتمييز والتوكيد بالحرف تنطوي على زيادة في اللفظ لقصد التوكيد دون الزيادة في المعنى، وآية ذلك أننا حين نحذف اللفظ المؤكد أيا كان لا ينقص المعنى وإنما ينقص التوكيد.

ونحن نتقبل القول بأن الحرف زائد، كما نتقبل القول بأن الفعل ناقص في قوله تعالى: ﴿**وكان الله غفورا رحيما**﴾ وكما نعرب الفعل في قوله تعالى: ﴿**وخلق الإنسان ضعيفا**﴾ بأنه مبني لمجهول، وليس الخالق مجهولا، لأن هذا كله مصطلح نحوي، ولا يمكن أن يكون (اللغو) مصطلحا في هذا الشأن لما تنطوي عليه دلالته، ولأنه جاء مذموما مدفوعا عنه في القرآن.

يوجه سيبويه قراءتي الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿**إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون**﴾[(١)]. فيقول "فلولا أن (ما) لغو لم يرتفع مثل، وإن نصبت (مثل) فـ (ما) أيضا لغو، لأنك تقول: مثل أنك هاهنا"[(٢)].

ويقول أيضا في سياق كلامه على (ما) "وتكون توكيدا لغوا، وذلك قولك متى ما تأتني آتك، وقولك غضبت من غير ما جرم، وقال الله عز وجل "فبما نقضهم ميثاقهم، وهي لغو في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل وهي توكيد الكلام"[(٣)].

ويقول عن (لا) "وأما (لا) فتكون كـ (ما) في التوكيد واللغو "قال الله عز وجل "لئلا يعلم أهل الكتاب" أي لأن يعلم"[(٤)].

ويقول سيبويه أيضا "وسألته عن قوله عز وجل: ﴿**قل أفغير الله تأمروني أعبد**

---

(١) الذاريات، الآية: ٢٣.

(٢) سيبويه: ١٤٠/٣.

(٣) سيبويه: ٢٢١/٤.

(٤) سيبويه: ٢٢٢/٤.

﴿أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ فقال: تأمروني كقولك: هو يقول ذلك بلغني، فبلغني لغو، فكذلك تأمروني"[1].

وما عده الخليل لغواً هنا ليس حرفاً، وإنما هو جملة تامة.

ويقول الزمخشري في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاَّ مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ﴾ فإن قلت بم انتصب (إلا متحرفاً) قلت على الحال و(إلا) لغو[2].

ويعد الزمخشري (له) من قوله تعالى "ولم يكن له كفوا أحد لغواً أيضاً إذ يقول "فإن قلت: الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو، غير مستقر، ولا يتقدم، وقد نص سيبويه على ذلك في كتابه، فما باله مقدماً في أفضل كلام وأعربه".

ويجيب عن ذلك موجها مجيء الظرف لغواً ومقدماً في الآية[3].

ويعرض ابن يعيش لذلك أيضاً فيقول "ومنه قوله تعالى: قل هو الله أحد,ولم يكن له كفوا أحد، فله لغو هنا، والخبر كفوا"[4].

ويقول ابن هشام "ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو، وهي "لو أن عندنا ذكراً من الأولين"[5].

والأمر لا يقتصر على هؤلاء فقط, فإن المتتبع لمصنفات النحو على مر العصور يجد فيها إشارات إلى ما عدّه النحويون (لغواً) من كلام الله.

---

(1) سيبويه: ٣/١٠٠.

(2) الكشاف: ٢/٢٠٦.

(3) الكشاف: ٤/٨١٨.

(4) شرح المفصل: ٧/٩٦.

(5) مغني اللبيب: ١/٣٠٠.

أمثلة النحويين البليغة

وبعد أن رأينا ما قاله النحويون بشأن عدد من الظواهر الإعرابية والتركيبية في القرآن حين أباحوا لأنفسهم بأن يكونوا حكاما عليه ومقومين لما يتبدى لهم منه، مما لا يجري على وفق أقيستهم وأصول علمهم، فوصفوا قسما من تلك الظواهر الإعرابية والتركيبية بالشذوذ، أو حملوه على الضرورة، أو وضعوه في رتبة الضعيف الذي لا يؤخذ به، ولا ينبغي القياس عليه، أو بما هو أبعد من ذلك شططا وانحرافا عن جادة الحق.

أقول بعد هذا كله يحسن بنا أن ننظر في أمثلتهم التي مثلوا بها ما يرونه الصحيح المبني بناء أمثل على وفق ما ترسخ واستتب في علمهم وأصوله وأقيسته.

يقول أبو العباس المبرد

"فإن قلت: الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهم منطلقون إليها صاحباها أخته زيد. كان جيدا بالغا"[1].

ويقول:

ولو قلت: ظننت بناء الدار الساكنها المعجبه القائم عنده الذاهب إليه أخواه معجبا بكرا. كان جيدا"[2].

ويقول:

"وتقول! الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم في داره أخوك سوطا أكرم الآكل طعامه غلامه زيد عمرا خالد بكرا عبد الله أخوك"[3].

"وتقول: الذي التي اللذان ضربا جاريتهما أخواك عندها عبد الله"[4].

"وتقول: جاءني القائم إليه الشارب ماء الساكن داره الضارب أخاه زيدا.

---

(١) المقتضب: ١٣٢/٣.

(٢) المقتضب: ٢٤/١.

(٣) المقتضب: ٢٢/١.

(٤) المقتضب: ١٣٠/٣٠.

"وتقول: سرني والمشبعه طعامك شتم غلامك زيدا بالنصب والرفع في زيد".

"وتقول: سر دفعك إلى المعطي زيدا دينارا درهما القائم فـــي داره عمــرو"[1].

وربما قيل أن هذا ونحوه إنما أريد به تعليم طلاب هذا العلم صنعة الأعراب. فصنعـــة الإعراب إذن هي الغاية والهدف، وليس مهما أن يكون ذلك متسقا مع قصد الإفهام؛ أو ما يتطلبه الذوق من الكلام الذي تستجيب له النفس ويأنس به العقل.

وقد رأينا أن المبرد يصف بعض ذلك بأنه جيد بالغ.

وليس ببعيد أن الذي يحسن توجيه هذا الكلام السمج توجيها إعرابيا قد يغيب عنه الكثير مما هو محتاج إلى معرفته من القرآن، كما غاب عن شيوخه.

ويمضي الخالفون على نهج أسلافهم في هذا الشأن.

يقول الرضى "وإذا تعددت المبتدآت نحو:

زيد أبوه أخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم"[2].

وذكر أبو حيان "الظان أنا الظاني منطلقا زيد"

وهذه مسألة خلافية، فالعبارة هكذا قول المازني.

أما قول الأخفش فهو "الظان أنا إياه والظاني إياه زيد منطلق"

وأما قول الرماني فهو "الظانه أنا إياه وظني زيد إياه منطلق"[3].

ويذكر الشجري في أماليه:

"المعلم والمعلمه زيدا عمرا خير الناس إياه أنا"[4].

ثم يعربها مفصلا.

ويقف أبو حيان على هذه الأمثلة:

"زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه", ويفسرها معربا.

و: زيد أمه أخواها عمهما قائم.

---

(1) المقتضب: ١/١٦، ٢٠، ٢٥.

(2) شرح الرضي: ١/٩. (غير المحقق).

(3) ارتشاف الضرب: ٢/١٩.

(4) الأمالي الشجرية: ٢/٢٠٩-٢١٠.

و: زيد غلامه أبوه عمرو العمران منطلق من أجله عنده

و: الذي تقوم هند فيغضب زيد

و: مررت بامرأة تبكي زيد فيضحك

ويقول "وتقول: لن زيد لا يقعد، فلا يجوز نصب يقعد عطفا على المنصوب بل ترفع على القطع"[١].

وهو غير آبه بأن يكون المثال خطأ من الأصل لدخول (لن) على الاسم وإنما المهم الانسياق وراء ما تغري به الصنعة.

ومن أمثلتهم: "ضربته إلى أن مات"، ذكره ابن هشام[٢].

وليس أطعمته إلى أن شبع، ولا سقيته إلى أن ارتوى.

ومن أمثلتهم أيضا "أحرقت زيدا إلا يده"[٣] على كون المستثنى جزءا من المستثنى منه.

والمثال كما ترى: أحرقت زيدا، وليس: لمست زيدا إلا يده، أو أطلقت زيدا إلا يده، أو قبلت زيدا إلا يده، أو أمسكت زيدا إلا يده أو أخذت زيدا إلا يده، أو نحو ذلك، ولا يعدو زيد أن يكون أحد المؤمنين بالله وباليوم الآخر.

ومن مسائلهم: إذا سميت امرأة بـ (قدم) أتصرف أم لا تصرف؟

قدم!! وليس بـ (قمر) أو ما يوافقه وزنا من المذكر والمؤنث.

والمثال الذي ذكره سيبويه للاستثناء المنقطع -كما هو معلوم- هو: ما فيها أحد إلا حمارا، ولا مأخذ عليه بصورته هذه. وقد بين سيبويه في توجيهه ما يجعله مقبولا، إذ قال "ما فيها أحد إلا حمارا، وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمار، أرادوا: ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحدا توكيدا، لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل، فكأنه قال ليس فيها إلا حمار"[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٦٤٥/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٥٨٨/٢.

(٣) حاشية الصبان: ١٤٢/٢.

(٤) سيبويه: ٣١٩/٢.

وظل هذا المثال يتردد في كتب النحو على مر العصور، وكثير من المصنفات لا تعدل به غيره، على كثرة أمثلة الاستثناء المنقطع في القرآن.

بيد أن المثال لا يبقى طويلا على صورته التي تبدو مقنعة إلى حد ما، إذ نجد أنه يتطور قليلا فيصير: ما جاءني أحد إلا حمارا، وما في القوم إلا دابة(١).

ويقرنه أبو حيان (ت ٧٤٥) بمثال آخر زيادة في التبيين على هذا النحو: "جاءني القوم إلا حمارا ومررت بهم إلا كلبا"(٢).

وحين نصل إلى الأشموني المتوفى سنة (٩٢٩) نجد المثال عنده يتطور شيئا فيغدو: قام القوم إلا بعيرا(٣).

وكأن الاستثناء المنقطع لا يمكن أن يتضح إلا بالحمار والكلب والبعير، ولم يرد على بالهم أن يقولوا مثلا:

تهيأ لنا الطعام إلا الماء

واكتمل الرجال إلا السلاح

وجد الرجال في السعي إلا النساء

أو: جد القوم في السعي إلا النساء

على اعتبار أن القوم خاص بالرجال لقوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن﴾(٤).

أو أن يقولوا: وصل القوم إلا المتاع

أو: ما لقينا من سفرنا راحة إلا نصبا

ونحو ذلك، في كل ما مضى من عمر النحو، وقد تجاوز ألف عام، وعلى اختلاف الأزمان والعصور والناس.

---

(١) المقتضب: ٤/٤١٢.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢/٢٩٧.

(٣) شرح الأشموني: ٢/١٤٢.

(٤) الحجرات، الآية: ١١.

وإنك لا تكاد تجد في كتب النحو التي انتهت إلينا من أسلافنا هذه الأمثلة من الاستثناء المنقطع في القرآن:

قوله تعالى: ﴿فإنهم عدو لي إلا رب العالمين﴾ [1].

وقوله: ﴿لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاما﴾[2].

وقوله: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾[3].

وقوله: ﴿وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه﴾ [4].

وقوله: ﴿لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما۝ إلا قيلا سلاما سلاما﴾[5].

والأمثلة كثيرة، وقليل منهم من يذكر قوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس﴾[6]. ومن ذكره لا بذكره إلا بعد أن يستوفي الكلام على قام القوم إلا حمارا، وما ينبني عليه من الأحكام.

ولو دققت النظر في مثالهم: جاءني القوم إلا حمارا، وقام القوم إلا حمارا لبدا لك فيهما من العجب ما رأيته في غيرهما.

فإن (المجيء) إلى أحد من الناس مسألة عقلية لا يرقى إليها الحمار؛ إذ إن الذي يجيؤك هو من تشجه بك وشيجة على نحو ما، أو تربطه بك صحبة أو غرض وليس حمارا.

ترد أنت على خاطره، ثم تدفعه رغبة أو حاجة إلى أن يجيء إليك فيأتيك، وهذا لا يكون مع الحمار. وأن يجيء أحدا من الناس –عالما أو غير عالم– حمار، فذلك ما لا تجده إلا في كتب النحو، ولا يحدث أن يمر أحد من الناس بحمار، ثم يقول لمن يلقاه، ما مررت بأحد إلا حمارا أو حمار.

---

(1) الشعراء، الآية: ٧٧.

(2) مريم، الآية: ٦٢.

(3) النساء، الآية: ١٥٧.

(4) الإسراء، الآية: ٦٧.

(5) الواقعة، الآية: ٢٥، ٢٦.

(6) البقرة، الآية: ٣٤.

كذلك الشأن في (قام القوم إلا حمارا)؛ إذ ليس ثمة مناسبة أو تلازم بين قيام القوم وقيام الحمار، فلا يقوم الحمار إذا قام القوم، ولا يقوم القوم إذا رأوا أن حمارا قد قام.

ومن أمثلة النحويين التي استأثرت بقدر من اهتمامهم:

مررت برجل حائض البنت وبامرأة خصي الزوج.

والمسألة خلافية، فإن للأخفش مذهبا خالف فيه غيره، وقد عرض ابن عصفور ذلك فيما يقرب من صحيفة من صحائف كتابه شرح الجمل[1].

وهذا المثال -على سخفه- ونبوه عن الذوق، وعن انتفاء الحاجة إليه انتفاء مطلقا- لا يمكن أن يكون، وليس بكائن أبدا، إذ لا يحدث أن يعرف أب مواسم حيض ابنته، ولا يمكن أن يظهر على مظهره على أي نحو من الأنحاء أنه حائض البنت، فلا هي تخبره بذلك ولا هو يسألها عنه.

والمثال الأوحد الذي يمثل لهجة تميم في البدل من الاستثناء المنقطع هو: ما فيها أحد إلا حمار، أو ما قام القوم إلا حمار.

والتميميون في كل العصور والأزمنة لم ينطقوا بغير هذا المثال قط، ولهذا فلسنا نملك مثالا غيره على لهجة تميم في هذا الشأن.

وإذا أراد أحد منا في زماننا هذا أو في القادم من الزمان حتى يوم الناس أن يبين لهجة تميم في الاستثناء المنقطع فإنه لا يملك غير: ما قام القوم إلا حمار، وله العذر في ذلك لأنه المثال الوحيد الذي انتهى إليه من أسلافه في هذا الشأن.

وقد أوقع هذا المثال بعض العلماء مواقع لم يفطنوا إلى ما فيها حينما يقيسون عليه ما لا ينسجم معه.

يقول الزمخشري في توجيه الرفع في اسمه تعالى في قوله: ﴿**قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وما يشعرون أيان يبعثون**﴾[2]:

---

(1) شرح الجمل: ١/٥٦٧.

(2) النمل، الآية: ٦٥.

"... فإن قلت لم رفعت اسم الله والله تعالى أن يكون ممن في السموات والأرض؟

قلت: جاء على لغة تميم حيث يقولون ما في الدار أحد إلا حمار، يريدون ما فيها إلا حمار، كأن أحدا لم يذكر"[1].

هكذا!!

ويبين الصبان في حاشيته توجيه المتأخرين لنصب المستثنى بعد (إلا) فيقول "والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن، قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها، وخبرها في الأغلب محذوف، نحو "جاءني القوم إلا حمارا أي: لكن حمارا لم يجيء، وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى: ﴿إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾[2].

فما في الآية مماثل لقولهم جاءني القوم إلا حمارا، سوى أن الخبر في المثال مقدر، والخبر في كلام الله ظاهر.

ولو تأملت الآية بتمامها لتكشف لك فساد ذوق هذا النحوي، وفساد مذهبه، فهي: "فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا"[3].

فليست أية مناسبة بين الآية والمثال: جاءني القوم إلا حمارا فالاستثناء في الآية متصل، وهو في المثال منقطع، إذ القرية تعني الناس وليس المكان لقوله: آمنت.

---

(1) الكشاف: ٣/٣٧١.

(2) حاشية الصبان: ٢/١٤٣.

(3) يونس، الآية: ٩٨.

ما لم يعلموا بوجوده في القرآن

مما يظهر بجلاء أن النحويين لم يكونوا ينطلقون من القرآن أولا فيما يقيمون من نحوهم، وأنهم لم يتخذوه المورد الذي تستقى منه الأحكام ابتداء إنما هو وجود ثغرات فاضحة في علمهم بما في القرآن، وذلك حينما يفتون بعدم جواز حكم من الأحكام أو تركيب من التراكيب، ثم يتبدى أن هذا الذي أفتوا بعدم جوازه ماثل في القرآن على نحو ظاهر.

والغريب في الأمر أن الذين وقعوا في مثل ذلك هم أكابر النحويين الذين أرسوا قواعده وأسسه ثم مضى النحويون من بعدهم على نهجهم، ثقة بما قضى به أسلافهم، وأغنتهم هذه الثقة عن الرجوع إلى القرآن والنظر بما فيه، وهي ثقة لها ما يسوغها ويحمل على الإقرار بها، فسلم الخالفون بما قضى به أسلافهم، ورددوا ما قالوا.

ومرد ذلك أن أوائل النحويين لم يعكفوا على النظر في القرآن فيتتبعوا ما فيه كلمة كلمة وآية آية، ليستخلصوا منه كل أحكامهم، وإنما شغلتهم الرغبة في المضي بعيدا إلى الأصقاع النائية والبوادي ليتسقطوا ظواهر اللغة من معادنها الأصيلة-هكذا بدا لهم- ومن معينها الصافي الذي لا تشوبه شائبة، من الأعراب الموغلين في البداوة الذين لم يتسرب إليهم ما يعكر صفاء لغتهم ويزري بفصاحتهم، وقد كانوا شديدي الاعتزاز بما تجمع لديهم بالجهد والعناء والاغتراب عن الأهل، مما رووه مشافهة عن الأعراب، وعن الثقات، وثقاتهم لا يرقى رقيهم الثقات الآخرون، من رواة الحديث ورواة القراءات، وإذا كان هؤلاء وأولئك قد رد كثير مما رووا، فإنهم لم يردوا شيئا مما رووه هم عن ثقاتهم، بل سلموا به تسليما، وأقاموا عليه الأصول والأحكام.

ومن فرط اعتزازهم بما أصابوا أنهم كانوا يحكمون به على القرآن، وأنهم كانوا يؤيدون ما في القرآن به، إذا بدا لهم أن ما في القرآن يحتاج إلى شاهد أو دليل.

وقد رأينا أن الخليل أنكر اجتماع الفاء وإذا الفجائية في جواب الشرط دون أن يلتفت إلى ما جاء في قوله تعالى: ﴿حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون۝ واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾[1].

ثم استقر ما أثبته سيبويه عن الخليل لدى النحويين وثبت، ولم نجد في كتب النحويين ما يصحح ذلك، أو يقف على ما في الآية مبينا الوجه فيه، وعلى الرغم من حرص ابن هشام الظاهر على استيفاء كل ما يتصل بالحروف وغيرها من الأمور في (مغني اللبيب) مؤيدا ذلك بالشواهد القرآنية، فإنه لم يشر إلى اجتماع الفاء وإذا في جواب الشرط، وإنما مضى على ما قضى به أسلافه فقرر ما قرروا.

وذكر الزمخشري "وقد حكوا عن الخليل: كل (لولا) في القرآن فمعناها: هلا، إلا التي في الصافات، وما صحت هذه الحكاية، ففي غير الصافات: ﴿لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء﴾ و﴿ولولا رجال مؤمنون﴾ و﴿ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم﴾[2].

ولم يرد ذلك في كتاب سيبويه، بدليل قوله (حكوا) ولا يمكن الركون إلى نسبة هذا الذي حكوه إلى الخليل بن أحمد، على الرغم من الثقة بما يرويه، وبما يثبته الزمخشري في اللغة، وقد أبدى هو شكه فيه، ويبعد أن يقع في مثل ذلك الخليل لكثرة مجيء (لولا) الشرطية في القرآن، ابتداء من السور الأول: البقرة والنساء والأنفال، فقد جاء في الآية الرابعة والستين من سورة البقرة: ﴿فلولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين﴾ وفيما يدنو من آخرها قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾[3]، وفي سورة النساء: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا﴾[4].

---

(1) الأنبياء، الآية: ٩٦-٩٧.

(2) الكشاف، الآية: ٢/٤٣٦.

(3) البقرة، الآية: ٢٥١.

(4) النساء، الآية: ٨٣.

وفي الأنفال: ﴿لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم﴾[1].

ولو مضينا نتتبع ورود (لولا) الشرطية في القرآن سوى ما جاء في الصافات لتجمع لنا من الشواهد الكثير منها، مما يبطل ما نسب إلى الخليل رحمه اله.

لكننا نجد السيوطي يثبت في الاتقان "وقال ابن أبي حاتم: أنبأنا موسى الخطمي أنبأنا هارون بن أبي حاتم، أنبأنا عبد الرحمن بن حماد عن أسباط، عن السدى عن أبي مالك قال "كل ما في القرآن "فلولا" فهو "فهلا" إلا حرفين في يونس: ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها﴾ يقول: فما كانت قرية، وقوله: ﴿فلولا أنه كان من المسبحين﴾ وبهذا يتضح مراد الخليل، وهو أن مراده "لولا" المقترنة بالفاء"[2].

ويبدو أن السيوطي يرى أنه قد اعتذر بهذا عما نسب إلى الخليل، وما صح اعتذاره، فقد وجدنا أن (فلولا) جاءت في غير ما ذكر، وليست بمعنى هلا، وإنما هي شرطية، في قوله تعالى: ﴿فلولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين﴾[3].

وقوله: ﴿فلولا أنه كان من المسبحين۝ للبث في بطنه إلى يوم يبعثون﴾[4].

ويقول سيبويه "وسألته عن قوله" إن تأنني أنا كريم، فقال لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قبل (انا كريم) يكون كلاما مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا متعلقين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابا، حيث لم يشبه الفاء"[5].

وحينما لا يجد لهذا الاضطرار غير قول حسان بن ثابت:

من يفعل الحسنات الله يشكره والشر بالشر عند الناس مثلان

وشاهد شعري آخر، ثم لا يرد في شواهده من القرآن أي ذكر للآيات الآتية، وقد

---

(1) الأنفال، الآية: ٦٨.

(2) الاتقان في علوم القرآن: ٢/٢٤١.

(3) البقرة، الآية: ٦٤.

(4) الصافات، الآية: ١٤٣-١٤٤.

(5) سيبويه: ٣/٦٤.

جاء فيها جواب الشرط جملة اسمية غير مقترن بالفاء، وهي:

قوله تعالى: ﴿إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين﴾ [1].

وقوله: ﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾[2].

وقوله: ﴿وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾[3].

وقوله: ﴿وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون﴾[4].

وقوله: ﴿أئذا متنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد﴾[5].

وكثير غيرها، فلا تفسير لذلك سوى أنهما -الخليل وسيبويه- لم يلتفتا إلى ما في الآيات أو أن لهما في توجيهها مذهبا، ومما يضعف هذا الاحتمال هو: ما الذي يحملهما على عدم إبداء مذهبهما فيها وقد جاء ما فيها مخالفا مخالفة ظاهرة لما نصا عليه، والسياق يلزم بذلك.

والمبرد يذهب مذهبا أبعد في هذا الشأن، إذ لا يجيز حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية حتى في الشعر، وزعم أن الرواية في بيت حسان:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره"[6].

وذهب الزمخشري وابن يعيش إلى أن (ليس) لا تنفي المستقبل، لكونها فعلا ماضيا[7].

ولا دليل على مضيها سوى اتصال التاء بها، إذ بوسعنا أن نقول:

لسنا مسافرين غدا، ولا نقول: كنا مسافرين غدا

وهما فيما ذهبا إليه لم ينتبها إلى الآيات التي جاءت فيها ليس نافية للمستقبل.

---

(1) البقرة، الآية: ١٨٠.

(2) الأنعام، الآية: ١٢١.

(3) الشورى، الآية: ٣٧.

(4) يس، الآية: ٤٥.

(5) ق، الآية: ٣.

(6) مغني اللبيب: ١/١٧٨.

(7) شرح المفصل: ٧/١١١.

كما في قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾[1].
وقوله: ﴿إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني﴾[2].
وقوله: ﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت﴾[3].

والزمخشري وابن يعيش لم ينتبها إلى قوله تعالى: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾[4].

حين ذهبا إلى أن (لو) لابد أن يليها فعل ظاهر أو مضمر، ولم يجيزا: لو زيد ذاهب، وقد وافقهما في ذلك كثير من النحويين ، وقد رأينا آيات اخر جاءت فيها (لو) داخلة على جمل اسمية ، فيما سبق تحريره في موضعه .

ونسب أبو حيان إلى ابن مالك القول إن (إن) النافية المخففة لا يليها إلا الفعل الماضي، ولا يليها المضارع، إذ قال: "ودعوى ابن مالك أنه إذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه"[5].

ورده بقوله تعالى: ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾[6]. وقوله: ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم﴾[7].

وذكر أبو البركات الأنباري في سياق عرضه الخلاف بين الكوفيين والبصريين في (نعم وبئس) أفعلان هما أم اسمان؟ قول الكوفيين:

"يدل عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر، وما جرى مجراه من الطلب والنهي، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهي، ولهذا لما

---

(1) هود، الآية: ٨.
(2) البقرة، الآية: ٢٤٩.
(3) النساء، الآية: ١٧٦.
(4) لقمان، الآية: ٢٧، شرح المفصل: ٩/٨.
(5) ارتشاف الضرب: ٢٧٣/٣.
(6) الشعراء، الآية: ١٨٦.
(7) القلم، الآية: ٥١.

جاء بعده الخبر في قوله تعالى (يا أيها الناس ضرب مثل) شفعه الأمر في قوله (فاستمعوا له) [(١)].

ولا ريب أن قولهم "لا يكاد ينفك عن الأمر وما جرى مجراه من الطلب والنهي، ثم وقوفهم على الآية (يا أيها الناس ضرب مثل) يفهم منه أنهم لم يجدوا في القرآن شاهدا على النداء المتلو بخبر غير هذه الآية.

وإذا عرفنا أن ما جاء في القرآن من النداء في غير النهي والأمر، ولم يتصل به أي وجه من وجوه الطلب قد أربى على الخمسين موضعا أوقعنا ذلك بين أمرين:

- أن نشك فيما نسبه أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين، وقد نال هؤلاء الكثير مما ادعي عليهم دون أن يقولوه.

- وأن نتقبله؛ إذ لم نجد بعد الأنباري من يصحح ما نسبه إليهم.

ومما جاء فيه النداء بعيدا كل البعد عن دلالة الطلب:

قوله تعالى: ﴿**ولكم في القصاص حياة يأولي الألباب**﴾[(٢)].

وقوله: ﴿**إذ قالت الملائكة يامريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين**﴾[(٣)].

وقوله: ﴿**فلما وضعتها قالت رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم**﴾[(٤)].

ونفى أبو البقاء العكبري دخول (إن) الشرطية على فعل ماض في المعنى، إذ قال: "ولا تدخل (إن) الشرطية على فعل ماض في المعنى إلا على كان لكثرة استعمالها، وأنها لا تدل على حدث"[(٥)].

وقد جاءت داخلة على ماض في المعنى في قوله تعالى:

---

(١) الأنصاف: ١/١٢٠.

(٢) البقرة، الآية: ١٧٩.

(٣) آل عمران، الآية: ٤٥.

(٤) آل عمران، الآية: ٣٦.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٩.

﴿فإن كذبوك فقد كذب رسل من قبلك﴾[1].

وقوله: ﴿ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون﴾[2].

وفي غير ذلك من المواضع مما سبق تحريره.

ونسب أبو جعفر النحاس إلى الكسائي القول إن (إن) النافية "لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب كما قال جل وعز إن الكافرون إلا في غرور"[3].

ووافقه النحاس في ذلك رادا به قراءة سعيد بن جبير "إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم".

وقد جاءت (إن) النافية دون أن ينتقض نفيها بـ (إلا) في القرآن في خمسة مواضع:

في قوله تعالى: ﴿قالوا اتخذ الله ولدا سبحانه هو الغني له ما في السموات وما في الأرض إن عندكم من سلطان بهذا أتقولون على الله ما لا تعلمون﴾[4].

وقوله: ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾[5].

وقوله: ﴿وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين﴾[6].

وقوله: ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾[7].

---

(1) آل عمران الآية: ١٨٤.

(2) التوبة، الآية: ٥٨.

(3) إعراب القرآن: ٦٥٧/١.

(4) يونس، الآية: ٦٨.

(5) الأنبياء، الآية: ١٠٩.

(6) الأنبياء، الآية: ١١١.

(7) فاطر، الآية: ٤١.

وقوله: ﴿قل إن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا﴾[1].
ومن نفى وجود ذلك في كلام العرب لم يعلم بوجود هذا كله في القرآن؛ إذ لو كان يعلم به لاستدل بما جاء في القرآن من أمثلة (إن) النافية في الإيجاب كما استدل لمجيئها نافية في غير الإيجاب بالآية التي ذكرها.

وأنكر أبو حيان زعم ابن مالك أن جواب (لما) قد يقترن بالفاء وقد يأتي فعلا مضارعا لانتفاء الدليل على ذلك قائلا "وزعم ابن مالك أن جوابها الماضي قد يقترن بالفاء بجملة اسمية مقترنة بالفاء وبمضارع، ولم يقم دليل واضح على ما ادعاه"[2].

وذكر ابن هشام "ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية، أو بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور، ودليل الأول: فلما نجاكم إلى البر أعرضتم، والثاني: فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون، والثالث فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد، والرابع فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا" وهو مؤول بـ (جادلنا)"[3].

وتأويله بـ (جادلنا) لا يغير من ظاهر كون جوابها في الآية قد جاء مضارعا.

وإذ زدنا على هذا كله ما منعوه من الأحكام مع وجوده في القرآن وجودا تعددت أمثلته في أحيان، وقد وقع في ذلك كثير من النحويين على اختلاف مراتبهم ومذاهبهم، وما قرروه خلافا لما هو وارد فيه، وما أخلوا به دون أن يعرجوا عليه أو يدخلوه في نحوهم.

أقول: إذا زدنا هذا كله على ما ذكرنا تكشف لنا مقدار ما لم يعلم النحويون الأعلام بوجوده في القرآن -قلت أمثلته أو كثرت- وإنه ليظهر لنا أن النحويين -من وقع منهم في ذلك أو من ساير الواقعين فيه دون اعتراض أو تصحيح- لم يكونوا قريبين من القرآن القرب الذي يعصمهم من الوقوع في هذه الشبهة.

---

(1) الجن، الآية: ٢٥.

(2) ارتشاف الضرب: ٥٧٢/٢.

(3) مغني اللبيب: ٣١١/١.

وقد امتد مثل هذا إلى الأعلام في زماننا هذا، إذ رأينا أن أحمد محمـــد شـــاكر وعبد السلام هارون قد وقفا حائرين أمام قول المرار بن منقذ:

أملح الخلـق إذا جردتهـا   غير سمطين عليها وسور
لحسبت الشمس في جلبابها   قد تبدت من غمـام منسفر

فقالا: "لحسبت جواب إذا تضمنها معنى (لو)، ولم نجد هذا الاستعمال فيما بيـن أيدينا من المصادر"[1].

وما لم يجداه فيما بين أيديهما من المصادر موجود في القرآن في قوله تعـالى: ﴿ويقول الإنسان أئذا ما مت لسوف أخرج حيا﴾[2].

ووقع في مثل هذا الشيخ محي الدين عبد الحميد، فقد ذكر ابن عقيل ما لا يجوز اقترانه بواو الحال من الجمل، فعقب عليه في هامشه قائلا:

"وبقي بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو، فيصير مجموع ما لا يجـوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعا".

يقول في السادسة "الجملة التي تقع بعد (إلا) سواء أكانت الجملة اسـمية نحـو قولك: ما صاحبت أحدا إلا زيد خير منه، أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولـك: مـا أرى رأيا إلا رأيت صوابا، ونحو قوله تعالى "يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون".

وقد ورد في الشعر اقتران الفعلية التي فعلها ماض والواقعة بعد إلا بالواو كمـا في قوله:

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة   إلا وكان لمرتاع لها وزرا

فقيل هو شاذ، والقياس أن تخلو من الواو، وقيل هو قليل لا شاذ"[3].

وقد جاءت الجملة الحالية الاسمية مقترنة بالواو بعد (إلا) في هذا القـدر مـن المواضع في القرآن:

---

(1) دراسات لأسلوب القرآن: ج١/ق١/١٠٣.

(2) مريم، الآية: ٦٦.

(3) شرح ابن عقيل: ١/٥٩٧(الهامش).

في قوله تعالى: ﴿إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾[١].
وقوله: ﴿اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾[٢].
وقوله: ﴿ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ولا ينفقون إلا وهم كارهون﴾[٣].
وقوله: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾[٤].
وقوله: ﴿وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون﴾[٥].
وقوله: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾[٦].

وقد رد ابن عقيل على الزمخشري لإعرابه (ولها كتاب معلوم) نعتا لـ (قرية)، إذ يقول: "ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافا للزمخشري، لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضا وجود (إلا) مانع من ذلك، إذ لا يعترض بـ: (إلا) بين الصفة والموصوف"[٧].

أثبت ذلك بعد إيراده الآية شاهدا على مجيء صاحب الحال نكرة.

---

(١) البقرة، الآية: ١٣٢.
(٢) آل عمران، الآية: ١٠٢.
(٣) التوبة، الآية: ٥٤.
(٤) يوسف، الآية: ١٠٦.
(٥) القصص، الآية: ٥٩.
(٦) الحجر، الآية: ٤.
(٧) شرح ابن عقيل: ١/٥٧٩.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ما نفوا وجوده في القرآن

من العلماء من يزدهيه علمه، فيغريه بالإقدام على نفي وجود بعض الأحكام والتراكيب في القرآن دون تثبت، ودونما تأمل دقيق في كل ما فيه، وقد وقع في ذلك طائفة منهم.

فقد نفى الحريري وجود البدل من الضمير المرفوع، وهو ما وضعوا له اسما منفرا، بصياغة هابطة منكرة، حين سموه "لغة أكلوني البراغيث" إذ قال:

"ويقولون: قاما الرجلان وقاموا الرجال فيلحقون الفعل علامة التثنية والجمع، وما سمع ذلك إلا في لغة ضعيفة لم ينطق بها القرآن، ولا أخبار الرسول عليه السلام، ولا نقل أيضا عن الفصحاء، ووجه الكلام التوحيد"[1].

وقد رأينا أن ذلك قد ورد في موضعين من القرآن، وهما: قوله تعالى: ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم والله بصير بما يعملون﴾[2].

وقوله: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾[3].

وثمة موضع ثالث مختلف فيه، وهو قوله تعالى: ﴿ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله﴾[4].

وذكر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله– عددا من هؤلاء العلماء الذين نفوا وجود بعض الأساليب في القرآن، وهي فيه، إذ قال:

"ولبعض النحويين جرأة عجيبة يجزم بأن القرآن خلا من بعض الأساليب من غير أن ينظر في القرآن ويستقري أساليبه، من ذلك:

---

(1) درة الغواص، ص: ١٤٥.

(2) المائدة، الآية: ٧١.

(3) الأنبياء، الآية: ٣.

(4) آل عمران، الآية: ١١٣.

- ذكر السهيلي أنه يقبح أن تدخل السين في جملة خبر المبتدأ، فإذا دخلت (إن) على المبتدأ جاز دخول السين، وقال إن هذا مذهب أبي الحسن بن الطراوة. يقول السهيلي، فقلت له كالمحتج عليه: أليس قد قال تعالى: "والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار "السين في خبر المبتدأ؟.
فقال لي: اقرأ ما قبل الآية، فقرأت: إن الذين كفروا..." فضحك، وقال: قد كنت أفزعتني: أليست هذه (إن) في الجملة، فسلمت وسكت".

يعقب على تلك الشيخ – رحمه الله– قائلا "وما خطر له أن يحتكم في ذلك إلى أسلوب القرآن، ولو رجع إلى سورة النساء وحدها لوجد فيها آيات من ذلك:
﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار﴾.
﴿والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما﴾.
وقوله: ﴿فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل﴾.
هذا في سورة النساء وحدها"[1].

- وقد وقع في هذا الرضي الاستراباذي، إذ قال "وأما مميز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورا بـ (من) ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا أدري ما صحته"[2].

وفي القرآن: ﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة﴾[3].

- ونفى السيوطي وقوع (كم) الاستفهامية في القرآن، إذ قال: "كم اسم مبني لازم الصدر مبهم مفتقر إلى التمييز، وترد استفهامية ولم يقع في القرآن"[4].
وفي القرآن قال تعالى: ﴿قال كم لبثت قال لبثت يوما أو بعض يوم﴾[5].

(1) دراسات لأسلوب القرآن: ق١ ج١ ص ٩-١٢.
(2) شرح الرضى: ١٥٧/٣، ودراسات لأسلوب القرآن: ط١ ق١ ص١٠.
(3) البقرة، الآية: ٢١١.
(4) الاتقان: ١٧٠/١، ودراسات لأسلوب القرآن: ط١ ق ص١٠١.
(5) البقرة، الآية: ٢٥٩.

وقال: ﴿قال قائل منهم كم لبثتم قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم﴾[1].

وقال: ﴿قال كم لبثتم في الأرض عدد سنين﴾ قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم فاسـأل العادين﴾[2].

---

(1) الكهف، الآية: ١٩.

(2) المؤمنون، الآية:١١٢-١١٣.

ما أقره النحويون خلاف ما هو وارد في القرآن

أقر لنحويون أحكاما على أنها من المطرد المستقر في اللغة قبل أن يتهيأ لهم استيفاء النظر فيما جاء في القرآن بشأنها، وتقبلها الناس وسلموا بها، غير أن المقابلة المتأنية لهذه الأحكام بما ورد في القرآن ممثلا لها تظهر عدم اطرادها في القرآن نفسه، إذ نجد فيه الكثير من الشواهد التي تردها وتنقضها نقضا، ومن يدري فلعلهم نظروا فيما جاء مخالفا لها في القرآن، فلم يغيروا ما تقرر لديهم لأنهم آثروا أن يقيموا أحكامهم على نهج انتقائي، فاثبتوا ما شاءوا أن يجروه وتجاهلوا ما وجدوه مخالفا لما تشكل وتشاكل لديهم.

جواب الشرط والفاء

قيد النحويون المواضع التي يجب اقتران جواب الشرط معها بالفاء، والتي لا يجوز اقترانه بها، ومن هذه المواضع أن يكون الجواب جملة اسمية، أو جملة مسبوقة بطلب أو مسبوقة بـ (ما) أو جملة فعلية فعلها جامد، وقد جاءت شواهد في القرآن لم يقترن فيها الجواب بالفاء، وإن جاءت مواضع أخرى مماثلة لها مقترنة بها.

وبهذا يستدل من: القرآن أن اقتران الجواب بالفاء إنما هو جار على وجه الجواز وليس لزوما، وفي مقابل ذلك نجد جواب الشرط قد اقترن بالفاء في مواضع لم يجز النحويون اقترانه بها.

وفيما يأتي المواضع التي لم يقترن فيها جواب الشرط بالفاء:

١- الجواب جملة اسمية:

قوله تعالى: ﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾[١].

---

[١] الأنعام، الآية: ١٢١.

وقوله: ﴿هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد﴾ [1].

وقوله: ﴿وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون﴾[2].

وقوله: ﴿وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾[3].

وقوله: ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾[4].

وقوله: ﴿حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة﴾[5].

وقد جاء جواب الشرط مقترنا بالفاء في نظير هذا الأسلوب، في قوله تعالى: ﴿وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيمانا﴾[6].

ومما جاء فيه جواب الشرط جملة اسمية غير مقترن بالفاء قوله تعالى: ﴿أئذا متنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد﴾ [7].

وقوله: ﴿كلا إذا بلغت التراقي۝ وقيل من راق۝ وظن أنه الفراق۝ والتفت الساق بالساق۝إلى ربك يومئذ المساق﴾[8].

ولم يقل "فإلى ربك يومئذ المساق" لأنها هي الجواب.

وقوله: ﴿إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين﴾[9].

---

[1] سبأ، الآية: ٧.

[2] يس، الآية: ٤٥.

[3] الشورى، الآية: ٣٧.

[4] الشورى، الآية: ٣٩.

[5] آل عمران، الآية: ١٥٢.

[6] التوبة، الآية: ١٢٤.

[7] ق، الآية: ٣.

[8] القيامة، الآية: ٢٦-٣٠.

[9] البقرة، الآية: ١٨٠.

٢- الجواب جملة مسبوقة بطلب (استفهام) غير مقترن بالفاء:

قوله تعالى: ﴿إن أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته﴾[1].

وقوله: ﴿قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم وختم على قلوبكم من إله غير الله يأتيكم به﴾[2].

وقوله: ﴿قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك إلا القوم الظالمون﴾[3].

وقوله: ﴿قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتا أو نهارا ماذا يستعجل منه المجرمون﴾[4].

وقوله: ﴿قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون﴾[5].

وقوله: ﴿قل أرأيتم إن جعل الله عليكم النهار سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا تبصرون﴾[6].

وقوله: ﴿قل أرأيتم إن كان من عند الله ثم كفرتم به من أضل ممن هو في شقاق بعيد﴾[7].

وقد جاء جواب الشرط مقترنا بالفاء فيما يشاكل هذا الأسلوب في قوله تعالى: ﴿قل أرأيتم إن أهلكني الله ومن معي أو رحمنا فمن يجير الكافرين من عذاب أليم﴾[8].

---

(١) الزمر، الآية: ٣٨.

(٢) الأنعام، الآية: ٤٦.

(٣) الأنعام، الآية: ٤٧.

(٤) يونس، الآية: ٥٠.

(٥) القصص، الآية: ٧١.

(٦) القصص، الآية: ٧٢.

(٧) فصلت، الآية: ٥٢.

(٨) الملك، الآية: ٢٨.

وفي قوله: ﴿قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين﴾[1].

٣- الجواب جملة فعلية فعلها جامد غير مقترن بالفاء.

قوله تعالى: ﴿إذا وقعت الواقعة ۞ ليس لوقعتها كاذبة﴾[2].

يفسره الزمخشري على هذا النحو "أي إذا وقعت الواقعة لم تكن لها رجعة"[3].

ويقول أبو البقاء العكبري في توجيهه "أي إذا وقعت لم تكذب"[4].

٤- جواب الشرط مسبوق بـ (ما) غير مقترن بالفاء.

قوله تعالى: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم إلا أن قالوا ائتوا بآبائنا إن كنتم صادقين﴾[5].

وقوله: ﴿فلما جاءهم نذير ما زادهم إلا نفورا﴾[6].

وقد جاء جواب (لما) مقترنا بالفاء في قوله تعالى: ﴿فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد وما يجحد بآياتنا إلا كل ختار كفور﴾[7].

---

(١) الملك، الآية: ٣٠.

(٢) الواقعة، الآية: ١-٢.

(٣) الكشاف: ٤/٤٥٥.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢٠٢.

(٥) الجاثية، الآية: ٢٥.

(٦) فاطر، الآية: ٤٢.

(٧) لقمان، الآية: ٣٢.

جواب الشرط بالفاء في غير مواضع اقترانه بها:

- جاء الفعل المضارع مقترنا بالفاء، وهو ما لا يجيزه النحويون وذلك في قوله تعالى: ﴿ومن كفر فأمتعه قليل﴾[1].

وقوله: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾[2].

- وجاء الفعل الماضي مقترنا بالفاء وهو دال على الدعاء في قوله تعالى: ﴿ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار﴾[3].

- وجاء مقترنا بها في غير الدعاء في قوله تعالى:

﴿إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين۞ وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين﴾[4].

---

(1) البقرة، الآية: ١٢٦.

(2) المائدة، الآية: ٩٥.

(3) النمل، الآية: ٩٠.

(4) يوسف، الآية: ٢٦، ٢٧.

إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما:

من القواعد الراسخة المجمع عليها: أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما، وقد عبر عن ذلك ابن مالك في ألفيته في قوله:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم[1]

نحو قولنا: إن قلت الحق والله تسلم

و: والله إن قلت الحق لتسلمن

هذا إذا اجتمعا في عبارة واحدة، ولكننا نجد في القرآن شرطا والجواب مؤكد بالنون، مع عدم وجود قسم في الجملة، كما في قوله تعالى:

﴿وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين﴾[2].

وقوله: ﴿ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه لينصرنه الله إن الله لعفو غفور﴾[3].

وقوله: ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم﴾[4].

ولا يمكن القول إن الجواب جاء هنا للقسم على تقدير قسم قبل أداة الشرط؛ إذ لو صح تقدير قسم هاهنا لكان الأجدر أن يقدر قبل جملة القسم، وليس قبل أداة الشرط، وإلا فكيف يكون غير المذكور أحظى من المذكور بالسبق وبالجواب أيضا؟!

وإننا لنجد في القرآن الدليل القاطع على أن الجواب للشرط مع مجيئه مؤكدا بالنون، وذلك في قوله تعالى:

﴿من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾[5].

---

(١) شرح ابن عقيل: ٣٤٩/٢.

(٢) الأعراف، الآية: ٢٣.

(٣) الحج، الآية: ٦٠.

(٤) المائدة، الآية: ٧٣.

(٥) النحل، الآية: ٩٧.

فقد جاءت الفاء دالة على تقدم الشرط، وعلى أن الجواب له مع توكيده بـالنون، وفي هذا دلالة قاطعة على أن جواب الشرط قد يأتي مؤكدا بنون التوكيد، وهو ما لا يرد له ذكر في كتب النحو. إن ما يرد فيها هو: إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما والجواب للشرط إذا لم يكن ثمة قسم.

وحين وقف أبو البركات الأنباري على قوله تعالى "ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه لينصرنه الله إن الله لعفو غفور"(١).

حمله ما استقر في يقينه النحوي على القول: إن (من) هنا ليست شرطية؛ إذ جاء الجواب مؤكدا بالنون دون وجود ما اشترطوه في هذا الشأن، وتمحل لذلك بأن قال: "من في موضع رفع لأنه مبتدأ، وهو بمعنى الذي، وصلته (عاقب)، وخبره لينصرنه الله، ولا تكون (من) ههنا شرطية، لأنه لا لام فيها، كما في قوله تعالى: ﴿**لمن تبعك منهم لأملأن جهنم منكم أجمعين**﴾(٢).

يريد أنه حينما تكون (من) شرطية ويأتي الجواب مؤكدا بالنون فلابد أن تقترن باللام الدالة على القسم ليكون الجواب للقسم.

ومما يدل على فساد ما ذهب إليه أن الجواب قد جاء للشرط مع وجود اللام، وذلك في قوله تعالى:

﴿**ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل**﴾(٣).

واللام في الآية لام الابتداء دخلت على (من) الشرطية دخولها على أي اسم آخر.

وإذا كان القرآن قد أظهر أن فعل الشرط يأتي مؤكدا بالنون بعد إن الشرطية المدغمة في (ما) في قوله تعالى: ﴿**وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء**﴾(٤).

---

(١) الحج ، الآية : ٦٠

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ١٧٨/٢

(٣) الشورى ، الآية : ٥٨

(٤) الانفال ، الآية : ٥٨

وقوله: ﴿فإما ترين من البشر أحدا فقولي إني نذرت للرحمن صوما﴾ [1]

وقوله: ﴿إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف﴾ [2].

فقد دل أيضا فيما أثبتنا من الآيات على أن جواب الشرط يأتي مؤكدا بالنون دون أن يرد معه قسم.

---

(1) مريم ، الآية : ٢٦

(2) الاسراء ، الآية : ٢٣

حسب يحسب من الباب السادس:

تجمع كتب الصرف القديمة والحديثة على أن الفعل (حسب) من الباب السادس، أي أنه مكسور العين في الماضي والمضارع، وقد جعلوه عنوانا لهذا الباب، فيقال "باب حسب يحسب".

في حين أننا نجد هذا الفعل يرد في القرآن، في المصحف الذي بين أيدي الناس من الباب الرابع: باب فرح بفرح، في كل المواضع التي اشتملت على مضارعه، وهي واحد وثلاثون موضعا.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا﴾[1].

وقوله: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب﴾[2].

وقوله: ﴿وتحسبهم أيقاظا وهم رقود﴾[3].

وقوله: ﴿أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه﴾[4].

وقوله: ﴿يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف﴾[5].

وهكذا في كل المواضع، والغريب أن الصرفيين القدامى والمحدثين حينما يذكرون أن الفعل (حسب) من الباب السادس لا يستثنون، ولا يشيرون إلى الصورة التي جاء عليها هذا الفعل في القرآن في واحد وثلاثين موضعا، وهذا القدر يلزم بالتنبيه عليه، مع الإشارة إلى القراءات الأخر التي جاء فيها هذا الفعل مكسور العين في الماضي والمضارع.

---

(1) آل عمران، الآية: ١٦٩.

(2) النمل، الآية: ٨٨.

(3) الكهف، الآية: ١٨.

(4) القيامة، الآية: ٣.

(5) البقرة، الآية: ٢٧٣.

يؤكد الفعل المضارع بالنون شرط أن يكون مسبوقا بقسم:

وضع النحوين شروطا لتوكيد الفعل المضارع بالنون، ومن هذه الشروط أن يكون مسبوقا بقسم ظاهر أو مقدر، وإنا لنجد في القرآن ما يبطل هذا الشرط، وذلك حينما يكون المؤكد بالنون وعدا من الله سبحانه وتعالى.

نحو قوله: ﴿والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا﴾[1].

وقوله: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا﴾ [2].

وقوله: ﴿كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه﴾[3].

وقوله: ﴿الله لا إله إلا هو ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه﴾[4].

وقوله: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنكفرن عنهم سيئاتهم﴾[5].

إذ ما الوجه في تقدير القسم في هذه المواضع ونحوها، وكله قول الله ووعده؟ وما الموجب إلى النص على اشتراط القسم قبل المضارع المثبت إذا أريد توكيده بالنون ظاهرا أو مقدرا؟

ولا يقتصر انتفاء الحاجة إلى تقدير القسم هنا على كلام الله تعالى، وإنما يجوي ذلك على كلام الناس أيضا.

فإذا أردنا أن نؤكد جملة كهذه (تنتصر المظلوم) فإن لدينا سبيلين لذلك: أحدهما

---

(1) الحج، الآية: ٥٨.

(2) النور، الآية: ٥٥.

(3) الأنعام، الآية: ١٢.

(4) النساء، الآية: ٨٧.

(5) العنكبوت، الآية: ٧.

باللام والنون فنقول: لننصرن المظلوم

والآخر بالقسم مع اللام والنون فنقول: والله لننصرن المظلوم.

والتوكيد في الجملتين مختلف بلا ريب، إذ لا يمكن أن تكونا كلتاهما سواء في مقدار التوكيد مع اختلافهما في مقدار اللفظ.

كذلك الشأن إذا أردنا أن نؤكد جملة اسمية، نحو: محمد كريم

فنقول: لمحمد كريم، و: والله إن محمدا لكريم

وإذا كنا لا نقدر قسما في قولنا: لمحمد كريم، وقولنا: إن محمدا لكريم، فكذلك ينبغي ألا نقدر قسما إذا قلنا: لننصرن المظلوم؛ إذ لا يمكن أن يكون اللفظ مؤكدا وهو القسم في مسألتنا هذه وهو موجود، وهو غير موجود، ولا يعقل أن يكون عدم ذكره كذكره، إذ التوكيد زيادة في اللفظ، ولا يمكن أن يكون نقصه مع القول بحذفه توكيدا.

﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾[1]

اختلفت مذاهب النحويين في توجيه مجيء (قريب) مذكرا وهو خبر عن (رحمة) في الآية، ثم استقر الأمر عند المتأخرين على أنه من تذكير المضاف المؤنث لإضافته إلى مذكر.

وإنا لنجد عند أبي البركات الأنباري بوادر التوجيهات لما استشكل على الأئمة – كما يقولون– في هذه الآية، إذ ذكر فيها ثلاثة أوجه:

الأول: أنه ذكر حملا على المعنى، لأن الرحمة بمعنى الرحم، وهو مذكر.

الثاني: أنه ذكر لأن المراد بالرحمة المطر، وهو مذكر.

والثالث: أنه ذكر على النسب، أي ذات قرب، كقولهم: امرأة طالق وطامث وحائض، أي ذات طلاق وطمث وحيض"[2].

وليس ثمة أعجب من هذا كله، وذلك لأننا نجد في القرآن الجواب القاطع في هذا الشأن، في قوله تعالى:

﴿وما يدريك لعل الساعة قريب﴾[3].

وقوله: ﴿وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا﴾[4].

إذ ما المضاف الذي أضيفت إليه الساعة لمجيء (قريب) مذكرا هنا؟

وأي معنى من معاني الرحمة يمكن أن نضفيه على (الساعة) لتوجيه تذكيرها؟

وقد جاءت الساعة في القرآن تسعا وأربعين مرة كانت فيها كلها مؤنثة، مما يبعد أي احتمال آخر.

أهم لم يروا هاتين الآيتين؟ أم أنهم يمضون فيما هم مغرون به من تعديد الأقوال واستعراضها إجراء لما تقتضيه رسوم الدرس النحوي.

---

(١) الأعراف، الآية: ٥٦.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: .

(٣) الشورى، الآية: ١٧.

(٤) الأحزاب، الآية: ٦٣.

يبدو لنا أنهم لم ينتبهوا إلى الآيتين، ودليلنا لذلك أن السيوطي عرض هذه المسألة في الأشباه والنظائر في أكثر من عشرين صحيفة[1]، أثبت فيها ستة توجيهات لابن مالك، وثمانية توجيهات لابن هشام، وقد جاءت جميعها في رسالة أفردها ابن هشام لبيان الإشكال في الآية، وقد استشهد كل من ابن مالك وابن هشام بآيات في سياق عرضهما لتوجيهاتهما، ولم ترد الآيتان "وما يدريك لعل الساعة قريب" و"وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا" معها مما يؤكد أنهما لم يرياهما، وإلا فإن كل الكلام معهما يكون فضلا لا موجب له.

هذا إذا لم يكن استعراض الأوجه والأقوال، وما يرد خلال ذلك من الشواهد والتعليلات مما تستلزمه الصنعة هو المطلوب.

---

(1) الأشباه والنظائر: ٣/١٧٣-١٩٥.

ما لم يحسنوا إبرازه والتنبيه عليه، وما أخلوا به

لم يعكف النحويون على استقراء كل ما في القرآن من الأحكام والأساليب على الرغم من اتساع علم النحو وتضخمه منذ مقدمات نشأته حتى زماننا هذا . وما استشهد به سيبويه منه، وقد أربى قليلا على الأربعمئة شاهد لم يستوف استيفاء شاملا كل ما في القرآن من الأحكام والتراكيب الأسلوبية.

وقد نشأ عن امتداد نظر النحويين في حدود ما اشتمل عيه كتاب سيبويه -إذ يذكرون ما ذكر ويتركون ما ترك -أن أخلوا بالكثير من الظواهر التي تمثلت في القرآن. فلقد وقر في أذهانهم أن كتاب سيبويه اشتمل على كل ما يدخل في علم النحو والصرف، وان شواهده من القرآن هي كل ما يستشهد به منه لكل مسائل النحو، فهم مستغنون بما اشتمل عليه عن التماس المزيد، وإذا زادوا شيئا فإن ذلك لم يمتد إلى جوانب أخرى مما أغفلها الأسلاف من القرآن، وإنما كانوا يردفون شواهده بشواهد مماثلة.

لقد تناءت كثيرا الضفاف التي ينحصر بينها علم النحو، واتسعت وتشعبت مسائله وفروعه، واشتمل على الكثير الكثير مما لا يحتاج إليه، وبقي مع ذلك كله المستمد من القرآن لا يتجاوز كثيرا المسائل التي نظر فيها الأسلاف الأوائل الذين حرصوا على السير بمحاذاة كتاب سيبويه.

ولا نكاد نستثني من النحويين في هذا الشأن غير اثنين هما: ابن مالك وابن هشام، فقد ولى هذان العالمان وجهيهما شطر القرآن، فتهيأ لهما أن يصيبا منه ما صححا به كثيرا من الأوهام التي وقع فيه أسلافهما.

والغريب أن الحكم أو الأسلوب تتعدد أمثلته في القرآن، بحيث تتجاوز شواهده منه العشرة، ولا يدفع ذلك النحويين إلى أن يلتفتوا إليه ليستنوا له قاعدة تجريه في نحوهم، وتكشف الوجه فيه، لا لحمل الناس على القياس عليه، وإنما لمجرد الإعلام بوجوده في القرآن، ومن أجل هذا فإننا نظل نواجه من القرآن الكثير مما لا نجد له جوابا في نحونا، ويكفي دليلا على ذلك حيرة العالمين الجليلين: أحمد محمد شاكر

وعبد السلام هارون أمام اقتران جواب إذا الشرطية باللام في شاهد شـــعري دون أن يعلما أن له نظيرا في القرآن –وهما من هما علما وتدقيقا–.

وفي مقابل إخلالهم بالكثير مما تمثل في القرآن علـــى نحـــو ظـــاهر نجـــد أن النحويين جميعا مغرون كثيرا بتتبع الشاذ والغريب والنادر من الشواهد الشعرية، يقفون عليها في سياق ما يعرضون، أو يفردون لها مسائل في أعقاب ما ينتهون من عرضه، دون أن يمتد مثل هذا الاهتمام إلى كثير من الأحكام والأساليب التي ترد في القرآن مما بدا غير جار على وفق ما قرروا، فأمسكت كتب النحو عن التنبيه عليه، ولا سيما منها ما كان متجها إلى متعلمي هذا العلم وطالبيه، وبقي دارسو هذا العلم يفـــاجؤون مـــن القرآن في كل مراتب دراستهم –مهما علت– بما لم يجدوا له جوابا فيما درسوه مـــن النحو، وإن من ذلك ما ألمحت إليه بعض كتب الأوائل من النحويين بإشارات عـــابرة، وما وقف عليه المفسرون للقرآن والمعربون له، والمبينون لمعانيه بيد أنهم أبقوه حيث هو في مواضعه دون أن يدخلوه في مسائل النحو وأبوابه، كأنهم يرونه شـــأنا قرآنيـــا خاصا به، يلتمس له التوجيه الذي يناسبه، ثم لا يجعله ذلك مقيسا عليه مأخوذا به، وقد رأينا أن منهم من يصرح بمنع القياس على أمور بدت في القرآن مخالفة لما استقر في هذا العلم ورسخ.

وهذه أمثلة لما رأيناه غير محظي بالاهتمام والإبراز فيما يدرس من كتب النحـــو مما هو محتاج إليه في الاستعمال، ومنها ما أخلوا به دون أن ينبهوا عليه.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عود الضمير على مصدر الفعل:

بوسعك أن تقول: أصدق في تعاملك مع الناس فهو خير سبيل إلى كسب ثقتهم، والضمير يعود على الصدق. وأن تقول: ارحم من دونك فهي دليل نبلك، والضمير يعود على الرحمة.

وفي هذا الأسلوب ضرب من الإيجاز، إذ إن دلالة الفعل المذكور على مصدره ماثلة في الذهن، فلا يعدوه الضمير إذا أبرز عائدا عليه، فيتساوى التعبيران: أصدق... فهو خير سبيل، و:أصدق... فالصدق خير سبيل، والأول أوجز، وإذا بدا غير مألوف فما ذلك إلا لأن النحويين أغفلوه ولم ينبهوا عليه، فأحجمنا عن استعماله، ويشفع له وروده في القرآن في مواضع كثيرة.

منها قوله تعالى: ﴿وإن تنتهوا فهو خير لكم﴾[1].

وقوله: ﴿فإن تبتم فهو خير لكم﴾[2].

والضمير عائد على التوب، بدليل قوله تعالى: ﴿غافر الذنب وقابل التوب﴾.

وقوله: ﴿ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم﴾[3].

والضمير في (بعدها) يعود على التوبة.

وقوله: ﴿ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾[4].

وقوله: ﴿ونخوفهم فما يزيدهم إلا طغيانا كبيرا﴾[5].

وفاعل يزيدهم ضمير مستتر يعود على التخويف.

---

(١) الأنفال، الآية: ١٩.

(٢) التوبة، الآية: ٣.

(٣) النحل، الآية: ١١٩.

(٤) النحل، الآية: ١٢٦.

(٥) الإسراء، الآية: ٦٠.

وقوله: ﴿ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه﴾[1].

وبعده: ﴿ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب﴾[2].

في الآية الأولى عاد الضمير مذكرا على التعظيم، وفي الثانية عاد على الشعائر في فإنها.

وقوله: ﴿وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم﴾[3].

وقوله: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾[4].

والضمير في كان عائد على الإنفاق.

وقوله: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يرضه لكم﴾[5].

وقوله: ﴿ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم﴾[6].

والضمير في كان يعود على الصبر.

وقد جاء الضمير عائدا على اسم المفعول للفعل المذكور قبل، وذلك في قوله تعالى: ﴿وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى﴾[7].

يقول أبو البقاء: "ولو كان ذا قربى، أي ولو كان المقول له أو فيه"[8]. ومثله قوله تعالى: ﴿وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى﴾[9].

أي ولو كان المدعو ذا قربى.

---

(1) الحج، الآية: ٣٠.

(2) الحج، الآية: ٣٢.

(3) النور، الآية: ٢٨.

(4) الفرقان، الآية: ٦٧.

(5) الزمر، الآية: ٧.

(6) الحجرات، الآية: ٥.

(7) الأنعام، الآية: ١٥٢.

(8) التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٩٩.

(9) فاطر، الآية: ١٨.

همزة الاستفهام في الشرط والجواب:

وهذا أسلوب آخر لم يدخله النحويون في نحوهم حين يعرضون للكلام على الشرط وجوابه، فهم ينصرفون إلى ذكر الصور المقبولة وغير المقبولة لجملتي الشرط والجواب، وهم لا يلتفتون إليه حين يعرضون مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء والسياقان يؤديان إلى الوقوف عليه مع تعدد أمثلته في القرآن، ومن أجل هذا فإن العالمين بما تشتمل عليه كتب النحو لا يجرؤون على القول: إذا زرتك اليوم أألجدك، وإنما يعمدون إلى استعمال "هل" في الجواب احتياطاً، إذ إن القول: إذا زرتك اليوم فهل أجدك، أسلم وأجرى مع القواعد المعروفة.

وفي القرآن لا تأتي همزة الاستفهام في جواب الشرط فحسب، وإنما تأتي سابقة لأداة الشرط أيضاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[1].

وقوله: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[2].

وقوله: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ﴾[3].

وقوله: ﴿ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾[4].

وقوله: ﴿ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾[5].

وقد يأتي الاستفهام فيما يدل على الجواب متقدما كما في قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ۞ أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً﴾[6].

---

(1) الرعد، الآية: ٥.

(2) الصافات، الآية: ١٦، المؤمنون، الآية: ٨٢، الواقعة، الآية: ٤٧.

(3) الصافات، الآية: ٥٣.

(4) النمل، الآية: ٦٧.

(5) الإسراء، الآية: ٤٩، ٩٨.

(6) النازعات، الآية: ١٠، ١١.

وعلى الرغم من توفر ابن هشام على ذكر القريب والبعيد مما يتصل بالهمزة في مغنيه، وعرضه لما تختص به دون غيرها من أدوات الاستفهام فإنه لم يعرض لهذا الأسلوب الذي تنفرد به وهو دخولها في الشرط وفي الجواب، ولا ريب أن ورود هذا الأسلوب في هذا العدد من المواضع في القرآن يجعل من إغفال التعرض إليه إخلالاً مزرياً.

إن النافية في جواب الشرط

لا يذكر النحويون (إنْ) النافية وما يكون حكمها إذا جاءت في جواب الشرط، وإن كانوا ينبّهون على ما يكون من شأن أخواتها النافيات الأخريات.

- لن وما: فينصّون على وجوب اقترانهما بالفاء.
- ولم ولا: ويمنعون اقترانهما بالفاء إذا وقعتا في جواب الشرط .

ولا يكاد يُعرف من كتب النحو جميعها: أتقع (إنْ) النافية في جواب الشرط أم لا، وما حكمها إذا وقعت فيه من حيث اقترانها بالفاء وعدمه.

وقد جاء جواب الشرط مسبوقاً بها في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا ﴾[1].

وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾[2].

ولم تقترن بالفاء، والسياق يلزمهم بذكرها حين يُنبّهون على ما يقترن بالفاء من أخواتها النافيات، وما لا يقترن بها.

---

(1) الأنبياء، الآية: ٣٦.

(2) الفرقان، الآية: ٤١.

صيغتنا (أفعلاء وفُعلاء) ومنعهما من الصرف:

لا يكاد يرد ذكر لصيغتي أفعلاء وفعلاء في كتب النحو حين يكون الكلام على ما يمنع من الصرف من الأبنية، ولا تذكران مع صيغة منتهى الجموع التي هي مما يمنع من الصرف لأنهما ليستا منها، وقد أغفلهما ابن مالك في الفيّته، ولم يذكرهما فسار شراحه على نهجه، وتقيدوا بشرح ما أثبت.

وإذا استقرينا من ذكرهما ومن لم يذكرهما من النحويين فإننا نجد أن سيبويه أوردهما مع عدد من الصيغ النادرة، إذ قال: "هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وذلك نحو: حمراء وصفراء وخضراء وصحراء وطرفاء ونفساء وعشراء وقوباء وفقهاء و سابياء وحاوياء وكبرياء، ومنه أيضاً أصدقاء وأصفياء، ومنه زمكّاء وبروكاء وبراكاء ودبوقاء وخنفساء وعنظباء وعقرباء وزكرياء، فقد جاءت هذه الأبنية كلها للتأنيث"[1].

وإذا تأملنا نص سيبويه وجدنا فيه ما يأتي:

١- أنه جمع فيه بين ما هو مؤنث وما ليس بمؤنث، ففقهاء وأصدقاء وأصفياء ليست مؤنثة، ولا هي جموع لمؤنث، فهي تندّ لذلك عن قوله "فقد جاءت هذه الأبنية كلها للتأنيث" إذ ليست كلها للتأنيث.

٢- أنه جمع فيها بين ما كانت الهمزة في مفرده وهي من بنيته وما كانت همزته طارئة بسبب جمعه على أفعلاء وفعلاء .

وعلى هذا فهي لا تنسلك مع هذا القدر من التباين الظاهر في علة واحدة لمنعها من الصرف .

ولعل من اغفل ذكر هاتين الصيغتين عند الكلام على ما يمنع من الصرف من الابنية لم يقتنع بالعلة التي ذكرت لمنعهما منه, وحين تعرض المبرد لما يمنع من الصرف لانتهائه بهمزة التأنيث ذكر ما ذكره سيبويه دون ما جاء على وزن أفعلاء وفُعَلاء.

وقد ورد في القرآن عشرون جمعاً على وزن افعلاء وفعلاء: خمسة عشر منها

---

(١) سيبويه: ٢١٣/٣، ٢١٤.

على وزن فُعَلاء، وهي: برءاء، وحنفاء، وخلطاء وخلفاء ورحماء وسفهاء وشركاء وشعراء وشفعاء وشهداء وضعفاء وعلماء وفقراء وقرناء وكبراء.

وخمسة على وزن أفعلاء وهي: أدعياء وأشداء وأغنياء وأنبياء وأولياء.

وقد ترددت هذه الجموع في القرآن ستاً وتسعين مرة.

وعلى الرغم من هذا كله قل من يُنبّه على منع هاتين الصيغتين من الصرف من النحويين المتأخرين، وقد وجدت السيوطي يذكر أولياء في قوله " نحو حُبلى أو ممدودة نحو حمراء ، سواء أكان ما هي فيه مفرداً كما مثل أو جمعاً كسكارى وأولياء صفة لمذكر"[1]. ولم يشر إلى صيغة فُعَلاء بشيء.

بيد أنهم جميعاً لم يفتهم الوقوف على (سراويل) المفردة معنى والمفردة مثيلاً والكلام على منعها من الصرف، وهي بعد لفظٌ أعجميٌّ، وقد أفرد ابن مالك لها بتبين في ألفيّته على الرغم من إغفاله صيغتي أفعلاء وفعلاء التي تردّدت أمثلتها في القرآن ستاً وتسعين مرة، فألزم شارحيه بالوقوف عليهما شارحين وموضحين، إذ يقول:

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

وإن به سُمّي أو بما لحق به فالانصراف منعه يحق[2]

وعلى الرغم من حرص ابن هشام والأشموني في شرح كل منهما لألفيته على التنبيه على ما أخل به لم نجدهما يأخذان عليه إغفاله لهاتين الصيغتين.

وقد سود الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب صحيفتين لسراويل، عرض فهما مذهب سيبويه في منع صرفها ومذهب المبرد ومذهب الأخفش ومذهب أبي علي وقول الجزولي ، وقولا آخر لسيبويه، دون أن يشير أية إشارة الى صيغتي أفعلاء وفعلاء.

---

(1) همع الهوامع: ٦٨/١.

(2) شرح ابن عقيل: ٣٠٠/٢-٣٠٢.

حذف المفعول له:

تشتمل كتب النحو في كثير من المواضع على عرض لضروب من الحذف يطرأ لأركان الجملة أو لواحقها، كحذف المبتدأ وحذف الخبر وحذف الفعل وحذف المفعول به وحذف النعت وحذف المنعوت وغير ذلك، بيد أنها لا تتعرض لحذف المفعول له بشيء على الرغم من أنه حذف في القرآن في كثير من المواضع ، نبّه على طائفة منها قسم من النحويين حين يقفون عليها في سياق إعرابهم القرآن وبيان معانيه وتفسيره ، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾[1].

يفسره الأخفش في معانيه "كراهية أن يبلغ محله"[2].

وقوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لاَ تَشْعُرُونَ۞أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَاحَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ﴾[3].

يقدره الزمخشري "كراهة أن تقول"[4].

وقوله: ﴿فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[5].

يقدره أبو البركات الأنباري "كراهة أن تضلوا، ولئلا أن تضلوا، ثم يقول "والأول أوجه الوجهين"[6].

ومثله قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾[7].

يقول الانباري "كراهة أن يفقهوه فحذف المضاف، وقيل تقديره لئلا يفقهون"[8]،

---

(١) الفتح، الآية: ٢٥.

(٢) معاني القرآن (الأخفش): ٥٢/٢.

(٣) الزمر، الآية: ٥٥، ٥٦.

(٤) الكشاف، الآية: ١٣٦/٤.

(٥) النساء، الآية: ١٧٦.

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٩/١.

(٧) الأنعام، الآية: ٢٥.

(٨) البيان: ٢٨١/١.

وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾(١).

يقول الأنباري: "أن تميد في موضع نصب على المفعول له وفي تقديره وجهان أحدهما أن يكون تقديره: كراهة أن تميد بكم... والثاني أن يكون تقديره: لئلا تميد بكم، والوجه الأول أوجه الوجهين لأن حذف المضاف أكثر من حذف لا"(٢).

ويقدره أبو البقاء العكبري "مخافة أن تميد بكم"(٣).

ومنهم من يعد المصدر المؤول مفعولا له ، وهو مما أخلوا به أيضاً حين يتوسعون في الكلام على المفعول له في كتب النحو، إذ يشترطون فيه المصدرية ، ويقتصرون على ذكر المصدر الصريح في أمثلتهم وشواهدهم له، دون أن يشيروا إلى جواز مجيئه مصدراً مؤولاً.

يقول الزجاج في إعرابه لقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلاَّ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾(٤). "وموضع أن النصب مفعول له، المعنى فلعلك باخع نفسك لتركهم الإيمان. كذلك أعرب مكي بن أبي طالب المصدر المؤول (أن رآه) من وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى ۞ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾(٥)، إذ عده مفعولاً له(٦).

وقال أبو البركات الأنباري حين وقف على قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾(٧): "وأن تؤمنوا في موضع نصب على المفعول له"(٨).

والأمثلة كثيرة على هذا النحو في القرآن، إذ يأتي فيها كلها المصدر المؤول دالاً على التعليل مؤدياً دلالة المفعول له. وهو ما أخلت به كتب النحو كلها مهما اتسع الكلام على المفعول له.

---

(١) النحل، الآية: ١٥.

(٢) البيان في غريب اعراب القرآن: ٢/٧٦.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٩٢.

(٤) الشعراء، الآية: ٣.

(٥) العلق، الآية: ٦-٧.

(٦) مشكل إعراب القرآن: ٢/٨٢٧.

(٧) الممتحنة، الآية.

(٨) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٣٢.

وصف النكرة بالمعرفة للمدح أو الذم:

وقد جاء ذلك في قوله تعالى "ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً وعدده"[1] وهذا أسلوب أغفل النحويون التنبيه عليه، ومن أجل هذا فنحن لا نستسيغ القول: يحسن بك النأي عن كل كذاب مخادع الذي ساءت دخليته. ويتراءى لنا أنه لا يستقيم إلا إذا حذفنا (الذي).

والبصريون حين يقفون على الآية يحملونها على غير ذلك، وذكر الرضي أن من الكوفيين من يجيز وصف النكرة بالمعرفة مستدلاً بالآية، إذ يقول:

"وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاداً بقوله تعالى "ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً." والجمهور على أنه بدل أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً".

والبدلية لا تستقيم، إذ ليس في البدل: جاء رجل غريب الذي سأل عنك. ولا يصح القطع في الآية؛ لأن المعتمد في القطع هو الحركة الإعرابية، لأنها هي الدالة عليه، وإذا انتفت الحركة فلا قطع، ولا دليل على القطع في (الذي جمع).

---

(1) الهمزة، الآية: ١، ٢.

كاد- اسمها ضمير الشأن محذوفاً

يثبت النحويون في مصنفاتهم أن أوشك وعسى واخلولق تأتي تامة إذا لم يلـــها الاسم، وقد عبر ابن مالك عن ذلك في ألفيته قائلاً:

بعد عسى اخلولق أوشك يرد غنَى بأن يفعل عن ثان فقد

يشرحه ابن هشام "وتختص عسى واخلولق وأوشك بجواز إسنادها إلى أن يفعـل مستغنى به عن الخبر، نحو "وعسى أن تكرهوا شيئاً"[(١)].

ويشرحه ابن عقيل على هذا النحو "اختصت عسى واخلولـــق وأوشـــك بأنـــها تستعمل ناقصة وتامة... وأما التامة فهي المسندة إلى أن يفعل، فإن والفعل في موضـــع رفع فاعل عسى واخلولق وأوشك، واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها".

ثم يقول "وهذا إذا لم يَلِ الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح رفعه بـــه، فـــإن وليَهُ، نحو "عسى أن يقوم زيد" فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد أن فـــ (أن) وما بعدها فاعل لعسى وهي تامـــــة، ولا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشـــلوبين وتجويـــز وجه آخر، وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد أن مرفوعاً بعســـى اســماً لـــها وأن والفعل في موضع نصب بعسى"[(٢)].

وقد جاء هذا الأسلوب الذي اختلفوا في توجيهه في (كاد) أيضاً في القرآن، بـــأن تأخر ما كان اسمها وتقدم خبرها في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُـــوبُ فَرِيـــقٍ مِنْهُمْ﴾[(٣)].

والسياق يُلزم بالإشارة إليه لسببين: لأن (كاد) من قبيل هذه الأفعال ولأنـــها قـــد شاكلتها في هذا الأسلوب، وفي شاهد من القرآن.

غير أنهم أمسكوا عن الإشارة إلى (كاد) وإلى الآية في هذا السياق، وهو أسلوب

---

(١) أوضح المسالك: ص ٦٥.

(٢) شرح ابن عقيل: ٣١٣/١.

(٣) التوبة، الآية: ١١٧.

بوسعنا أن نقيس عليه فنقول: كاد يتضح الأمر وكاد يتم العمل، وكادت تتحسن صحة المريض.

ولا ريب أن انتفاء الإشارة لـ (كاد) في هذا السياق، مع النص على ورود هذا الأسلوب في أخواتها من شأنه أن يحمل بعض المانعين على منعه، على الرغم من ورود شاهده في القرآن، جهلاً به أو التزاماً بما أقره النحويون.

ولما كانوا لا يجيزون أن تكون الجملة الفعلية فاعلاً، فيكون اسم كاد -بناءً على ما قرروا في نظير ذلك- ضمير الشان محذوفاً، وتكون الجملة الفعلية (يزيغ قلوب) في محل نصب خبرها.

وقد جاءت كان مستعملة هذا الاستعمال في خمسة مواضع في القرآن:

في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَوَ لَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى﴾[1].

وقوله: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾[2].

وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾[3].

وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾[4].

وقوله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾[5].

---

(١) غافر، الآية: ٥٠.

(٢) غافر، الآية: ٨٥.

(٣) غافر، الآية: ٢٢.

(٤) التغابن، الآية: ٦.

(٥) الجن، الآية: ٤.

المصدر المؤول أولى بالاسمية من المصدر الصريح وإن تأخر عنه:

جاء المصدر الصريح خبراً على الرغم من تقدّمه على المصدر المؤول، وكونه معرفة مثله في المواضع التي اجتمعا فيها.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾[١].

يقول الطبري "قال أبو جعفر والقراءة التي هي القراءة في قوله تعالى "وما كان قولهم النصب لإجماع قراءة الأمصار على ذلك نقلاً مستفيضاً وراثة عن الحجة وإنما اختير النصب في القول لأن (أن) لا تكون إلا معرفة فكانت أولى بأن تكون هي الاسم دون الأسماء التي قد تكون معرفة أحياناً ونكرة أحياناً"[٢].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ﴾[٣].

وقوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ﴾[٤].

وقوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[٥].

وقوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾[٦].

وقوله: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾[٧].

وقوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[٨].

---

[١] آل عمران، الآية: ١٤٧.

[٢] الطبري: ٢٧٣/٧.

[٣] الأعراف، الآية: ٨٢.

[٤] النمل، الآية: ٥٦.

[٥] النور، الآية: ٥١.

[٦] العنكبوت، الآية: ٢٤.

[٧] البقرة، الآية: ١٧٧.

[٨] العنكبوت، الآية: ٢٩.

وقوله: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[١].

وقد جاء المصدر الصريح اسماً خلافاً للإجماع الذي ذكره أبو جعفر الطبري في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[٢].

وذكر مكي بن أبي طالب أن نصب (فتنتهم) هو الأفضل "لأن المصدر المؤول أعرف من المضاف إلى الضمير"[٣].

وقد جاء المصدر الصريح اسماً دون المصدر المؤول أيضاً في قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٤].

وجاء المصدر المؤول اسماً لـ (إنّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى﴾[٥].

---

(١) الجاثية، الآية: ٢٥.

(٢) الأنعام، الآية: ٢٣.

(٣) مشكل إعراب القرآن: ١/٢٤٨.

(٤) النمل، الآية: ٥١.

(٥) طه، الآية: ١١٨.

لا النافية والفاء في جواب الشرط

ذكرنا فيما سبق أن النحويين حددوا مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء وجوبـاً، ومن هذه المواضع: إذا كان الجواب مسبوقاً بـــ (ما) النافية و(لن)، ونصوا على امتناع اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان مسبوقاً بـــ (لا) و(لم)، وقد بينـــا أن (لا) اقـــترنت بالفاء في جواب الشرط في اثني عشر موضعاً من القرآن، وجاء الفعل بعدها مرفوعاً، كما في قوله تعالى:

﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا﴾(1).

وقوله: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلاَ أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِـــنْ دُونِ اللَّهِ﴾(2).

وقوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلاَ يَخَافُ ظُلْمًا وَلاَ هَضْمًا﴾(3).

وقوله: ﴿فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى﴾(4).

وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَلاَ تَمْلِكُونَ لِي مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾(5).

وجاء جواب الشرط المسبوق بـــ (لا) غير مقترن بالفاء، والفعل بعدها مجـزوم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾(6).

وقوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لاَ يُؤْمِنُوا بِهَا﴾(7).

وقوله: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لاَ تُحْصُوهَا﴾(8).

وقوله: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهُّ لاَ يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾(9).

---

(1) الأنعام، الآية: ١٦٠.

(2) يونس، الآية: ١٠٤.

(3) طه، الآية: ١١٢.

(4) طه، الآية: ١٢٣.

(5) الأحقاف، الآية: ٨.

(6) آل عمران، الآية: ٧٥.

(7) الأعراف، الآية: ١٤٦.

(8) النحل، الآية: ١٨.

(9) النحل، الآية: ٧٦.

وقوله: ﴿إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم﴾[1].

وقوله: ﴿إن يردني الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا﴾[2].

ولا ريب أن اختلاف حكم الجواب في حالي اقترانه بالفاء مع (لا) النافية وعدم اقترانه بها على هذا النحو إنما يستوجب التنبيه عليه.

ثم إنه لإخلال مزر أن يكون هذا كله في القرآن ويغفل، أو يقرر ما يخالفه.

تتابع الشرط والجواب واحد:

وهذا أسلوب من الأساليب القرآنية لم يعره النحويون اهتماما حين ينصرفون إلى الكلام على أدوات الشرط الجازمة، وعلى غير الجازمة، وما يتصل بها من حذف الشرط وحذف الجواب، واقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية، وإذا واجههم شيء من ذلك في سياق إعرابهم للقرآن، فمنهم من يتجاوزه، ومنهم من ينبه عليه في موضعه، ثم لا يمتد ما يقال فيه إلى أبواب النحو ومداخله.

على أن المتأخرين التفتوا إلى هذا الضرب من التعبير حين بلغ النحو من التضخم والترهل إلى حد اللعب والتلهي بمسائله، والسعي لإبداء المزيد من الدلائل التي تقنع الفقهاء بحاجتهم إلى النحو في بعض مسائل الفتوى والنظر؛ إذ نجد عند هؤلاء صياغات مصطنعة، مثل: إن ركبت إن لبست فأنت طالق.

ويكون موضع النظر فيها: ما الحكم؟ أبالطلاق إن ركبت فقط؟ أم إن لبست فقط، أم إن ركبت ثم لبست؟!

ومثل: إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعبدي حر[3].

وهي صياغات -كما ترى- نابية جوفاء، الافتعال باد فيها، اصطنعت لتكون موضوعا للامتحان والمناظرة.

وفي القرآن يرد تتابع الشرط بأداة واحدة تتكرر، أو بأداتين، كما يتبدى في الأوجه الآتية:

---

(1) فاطر، الآية: ١٤.

(2) يس، الآية: ٢٣.

(3) همع الهوامع: ٦٣/١.

- **تتابع الشرط بالأداة (إنْ):**

وشاهده قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾[1].

وقوله: ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2].

وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[3].

- **تتابعه بالأداتين: إن ومن**

وقد جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[4].

وقوله: ﴿يَابَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنْ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[5].

وقوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى﴾[6].

- **تتابعه بـ (إذا) و(إن):**

كما في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾[7].

وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾[8].

---

(1) هود، الآية: ٣٤.

(2) الأحزاب، الآية: ٥٠.

(3) الأنعام، الآية: ٣٥.

(4) البقرة، الآية: ٣٨.

(5) الأعراف، الآية: ٣٥.

(6) طه، الآية: ١٢٣.

(7) البقرة، الآية: ١٨٠.

(8) النساء، الآية: ٦.

وقوله: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾[1].

- تتابعه بـ (إذا) و(مَن):

في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾[2].

- تتابعه بـ (إذا) و(لو):

في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا﴾[3].

وجملة (لو) هنا –الشرط والجواب– هي جواب إذا، وهذا يعضد ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري بأن الشرط الثاني هو جواب للشرط الأول، إذ يقول تعقيباً على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾[4].

"حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني والجواب جواباً للشرط الأول، كقولك: إن أتيتني إن كلمتني أكرمتك، فقولك إن كلمتني أكرمتك جواب: إن أتيتني"[5].

- تتابعه بـ (لولا) و(لو):

كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[6].

ولو تأملنا هذه الأمثلة التي جاء فيها الشرط متتابعاً في القرآن لوجدنا أنها

---

(١) النساء، الآية: ٢٥.

(٢) البقرة، الآية: ١٩٦.

(٣) محمد، الآية: ٢١.

(٤) هود، الآية: ٣٤.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٩٦.

(٦) الفتح، الآية: ٢٥.

يجمعها جامع مقتضاه أن الشرط الأول يمثل عموما في أمر من الأمور، ويـأتي الشرط الأول يمثل عموما في أمر من الأمور، ويأتي الشرط الثاني لشأن خاص فيه.

ولا تنتفي الحاجة إلى هذا الأسلوب في الاستعمال، إذ بوسعنا أن نقيـس عليـه فنقول: إن تقرأ كتابا فإن تجد فيه ما ينفعك فقيده.

أو نقول: إذا رافقت صاحبا فإن لمست منه الوفاء فلا تفرط في صحبته.

وربما قيل: إن العطف يغني عن تتابع الشرط في مثل هذا، حين نقول: إن تقـرأ كتابا فتجد.. و: إذا رافقت صاحبا ولمست فيه...

قيل: بل هو مختلف، إذ الاتباع يفيد وقوع المتبوع متلازما مع فعل الشرط فـي حين أن الشرط لا يكون ذلك فيه إلا على وجه الاحتمال لكونه شرطا آخر.

اقتران الفعل الماضي الدال على الدعاء بالفاء في جواب الشرط

جاء في القرآن اقتران الفعل الماضي بالفاء الرابطة لجواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار﴾[١].

والفعل هذا كما هو ظاهر من السياق دال على الدعاء، والنحويون لا يذكرون ذلك حين يدرجون المواضع التي يقترن فيها الجواب بالفاء، وإن كان هذا يدخل في أحد ضوابطهم، وهو كون الجواب جملة طلبية، بيد أنهم لا يوردون الفعل الماضي الدال على الدعاء في الأمثلة التي يسوقونها في هذا الشأن، ومن أجل هذا فنحن لا نقدم على إدخال الفاء في الجواب حين نقول: إن كنت صالحا وفقك الله؛ لأن النحويين لم يضعوا بين أيدينا ما يبيح لنا إدخال الفاء في الجواب، ولم نجد في شواهدهم ذلك.

وقد وقعنا على طائفة من الشواهد جاء فيها الجواب فعلا ماضيا مقرونا بالفاء في جواب الشرط لدلالته على الدعاء.

من ذلك قول الشاعر:

فمن لامني في أن أهيم بذكرها فكلف من وجدي بها ما أكلف[٢]

وقول قيس ليلى:

وأي قطاة لم تساعد أخا هوى فعاشت بضير والجناح كسير[٣]

وقول النجاشي هاجيا تميم بن مقبل:

إذا الله عادى أهل لؤم ودقة فعادى بني العجلان رهط ابن مقبل[٤]

وقول ذي الرمة:

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته فقام بفأس بين صلبيك جازر[٥]

وقول حسان بن ثابت:

---

(١) النمل، الآية: ٩٠.

(٢) محاضرات اراغب: ١٠١/٣.

(٣) ديوان قيس بن الملوح: ص٢٦١.

(٤) الديباج (لأبي عبيدة): ص ١٢.

(٥) ديوان ذي الرمة: ص ٢١٨.

أن كنت كاذبة الذي حدثتني   فنجوت منجى الحارث بن هشام[1]

ومما جاء على هذا النحو في النثر قول الشعبي لرجل أسمعه كلاما أقذع له فيه: "إذا كنت صادقا فغفر الله لي، وإن كنت كاذبا فغفر الله لك"[2].

(أن) المفتوحة الهمزة في جواب الشرط:

جاءت (أن) المفتوحة الهمزة في جواب الشرط في عدد من المواضع في القرآن، وذلك في قوله تعالى:

﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم﴾[3].

وقوله: ﴿ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم خالدا فيها﴾[4].

وقوله: ﴿كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله﴾[5].

وقوله: ﴿أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون﴾[6].

ولما كان ذلك يخالف الشائع المألوف من استعمالها -إذ إنها تأتي مكسورة الهمزة في هذه الموضع- عد فتحها مما أشكل في القرآن، ونشأ عن ذلك أن اختلفت مذاهبهم في توجيهه، ويبدو من تعدد أوجه القول فيه أنهم لم يستقروا بشأنه على وجه.

يقول سيبويه في "باب تكون فيه أن بدلا من شيء هو الأول، وذلك قولك بلغتني قصتك أنك فاعل كذا، وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون".

وهذا لا مدخل له في مسألتنا، ثم يقول "ومما جاء مبدلا من هذا الباب أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون" فكأنه على أيعدكم أنكم مخرجون إذا متم"[7].

---

(1) ديوان حسان بن ثابت: ص ٣٤٦.

(2) الكامل: ٢/٥.

(3) الأنعام، الآية: ٥٤.

(4) التوبة، الآية: ٦٣.

(5) الحج، الآية: ٤.

(6) المؤمنون، الآية: ٣٥.

(7) سيبويه: ٣/١٣٢.

وعد المبرد (أن) الثانية توكيدا، إذ قال "هذا باب من أبواب أن مكررة وذلك قولك قد علمت أن زيدا إذا أتاك أنه سيكرمك" فكررت الثانية توكيدا ولست تريد بها إلا ما أردت بالأولى من ذلك قوله عز وجل: ﴿**أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون**﴾[1].

وقد كثرت الأقوال في هذا الشأن أجملها أبو البركات الأنباري على هذا النحو "قوله تعالى: "كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله"[3] . وفي فتح أن الثانية خمسة أوجه:

الأول: أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره فشأنه أن يضله، أي: فشأنه الإضلال.

والثاني: أن يكون عطفا على الأولى.

والثالث: أن يكون تأكيدا للأولى.

والرابع: أن يكون بدلا من الأولى.

والخامس: أن يكون في موضع رفع بالظرف عند بعض النحويين، وتقديره: فله أي فله نار جهنم".

ثم يعقب أبو البركات على هذه الأوجه، فيرى أن الأول أوجهها.

ويبطل الأوجه الأخرى قائلا "فأما الوجه الثاني وهو أن يكون عطفا فيرد عليه بأن يقال: من تولاه شرط، والفاء جواب الشرط، ولا يجوز العطف على (أن) الأولى إلا بعد تمامها من صلتها -لأنه لا يجوز العطف على الموصول إلا بعد تمامه، والشرط والجواب هاهنا هما خبر (أن) الأولى".

ثم يقول: "أما الثالث والرابع فقد اعترض عليهما من وجهين: أحدهما ما قدمناه من امتناع وجه العطف، لأن التوكيد والبدل لا يكونان إلا بعد تمام الموصول بصلته كالعطف، فكما امتنع العطف فكذلك امتنع التوكيد والبدل.

والثاني أن الفاء قد دخلت بين أن الأولى والثانية، والفاء لا تدخل بين المؤكد والمؤكد، ولا بين البدل والمبدل منه"[2].

---

(1) المقتضب: ٢/٣٥٦.

(3) الحج ، الآية : ٤

(2) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٦٨.

وقد ذكر أبو البقاء العكبري في إعرابه القرآن نحوا من ذلك[1].

وكل ما قيل في هذا الشأن مستغنى عنه، فقد حدد القرآن نفسه الجواب القاطع لهذا الأسلوب، إذ تأتي فيه (إن) الثانية في جواب الشرط موافقة لـ (إن) قبلها، فتحا ففتحا، وكسرا فكسرا، بدليل الآيات المذكورة، وقد جاءت فيها (ان) الثانية مفتوحة الهمزة موافقة لسابقتها.

وبدليل قوله تعالى -وقد جاءت فيه (إن) الثانية مكسورة حين كانت الأولى مكسورة-: ﴿قد من الله علينا إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾[2].

وقوله: ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم﴾[3].

ولا موجب بعد هذا لكل ما قيل، إذ حدد القرآن الوجه في ذلك، لولا ما يستهويهم من استعراض الأقوال، وكأنهم يلقونها إلقاء دون تأمل، لمجرد التعديد، وإلا فكيف يجتمع أن تكون الجملة بدلا أو توكيدا أو عطفا مع كونها جوابا لشرط جازم مقترن بالفاء، والبدل والتوكيد والعطف توابع، فهي فضلات يمكن طرحها من الكلام، وجواب الشرط لا يتم الكلام إلا به؟

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٤٩.

(2) يوسف، الآية: ٩٠.

(3) الجمعة، الآية: ٨.

ظهور أن المحذوفة وجوبا بعد لام الجحود:

من مواضع نصب الفعل المضارع بأن مضمره وجوبا وقوعه بعد كان المنفية واقترانه باللام التي يسمونها لام الجحود، كما في قوله تعالى:

﴿ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه﴾[1].

وقوله: ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة﴾[2].

ولم يذكر النحويون أن (أن) هذه تظهر إذا تقدمت الام فاقترنت بما كان اسما لكان على الرغم من تعدد أمثلة ذلك في القرآن.

ومنه قوله تعالى: ﴿ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء﴾[3].

وقوله: ﴿ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله﴾[4].

إذ لو جردنا اللام مما دخلت عليه وقرناها بالفعل المضارع لأدى ذلك إلى حذف أن وجوبا، حين نقول "ما كنا لنشرك بالله، و: ما كان أهل المدينة... ليتخلفوا عن رسول الله" ومن أمثلة ذلك أيضا:

قوله تعالى: ﴿وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله﴾[5].

وقوله: ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ﴾[6].

وقوله: ﴿ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض﴾[7].

وقوله: ﴿ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله﴾[8].

---

(١) آل عمران، الآية: ١٧٩.

(٢) التوبة، الآية: ١٢٢.

(٣) يوسف، الآية: ٣٨.

(٤) التوبة، الآية: ١٢٠.

(٥) آل عمران، الآية: ١٤٥.

(٦) النساء، الآية: ٩٢.

(٧) الأنفال، الآية: ٦٧.

(٨) التوبة، الآية: ١٧.

وقوله: ﴿ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين﴾[1].

وقوله: ﴿وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله﴾[2].

وقوله: ﴿قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق﴾[3].

وقوله: ﴿وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله﴾[4].

وكل هذه الأمثلة تكون فيها اللام للجحود إذا جردناها مما دخلت عليه وقرناها بالفعل، فيؤدي ذلك إلى رفع ما كان مجرورا بها ظاهرا أو مقدرا على أنه اسم لكان، وإلى إضمار (أن) وجوبا ونصب الفعل بها، وهو ما لم ترد له أية إشارة في كتب النحو، ولا سيما حين يرد الكلام فيها على حذف (أن) وجوبا بعد اللام المسبوقة بكان المنفية.

---

(1) التوبة، الآية: ١١٣.

(2) الأعراف، الآية: ٨٩.

(3) المائدة، الآية: ١١٦.

(4) الأحزاب، الآية: ٥٣.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

(أن) في خبر كان:

ترد (أن) في خبر قسم من أفعال المقاربة وأفعال الرجاء، والنحويون يقفون على ذلك ذاكرين الأفعال التي تأتي (أن) في خبرها، والأفعال التي تعرى أخبارها منها، ويسوقون خلال ذلك الشواهد الموافقة لما يقولون والشواهد الشاذة، أو المحمولة على الضرورة.

ولا ينبهون على وقوع (أن) في خبر كان، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿**وما كان هذا القرآن أن يفترى**﴾[1].

وتعددت وجوه التأويل كما هو الشأن حينما يرد في القرآن ما يخالف المألوف المستتب عندهم.

يقول أبو البقاء العكبري في إعرابه للقرآن: "وأن يفترى فيه ثلاثة وجوه:

أحدها: أنه خبر كان، أي ما كان القرآن افتراء، والمصدر هنا بمعنى المفعول أي مفترى.

والثاني: التقدير: ما كان القرآن ذا افتراء.

والثالث: ان خبر كان محذوف, و التقدير ما كان هذا القرآن ممكنا ان يفترى

وقيل التقدير: لأن يفترى"[2].

ويبدو لنا أن ظهور (أن) هنا نشأ عن حذف لام الجحود، إذا التقدير: ما كان هذا القرآن ليفترى ، وهو ما يؤخذ من الوجه الذي جعله أبو البقاء آخر الأوجه، وإذا جاز لنا أن نؤوله باسم فإنه يؤول باسم المفعول ابتداء، دون الحاجة إلى تأويله بمصدر، ثم يجعل المصدر بمعنى اسم المفعول، كما في الوجه الأول من وجوه أبي البقاء، ودليل ذلك أننا نجد أن اللام حينما تدخل على فعل مضارع مبني للمعلوم منصوب بـ (أن) مقدرة، فإن مقابله من الاسم يأتي اسم فاعل كما في قوله تعالى: ﴿**وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون**﴾[3].

---

(1) يونس، الآية: ٣٧.

(2) التبيان في إعراب القرآن: ٦٧٥/٢.

(3) الأنفال، الآية: ٣٣.

وكما في قوله تعالى: ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾[1].

وقوله: ﴿وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا﴾[2].

فإذا كان الفعل المبني للمعلوم يأتي مقابله من الاسم اسم فاعل، فإن الفعل المبني للمجهول يكون تأويله بناء على ما جاء في القرآن اسم مفعول. فيكون معنى قوله تعالى: ﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى﴾ هو: ما كان هذا القرآن مفترى.

---

(1) هود، الآية: ١١٧.

(2) القصص، الآية: ٥٩.

الجمع بين مراعاة الصيغة ومراعاة الدلالة:

وقد تمثل في قوله تعالى: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾[1]. إذ جاء الخبر مثنى مراعاة للفظ المبتدأ، وجاء الضمير العائد عليه في الفعل جمعا؛ لأن الخصم يدل على المفرد وعلى الجمع، ويثنى للدلالة على وقوع الاختصام بين جماعتين، فروعي اللفظ في التثنية، وروعي الجمع لواقع الحال عند الاختصام.

وشبيه به قوله تعالى: ﴿وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب ۝ إذ دخلوا على داوود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض﴾[2].

فدل الجمع في: تسوروا، ودخلوا، وقالوا على معنى الجمع في الخصم، ثم هم لدى الاحتكام لابد أن يقفوا على جانبين، ومثله قوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾[3]، وكل ذلك دل عليه هذا التنوع في السرد.

ومثله أيضا قوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾[4]؛ لأن كل طائفة تمثل مجموعا، وبالاقتتال يكون القتال قتال جمع للتداخل الحاصل بين المتقاتلين، فلا يرى منهم إذ ذاك غير أنهم قوم يقتتلون.

وأبو زكريا الفراء يدفعه الالتزام بالقياس الصارم إلى القول بعد أن وجه ما في قوله تعالى ﴿هذان خصمان اختصموا﴾: "... ولو قيل اختصما لكان صوابا" ويقول معقبا على قوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ وقوله: ﴿فأصلحوا بين أخويكم﴾. ولم يقل اقتتلتا، وقوله فأصلحوا بين أخويكم ولم يقل بين أخوتكم، ولا إخوانكم، ولو قيل ذلك كان صوابا"[5].

ولا نرى وجها لتنبيهه على ما هو جار في كلام الناس وتصويبه له ؛ إذ هو

---

(1) الحج، الآية: ١٩.

(2) ص/٢١، ٢٢.

(3) الحجرات، الآية: ١٠.

(4) الحجرات، الآية: ٩.

(5) معاني القرآن: ٣/٧١.

السائد في كلامهم لإيجابهم المطابقة في ذلك ونحوه .

وبوسعنا –قياسا على هذا– أن نقول: الجيشان اقتتلوا، والفريقان التقوا. ولو قلت مثل هذا في بحث أو دراسة، ثم قيض لك خبير مدقق لمراجعته لأخذ عليك إعادتك الضمير جمعا على مثنى، وذلك لا يجوز.

وإنا لنجد هذا الضرب من الجمع بين مراعاة اللفظ ومراعاة الدلالة يرد في القرآن كثيرا كثرة ظاهرة في اسم الشرط (من)، إذ يأتي الشرط وما يتعلق به بصيغ الإفراد مراعاة للفظ (من) ويأتي الجواب مجموعا مراعاة للدلالة؛ لأن المضمون يمثل شأنا متصلا بمجموع الواقعين فيه، أو المخاطبين بأمره.

كما في قوله تعالى: ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم﴾[1].

وقوله: ﴿ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا﴾[2].

وقوله: ﴿ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعا﴾[3].

وقوله: ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون﴾[4].

وقوله: ﴿ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا﴾[5].

وقوله: ﴿فمن أوتي كتابه بيمينه فأولئك يقرءون كتابهم ولا يظلمون فتيلا﴾[6].

وقد يأتي الشرط والجواب على الأفراد ثم يكون ما يعود على ذلك مجموعا.

---

(1) البقرة، الآية: ٢١٧.

(2) النساء، الآية: ١٢٤.

(3) النساء، الآية: ١٧٢.

(4) هود، الآية: ١٥.

(5) الإسراء، الآية: ١٩.

(6) الإسراء، الآية: ٧١.

كما في قوله تعالى: ﴿ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته ويدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا﴾ [1].

وقوله: ﴿من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾[2].

وقد جاء في القرآن حمل على اللفظ ثم حمل على المعنى، ثم عود إلى الحمل على اللفظ كما في قوله تعالى:

﴿ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا﴾[3].

وجاء مثل هذا فيما ليس شرطا، وإنما هو اسم جنس كما في قوله تعالى: ﴿وإنا إذا أذقنا الإنسان منا رحمة فرح بها وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فإن الإنسان كفور﴾[4].

وجاء في القرآن الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في (من) وهو اسم موصول كما في قوله تعالى: ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾[5].

وقوله: ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾[6].

وقد يجتمع الحملان: الحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى في سياق واحد في (من) وهو اسم موصول على نحو ما جاء فيه وهو اسم شرط كما في قوله تعالى:

﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا۝ إلا من ارتضى من رسول فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصدا۝ ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم وأحاط بما

---

(1) التغابن، الآية: ٩.

(2) النحل، الآية: ٩٧.

(3) الطلاق، الآية: ١١.

(4) الشورى، الآية: ٤٨.

(5) الأنعام، الآية: ٢٥.

(6) يونس، الآية: ٤٢.

لديهم وأحصى كل شيء عددا﴾[1].

وجاء الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في الاسم الموصول (الذي) كما في قوله تعالى: ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون﴾[2].

لأن الاسم الموصول هنا يحمل دلالة الجنس فيكون الكلام متجها به مع الأفـــراد إلى العموم، فيستوي في الدلالة على العموم قولنا، الذي يعمل خيرا يلقى خيرا.

وقولنا: الذين يعملون خيرا يلقون خيرا.

إذ المقصود في الحالين عامة من يعمل بذلك.

---

(1) الجن، الآية: ٢٦-٢٨.

(2) الزمر، الآية: ٣٣.

ما شرطية ظرفية:

وقد جاءت في قوله تعالى: ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾[١].

ودلالة الظرفية مع الشرط واضحة فيه، إذ لا تفي (إن) بالدلالة نفسها حين نضعها موضعها، إذا قلنا: إن استقاموا لكم فاستقيموا لهم، ولا يصح جعل (ما) مصدرية فقط، فلا يتفق تأويلها بمصدر مع دلالتها في الآية، إذا أولناها على هذا النحو: استقامتهم لكم فاستقيموا لهم.

ولا ترد الإشارة إلى (ما) الشرطية الظرفية عند الكلام على انواع (ما) ، وقد عدها أبو البقاء العكبري محتملة أحد وجهين، حين وقف عليها في إعرابه للقرآن، إذ قال "فما استقاموا: فيها وجهان: أحدهما هي زمانية، وهي المصدرية على التحقيق والتقدير: فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، والثاني هي شرطية، كقوله "ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها، والمعنى إن استقاموا لكم فاستقيموا لهم"[٢].

والتأويلان لا ينسجمان مع دلالة (ما) في الصياغة التي هي عليها:

فالأول: أخرجها عن الشرطية حين صرف الآية عن وجهها بالتقديم والتاخير، إذ من المعلوم أن (ما) الشرطية تحال عن صورتها إذا قدمنا وأخرنا في كل موضع، نحو: ما تقرأ يفدك، تغدو بالتقديم والتأجير: يفيدك ما تقرأ، وليست هذه كتلك.

والثاني: جعل (ما) شرطية كـ (إن) وليس هي كذلك في الآية.

وذكر ابن هشام أن (ما) الشرطية قد تكون زمانية، وعد ذلك مذهبا لعدد من النحويين دون جمهورهم، إذ قال "وزمانية أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، ومحتمل في (ما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن) إلا أن هذه مبتدأ لا ظرفية، والهاء من (به) راجعة إليها، ويجوز فيه الموصولية"[٣].

---

[١] التوبة، الآية: ٧.

[٢] التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٣٦.

[٣] مغني اللبيب: ط١/٥٨١.

وأبو البقاء لم ينص صراحة على كون (ما) شرطية ظرفية في الآية كما رأينا، وذكر ابن هشام أن ابن مالك أورد قول الشاعر:

فماتك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا

ويرده قائلا "وليس بقاطع لاحتماله للمصدر أي المفعول المطلق فالمعنى: أي كون تكن فينا ، طويلا أو قصيرا"[1].

وليس رده بشيء إذ لا تحمل دلالة أداة على دلالة أداة أخرى فإن لكل منها موضعا ومدى من الاستعمال، ثم إن جعله المعنى أي كون تكن فينا طويلا أو قصيرا" تسليم منه بدلالة (ما) على الزمن ، إذ لا تفسير لتأويله غير أنه : أي وجود توجد فينا طويلا أو قصيرا..." والوجود الطويل أو القصير زمن.

ولا ريب أن الإقرار بأن (ما) في الآية شرطية ظرفية أيسر من هذا الإبعاد في التأويل الذي لم يبعد بشيء عن هذا الإقرار.

وإذا كانت ما الموصولة تغدو شرطية حين نقدمها كما في قولنا:

ننفق ما يزيد عن حاجتنا, و: ما يزد عن حاجتنا ننفقه

كذلك تغدو المصدرية الظرفية شرطية ظرفية إذا قدمناها، نحو:

نكرمك ما تقيم عندنا, وما تقم عندنا نكرمك.

---

(1) مغني اللبيب: ٥٨٢/١.

الفاء الرابطة في جواب الشرط تقترن بمتعلق الفعل المتقدم:

ومما لا يرد له ذكر مهما اتسع الكلام عن الشرط وجوابه وعما يقترن بالجواب: هو اقتران الفاء بشبه الجملة المتعلق بالفعل متقدما عليه.

فإذا قلنا: إن تسرعوا تصلوا إلى غايتكم. فلا وجه لاقتران الفاء هنا لأن الجواب ليس من مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء، لكنه يقترن بالفاء إذا قدمنا المتعلق فقلنا أن تسرعوا فإلى غايتكم تصلون، فيرتفع الفعل لذلك، ولا ريب أن هذا النحو من التغيير يلزم بالتنبيه عليه، ويكون التنبيه عليه ألزم وأوجب إذا علمنا أن هذا الأسلوب قد تردد في القرآن في عدد من المواضع.

من ذلك قوله تعالى: ﴿إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلت﴾[١].

وقوله: ﴿ومن عمل صالحا فلأنفسهم يمهدون﴾[٢].

وقوله: ﴿فإما نرينك بعض الذي نعدهم أو نتوفينك فإلينا يرجعون﴾[٣].

وقوله: ﴿ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون﴾[٤].

وقد جاءت الفاء مقترنة بالحرف المتعلق بفعل دل عليه فعل الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربي﴾[٥].

إذ التقدير "إن اهتديت اهتد بما يوحي إلى ربي".

وبوسعنا أن نقيس على هذا الأسلوب فنقول: إن نعنك فبما يتيسر لدينا، أي: نعنك بما يتيسر لدينا.

وهذا يبيح لنا أن ندخل الفاء على كل اسم متقدم على عامله الفعل المتصرف

---

(١) يونس، الآية: ٧١.

(٢) الروم، الآية: ٤٤.

(٣) غافر، الآية: ٧٧.

(٤) النحل، الآية: ٥٣.

(٥) سبأ، الآية: ٥٠.

المثبت، فنقول: إنْ أزر أحدا اليوم فزيدا أزور، أو إن جئتك فمشتاقا أجيـؤك ويكـون الفعل بذلك محررا من أثر الجازم بفصل الفاء عنه، كفصله عنه بالسين وسوف.

اللام في متعلق الفعل الواقع في جواب القسم

ومما لا يكاد يذكر في موضعه أيضا في سياق ما يكون عليه جواب القسم هـو اقتران اللام في متعلق الفعل المتقدم عليه، إذ من المعلوم أن الفعل المضـارع يقـترن باللام ويؤكد بالنون في قولنا: والله لأقومن بواجبي.

لكنا إذا قدمنا المتعلق تجرد الفعل من النون واقترنت اللام حينئذ بحرف الجـر فنقول: والله لبواجبي أقوم.

ولا يجوز ها هنا أن يؤكد الفعل بالنون لعدم اقترانه باللام ولا نكاد نجد من ينبه على ذلك على الرغم من هذا التغيير الظاهر الذي ينشأ عنه، وقد ورد في القرآن، فـي قوله تعالى:

﴿ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون﴾(1).

ولولا تقديم المتعلق بالفعل لكان الجواب لتحشرن إلى الله وقد جاء ذلك على نحو آخر. وإن كان قريبا من مسألتنا هذه في قوله تعالى: ﴿لعمرك إنـهم لفـي سـكرتهم يعمهون﴾(2).

إذ اقترنت اللام التي هي لام الابتداء المزحلقة بمتعلق الفعـل المتقـدم، ولـولا التقديم لاقترنت به فيكون: لعمرك إنهم ليعمهون في سكرتهم.

---

(1) آل عمران، الآية: ١٥٨.

(2) الحجر، الآية: ٧٢.

لمن:

وردت اللام التي اصطلح النحويون على تسميتها باللام الموطئة للقسم داخلة على من الشرطية كدخولها على (إن) الشرطية في (لئن)، وجاء الجواب بعدها للقسم لسبقه، وذلك في قوله تعالى:

﴿قال اخرج منها مذءوما مدحورا لمن تبعك منهم لأملأن جهنم منكم أَجْمَعِينَ﴾[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾[2].

أما قوله تعالى:

﴿وَلَمَنْ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُوْلَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾[3].

فاللام هنا لام الابتداء، وفأولئك ما عليهم..." جواب الشرط، وقد اقترنت بـ (مَن) اللامان لأنه اسم كغيره من الأسماء، إذ نقول: لمحمد كريم ، واللام للابتداء هنا، ونقول: والله لمحمد كريم ، واللام واقعة في جواب القسم.

"ذلك بأنه"

ما نستعمله عند الربط بين العلة والمعلول هو اللام بعد اسم الإشارة (ذلك) فتقول: ذلك لأنه.

وهو مخالف لما هو مطرد في أسلوب القرآن إذ ترد فيه الباء في موضع لام التعليل؛ وقد جاء ذلك فيه ثلاثاً وثلاثين مرة.

كقوله تعالى:

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾[4].

---

(1) الأعراف، الآية: ١٨.

(2) الشورى، الآية: ٤٣.

(3) الشورى، الآية: ٤١.

(4) البقرة، الآية: ٦١.

وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾[1].

وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَعْقِلُونَ﴾[2].

وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾[3].

وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[4].

وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[5].

ولم يرد في القرآن: ذلك لأنه:

وإذا كنا نتوخى الأعلى في أساليبنا مؤتمّين بما في القرآن فالأمثل أن نستعمل (ذلك بأنه) ، دون: ذلك لأنه.

---

(1) البقرة، الآية: ٢٧٥.

(2) المائدة، الآية: ٥٨.

(3) الأعراف، الآية: ١٤٦.

(4) الأنفال، الآية: ١٣.

(5) محمد، الآية: ٩.

تنوع صور جواب الشرط

نجد في القرآن سعة تتمثل فيما يمكن أن يأتي عليه جواب الشرط من صور التعبير، فيها من الحسن والإيفاء بالدلالة الشيء الكثير مع ما تنطوي عليه من الإيجاز، بيد أن النحويين أمسكوا عن إدخالها في نحوهم أو التنبيه عليها، فوقر في أذهان الدارسين لهذا العلم أنها غير ممكنة في الاستعمال العام، وأنها شأن مقتصر على القرآن، لا يتعداه، ولا يقاس عليه.

ولقد كان الأجدر بهم أن ينبهوا على اسلوب التنوع في جواب الشرط لا لإباحة القياس عليه، وإنما لمجرد الإعلام بوروده في القرآن كحرصهم على الإعلام بـ (راكب الناقة طليحان) و(أخرجها متى كمه) و(وا غلامكيه) و(واغلامهوه) و(الذي يطير فيغضب زيد الذباب).

ومن هذه الصور المتنوعة:

- **مجيء الفاعل في جواب الشرط:**

قوله تعالى: ﴿كمثل جنة بربوة أصابها وابل فآتت أكلها ضعفين **فإن لم يصبها وابل فطل**﴾[1].

أي: يصبها طل.

وقوله: ﴿**ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله**﴾[2].

أي ليقولن: خلقهن الله، بدليل قوله تعالى: ﴿**ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم**﴾[3].

وقوله: ﴿**ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض من بعد موتها ليقولن الله**﴾[4]. أي نزله الله

(1) البقرة، الآية: ٢٦٥.

(2) لقمان، الآية: ٢٥.

(3) الزخرف، الآية: ٩.

(4) العنكبوت، الآية: ٦٣.

- **المفعول به في جواب الشرط:**

قوله تعالى: ﴿فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة﴾[1].أي: فانكحوا واحدة.

- **المبتدأ في جواب الشرط:**

قوله تعالى: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾[2].

أي فلهن نصف ما فرضتم.

وقوله: ﴿فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾[3]. أي فعليه عدة.

- **الخبر في جواب الشرط:**

قوله تعالى: ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء الخير وإن مسه الشر فيئوس قنوط﴾[4].

وقوله: ﴿ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم﴾[5].

ويأتي الخبر شبه جملة في جواب الشرط مغنيا عن المبتدأ ودالا عليه، كما في قوله تعالى: ﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها﴾[6].

وقوله: ﴿فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها﴾[7].

وقوله: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾[8].

وقوله: ﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله﴾[9].

---

(1) النساء، الآية: ٣.

(2) البقرة، الآية: ٢٣٧.

(3) البقرة، الآية: ١٨٤.

(4) فصلت، الآية: ٤٩.

(5) البقرة، الآية: ٢٢٠.

(6) فصلت، الآية: ٤٦.

(7) الأنعام، الآية: ١٠٤.

(8) النساء، الآية: ٧٩.

(9) آل عمران، الآية: ١٦٦.

- **المفعول المطلق في جواب الشرط:**

قوله تعالى: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب﴾[١].

- **الحال في جواب الشرط:**

قوله تعالى: ﴿فإن خفتم فرجالا أو ركبانا﴾[٢].

الشرط والجواب كل منهما شبه جملة ولا فعل معهما:

وقد جاء هذا في قوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾[٣].

وبوسعنا أن نقيس عليه فنقول: ما في الدار فلنا ، و"من عندنا ففي رعاية الله و"أي شيء بأيدينا فمن كسبنا".

ولا ترد أية إشارة إلى هذا النحو من التركيب في كتب النحو حينما يكون الكلام على الصور التي تأتي عليها جملتا الشرط والجواب، وقد وقف عليها بعض معربي القرآن حين برزت لهم الآية في سياق ما كانوا يعربون.

يقول الفراء "ما في معنى جزاء ولها فعل مضمر كأنك قلت وما يكن من نعمة فمن الله"[٤].

ويقول الزجاج "دخلت الفاء ولا فعل هاهنا لأن الباء متصلة بالفعل، والمعنى ما حل بكم من نعمة فمن الله، أي ما أعطى الله من صحة جسم أو سعة في الرزق و متاع أو ولد، فكل ذلك من الله"[٥].

وقد جاءت الآية بهذا الضرب من الإيجاز محتملة لهذا كله.

---

(١) محمد، الآية: ٤.

(٢) البقرة، الآية: ٢٣٩.

(٣) النحل، الآية: ٥٣.

(٤) معاني القرآن: ١٠٤/٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢٠٤/٣.

إن نافية للفعل:

لا تذكر (إن) النافية في كتب النحو إلا مع أخواتها المشبهات بليس، فتساق حينئذ شروط عملها عمل ليس، ولا يشار إلى ورودها نافية للفعل، وقد جاءت على هذا النحو في القرآن في مواضع.

في قوله تعالى: ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾[1].

وقوله: ﴿وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين﴾[2].

وقوله: ﴿إن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا﴾[3].

وقوله: ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾[4].

وقوله: ﴿إن تريد إلا أن تكون جبارا في الأرض﴾[5].

---

(1) الأنبياء، الآية: ١٠٩.

(2) الأنبياء، الآية: ١١١.

(3) الجن، الآية: ٢٥.

(4) فاطر، الآية: ٤١.

(5) القصص، الآية: ١٩.

الباء زائدة في خبر (أن):

وقد جاءت للتوكيد في قوله تعالى: ﴿أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى﴾[1].

وجه أبو البركات الأنباري زيادتها في هذا الموضع لوقوع أن واسمها وخبرها في سياق نفي، إذ قال: "إنما دخلت الباء في بقادر لدخول حرف النفي في أول الكلام"[2].

وبوسعنا أن نستخلص من هذه الآية قاعدة مؤداها أن الباء تأتي زائدة في خبر "أن" إذا وقعت الجملة في سياق نفي. فنقول "ما ظننت أن محمدا بمقدم على مثل هذا، أو: لم أعرف أن زيدا بعائد اليوم.

ولو أن أحدا منا قال مثل هذا لقيض له من ينبهه على ما وقع فيه من الخطأ إذ أدخل الباء في خبر (أن) ولم يقل قائل منهم بتجويز ذلك.

ويكون دخول الباء زائدة في خبر (أن) في هذا الموضع على حد دخولها زائدة في خبر كان، والجامع بينهما؛ زيادتها بعد فعل ناسخ منفي، والشاهد المرجح لذلك، والمبيح لإطلاق القياس عليه هو ما جاء في كلام الله.

هذا، وكثير غيره مما وضعه النحويون خارج النحو المدروس، وحددوا له مكان الذكر، وهو كتب إعراب القرآن، لوقوعه في سياق ما هم بصدده، وفي كتب التفسير.

وهم في هذه المواضع يضعون له التوجيه المناسب، ولا يدخلونه في مفردات علم النحو. وفي ذلك تلميح لعدم تجويزهم القياس عليه. فضلا عن الكثير من الأساليب التي وردت لها في القرآن أمثلة ظاهرة، وهي كثيرة لعدد منها -كما رأينا- وقد أخلوا بها دون أن يرد لها ذكر في مصنفاتهم، لجري التابعين على نهج أسلافهم النحويين، فيذكرون ما يذكرون، ويغفلون ما يغفلون.

---

(١) الأحقاف، الآية: ٣٣.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٧٢-٣٧٣.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسأله الله الفردوس
www.moswarat.com

تعقيب...

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حقائق القرآن والنحويون

للقرآن ثلاث حقائق ظاهرة، وراسخة في يقين المؤمنين.

الحقيقة الأولى: أنه كلام الله تعالى.

والحقيقة الثانية: أنه معجزة نبيه التي أنزلها الله عليه، فأودعها من دلائل الإعجاز ما يتجلى على مر العصور والأزمان.

والحقيقة الثالثة: أنه بلسان عربي مبين، وقد بلغ من السمو والعلو في البيان في هذا اللسان ما علا به على كل كلام.

هذه الحقائق الثلاث يدركها النحويون كلهم أتم إدراك، ويعتقدونها اعتقادا قويا بآية ما أنهم مسلمون مؤمنون، غير أنهم حين ينصرفون إلى النظر فيما يتأملونه من مسائل اللغة يذهلون عنها، وتشغلهم أقيستهم، وما تأصل لديهم من أ÷حكام وقواعد عن تمثلها وتذكرها.

والقرآن بهذه الحقائق حقيق بأن يكون الحاكم على اللغة، والمحتكم إليه حينما يرد فيها ما يخالفه، بيد ان هذا لم يكن موقف النحويين معه، فقد رأينا أنهم منعوا أحكاما وتراكيب وردت فيه، مائلين في ذلك إلى أقيستهم، وما ترجح لديهم اعتمادا على شواهدهم الشعرية، ورأينا فيهم من قضى بأن الوجه المخالف لما جاء في القرآن هو الأفضل والأحسن، ومن هؤلاء الأخفش والفراء والزجاج وأبو بكر بن الأنباري وابن عصفور وابن يعيش وأبو حيان والسيوطي، وآخرون.

من ذلك قول الأخفش عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿**كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم**﴾[1].

وقد جاءت فيه همزة (إن) مفتوحة في جواب الشرط "... وأجوده أن تكسر (إن) وأن تجعل الفاء جواب المجازاة"[2].

وقول الفراء عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿**وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا**

---

(1) الأنعام، الآية: ٥٤.

(2) معاني القرآن: ١/١٢٤.

إليها﴾(١). وقد عاد الضمير على أول المذكورين "وأجود من ذلك في العربية أن تجعل الراجع من الذكر للآخر من الاسمين"(٢).

وقال حين وقف على قوله تعالى: ﴿إن هؤلاء لشرذمة قليلون﴾(٣).

"... وأكثر كلام العرب أن يقولوا قومك قليل وقومنا كثير، وقليلون وكثيرون جائز عربي".

ثم قال "وأوثر قليل على قليلين"(٤).

أي أنه يؤثر الوجه المخالف لما جاء عليه القرآن.

وقد جاء في القرآن قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا﴾(٥). وفيه اسم التفضيل مطابق للمضاف إليه المعرفة، والوجهان جائزان إذا كان المضاف إليه معرفة.

يقول أبو بكر بن الأنباري "الإفراد والتذكير أصح استغناء بتثنية ما أضيف إليه وجمعه، وأيد ذلك بقوله "وهذا القوي عن العرب"(٦).

وقد رأينا أن السعد التفتازاني، وهو معدود في النحويين مع كونه بلاغيا يذهب إلى أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح ، كقوله تعالى "وجمع الشمس والقمر، لأن المختار جمعت"(٧).

فالأرجح هو غير ما أجمع عليه سبعة القراء المتمثل في القرآن.

هذا وغيره مما أثبتناه في موضعه، وما منعوه أو نعتوه بالشذوذ، أو حملوه على الضرورة، أو على غير ذلك يظهر بجلاء أنهم كانوا يحكمون على كلام الله بما ترجح لديهم من كلام العرب.

---

(١) الجمعة، الآية: ١١.

(٢) معاني القرآن: ١٥٧/٣.

(٣) الشعراء، الآية: ٥٤.

(٤) معاني القرآن: ٢٨٠/٢.

(٥) الأنعام، الآية: ١٢٣.

(٦) ارتشاف الضرب: ٢٢٥/٣.

(٧) حاشية الصبان: ٣٥٤/٢.

وهذا ينطوي على إغفال وتجاهل لكل حقائق القرآن.

وليس من شأن النحوي أن يحكم على ما يرد في القرآن بأي حكم كان، فهو كلام الله، ولا يمكن إغفال ما يكمن وراء ظاهره من أسرار وحكمة، وما لسياقة القريب والبعيد من أثر في ذلك، وليس هو مطالبا بإبداء تقويمه للنص القرآني مستندا في ذلك على ما استقر لديه من أقيسته، واعتمادا على ما لمحه من كلام الناس.

إن ما ينسجم مع مقتضى علمه هو أن يرصد الظاهرة القرآنية حكما وأسلوبا. فيصفها، ويضع لها القاعدة التي تستخلص من صورتها، وليس من شأنه أن يتجاوز الجانب الوصفي لظاهره، ليحكم على القرآن بأي حكم، ولا سيما إذا كان هذا الحكم لا ينسجم مع حقائقه، وإنما يقيمه على ما هو أشيع وأفشى عنده من كلام الناس.

إن الحكم على القرآن بأي حكم يشاكل ما يحكم به على كلام الناس إنما ينطوي على جعل كلام الله في رتبة كلام الناس، وحينما يكون هذا الحكم بالشذوذ أو بمخالفة القياس، أو أنه محمول على الضرورة أو على التوهم فإنما هو مفض إلى جعله في رتبة دون ما يسلم من ذلك من كلام الناس.

ولقد كان الأمثل بهم أن يقفوا من القرآن أحد موقفين:

١- أن يعكفوا عليه، فيقتصروا على استخلاص أحكام نحوهم -ضوابطه وقواعده- منه، وأن يقروا بأنه كله مقيس عليه، فهو القياس والسماع معا ويرد إليه الكلام: المتفق فيه، والمختلف عليه، وإذا كان ثمة استشهاد فإنما يكون القصد من إيراده هو الاستئناس به والإشارة إلى ورود ذلك في كلام الناس.

والقرآن مستوف كل المحتاج إليه من أمور اللغة وزيادة، وهو مستغن كل الاستغناء بكونه كلام الله وبلسان عربي مبين عن التماس الحجة والدليل والشاهد عليه. يكفيه أنه القرآن.

٢- أن يحلوه منزلته بكونه كلام الله المعجز، وأنه بذلك سما على كلام الناس فيكتفى لذلك بالقول فيما جاء مخالفا لكلام الناس: وفي كلام الله كذا ، أو: قد جاء في القرآن كذا . تنبيها على أن ذلك مما يختص به أسلوبه، ومما هو من دلائل إعجازه أو من أسراره، إذا تعذر عليهم أن يلتمسوا له الوجه الذي يجعله مقيسا عليه في كلام الناس.

فيحجمون -تهيبا- عن التدخل في صياغته، بالتأويل: تقديما وتأخيرا، وزيادة وحذفا، ولا يقترفون الإقدام على منع ما يرونه مخالفا لأقيستهم.

وإذا كان القرآن كتاب دين في المقام الأول فإنه كتاب ممثل للغة بأسمى صورها وأعلاها في المقام الأول أيضا من هذا الجانب.

يزاد على ذلك كله النص الإلهي في أحد عشر موضعا على أنه عربي، وبلسان عربي مبين، وأنه إلى ذلك قد أحكمت آياته إحكاما مطلقا، يدخل فيه الإحكام اللغوي من أول مراتبه فضلا عن الأحكام الاصطلاحي. وأنه (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) ، وقد جلاه الله عز وجل بقدرته: قرآنا عربيا غير ذي عوج".

ومن جماع هذا كله: ألا يحق لنا أن نسأل من تجرؤوا على الحكم على بعض" ما جاء في القرآن:

كيف نوفق بين كونه كلام الله، وأنه بلغ أعلى مراتب البيان إلى حد الإعجاز، وفيه ما يمنع استعماله، وما لا يجوز؟

ولا يمنع إلا الخطأ.

وكيف هو كذلك، ثم يقرن بالهابط والرديء من الكلام، وما ورد في الأشعار والأرجاز؟

وكيف يكون بلسان عربي مبين، ثم يشتمل على ما خالف القياس المستوي والجاري في كلام العرب؟

وكيف يكون "غير ذي عوج" وقد أحكمت آياته، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ثم يكون فيه الشاذ، والمحمول على الضرورة ، على نحو ما يرد في الشعر، والمحمول على التوهم؟

أليس من الحق أن نطرح مثل هذه الأسئلة، غيرة على القرآن وحمية من أجله؟ أم أن هؤلاء الذين وقعوا في ذلك كانوا محقين في كل أحكامهم غيرة عليهم, وحمية من أجلهم؟

إعجاز القرآن والنحويون

لم يكن ليعني النحويين أن يتجهوا بالنحو إلى الكشف عن إعجاز القرآن، والربط بين الأحكام النحوية والتراكيب فيه ربطا تتكشف من خلاله دلائل إعجازه.

وإنما كان منتهى وكدهم أن يظهروا أن ما يرد في القرآن له نظائر من كلام العرب، فإذا اصابوا الشاهد من كلامهم على ما ينظرون فيه منه، كان ذلك منتهى الطلب، وكان الحجة التي تعضد الحكم وتدل عليه.

ولا ريب أن منعهم لبعض ما يرونه من القرآن مخالفا لما يريدون، أو حكمهم عليه بما رأينا، أو حمله على الهابط من الكلام لدلائل تؤكد هذا المأخذ على جهودهم.

ولم تكن الشواهد الشعرية مختارة اختيارا لتكون بمستوى ما يماثلها من شواهد القرآن؛ إذ لم يكن ذلك متيسرا، وإنما كان المطلوب الشاهد الذي يمثل ظاهره ما يراد إقراره من الأحكام، أو يوافق ما يراد توجيهه من القرآن.

وليس مهما بعد ذلك كيف يكون مضمونا وصياغة.

ومن أجل هذا وجدنا الشاهد القرآني يقرن في الكثير من المواضع بالشواهد الهابطة، والسمجة مضمونا.

إن جانبا من إعجاز القرآن قائم على ظاهر ما يعتري الألفاظ من حركات إعرابية، وما تشتمل عليه هذه الحركات من دلالات خفية أو ظاهرة، وقد ترد في السياق إشارات تهدي إلى هذه الدلالات، وذلك حينما يتكرر الحدث ولا تأتي ألفاظه متوافقة في حركاتها وتراكيبها.

ومن النحويين من تنبه إلى بعض هذه الدلالات الخفية للحركات الإعرابية ، من ذلك أن الزمخشري حين وازن بين قراءتي الرفع والنصب في قوله تعالى "الحمد لله" رجح الرفع مستدلا بقوله تعالى: ﴿إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون﴾[1].

فقال "والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على أن إبراهيم

---

(1) الذاريات، الآية: ٢٥.

عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم، لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام دون تجدده وحدوثه"[1].

فجاء رفع السلام تحقيقا لقوله تعالى: ﴿**وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها**﴾[2].

ومن ذلك اختلاف جواب المؤمنين والكافرين عن سؤال واحد نصبا ورفعا في قوله تعالى: ﴿**وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا**﴾[3].

وقوله: ﴿**وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين**﴾[4].

برفع أساطير.

إن نصب (خيرا) يفصح عن إيمانهم بما سئلوا عنه، إذ هو على تقدير: أنزل ربنا خيرا.

أما رفع أساطير بعد السؤال نفسه فإنما يشير إلى أن هؤلاء لم يجيبوا عن السؤال بشيء، إذ لا توافق من أي سبيل بين السائل والمسؤولين، ويظهر أيضا إنكارهم لما سئلوا عنه، وكل ذلك دل عليه رفع أساطير.

مثل هذه الأمور يرد كثيرا في القرآن، فإن كل حركة فيه بمقدار ولقصد، وإذا كان الاستشهاد للقرآن بما رأينا لابد منه، ولا معدل عنه فإن الذي لابد منه أيضا، ولا معدل عنه هو التنبيه على مثل هذه اللمحات التي هي من دلائل إعجازه، وكاشفة عن دقة إحكامه، وقوة نظمه.

إن التواصل الدقيق بين الحركة الإعرابية والسياق القريب والبعيد ليظهر بجلاء بطلان صنيع النحويين حين يحكمون على الشاهد القرآني ضمن الإطار الضيق المحدود للجملة التي يرد فيها، وحين يقرنونه بشاهد فرد مقتصرٍ منه على موضع الاستشهاد شعرا أو نثرا.

---

(١) الكشاف: ١/٩.

(٢) النساء، الآية: ٨٦.

(٣) النحل، الآية: ٣٠.

(٤) النحل، الآية: ٢٤.

وقد رأيناهم في مواضع متعددة يكتفون من الشاهد كله بذكر اللفظة التي هي موضع الاستشهاد، ومدار النظر.

من ذلك قول سيبويه في سياق كلامه على العطف على اسم إن قبل الخبر أو بعده "وأما قوله "والصابئون" فعلى التقديم والتأخير"[1].

دون أن يسبق ذلك ذكر للآية كلها.

وقوله "وحدثنا من لانتهم أنه سمع من العرب من يقول: رويد نفسه جعله مصدرا، كقوله "فضرب الرقاب" وكقوله:

عذير الحي"[2].

فهو كما ترى قد اكتفى من الآية ومن الشاهد الشعري بموضع الاستشهاد من كل منهما، والجامع بينهما هو التوافق في الحركة الظاهرة وحده.

وقوله "ويجوز أن تقول "مكة والله" على قولك: أراد مكة والله كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس".

ثم يقول "ومن ذلك قوله عز وجل "بل ملة إبراهيم حنيفا" أي نتبع ملة إبراهيم حنيفا"[3].

وقوله "وأما قوله عز وجل "بلى قادرين" فهو على الفعل الذي أظهر، كأنه قال "بلى نجمعها قادرين" حدثنا بذلك يونس"[4].

ولم يذكر في هذه كلها من الآية ما يتصل بالحكم المتمثل في اللفظة أو الألفاظ التي يستدل بها، وليس أي منها مستقلا عن سياق ما قبله.

وعلى هذا النهج سار النحويون الآخرون، إذ يكتفون من الشاهد في كثير من الأحيان بموضع الاستشهاد منه، دون الالتفات إلى السياق الذي ارتبط به الحكم.

وربما قيل إن النحويين في هذا ونحوه إنما يتجهون بالكلام إلى عارفين بالشاهد، فهم يستحضرونه كله من اللفظ المذكور منه.

---

(1) سيبويه: ١٥٥/٢.

(2) سيبويه: ٢٢٥/١.

(3) سيبويه: ١٥٧/١.

(4) سيبويه: ٣٤٦/١.

وليس هذا بشيء؛ إذ إن الاكتفاء باللفظة المفردة دون الشاهد كله مع ما لسياقه القريب أو البعيد من أثر إنما يدل على أنهم معنيون بالموضع المحدد للاستشهاد الذي تمثله اللفظة، ولا شيء بعد ذلك.

ولو كان للسياق من أثر عندهم لألزمهم ذلك بذكر الشاهد كاملا، ولم نجد عندهم أنهم يأخذون السياق بالاعتبار فيما يقرونه أو يمنعونه على نحو يماثل ما التفت إليه الزمخشري وغيره.

ولا يقال إن ذلك ليس من شأن النحوي، وإنما هو من شأن البلاغي .

إن قيامه على الحركة الإعرابية، وما تنطوي عليه من الدلالات يلزم النحوي باعتباره قبل أن يبادر إلى المنع، أو الحكم على الشاهد القرآني بأي حكم.

القياس النحوي والقرآن:

وجد النحويون بعد أن أقاموا الأسس التي نهض عليها قياسهم النحوي أن في القرآن ما يخالف هذا القياس، ونبهوا على ذلك تصريحا وتلميحا، وقد رأينا أنهم حكموا على ظواهر إعرابية وتراكيب أسلوبية بأنها مخالفة للقياس، ونعتوا ما حكموا عليه بذلك بأنه: شاذ لا يقاس عليه، أو نادر لا يقاس عليه، أو أنه غير منقاس، أو قضوا بأن ما جاء مباينا له هو الأقيس.

ولما كان القرآن هو السماع الأعلى والأقوى فهو حرى لذلك بأن يكون سماعا وقياسا معا، لأن ما يرد فيه هو العلة القوية لكل حكم يماثله، وهو بحقائقه التي ذكرنا حقيق بأن يعلى على أن يحكم عليه بقياس مرتسم على وفق كلام الناس.

وقد بدأ إجراء أحكام القياس المستخلصة من كلام الناس على كلام الله لدى أوائل النحويين.

يقول سيبويه عند تعرضه لأعمال الحروف المشبهة بـ (ليس) "وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها، وهو القياس"[١].

فإن ما جاء في القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرا﴾[٢] و ﴿ما هن أمهاتهم﴾[٣] مخالف للقياس.

وما يقوله سيبويه هو النحو عند البصريين وغيرهم.

يقول الفراء عند وقوفه على قوله تعالى "ما هذا بشرا" في معانيه "إن اقوى الوجهين هو الرفع"[٤]، على لغة تميم.

وقد غدا هذا مذهبا لدى النحويين جميعا، حتى زماننا هذا.

ومن هنا كانت البداية، بداية الحكم على كلام الله بمقتضى القيا س الجاري على كلام الناس.

---

(١) سيبويه: ٥٧/١.

(٢) يوسف، الآية: ٣١.

(٣) المجادلة، الآية: ٢.

(٤) معاني القرآن: ٤٢/١.

وربما قيل أن سيبويه وغيره من النحويين إنما ينظرون إلى هذه المسألة بحسب ما تحصل لديهم مما عليه السائد والفاشي من كلام الناس، فلغة تميم من هذا الجانب هي الأقيس حقا.

أما إذا نظرنا إليها من جهة ورود اللغة الأخرى في القرآن، فإن هذه اللغة هي الأفضل حقا، فمقتضى الحكم في كل منهما مختلف، ولا غضاضة على هذا بما نص عليه النحويون بحسب أقيستهم.

نقول: إننا لو وازنا بين ما جاء موافقا للقياس في اللغة، وما جاء مخالفا له لحكمنا -بلا تردد- بأن الموافق لقياس اللغة هو الأولى والأفضل؛ لأن كل قياس يقوم على علة مرجحة للحكم، والمخالف للقياس يفتقر إلى علة ترجحه.

ولو أن النحويين حين يقضون بأن اللغة الأخرى هي الأقيس يتأملون ما جاء في القرآن، ويستكشفون لنا شيئا من سبب مجيء المخالف للقياس في القرآن لهان الأمر.

لكنهم يفتون بأن الوجه الآخر هو الأقيس، ويكتفون بذلك، مما يدخل في وهم الناظر في علمهم أن ما جاء في القرآن مفضل عليه، وليس هو الأفضل.

وهذا ينافي أشد المنافاة الإقرار بإعجازه وتساميه على كلام الناس,ويبدو انهم كان يلهيهم ما هم منصرفون إليه من النظر في مسائل اللغة عن تذكر حقائق القرآن,ولو انهم استحضروها في كل حين لوجدوا فيها رادعا يعصمهم من الوقوع في ذلك

ومما لمح سيبويه إلى مخالفته للقياس مجيء الرفع في المشغول عنه بعد الطلب في قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾(١)، وقوله: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾(٢).

إذ يقول بعد أن عرض الدلائل التي ترجح النصب "وقد قرأ ناس: والسارق والسارقة, والزانية والزاني، وهو على ما ذكرت من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع"(٣)

---

(١) المائدة، الآية: ٣٨.

(٢) النور، الآية: ٢.

(٣) سيبويه: ١٤٤/١.

فهو كما ترى أميل إلى القراءة المخالفة لقراءة الجمهور، فهي الأقوى في قياسه لأنه يرى أن الأمر والنهي إنما بأتيان بالفعل، وقد بين كون النصب أوجه، فقال "وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب، لأن حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب"[1].

هذا إذا أجرينا القرآن على مقتضى الأقيسة المبتناة على كلام الناس، ولكننا إذا نظرنا إليه على حقيقة أنه كلام الله ألزمنا ذلك بأن نُقر بأنه جاء على هذه الصورة في الموضعين على الوجه الأمثل والأعلى المناسب لكونه كلام الله ولما ينطوي عليه من دلائل إعجازه.

ولابد أن يكون العدول فيه عن النصب الذي هو الأقيس عند سيبويه إلى الرفع لقصد متصل بالحكم فيه. إذ هم يرون أن الرفع في مواضع يكون ألزم بالسياق من النصب وأوفق لدلالته على الثبات.

فإذا شئنا أن نستخلص الأحكام بمقتضى ما يلزمه كلام الله فإن القياس الذي يؤخذ منه في هذه المسألة هو: أنه إذا كان النصب مع تقدم الفعل أوجب، فإن الرفع مع تأخيره ألزم اعتماداً على كلام الله، وفيما جاء مشاكلاً له في صورته.

ثم يقول سيبويه "فإذا اجتمع أنك تفصل وتُعمل الحرف فهو أقوى، وكذلك: إني زيد لقيته، وأنا عمرو ضربته، وليتني عبد الله مررت به؛ لأنه إنما هو اسم مبتدأ، ثم ابتدئ بعده، أو اسم قد عمل فيه عامل، ثم ابتدئ، والكلام في موضع خبره"[2].

يريد أنه إذا كان: زيد لقيته يستوي فيه الأمران: الرفع والنصب، فإن الذي يرجح الرفع، ويجعله أقوى من النصب في: إني زيد لقيته، وأنا عمر وضربته، وليتني عبد الله مررت به، وقوعه في موضع رفع بعد هذه الأدوات أو بعد المبتدأ، وذلك مما اكسب الرفع قوة زيادة على كونه جائزاً أصلاً، فصار أقوى بذلك.

ومع هذا الاحتجاج الذي يبدو مقنعاً يواجهه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[3] الذي ينقض نقضاً ما قرر؛ إذ جاء الاسم (كلَّ) نصباً، على الرغم من أنه قد

---

(1) سيبويه: ١/١٣٧.

(2) سيبويه: ١/١٤٧.

(3) القمر، الآية: ٤٩.

اجتمع له سببان للرفع: الرفع في الأصل، قبل دخول (إنا) على وجه الجواز والرفع من كونه خبر (إنا)، وفي تعقيبه على الآية نلمح الوجه الذي يتجه إليه هواه النحـــوي، إن جاز هذا الوصف، إذ يقول:

"فأما قوله عز وجل "إنا كل شيء خلقناه بقدر، فإنما هو على قوله: زيدا ضربته، وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم "وأما ثمود فهديناهم" إلا أن القراءة لا تخـــالف؛ لأن القراءة سنة"[١].

والقراءة سنة لا تخالف، وإن كان ما خالفها هو الأوفق في قياسه.

ولابد من التسليم بأن للقرآن في هذه المسألة قياسا آخر، جعل النصب فيها أولــى وأرجح.

ويرى أبو زكريا الفراء أن دخول اللام على الاسم الموصول، بعد الفعل يدعـــو في قوله تعالى: ﴿**يدعوا لمن ضره أقرب من نفعه**﴾[٢] مخالف للقياس.

وقد عبر عن ذلك بقوله "وموقع اللام كان ينبغي أن يكون في (ضــــره)، وفـــي قولك عندي ما لغيره خير منه"[٣].

وغدا هذا مذهبا للنحويين جميعا بصريين وكوفيين.

يقول الزجاج "قال البصريون والكوفيون اللام معناها التأخير، المعنى: يدعو من لضره أقرب من نفعه".

ثم ينبري لتبيين المقصود من وقوع اللام في غير موضعها في الآية، فيقــــول: "... ولم يشبعوا الشرح، ولا قالوا من أين جاز أن تكون اللام في غير موضعها وشرح ذلك أن اللام لليمين والتوكيد فحقها أن تكون في أول الكلام، فقدمت لتجعل في حقـــها، وإن كان أصلها أن تكون في (لضره)، كما أن (لام) إن حقها أن تكون في الابتــــداء، فلما لم يجز أن تلي (إن) جعلت في الخبر، في مثل قولك: إن زيدا لقائم"[٤].

إن القول بأن اللام في غير موضعها إنما هو حكم على كلام الله بما هو جار في كلام الناس، وذلك ما لا يمكن الإقدام عليه، وهو ينطوي على إغفال السياق الذي تمثل

---

(١) سيبويه: ١/١٤٨.

(٢) الحج، الآية: ١٣.

(٣) معاني القرآن: ٢/٢١٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٤١٥.

في الآية إذ هي بتمامها "يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه، وذلك هو الضلال البعيد، يدعو لمن ضره أقرب من نفعه".

فقد تكرر الفعل (يدعو)، واختلف معه المدعو: (ما لا ينفعه وما لا يضره) و(من ضره أقرب من نفعه) وقد أكد الثاني باللام على نحو يستوجب تدقيق النظر فيه قبل المبادرة إلى الحكم بأن اللام في غير موضعها.

ومادام ذلك قد جاء في القرآن فاللام في موضعها المقصود والمراد، وإن لم يرد نظير لذلك في كلامهم... فإنما هو القرآن.

وإذا حكمنا على اللغة بالقرآن فالأجدر أن نقول "... ولا نظير لذلك في كلام الناس".

وهو أمثل من القول إن اللام في غير موضعها في كلام الله.

ومما صرح النحويون الآخرون بأنه مخالف للقياس مما جاء في القرآن قول ابن عصفور في سياق كلامه على حروف العطف "ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم إلا في أو خاصة، وذلك شذوذ لا يقاس عليه، قال تعالى "إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما"[1].

وذكر ابن عصفور أن جمع يمين على إيمان شاذ لا يقاس عليه، إذ قال: "وقد جاء في القليل على أفعال، قالوا يمين وأيمان شاذ لا يقاس عليه"[2].

وقد جاء جمع يمين على أيمان في القرآن في واحد وأربعين موضعا، وهو يرى أن القياس أن يجمع على أيمن، واستدل بشاهدين، وهما قول الشاعر:

طرت انقطاعة أو ثار محظربة في أقوس نازعتها أيمن شملا

وقول الآخر، وقد كثر ذكره في هذا السياق:

يأتي لها من أيمن وأشمل

وحين قضى بأن جمعه على أيمان شاذ ولا يقاس عليه لم يذكر شاهدا من الواحد والأربعين موضعا التي جاءت في القرآن، والسياق يلزمه بأن يذكر ذلك.

---

(1) المقرب: ١٣٦/١.

(2) شرح الجمل: ٥٣١/٢.

ولابد أن مجيء "أيمان" جمعا ليمين في القرآن دون أيمن في هذه المواضع كلها قائم على قياس يجعله أولى بالذكر من أيمن، الذي لا يملكون له إلا هذا القدر المحدود من الشواهد، وإن قل جمع فعيل على أفعال عندهم.

ونسب أبو حيان لابن مالك القول بأن (إن) المخففة تدخل على الماضي فقط، فإذا جاءت داخلة على المضارع فذلك ما لا يقاس عليه، إذ يقول:

"ودعوى ابن مالك أنه إذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه ليست بشيء"(١).

ورده بورود ذلك في القرآن، في قوله تعالى: ﴿**وإن نظنك لمن الكاذبين**﴾(٢). وقوله: ﴿**وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم**﴾(٣).

لكن أبا حيان نفسه يقع فيما وقع غيره من النحويين، فيجعل خلاف ما جاء في القرآن هو الأقيس، إذ يقول: "وكم لفظها مفرد، ومعناها الجمع، واللفظ يتبع تمييزها في التذكير والتأنيث، تقول: كم رجل لقيته، وكم امرأة رأيتها، ويتبع المعنى، فيكون العائد جمعا، نحو: كم رجل رأيتهم، وكم امرأة رأيتهن، قال تعالى: "وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم" والحمل على اللفظ هو الأقيس"(٤).

وتعرض ابن هشام لنصب الفعل ورفعه بعد (أن) المضمرة، فقال: "وإذا رفع الفعل بعد إضمار (أن) سهل الأمر، ومع ذلك لا ينقاس، ومنه قوله تعالى "قل أفغير الله تأمروني أعبد، و"ومن آياته يريكم البرق"(٥).

ولقد كان الأجدر بالنحويين أن يتحاشوا الحكم على كلام الله بأنه لا يقاس عليه، أو أنه مخالف للقياس، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى استبعاده عن النظر والتأمل فيما ينطوي عليه من الأسرار الدالة على إعجازه؛ إذ ما الذي يغري بإعادة النظر إلى كلام محكوم عليه من علماء أعلام بأنه شاذ لا يقاس عليه.

---

(١) ارتشاف الضرب: ١/١٥٠.

(٢) الشعراء، الآية: ١٨٦.

(٣) القلم، الآية: ٥١.

(٤) ارتشاف الضرب: ١/٣٨٣.

(٥) مغني اللبيب: ٢/٧١٣.

في حين أنهم يقرون بأن ما كان لغة قوم قيس عليه.

يقول أبو حيان معقبا على شاهد "والحق القياس عليه؛ لأنه لغة فزارية، وما كان لغة لقبيلة قيس عليه"[1].

وعلى هذا فإنه من الحق أيضا القول: إن ما كان قرآنا قيس عليه.

نعم. إنه قد يرد في القرآن ما هو مختص به من الأساليب، وليس له نظير في كلام الناس، كقوله تعالى:

﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ [2]

وقوله: **﴿فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى﴾**[3].

وقوله: **﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها﴾**[4].

وقوله: **﴿واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾**[5].

وقد عاد الضمير فيها كلها على أحد المذكورين.

وقوله: **﴿هذان خصمان اختصموا﴾**[6].

فالأجدر في هذا ونحوه أن تستنبط الحكمة فيه، وينظر في السر المفضي إليه. وإذا تعذر عليهم إدراك مراميه، بما يمكنهم من وضع قواعد عامة تبيح القياس عليه فيما جاء مماثلا له في سياقه كان الأولى بهم حينئذ أن يسلموا بأن ذلك إنما هو مما يختص به أسلوب القرآن، لأمر أو لحكمة، وفي ذلك ما يحمل على التأمل فيه والنظر في دلالاته، بخلاف ما إذا حكموا عليه بما يحكم به على ما هو دونه من كلام الناس، فيكون من شأن ذلك أن ينصرف الاهتمام عنه، كما ينصرف عن المحكوم عليه بنحو ذلك من كلامهم.

---

(1) شرح التسهيل: ١٠٦/١.

(2) التوبة، الآية: ٦٢.

(3) طه، الآية: ١١٧.

(4) الجمعة، الآية: ١١.

(5) البقرة، الآية: ٤٥.

(6) الحج، الآية: ١٩.

ويحسن بالعالم أن يتحرج مهما علا قدره من أن يجعل من علمه حاكما على ما جاء في كلام الله، مهما كان هذا الحكم، فإن أحكامه تجوز على كلام الناس ولا تجوز على كلام الله.

ولا ريب أن ما بدا غير مألوف من الوجوه الواردة في القرآن، كالبدل من ضمير الرفع المتصل بالفعل، ومجيء الضمير غير مطابق لما قبله، وصور من الحمل على اللفظ أو الحمل على المعنى، وغير ذلك مما اشتمل عليه أسلوب القرآن، إنما يتحمل النحويون جريرة هذه النظرة إليه، لأنهم منعوه أو تحاشوه، أو زووه في مكان قصي عن النظر وعن الاستعمال، حين قصروا توجيهه على كتب إعراب القرآن ومعانيه أو كتب التفسير.

وما يكون للنحويين أن يحكموا على ما يرد في القرآن بأنه مخالف للقياس الجاري على اللغة التي بها نزل، إذ لا يبعد أن يكون ذلك منسجما مع قياس القرآن الذي يتمثل فيه إعجازه، وما أغناه لذلك عن أن يلتمس له دليل أو شاهد، أو أن يحكم عليه بقياس غير قياسه.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الاستدلال للقرآن بالشعر

ذكر أن من العلماء الأوائل من كان ينكر الاستدلال للقرآن بالشعر، ويبدو أن هذا النفر منهم قد جوبه بالإنكار الشديد والرد الحاسم، فما لبث أن استتب الأمر للشاهد الشعري ليستدل به على ما يتبدى في القرآن من الأحكام والأساليب، وليتخذ دليلا على ما يرد فيه، فما يبدو مخالفا لما انبنت عليه أقيسة النحويين وأصولهم.

فقد نقل السيوطي عن أبي بكر الأنباري قوله "قد جاء عن الصحابة والتابعين كثير من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر، وأنكر جماعة لا علم لهم على النحويين ذلك، وقالوا إن فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلا للقرآن، وقالوا: كيف يحتج بالشعر على القرآن، وهو مذموم في القرآن والحديث".

ويرد أبو بكر الأنباري على هؤلاء قائلا "وليس الأمر كما زعموه من أنا جعلنا الشعر أصلا للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر، لأن الله تعالى قال "إنا جعلناه قرآنا عربيا" وقال "بلسان عربي مبين" وقال ابن عباس الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه"[١].

وابن الأنباري في رده هذا يخلط خلطا مقصودا بين موقف المفسرين من القرآن والشعر، وموقف النحويين في هذا الشأن لتسويغ صنيع أصحابه النحويين.

فالمفسر حين يفسر الغريب من ألفاظ القرآن، ويستدل عليه بالشعر إنما يستدل به على صحة تفسيره هو بورود المعنى الذي ذكره للفظ في الشعر، ولا يتبع ذلك بالحكم على استعمال اللفظ في الموضع الذي ورد فيه.

في حين أن النحوي يستدل بالشاهد الشعري على الحكم المتمثل فيما ينظر فيه من القرآن، ويتخذ من الشاهد الشعري دليلا مؤيدا له، ويحكم عليه بموجبه، إذ قد لا يرتضى ما يتمثل في ظاهره، أو يحمله على ما هو دونه، أو يجعل من كلام الناس، أوفق لقياسه، وهذا ما لا يقدم عليه المفسر؛ لأنه معني بالكشف عن مدلول اللفظ لا الحكم عليه.

---

(١) الاتقان في علوم القرآن: ٢/٥٥.

وكل ما أثبتناه مما منعوه مع ورود دليله في القرآن, وكل ما حكموا عليه من الشذوذ ومخالفة القياس, وغير ذلك يبطل ما تمسك به ابن الأنباري

أما قوله "بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر" فهذا منهج المفسرين؛ إذ ليس من منهج النحويين تبيين الحرف الغريب.

وأما قول ابن عباس "الشعر ديوان العرب, فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك" فإنما هو يمثل منهج المفسرين أيضا؛ إذ هم يتخذون من الشعر حجة لما يراه أي منهم من دلالة اللفظ في القرآن

والمفسرون لا يحكمون على دلالة اللفظ في القرآن بشيء إذا انفرد بما دل عليه، والنحويون قد حكموا كما رأينا على ما جاء في القرآن خاصا بأسلوبه بأنه قليل أو نادر لا يقاس عليه.

ولا يشفع للنحويين القول إنهم إنما يضعون القواعد والضوابط لما يجوز وما لا يجوز في اللغة، فليس في القرآن ما يمكن أن يدخل في الممنوع وغير المباح، وليس فيه ما يتنافى مع الإقرار بإعجازه.

وأبو بكر الأنباري يتخذ من قوله تعالى "إنا جعلناه قرآنا عربيا" وقوله "بلسان عربي مبين" دليلا مؤيدا لاحتجاج النحويين بالشعر، ولقد كان الأجدر به وبجمهوره النحويين أن يتخذوا من ذلك ما يغنيهم عن الاحتكام إلى الشعر بشأن ما يرد في القرآن والتماس الدليل عليه منه.

وإنه لمما يكشف منهج المفسرين، ويظهر اختلافه البين عن منهج النحويين في هذا الشأن تلك السؤالات التي وجهها نافع بن الأزرق لابن عباس عن ألفاظ وردت في القرآن، إذ تجري على هذا النحو:

يقول نافع بن الأزرق: أخبرني عن قوله تعالى "عن اليمين وعن الشمال عزين" ما عزين؟ فيجيب ابن عباس: عزين الحلق الرقاق، فيقول: وهل تعرف العرب ذلك؟ فيقول ابن عباس: نعم أما سمعت قول عبيد بن الأبرص:

فجاءوا يهرعون إليه حتى   يكونوا حول منبره عزينا[1]

ويقول له: فأخبرني عن قول الله عز وجل (في كبد)، ما الكبد؟ فيقول ابن عباس: في اعتدال واستقامة، فيقول: وهل كانت العرب تعرف ذلك؟ فقال نعم، أما سمعت قول لبيد بن ربيعة:

يا عين هلا بكيت أربد إذ   قمنا وقام الخصوم في كبد"[2]

وهكذا يمضي الشأن في كل السؤالات، إذ يأتي فيها الشاهد الشعري دليلا على صحة تفسير ابن عباس للكلمة، ولا يتبع ذلك أي حكم على دلالته في القرآن اعتمادا على الشاهد.

وعلى هذا النهج مضى المفسرون في تفسير ألفاظ القرآن بالشعر، وإذا حدث أن اختلف مفسران في تفسير لفظ، فإن ذلك يقتصر على ما أراده كل منهما في تفسيره، ولا يصل ذلك إلى الحكم على استعماله في القرآن قبولا أو منعا كما هو الشأن لدى النحويين.

وقد رأينا أن النحويين يرجحون بين يدي القرآن ما خالفه من كلام العرب وقد وقع في ذلك أبو بكر الأنباري نفسه.

فقد جاء في القرآن اسم التفضيل موافقا للمضاف إليه المعرفة مجموعا في قوله تعالى "وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ليمكروا فيها"[3] .

فقضى ابن الأنباري بأن "الأفراد والتذكير أفصح استغناء بتثنية ما أضيف إليه وجمعه".

وعبر عن حجته في ذلك بقوله: "وهو القوى عن العرب"[4].

وإذا كنا نجد لدى المفسرين حكما على استعمال ورد في القرآن على نحو ما يفعل النحويون فإن ذلك يأتي منهم حينما يتخذون النحو سبيلا للتفسير، وحينما ينظرون إلى المسائل بمنظار نحوي، مستعينين بأقوال النحويين.

---

(1) سؤالات نافع بن الأزرق: ص ٣٠٩.

(2) سؤالات نافع بن الأزرق: ص ١١٥.

(3) الأنعام، الآية : ١٢٣

(4) إرتشاف الضرب ٢٢٥/٣

ويبدو أن ما حذر منه بعض الأوائل من العلماء من "جعل الشعر أصلا للقرآن" قد وقع فعلا، وذلك فيما رأينا من الحكم على ما يرد فيه بالشعر؛ إذ جعلوا الشعر هو الأصل الذي يرجع إليه لتقرير ما يقبل، وما لا يقبل، وما يوافق القياس وما يخالفه، وما يكثر وما يقل.

وغدا الشاهد الشعري هو الحجة المؤيدة للحكم في القرآن، إذ لا يذكر حكم من أحكامه، أو أسلوب من أساليبه إلا ومعه ظهير من شواهدهم، يكون به الحكم أو الأسلوب أحظى بالقبول وأرضى لنفوسهم به، وصار الاستشهاد للقرآن بالشعر من رسوم الدرس النحوي وأصوله، ومن لوازمه الثابتة.

وربما أظهر صنيع الشريف المرتضى عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿**ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر...**﴾[1] الموقع الذي احتله الشاهد الشعري في كونه أصلا لإجراء ما يرد في القرآن.

إذ قال "إن سأل سائل عن قوله تعالى: ﴿**ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه..**﴾. فقال كيف خبر عن البر بـ (من) والبر كالمصدر، و(من) اسم محض، وعن أي شيء كنى بالهاء في قوله تعالى "وآتى المال على حبه..."؟ فأجاب عن ذلك قائلا:

"فأما إخباره عن البر بـ (من) ففيه وجوه ثلاثة، أولها أن يكون معنى البر ها هنا (البار) أو (ذا البر) وجعل أحدهما مكان الآخر، والتقدير: ولكن البار من آمن بالله..."،ويجري ذلك مجرى قوله تعالى "قل أرأيتم إن اصبح ماؤكم غورا"، يريد غائرا،ومثل قول الشاعر :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

أراد مقبلة ومدبرة، ومثله

تظل جيادهم نوحا عليهم مقلدة أعنتها صفونا"

اراد نائحة ، ومثله قول الشاعر :

هريقي من دموعهما انسجاما ضباع و جاوبي نوحا قياما

---

[1] البقرة، الآية: ١٧٧.

و يقول في الوجه الثاني :

"والوجه الثاني: أن العرب قد تخبر عن الاسم بالمصدر، وعن المصدر بالاسم فأما إخبارهم عن المصدر بالاسم فقوله تعالى: "ولكن البر من آمن بالله..."[١].

وما كان الشريف المرتضى – رحمه الله- ليقع في مثل هذا لولا ما يقتضيه الدرس النحوي من لزوم الاستشهاد على القرآن بالشعر، وحمل ما يرد فيه على ما يرد في الشعر, وجعله نظيرا مماثلا له, مع ما ترى في احتجاجه من العجب.

إذ يؤخذ عليه في هذا الاحتجاج أمران:

أولهما: انه لم يجد في الشاهد القرآني ما يغنيه عن التماس الدليل له من كلام العرب,لأن ما يرد في القرآن من الظواهر اللغوية والأسلوبية لا يكفيه دليلا عند النحويين انه القرآن.. كلام الله إلا إذا وجدوا له ظهيرا مؤيدا من الشواهد الشعرية, دون مراعاة للبعد الشاسع بين ما يرد في القرآن مقصودا قصدا لحكمة, وهو نثر, وما يتمثل في شواهد الشعر.

والظاهر البين من وضع المصدر موضع الوصف في الشواهد التي سلقها الشريف المرتضى لم يأت اختيارا, وإنما جاء اضطرارا, ولا وجه للقول بأن البر في القرآن بمعنى البار لأن (نوحا) و(إقبال) و(إدبار) بمعنى نائحة ومقبلة ومدبرة؛ إذ لا يحمل كلام الله على كلام طارئ, مراد منه إقامة وزن أو إجراء قافية.

والثاني: أنه نبه على مسألة، ثم استدل عليها بها, وذلك يظهر من وجهه الثاني، فقد قال: كيف خبر عن البر بـ (من) في قوله تعالى "ولكن البر من آمن بالله..." فأجاب عن ذلك بقوله: إن العرب تفعل ذلك بدليل قوله تعالى: ولكن البر من آمن...

والذي اشتمل عليه احتجاجه الغريب هذا هو أنه نسب ذلك إلى العرب توثيقا له، وقد اكتسب هذا التوثيق قوة بالشواهد الثلاثة المؤيدة لما في الآية قبل الاحتجاج لها بها في الوجه الثاني!

ثم ما الدليل على أن الله تعالى ذكر (البر) ليكون المراد منه البار؟

---

(١) أمالي المرتضى: ١/٢٠٠-٢٠٢.

أو ليس الأولى التيقن بأن ما يرد في القرآن إنما هو مقصود قصدا بالصيغة نفسها دون غيرها, وأن وضع المصدر (البر) في هذا الموضع إنما هو جار مجرى النعت بالمصدر في قوله تعالى (قل أوحي إلي أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا)(١)

إن تأويل (عجبا) هنا بعجيب لا يفي بوصف القرآن, إذ يجعله أحد ما هو عجيب من أمور الخلق والمخلوقات. وليس القرآن كذلك, إنما هو العجب نفسه, وكل ما يدل عليه المصدر من دلالة العجب.

كذلك البر في قوله تعالى: "ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر".

ويكون المراد من الأخبار عن المصدر بالذات شبيها بالمراد من نعت الذات بالمصدر, وهو استغراق الذات لمدلول المصدر مع ما فيه من اتساع؛ بسبب كونه جنسا لمدلوله, فيستوي مؤداه في التركيبين: البر هو من آمن بالله واليوم الآخر, وما سمعوه هو قرآن عجب.

ومع ما يتبدى في صنيع الشريف المرتضى هذا من الغرابة، فإنه في مقياس التقاليد النحوية وأصولها ليس بغريب، إذ هو ملتزم برسوم الدرس النحوي وأصوله في هذا الشأن، كما قلنا.[١]

إن استواء نظرة النحويين إلى الشاهد القرآني والشاهد الشعري في أن كلا منهما يستدل به لما يثبتون من أحكام، ولما يرصدونه من ظواهر اللغة، وأنهما يؤديان وظيفة واحدة لما هم بصدده أدى إلى أن يتساويا في الرتبة عندهم، ولم يعد للشاهد القرآني ميزة تعليه على الشاهد الشعري، إذ يقدم أحدهما على الآخر، أو يؤخر عنه في مجال الاستشهاد، وينال كل منهما ما يناله الآخر من القبول والمنع، ومن الحكم عليه بالضرورة أو بالشذوذ، فكل منهما شاهد لما ينظر فيه من الأحكام، وهما سواء في ذلك.

ولم نلمح عند النحويين ما يستشف منه أن الشاهد القرآني هو الأولى والأجدر بالأخذ، أو بالتقديم.

---

(١) الجن، الآية : ١

وفي المرتين اللتين سلّم فيهما سيبويه بالقراءة، باعتبار أنها سنة متّبعة كان هواه مع غيرها، وكان الأرجح لديه خلافها بما قدمه من أدلة الترجيح لذلك,كما رأينا.

ولم يرد أنهم يقطعون القول حينما يبرز لهم في مسائل الخلاف من القرآن ما يدل ظاهره على غير ما قرروا، إذ قد اتخذوا من التأويل سبيلاً لجعل الشاهد القرآني المخالف ظاهره لما يريدون يبدو باطنٍ-يتراءى لهم- موافقاً له.

وإذا كان النحويون قد حددوا ما يُستشهد به من الشعر، وقيدوه بزمن، وجعلوا نهايته القاطعة منتصف القرن الثاني، فإن تحديدا على نحو ما قد شمل الشاهد القرآني أيضاً ، إذ تحددت شواهدهم منه بحدود ما استشهد به أسلافهم للمسائل المتفق عليها، والمسائل المختلفة بشأنها.

ويبدو أنه قد وقر في نفوس الناهجين نهج الأسلاف، وجلّهم على هذا المنحى أن ما استشهد به الأوائل من القرآن هو الأظهر لما اتفق عليه، والأدلّ على ما اختلفوا فيه، وأن ما استشهد به أسلافهم هو كل ما يستشهد به من القرآن، فلا موجب لالتماس المزيد منه.

ولو تأملنا الكتب التي أُلفت بعد كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد لوجدنا فيها ما تردد في هذين الكتابين من شواهد القرآن لأبرز المسائل وغيرها.

وقد أغناهم عن طلب المزيد من شواهد القرآن أن ما استشهد به أسلافهم منه وافٍ بالغرض مؤدٍ للمراد.

وقد كان من أثر هذا التحديد الإخلال بالكثير من الأحكام والأساليب التي اشتمل عليها القرآن، وتمثل ذلك فيما تبدى للناظرين في القرآن سوى ما أثبته الأسلاف، مما أخذ الخالفون ينبهون عليه ابتداء من ابن مالك وابن هشام، وما استدركه المستدركون بعدهما بشواهد ظاهرة لكثير من الأحكام والأساليب مما اصطلحوا عليه اسم (نحو القرآن).

تمسكهم بما يقررون

والغريب من شأن النحويين مع القرآن أنهم كانوا أكثر ميلا لما أقروه في علمهم، فإذا واجههم منه ما يخالفه مضوا على ما هم عليه، وعمدوا إلى التأويل لإبعاده عن رد ما قرروا، بإبراز صورة مخالفة لظاهره الذي لا يرتضون، تشكل على نحو بحيث تبدو موافقة لما يراد إجراؤه.

ويحدث أن تختلف الأقوال والمذاهب فيما يمثله ظاهر نص القرآن، فيأتي كل قائل بالتأويل المناسب والموافق لما يريد، على أنه أصل المراد من كلام الله.

ولا شك أن المبادرة إلى الأخذ بظاهر القرآن حينما يكون موافقا لما يراد إجراؤه والميل عن ظاهره إلى التأويل حين يتبدى لهم أنه لا يتفق مع ما يريدون لهو أبرز دليل على أن التأويل منفذ نحوي لعدم تقبل ما يمثله القرآن على نحو ظاهر، إذ أنه يقوم على ادعاء اصل لكلام الله مباين لظاهره، وهو ما ينبغي تجنب الإقدام عليه، ولا سيما إذا كان مقصودا منه إجراء مذهب أورد احتجاج.

وقد رأينا أن منهم من لا يتورع عن القول (يريد كذا) يعني الله سبحانه حين يتصدى لتوجيه آية على حسب ما يريد هو إقراره.

يقول الأخفش عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾[1] "فليس لقوله "ولو أنهم آمنوا واتقوا جواب في اللفظ، ولكنه في المعنى، يريد لأثيبوا، فقوله: لمثوبة يدل على لأثيبوا فاستغنى به عن الجواب"[2].

فقد أدرك الأخفش ما أرد الله تعالى وما استغنى عنه، لأنه يرى أن (لمثوبة) ليست هي جواب (لو)، وإنما (لأثيبوا) الذي يقدره هو.

ويقول ابن عصفور رادا مذهب الزجاجي الذي منع أن تجيء (لا) نافية للفعل الماضي "والذي يدل على فساد مذهبه أنه قد ينفى بها الماضي قليلا، نحو قوله تعالى "فلا صدق ولا صلى" يريد فلم يصدق ولم يصل"[3].

---

(1) البقرة، الآية: ١٠٣.

(2) معاني القرآن: ١/١٤٩.

(3) شرح الجمل: ١/٢٤٠

وعلى الرغم من إقرارهم باعتبار الظاهر في توجيه الأحكام نجدهم ينصرفون إلى التأويل بما أباحوه لأنفسهم من حرية التصرف بنص القرآن لجعله موافقا لما يريدون حين لا يرتضون ما يمثله ظاهره.

يقول ابن جني في باب (الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره): "اعلم أن المذهب هو هذا الذي ذكرنا، والعمل عليه والوصية به، فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه"[1].

وابن جني هنا يضع ألفاظه بدقة، يتضح ذلك في قوله (فإذا شاهدت.. على ما شاهدته) يريد ما رأيته من ظاهره، ولم يقل ما نظرت فيه لامتداد النظر إلى ما وراء النص ، بما عبر عنه هو بـ (باطنه).

ويقول الطبري تعقيبا على ما ذهب إليه النحويون في توجيه قوله تعالى: ﴿**وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين**﴾[2]. وغير جائز ترك الظاهر المفهوم من كلام الله إلى باطن لا دلالة على صحته"[3].

ويقول أبو البركات الأنباري "والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن"[4].

وعلى الرغم من ثبات الأخذ بالظاهر في أصولهم فإننا نجدهم يعدلون عنه إلى خفي التأويل حين يبرز لهم من القرآن خلاف ما قرروا مما يظهر مدى تمسكهم بما يثبتون.

وقد رأينا أنهم أجمعوا على أن رب مختصة بالدخول على الفعل الماضي وحده ولا تدخل على الفعل المضارع، والحجة التي يقدمونها في هذا الشأن شاهد شعري هابط في صياغته، لاشتماله على شذوذ، وهو توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (رب) إذ هو ليس من مواضع توكيده بها، والشاهد قول الشاعر:

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوي شمالات

---

(١) الخصائص: ١/٢٥١.

(٢) البقرة، الآية: ٤٥.

(٣) تفسير الطبري: ٢/١٥.

(٤) الإنصاف: ٢/٢٩٨.

وحين برز لهم قوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[1] لم يغيروا شيئا مما تمسكوا به، ولم يضعوا الشاهد القرآني في رتبة الشاهد الشعري، فيجيزوا الأمرين، دخولها على الماضي بدلالة الشاهد الشعري، ودخولها على المضارع بدلالة شاهد القرآن.

وقد رأينا ما تتكبوه من التعسف لجعل الآية التي يخالف ظاهرها ما قرروا تبدو بباطن توهموه موافقة لما يريدون.

فمن قائل أن (رب) داخله على كان، والأصل في كلام الله "ربما كان يود الذين كفروا..." ثم حذفت كان، وحذف كان لا يجعل (رب) داخلة على الفعل المضارع، فهي موجودة وإن لم تكن موجودة.

ومن قائل إن المضارع مع دلالته على المستقبل بمنزلة الماضي في الآية في تحقق الحدوث، مع أن المضارع (يود) يعبر عما لم يحدث وقت نزول الآية، ومتوقع حدوثه في المستقبل.

ومع دعوى تحقق الحدوث فإن (رب) دخلت على الفعل المضارع في الآية خلافا لما يذهبون إليه.

ومضوا على أن (لو) -لكونها شرطية- لا تدخل إلا على الفعل، وحينما ووجهوا بقوله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكتم خشية الإنفاق﴾[2].

لم يغير ذلك شيئا مما رأوا، وإنما عمدوا إلى تغيير ظاهر الآية بالتأويل. فالأصل فيها "لو تملكون أنتم تملكون خزائن رحمة ربي.. ثم حذف الفعل، فصارت "لو أنتم تملكون...".

وحذف الفعل لم يغير من الأمر شيئا، فلم يجعل (لو) داخلة على الاسم، وهذا توجيه المبرد[3].

وذهب آخرون إلى أن الأصل في الآية "لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي". (كذا) ! .. ثم حذف (تملكون) الأول وحده، دون الضمير المستكن فيه، فصارت الآية

---

(1) الحجر، الآية: ٢.

(2) الإسراء، الآية: ١٠٠.

(3) المقتضب: ٧٧/٣.

"لو أنتم تملكون...".

وقد جاء جواب الشرط في القرآن جملة اسمية، غير مقترن بالفاء، في قوله تعالى: ﴿وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾[1]. وفي قوله: ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾[2].

ولم يتخذوا الآيتين دليلا على أن القرآن يجعل من اقتران الجواب بالفاء في هذه الصورة على وجه الجواز لا الوجوب.

أو أن يقروا بعدم اقتران جواب الشرط بالفاء فيهما، ويقصروا ذلك على أسلوب القرآن.

لم يفعلوا شيئا من ذلك، وإنما مالوا على الآيتين بالتأويل.

يقول ابن هشام "فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدهما، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء، مثل "وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير، وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء تقدم رده"[3].

وقد رده بأن ذلك مقصور على الضرورة.

ولنا أن نسأل: ما الذي يمنع من القول إن إذا شرطية في الآيتين على وجهها لكن جوابها لم يقترن بالفاء، بدليل أننا لو حذفنا (هم) منهما لبانت دلالتهما الشرطية حين نقول في تفسيرهما: وإذا ما غضبوا يغفرون" و: إذا أصابهم البغي ينتصرون.

وبدليل أننا لوضعنا (إن) موضع (إذا) لقلنا "إما غضبوا يغفروا، وإن أصابهم البغي ينتصروا".

وإذا كانوا قد جعلوا (إذا) ظرفية فقط، ليخرجوا من إشكال عدم اقتران الجواب بالفاء، فما قولهم في قوله تعالى: ﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾[4].

ولا سبيل إلى وجه آخر غير أن (إن) شرطية هنا، والجواب جملة اسمية غير مقترن بالفاء.

---

(١) الشورى، الآية: ٣٧.

(٢) الشورى، الآية: ٣٩.

(٣) مغني اللبيب: ١/١٠٤-١٠٥.

(٤) الأنعام، الآية: ١٢١.

لكنهم لا يعدمون الجواب، إذ يقرون بأن (إن) شرطية، غير أن الجواب هنا ليس لها، وإنهم لقسم مقدر.

يقول ابن هشام "وأما "إن أطعتموهم إنكم لمشركون" فالجواب لقسم محذوفة مقدر قبل الشرط، بدليل: ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم﴾ الآية"[1].

وهذا الجواب ينطوي على مغالطة، يردها ما أقروه هم ، فمن قواعدهم الثابتة أنه: إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما، يقول ابن مالك:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم   جواب ما أخرت فهو ملتزم[2]

فالآية -كما هو ظاهر- تبتدئ بشرط؛ ولا قسم ظاهرا فيها، فالجواب على ما قرروا في الآية للشرط المتقدم، حتى إن وجد فيها قسم.

ولو قدرنا قسما كما يقولون فالأجدر أن يكون قبل جوابه، أي "وإن أطعتموهم والله إنكم لمشركون" وليس قبل (إن) الشرطية، إذ ليس من المقنع أن يكون القسم غير الظاهر أحظى بالتقديم والجواب معا.

أما احتجاجه بقوله تعالى: ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم﴾[3].

فالأجدر أن يؤخذ منه أن جواب الشرط قد يأتي مؤكدا بالنون، وهذا أوجه من جعله جوابا لقسم محذوف قبل (إن).

والقرآن يقدم لنا دليلا قاطعا على ذلك، وهو قوله تعالى: ﴿من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة﴾[4].

فإن وجود الفاء في الجواب يدل دلالة ظاهرة على أنه للشرط مع تأكيده بالنون. وقد جاء جواب الشرط مؤكدا بالنون في موضعين آخرين، وهما قوله تعالى: ﴿وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين﴾[5].

---

(1) مغني اللبيب: ١/١٠٤.

(2) شرح ابن عقيل: ٢/٣٤٩.

(3) المائدة، الآية: ٧٣.

(4) النحل، الآية: ٩٧.

(5) الأعراف، الآية: ٢٣.

وقوله: ﴿ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه لينصرنه الله إن الله لعفو غفور﴾[1].

وهم يشترطون على وجه الوجوب اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان مسبوقا بـ (ما).

وقد جاء في القرآن جواب الشرط مسبوقا بها دون أن يقترن بالفاء، وذلك في قوله تعالى: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم إلا أن قالوا ائتوا بآبائنا إن كنتم صادقين﴾[2].

ولم يتقبلوا ما جاء في الآية على ظاهره، ولم يجعلوا ذلك أسلوبا خاصا بالقرآن، ولم يقرروا بأن ذلك جائز، أو أنه ممكن احتمالا، وإنما أفتوا بأن (ما كان حجتهم) ليس هو الجواب.

وقد بين ابن هشام توجيههم لذلك على هذا النحو "وليس هذا بجواب وإلا لاقترن بالفاء، مثل (وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين)، وإنما الجواب محذوف أي: عمدوا إلى الحجج الباطلة، وقول بعضهم إنه جواب على إضمار الفاء، مثل (إن ترك خيرا الوصية للوالدين) مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة، كقوله:

"من يفعل الحسنات الله يشكرها"[3].

والقول لحسان بن ثابت.

ولنا أن نراجعهم في هذه المسألة فنقول:

لم قبلتم قوله تعالى: ﴿وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين﴾ على ظاهره حينما اقترن الجواب بالفاء، ولم تقبلوا (ما كان حجتهم إلا أن قالوا) على ظاهره حين لم يقترن بالفاء؟

وما الذي يجعل أحد الظاهرين مقبولا، والآخر غير مقبول؟ وهما كلاهما قرآن.

وكيف نقدر هذا الجواب المحذوف مع ما يليه من الآية؟

---

(1) الحج، الآية: ٦٠.

(2) الجاثية، الآية: ٢٥.

(3) مغني اللبيب: ١/١٠٢.

أيكون: وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات عمدوا إلى الحجج الباطلة ما كان حجتهم إلا أن قالوا؟

أو أن الجواب المقدّر يغني عن الجواب المذكور؟

وما الذي يمنع من القول: إنه من الجائز عدم اقتران الجواب مع (ما) بالفاء بدليل ما جاء في القرآن؟

أو الاكتفاء بنسبة ذلك إلى القرآن وحده، ولهم بعد ذلك أن يمنعوا هذا الأسلوب في كلام الناس، إجراء لما قضوا به؟

وقد جاءت الفاء مقترنة بالفعل المضارع دون أن يدخل عليه أي شيء من موجبات اقترانه بها، وذلك في قوله تعالى: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾[(١)].

وقوله: ﴿ومن كفر فأمتعه قليلا﴾[(٢)].

يوجه ابن هشام الآية الأولى على هذا النحو: "وإنما دخلت في نحو: ومن عاد فينتقم الله منه لتقدير الفعل خبرا لمحذوف فالجملة اسمية"[(٣)].

والجملة اسمية، وإن كانت الفاء مقترنة بالفعل.

ولم يفصح لنا ابن هشام بشيء عن هذا المبتدأ المحذوف من الآية.

أهو: فهو ينتقم الله منه؟ أو: فجزاؤه ينتقم الله منه"؟

أو ليس الأجدى من المبادرة إلى إقحام لفظ في كلام الله، ليس فيه، لا دليل عليه أن نطيل التأمل في الآيتين، وندقق النظر فيهما، إذ هما تلتقيان التقاء تاما في كونهما وعيدا من الله تعالى، ولابد على هذا أن يكون في الأمر شيء غير الحكم على كلام الله بمقتضى ما ينبغي أن يكون عليه كلام الناس ، فأنه لمن سوء التقدير الركون إلى هذا التوجيه السريع الداني الذي أثبته ابن هشام ، فنقطع به السبيل على من يريد ان ينظر في كلام الله ويتأمل أسراره .

وقد جاء الفعل الماضي في القرآن مقترنا بالفاء دون أن تسبقه (قد)، وهذا ما لا يجيزونه، وذلك في قوله تعالى: ﴿إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من

---

(١) المائدة، الآية: ٩٥.

(٢) البقرة، الآية: ١٢٦.

(٣) مغني اللبيب: ٢٧٧/١.

الكاذبين﴿ وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين﴾[١].

كما جاء مقترنا بها في قوله تعالى: ﴿ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار﴾[٢]. والمسوغ في هذه دلالة الفعل على (كبت) على الدعاء، فهو طلب، وهو مما أخلوا به.

وقد جاء في القرآن المصدر المؤكد في الاستثناء المفرغ، في قوله تعالى: ﴿إن نظن إلا ظنا﴾[٣].

ولما كان هذا الضرب من الاستثناء يفيد التوكيد، فقد اجتمع في الآية توكيدان: توكيد الاستثناء المفرغ، وتوكيد المصدر المؤكد.

وهم يجيزون التفريغ في كل المفاعيل ما عدا المصدر المؤكد.

يقول ابن عصفور "ونظير ذلك في دخول (إلا) في غير موضعها قوله تعالى: ﴿إن نظن إلا ظنا﴾، وقول الشاعر:

أحل به الشيب أثقاله   وما اغتره الشيب إلا اغترارا

ألا ترى أنه إذا حمل على ظاهره كان فاسدا، لأنه لا يظن إلا الظن، ولا يغتره الشيب إلا اغترارا"[٤].

ومن المعلوم أن ما يتلقاه كل المسلمين الذين يسمعون "إن نظن إلا ظنا" –وكلهم ليس لهم علم ابن عصفور– هو هذا الظاهر الذي يتجلى في الآية دون غيره.

وذكر مكي بن أبي طالب في تأويله مذهبا آخر، إذ يقول "وقيل المعنى: إن نظن إلا أنكم تظنون ظنا، وإنما احتيج إلى هذا التقدير، لأن المصدر فائدته كفائدة الفعل، فلو جرى الكلام على غير حذف لصار تقديره: إن نظن إلا نظن، وهذا كلام ناقص"[٥].

وهم يكملون النقص –الذي يتراءى لهم– في ظاهر كلام الله بهذه التأويلات

---

(١) يوسف ، الآية: ٢٦،٢٧

(٢) النمل، الآية: ٩٠.

(٣) الجاثية، الآية: ٣٢.

(٤) شرح الجمل: ١/٣٩٧.

(٥) مشكل إعراب القرآن: ٢/٦٦٣.

التي يلفقونها. وقد رأينا أن هذا الموقف من الآية قد وصل إلى زماننا هذا.

إذ نجد محي الدين عبد الحميد يعقب على قول الأشموني "وأما إن نظن إلا ظنا "فمتأول" قائلا في هامشه "لأنه يستلزم التناقض في الكلام، ألا ترى أن الفعل المتقدم يدل على الحدث، ويدل النفي قبله على انتفاء هذا الحدث، فإذا جئنا بالمصدر المؤكد بعد (إلا) دل ذلك على إثبات هذا الحدث على وجه التوكيد، ولا معنى للتناقض أكثر من هذا"[١].

ولم يبين لنا كيفية الخروج من هذا التناقض الظاهر في الآية.

ولقد كان الأجدر بالذين وصفوا ظاهر الآية بأنه فاسد أو ناقص، أو متناقض أن يتورعوا عن الإقدام على ذلك، وهو القرآن كلام الله؛ إذ من الإثم أن يوصف ظاهره أو خافيه بشيء لا يتناسب مع الإيمان اليقيني بإعجازه.

وليست تأويلاتهم بمبرئة لهم من جريرة ما وقعوا فيه، لأن أحكامهم هنا إنما تنصب على ظاهر الآية الذي لا يري كل المسلمين الذين يتلقون كلام الله سواه، وكلهم لا يملك علم هؤلاء، إن عد الوقوع في مثل ذلك علما.

ولقد كان الأمثل بهم أن يحملوا التفريغ في (إن نظن إلا ظنا) على غالب ما قام عليه، وهو التوكيد، حين نقول: ما كريم إلا زيد، وما قلت إلا حقا، وما جئت إلا ماشيا، وما قمت إلا احتراما لك، وما سعيت اليوم إلا سعيا قليلا.

وفي مقابل هذه المواقف التي تكشف عدم تقبلهم لظاهر ما يمثله الشاهد القرآني لم نجدهم يرفضون الشاهد الشعري المخالف لما قرروا إذا جاءهم من زمن الاستشهاد العتيد.

فقد تقبلوا الشاهد الخطأ الناد عما وضعوه هم من القواعد والضوابط. تقبلوا قول الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

وقد جاء فيه جواب الشرط الجازم مرفوعا للاضطرار، وهم يقضون بأن الضرورة لا تبيح اللحن.

---

(١) شرح الأشموني: ٤٥٦ (الهامش).

وكان هذا الشاهد موضع اهتمامهم، فإن لسيبويه قولا في توجيهه، وللمبرد مذهبا آخر(١).

وكل كتب النحو التي يرد فيها الكلام على جملة الشرط والجواب لا تخلو من الوقوف عليه، وتأمل قول سيبويه، ومذهب المبرد.

وتقبلوا قول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاه خليل يوم مسألة   يقول لا غائب مالي ولا حرم(٢)

وقد جاء فيه جواب الشرط: الجازم مرفوعا أيضا للضرورة

ولما كان من صميم زمن الاستشهاد فقد فصلوا له قاعدة على مقاسه -إذ لا سبيل إلى رده- فقالوا: إذا كان جواب الشرط ماضيا جاز رفع الفعل في الجواب، ووضعوا له علة مقنعة، أثبتها أبو البركات الأنباري في رده على الكوفيين الذين احتجوا بقول زهير، فقال "وإنما رفعه (يريد: يقول) لأن فعل الشرط ماض وفعل الشرط إذا كان ماضيا نحو: إن قمت أقوم ، فإنه يجوز أن يبقى على رفعه؛ لأنه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط ترك الجواب على أول أحواله وهو الرفع"(٣).

وعد ابن مالك رفع جواب الشرط حسنا، إذا كان فعله ماضيا. إذ قال في ألفيته:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن   ورفعه بعد مضارع وهن(٤)

وشاهده في كل شروح الألفية قول زهير.

والقاعدة كما ترى مؤسسة على قوله وحده، أما أثر الضرورة فيه، فهذا ليس موضع نظر أو اهتمام.

وقد تقبلوا قول الفرزدق الخطأ بأثر الضرورة، ووضعوا له قاعدة على مقاسه أيضا، وهو

وعض زمانا يا ابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتا أو مجلف

يقول الرضي الاستراباذي "واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد،

---

(١) سيبويه: ٦٧/٣، المقتضب: ٧١/٢.

(٢) ديوانه: ص ١٥٣.

(٣) الإنصاف: ٣٦٥/١.

(٤) شرح ابن عقيل: ٣٤٢/٢.

نحو: مررت بزيد وعمرو أي وعمرو كذلك, ولقيت زيدا وعمرو، أي وعمرو كذلك قال:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتا أو مجلف

ويجوز أن يكون المعنى أو هو مجلف، وأو منقطعة، أي: بل هو مجلف"[1].

وهذه القاعدة إنما ركبت على هذا النحو لتوافق قول الفرزدق، ولولا ذلك لما صح البتة: مررت بزيد وعمرو، ولقبت زيدا وعمرو، إذ لم يقله قائل قبل الفرزدق ولا بعده.

ولولا القافية المرفوعة لما رفع الفرزدق مجلفا.

أما جعل الرضي قول الفرزدق على تقدير: أو هو مجلف، أو: بل هو مجلف فهذا ما لم يرده الفرزدق نفسه، لأنه أراد: أن عض الزمان لم يدع من المال المسحت والمجلف، وهذا هو ما ينسجم مع قصد الشكوى.

وقد رأينا أن أبا البركات الأنباري جعل بيت الفرزدق الخطأ هذا حجة في رد مذهب الكوفيين[2]، إذ يرون أن (الصابئون) من قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى﴾[3] معطوف على اسم إن قبل الخبر، محتجا به لمذهب سيبويه بأن (الصابئون) معطوف على اسم أن على التقديم والتأخير بعد ما مضى الخبر، على تقدير "والصابئون كذلك".

فرفع (الصابئون) عند الأنباري كرفع مجلف في بيت الفرزدق، وليس ثمة أية مناسبة بين الآية والبيت.

فالصابئون في الآية في وسط الكلام، فلا يصح الاستئناف فيه، ومجلف في آخره. وقد جاء الصابئون في الآية بعد إن واسمها، وليس في بيت الفرزدق إن واسمها.

وإنه لمن العجب أن يكون قول الفرزدق هذا مقبولا، ثم في رتبة ما يحتج به لكلام الله

---

(1) شرح الكافية: ٢/٣٥٥.

(2) الإنصاف: ١/١٨٧.

(3) المائدة، الآية: ٦٩.

الخاتمة

إن الناظر في علم النحو المستمد من الصرح المتمثل في كتاب سيبويه لا يملك إلا أن يقر مع الإكبار والإجلال بما بذله بانياه من الجهد العظيم في إحكام بنائه، وترسيخ أسسه حتى استوى على هذا القدر من الدقة والاستيفاء لكل ظواهر اللغة: إعرابا وبناء وتراكيب وأساليب، مع الإكبار والإجلال لجهود من سبقهما في وضع اللبنات الأولى في بناء هذا الصرح.

والكتاب في ظهوره المباغت –دون مقدمات تشاكله أو تدانيه– يبدو مخالفا كل المخالفة للمألوف من حقائق الأشياء.

إذ من حقائقها:

أن الأمور تبدأ صغيرة ثم تكبر .

وتبدأ ناقصة ثم تكتمل.

وتبدأ سهلة ثم تصعب.

وقد خالف كتاب سيبويه بظهوره المباغت كل هذه الحقائق:

- إذ بدأ كبيرا بحيث اشتمل على كل أبواب النحو وفصوله، وكل مصطلحاته حتى زماننا هذا.
- وبدأ مكتملا، فليس فيه موضع زيادة لمن أراد أن يزيد في أبوابه وفصوله ومصطلحاته. وكل ما تضخمت به مصنفات النحويين من بعده إنما هو المزيد من التعليل والاحتجاج، ومسائل الخلاف بشأن ما تضمنه، والزيادة –إن وجدت– فهي من سيل روافده ومن نبت بذور ثماره.
- وبدأ صعبا بحيث أن العلماء في اللغة والنحو كانوا يلتمسون من يقرئهم إياه، ليوقفهم على استجلاء غوامضه.

ويبدو أن الإحكام الدقيق الذي حظي به هذا العلم المتمثل في دقة أقيسته، وسداد التوجيهات التي فسرت بها الظواهر اللغوية والنحوية، مع الشواهد والأدلة المؤيدة لذلك والقائمة على أسس عقلية متينة، يبدو أن هذا كله قد ازدهى النحويين، فأوقعهم في غواية الحكم على كلام الله بهذه الأقيسة، فمنعوا أمورا وردت لها شواهد ظاهرة في

القرآن، ثم مضوا إلى أبعد من ذلك، فطوعت لهم أنفسهم وصف أحكام وأساليب جاءت في القرآن بالشذوذ ومخالفة القياس، أو حملوها على الضرورة، أو على التوهم، أو على غير ذلك مما يشوب كلام الناس.

ولقد كان الأجدر بهم أن يقروا بأن للقرآن قياسا خاصا، حينما يرد فيه ما يخالف كلام الناس، قياسا قائما على مقتضى سياق ما يرد فيه، أو مما يتصل بإعجازه، أو لأمر شاءه الله. قد لا يكون بينا للناظر فيه، فليس من الحق إذن الحكم على ما لم يستبن لهم على وجهه بالقياس القائم على كلام الناس.

وينبغي أن ينظر إلى قول النحوي عن بعض ما يرد في القرآن بأنه شاذ لا يقاس عليه، على أنه بمنزلة قول الفقيه عن أمر في القرآن: هذا بعيد لا يؤخذ به.

وإن لم يقدم على ذلك قائل من الفقهاء.

والغريب من شأن النحويين مع القرآن أنهم كانوا إذا برز لهم منه ما يمكن حمله على أنه مما يختص بأسلوبه، أو أنه مما يدخل في شأن إعجازه، فإنهم لا يعكفون على تأمل هذا الوجه، واستجلاء سبب ورود هذا الأسلوب المخالف لكلام الناس في القرآن، أو يكتفون بالقول إنه: أسلوب القرآن، حين يستعصي عليهم إدراك أسراره، وإنما كانوا يهرعون إلى التماس شاهد شعري يماثله في ظاهر ما يتبدى عليه من الحركات، أو يدنو منه على أي نحو في التركيب، ولا يهم بعد ذلك كيف يكون هذا الشاهد، وقد رأينا من آثار ذلك النماذج الهابطة صياغة ومضمونا التي قرنوها بكلام الله وحملوه عليها.

ولم يكونوا معنيين بتجويد الأسلوب وحسن المضمون في أمثلتهم التي يفسرون بها الأحكام، فلقد كان المهم هو التوافق السطحي بين الحكم والمثال، والغريب أن هذا التوافق لم يكن يأتي إلا بالسمج البغيض من الدلالات التي تضمنتها طائفة كبيرة من أمثلتهم.

وإذا كان البلاغيون يكرسون علمهم، وقصارى جهودهم لكشف الخافي من دلائل إعجاز القرآن فإننا نجد النحويين يقدمون على عدم تقبل الظاهر من الأحكام في كثير مما جاء في القرآن باستخراج الخافي من التأويلات، لإجراء ما يريدون إجراءه على أنه الأصل المراد في كلام الله.

إن من أطال النظر في المصنفات النحوية كبيرها وصغيرها لا يكاد يجد فرقا عند النحويين بين (قال تعالى) و(قال الشاعر)، فكلاهما يتبع بشواهد، ولا يلحظ أية

ميزة للشاهد القرآني تعليه على الشاهد الشعري، إذ يقدم أحدهما على الآخر أو يؤخر عنه، وكلاهما يقبل أو لا يقبل مع التأويل ودونه، وكلاهما قد يحكم عليه بالشذوذ أو بمخالفة القياس، أو يحمل على الضرورة، أو على غير ذلك. ولم يحدث أن انقطع الخلاف إذا ألقى أحد الجانبين شاهدا قرآنيا بين يدي مخالفه، يؤيد ما يذهب إليه، فلقد كان التأويل هو الملاذ الذي يعصم الجانب الآخر دون التسليم لمخالفه.

والنحويون -إلى ذلك- أكثر تمسكا بما استقام لديهم بحسب أقيستهم على الرغم من إقرارهم بأن السماع هو المرجع الذي تستمد منه الأحكام، وهو أرجح من القياس في هذا الشأن.

يقول أبو الفتح ابن جني "واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"(١).

قول ابن جني هذا يعد من الثوابت المهمة في أصول النحو، ومن أجل هذا نراه يتردد في كتب أصولهم، وهم يجمعون على التسليم به، ويبسطون بين يديه الأدلة والشواهد.

وقال في موضع آخر "فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع"(٢).

وعلى الرغم من أن القرآن هو السماع الأعلى والأقوى والأقوم، وهو الأثبت حفظا فإنهم لم يكونوا ليدعوا ما انتهوا إليه من أقيستهم حين يواجههم من القرآن ما يخالفه، بل كانوا يلتفتون إلى الشاهد القرآني الذي يرد ما أقروا، فيبعدونه بالتأويل عن رد ما يريدون.

---

(١) الخصائص: ١٢٥/٢.

(٢) المنصف: ٢٧٩/١.

وقد رأينا الكثير من أمثلة ذلك فيما منعوه من الأحكام والأساليب في القرآن.

وعد النحويون كثيرا من الظواهر الإعرابية والأسلوبية في القرآن من المشكل، أو من الغريب في إعرابه، حين لم يجدوا له نظيرا في أقيستهم، وفي كلام الناس، ونبهوا على ما أشكل منه في سياق إعرابهم لما يرد في القرآن، وألفوا كتبا صرفوا فيها الجهد لبيان إشكاله، وإيضاح غريب إعرابه، بحسب ما يتراءى لهم من أوجه التقدير والتأويل.

ولا ريب أن القول بأن في القرآن ما هو مشكل في إعرابه وما هو غريب إنما يشي بأنهم لم يبتدئوا بالقرآن عند وضعهم أسس نحوهم، ولم يتخذوه المنطلق الأول لاستخلاص قواعد اللغة وضوابطها، ولو أنهم فعلوا ذلك ابتداء لما ظهر لهم منه ما يشكل إعرابه.

وحسبنا دليلا على ذلك حيرة أبي جعفر النحاس بشأن قوله تعالى: ﴿**أولئك لهم عقبى الدار ۞ جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم..**﴾ (1). إذ قال: "... وهذا من مشكل النحو؛ لأن أكثر النحويين يقولون: ضربته وزيد قبيح، حتى يؤكد المضمر، فتكلم النحويون في هذا حتى قال جماعة منهم: قمت وزيد جيد بالغ؛ لأن هذا ليس بمنزلة المجرور؛ لأن المجرور لا ينفصل بحال، وكان أبو إسحاق يذهب إلى أن الأجود: قمت وزيدا بمعنى معا، إلا أن يطول الكلام فتقول: قمت في الدار وزيد، وضربتك أمس وزيد، وإن شئت نصبت، وإنما ينظر في هذا إلى ما كان منفصلا، فيشبه بالتوكيد".

ثم يقول "قال أبو جعفر: يجوز عندي -والله أعلم- أن يكون "من" في موضع رفع، ويكون التقدير: أولئك ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم لهم عقبى الدار"(2).

هذا الذي رآه أبو جعفر النحاس من مشكل النحو، وعمد إلى التأويل لإجرائه لم يعد كذلك لدى النحويين من بعده، إذ استخلصوا له قاعدة من الآية ومن غيرها من

---

(1) الرعد، الآية: ٢٣.

(2) إعراب القرآن: ١٧٠/٢.

الآيات التي جاء فيها ما يماثله، مؤداها: جواز العطف على ضمير الرفع المتصل إذا فصل بفاصل، وكان الفاصل مفعولا به، كما في الآية، أو غير ذلك من الفواصل.

وعلى هذا فإن النحويين لو كانوا قد جعلوا القرآن هو المورد الأول لاستقاء أحكام النحو، يبتدأ به، وينتهى إليه لما وجدوا فيه مشكلا أو غريبا أو شاذا أو مخالفا لقياس، وقد رأينا أنهم استخلصوا قواعد من الشاذ المخالف لما أقروه هم، وجعلوه قياسا أجروا عليه بعض ما جاء في القرآن.

ولم يدخلوا ما عدوه مشكلا من القرآن في الدرس النحوي لمخالفته عندهم لأقيستهم، على الرغم من إيجادهم التوجيه المناسب له، ونبهوا عليه في أوائل مصنفاتهم الموسعة وفي كتب إعراب القرآن، والكتب التي توفرت على تفسيره وبيان معانيه، ولما كانت هذه الكتب لا تصل إليها همة الكثيرين من الناظرين في النحو فقد نجم عن ذلك أن بقي الكثير مما في القرآن مجهولا غير معروف.

ولقد كان الأجدر بالنحويين أن يحكموا على اللغة بما يرد في القرآن؛ لأنه يمثل الأعلى والأسمى لما فيها، وأن يردوا ما يتعارض معه، لكن الذي حدث كان عكس ذلك؛ إذ حكموا على القرآن بما تهيأ لهم من أقيستهم، ومما استخلصوه من شواهدهم، وردوا ما لم يتفق معها منه بتأويله، وبصرف ظاهره عن رد ما أقروا ولم يحملوا ما انفرد به القرآن على أنه يمثل سدا لثلمة في استقرائهم، إذ هو في قول الله تعالى "بلسان عربي مبين".

إن الحكم على ما يبدو من القرآن مخالفا للمألوف من كلام الناس بما يحكم به على غير السوي من كلامهم من شأنه أن يصرف النظر عنه، إذ يكتفى بما حكم عليه به، مما يحول دون الإقدام على تأمل أسراره، ومعرفة موقعه من إعجازه، وآية ذلك أن الكثير مما حكم عليه بالشذوذ ومخالفة القياس وغير ذلك بقي محكوما عليه بذلك في كل الكتب التي تعرضت له. إذ ليس ثمة ما يستدعي إعادة النظر إليه بعد أن وصف بما وصفوه به.

إن ما رأيناه من مواقف النحويين من القرآن يظهر أنهم لم يضعوا لهم أصولا يتقيدون بها، وحدودا لا يتخطونها عند نظرهم فيما يتصل به من الأحكام والأساليب، وكان من آثار ذلك ما أقدموا عليه، حين أباحوا لأنفسهم الحكم على ما يتمثل في ظاهره بحسب ما يتراءى لهم تجويزا ومنعا.

وحين نزلوه منزلة ما هو دونه من الكلام ولا يدانيه بحال، بوصفهم بعض ما جاء فيه بالشذوذ ومخالفة القياس، أو حملوه على الضرورة أو على غير ذلك مما يسلم منه السوي من كلامهم.

وحين منحوا لأنفسهم حرية التصرف في نصه بصرفه عن وجهه تأييدا لما يريدون، أو دفعا لما ينكرون.

وكل ذلك يدل دلالة ظاهرة على أن ما بلغوه من العلم كان يذهلهم عن حقائق القرآن: أنه كلام الله، وأنه معجزة نبيه، وأنه بلسان عربي مبين، أو أنهم يغفلونها معتدين بما ترسخ لديهم من أقيستهم وأصولهم.

ولقد كان الأمثل بالنحويين مراعاة الأصول الآتية عند اتخاذهم القرآن مصدرا من مصادر شواهدهم:

ـ إن أي حكم على ما يرد في القرآن يماثل ما يحكم به على كلام الناس، كالقول بأنه شاذ ونادر، و مخالف للقياس، أو أنه لا يجوز إنما هو اجتراء على كلام الله.

لأن كل ذلك عيوب في كلام الناس.

ـ لا يحكم على شيء ورد في القرآن بمعزل عن سياقه القريب أو البعيد، وينبغي الإقرار بأن للقرآن قياسا خاصا في هذا الشأن.

ـ ليس بمستبعد أن يرد في كلام الله ما لا نظير له في كلام الناس لأمر يختص بأسلوبه، أو يتصل بوجه من وجوه إعجازه، فالأجدر أن يكتفي بحمله على هذا المحمل، وإن من شأن موقف كهذا أن يستثير الاهتمام به، ويحمل على إدامة النظر فيه لاستكشاف ما هو خاف من أسراره.

ـ إن الركون إلى قصور الاستقراء لتفسير عدم النظير لبعض ما يرد في القرآن أولى وأحوط من الإقدام على الحكم عليه بمخالفة القياس.

ـ إذا خالف ما هو وارد في القرآن مثيله في كلام الناس فالأجدر الميل إلى ما جاء في القرآن، أو تقبل الأمرين كليهما، لأن كلا منهما ينهض على دليل يبيح تقبله، دون الحكم على أي منهما بشيء.

ـ إن الشاهد الشعري لا يدنو من رتبة الشاهد القرآني على أي وجه، فلا يحكم

على ما يرد في القرآن بالشاهد الشعري، وهو مستغن بكونه القرآن عن الاحتجاج له بشاهد لقصد تسويغ قبوله، أو لترجيحه، فهو أرجح مما يستدل عليه به.

- إن الانصراف إلى التأويل إنما هو انصراف عن تقبل ظاهر القرآن، فهو وجه من وجوه الرفض وقد درجوا على رد احتجاج مخالفيهم بقرآن وشعر على القول: أما كلام الله فمتأول، واما الشعر فضرورة.
- إذا وجد مذهبان في شأن من شؤون اللغة، أحدهما يأخذ بظاهر نص القرآن، والآخر يأخذ بما يتراءى من تأويله فالأولى والأحق الأخذ بالمذهب القائم على ظاهر القرآن، لأن حجته كلام الله، أما تأويله فليس من كلام الله.
- إن ما كان مذهبا لنحوي أو لطائفة من النحويين -إذا كان قائما على شاهد من القرآن- ينبغي أن يعد مقبولا جائزا، منسوبا جوازه إلى القائلين به، وليس من الحق تقديم الحجج لإبطاله بصرف ما تمسكوا به عن ظاهره بالتأويل، ويقضى حينئذ بأن المذهبين في رتبة واحدة، لأن القائلين بهما في رتبة واحدة، إذ ليس منشأ الخلاف بين المذهبين التباين في مقدار العلم، وإنما هو خلاف، في وجهات النظر، سوى ما كان منفردا عن جمهوره.
- من أصولهم النحوية قول ابن جني "إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه".

وعلى هذا لابد أن يكون من أصول النظر في القرآن عند إقامة الأحكام اعتمادا عليه هو القول:

إذا رأيت القياس النحوي يخالف ما عليه القرآن فدع القياس النحوي، وتمسك بما يمثله نص القرآن، لأن من تمسك بالشاهد القرآني لحكم فقد تسمك بالحجة الوثقى والدليل القاطع للخلاف.

،،والحمد لله أولا و آخرا،،

خليل بنيان الحسون

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهرس

المقدمة ٧

ما منعه النحويون وهو وارد في القرآن: ١٢

- (رب) لا تتعلق بالفعل المضارع. ١٢
- (من) لا تزاد في الإيجاب ١٨
- (من) لا تكون لابتداء الغاية الزمانية ٢٣
- الفاء وإذا لا تجتمعان في جواب الشرط ٢٥
- (لا) النافية لا تقترن بالفاء في جواب الشرط ٢٨
- (إن) الشرطية لا تدخل على فعل ماضٍ في المعنى ٣٠
- (لو) الشرطية لا يليها الاسم ٣٢
- (لو) لا يكون جوابها جملة اسمية ٣٥
- (إن) لا تأتي نافية إلا مع (إلاَّ) ٣٦
- كان لا يأتي خبرها فعلاً ماضياً ٣٨
- ليس لا تنفي المستقبل ٤٠
- الفعل الماضي لا يقع حالاً إلا إذا سبق بـ (قد) ٤٢
- لا تدخل واو الحال على الفعل الماضي ٤٦
- لا يجوز دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبت ٤٩
- لا يجوز أن يكون فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضيا ٥١
- لا يجوز توكيد الفعل المضارع المنفي بـ (لا) النافية بنون التوكيد ٥٣
- إذا ظرف لما يستقبل من الزمان ولا تستعمل لما هو ماضٍ ٥٥
- (إذ) لا تستعمل للمستقبل ٥٨
- لما الحينية جوابها ماض ولا يأتي مضارعاً ٦١
- لا يجوز التفريغ في الإيجاب ٦٣
- لا يجوز التفريغ في المصدر المؤكد ٦٨
- لا يجوز إثبات تاء التأنيث في الفعل إذ كان الفاعل مؤنثاً في
- الاستثناء المفرغ. ٧٣
- لا يجوز الاستثناء من العدد ٧٤

- لا يستثني الأكثر مما هو دونه، ولا يكون المستثنى قدر المستثنى منه.,.. ٧٦
- تمييز العدد لا يكون وصفا ٧٩
- لا يجر مميز (كم) الاستفهامية بـ (من) ٨١
- لا يجوز تقديم ما ليس اسما من النعوت على النعت الصريح في الاسمية.. ٨٢
- (أجمع) لا يؤكد به دون (كل) ٨٤
- لا يجوز العطف على محل اسم (إن) قبل الخبر ٨٥
- لا يعطف فعل على فعل إلا بشرط الاتفاق في الصيغة ٨٩
- لا يعطف ضمير النصب على ما قبله متأخرا عن الفعل ٩١
- لا يجوز البدل من ضمير الرفع المتصل ٩٣
- لا يجوز تقديم صلة الموصول الحرفي عليه ١٠٠
- لا يحذف الموصول الاسمي ولا الموصول الحرفي ١٠٤
- لا يجوز حذف حرف الجر إذا لم يتعين، وإذا لم يتعين مكان حذفه ١٠٧
- لا يكون الظن بمعنى العلم ١١٠
- اللام في جواب (لو) لازمة, ولا يجوز حذفها ١١٢
- لا تدخل (أل) على المفعول المطلق دون وصف ١١٣
- لا يعمل اسم الفاعل المحلي بـ (أل) إلا ماضيا ١١٣
- لا يضاف ظرف الزمان إلى جملة اسمية دالة على المستقبل ١١٤

ما وصفوه بالقلة: ١١٥

- اقتران خبر الاسم الموصول الذي صلته فعل ماض بالفاء قليل ١١٧
- استعمال جمع الكثرة في موضع جمع القلة قليل ١١٩
- لام الابتداء تدخل قليلا على ما يدل على المستقبل ١٢٢
- حذف العائد من اسم الفاعل ليس بالكثير ١٢٣
- آمن فهو آمن قليل ١٢٤
- (رب) لا تستعمل لأمر مستقبل إلا قليلا ١٢٧
- (أحد) في الموجب بلا تنييف ،ولا إضافة قليل ١٢٨

- إثبات تاء التأنيث عند الفصل بين الفعل والفاعل قليل جدا ١٢٨
- (فليمدد له الرحمن مدا) لا يكثر ولا يقاس عليه ١٢٩
ما حملوه على الضرورة ١٣١
- (جاعل الليل سكنا) ضرورة. ١٣١
- (ليس كمثله شيء) ضرورة. ١٣٢
- (ردف لكم) ضرورة. ١٣٣
- توكيد جواب الشرط بالنون ضرورة. ١١٣
- لو شرطها جملة اسمية ضرورة. ١٣٤
- حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة. ١٣٥
- نصب معدود المئة على البدلية ضرورة. ١٣٥
- جمع عين على أعين ضرورة. ١٣٦
ما وصوفه بأنه نادر أو شاذ ١٣٧
- ما عدوه شاذا ١٤٤
- توكيد الفعل بالنون بعد لا النافية شاذ ١٤٤
- حذف حرف الجر من (لا قعدن لهم صراطك) ونحوها شاذ ١٤٤
- (أن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما) –تثنية الضمير شاذ. ١٤٦
- حذف الفاء من جواب الشرط شاذ ١٤٦
- (لو) جوابها جملة اسمية شاذ ١٤٦
- جمع حمل على أحمال شاذ ١٤٩
- (مت) بكسر الميم شاذ ١٥١
- (كفى بالله) شاذ ١٥٣
ما وصوفه بالضعف ١٥٥
- عمل (ما) عمل ليس ضعيف. ١٥٥
- حذف المتعلق بالفعل اللازم ضعيف ١٥٦
- الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ضعيف ١٥٦

- ما نعتوه بأشد من ذلك ١٥٨
- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح ١٥٨
- استقبحوا نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء ١٥٩
- استقبحوا كون المعدود صفة ١٦١
- تقليل الجواز كناية عن القبح ١٦٢
- اتفاق الشرط والجواب في الفعل والفاعل خطأ ١٦٣
ما فضلوا غيره عليه، أو فضلوا بعض ما جاء فيه على بعض ١٦٥
- وأجود من ذلك في العربية ١٦٦
- أوثر (قليل) على (قليلون) ١٦٦
- فعلا الشرط والجواب الأحسن تماثلهما ١٦٧
- لو كان بالتاء لكان أجود ١٦٩
- وأجوده أن تكسر (أن) ١٦٩
- العطف على اسم (إن) أحسن إذا جعل بعد الخبر ١٧٠
- تقديم المعمول أحسن ١٧١
- الرفع في المشغول عنه ١٧٢
- عدم المطابقة في اسم التفضيل أفصح ١٧٣
- إذا اجتمعت صفات فالأولى البدء بالاسم ١٧٤
- تقديم الفعل أحسن ١٧٥
- تقديم الحمل على اللفظ أحسن ١٧٦
- الظرف إذا كان لغواً فالأحسن تأخيره ١٧٧
- (حنان) الرفع أقيس ١٧٨
- كم الخبرية : الحمل على اللفظ في العائد هو الأقيس ١٧٩
- الأحسن الاتفاق في الصيغة ١٧٩
- الأحسن مراعاة اللفظ ١٨١
- قام الرجال أجود ١٨٣

- إجماع سبعة القراء على المرجوح ١٨٤
- ما نبهوا تلميحا على أنه مخالف للأصل ١٨٥
- **ما حملوه على التوهم** ١٩١
- **ما حملوه على الجر على الجوار** ٢٠٠
- **ما حملوه على الرديء والهابط من كلام الناس** ٢٠٤
- ما اصطلحوا على تسميته بـ(اللغو) ٢١٢
- أمثلة النحويين البليغة ٢١٥
- ما لم يعلموا بوجوده في القرآن ٢٢٢
- **ما نفوا وجوده في القرآن** ٢٣٢
- ما أقره النحويون خلاف ما هو وارد في القرآن ٢٣٥
- جواب الشرط والفاء ٢٣٥
- إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما ٢٤٠
- حسب يحسب من الباب السادس ٢٤٣
- يؤكد الفعل المضارع بالنون شرط أن يكون مسبوقا بقسم ٢٤٤
- (إن رحمة الله قريب من المحسنين) وتذكير الخبر ٢٤٦
ما لم يحسنوا إبرازه والتنبيه عليه، وما أخلوا به ٢٤٨
- عود الضمير على مصدر الفعل ٢٥٠
- همزة الاستفهام في الشرط والجواب ٢٥٢
- إن النافية في جواب الشرط ٢٥٣
- صيغتا (افعلاء وفعلاء) ومنعهما من الصرف ٢٥٤
- حذف المفعول له ٢٥٦
- وصف النكرة بالمعرفة للمدح أو للذم ٢٥٨
- كاد اسمها ضمير الشأن محذوفا ٢٥٩
- المصدر المؤول أولى بالاسمية من المصدر الصريح وإن تأخر عنه .. ٢٦١
- لا النافية والفاء في جواب الشرط ٢٦٣

- تتابع الشرط والجواب واحد ٢٦٤
- اقتران الفعل الماضي الدال على الدعاء بالفاء في جواب الشرط ٢٦٨
- أن المفتوحة الهمزة في جواب الشرط ٢٦٩
- ظهور (أن) المحذوفة وجوبا بعد لام الجحود ٢٧٢
- (أن) في خبر كان ٢٧٤
- الجمع بين مراعاة الصيغة ومراعاة الدلالة ٢٧٦
- ما شرطية ظرفية ٢٨٠
- الفاء الرابطة في جواب الشرط تقترن بمتعلق الفعل المتقدم ٢٨٢
- اللام في متعلق الفعل الواقع في جواب القسم ٢٨٣
- لمن ٢٨٤
- (ذلك بأنه) ٢٨٤
- تنوع صور جواب الشرط ٢٨٦
- الشرط والجواب: كل منها شبه جملة ٢٨٨
- (إن) نافية للفعل ٢٨٩
- الباء زائدة في خبر (أن) ٢٩٠

تعقيب

- حقائق القرآن ٢٩٣
- إعجاز القرآن والنحويون ٢٩٧
- القياس النحوي والقرآن ٣٠٢
- الاستدلال للقرآن بالشعر ٣٠٩
- تمسكهم بما يقررون ٣١٦

الخاتمة ٣٢٧

الفهرس ٣٣٥

المصادر والمراجع ٣٤١

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصادر والمراجع

- الاتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، مصر، ١٩٨٩. وتحقيق د. رجب عثمان محمد، مصر، ١٩٩٨.
- الاستغناء في الاستثناء لأحمد بن إدريس القرافي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت، ١٩٨٦.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة العطار، دمشق.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، بيروت.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير زاهد، بغداد ١٩٧٧.
- الأمالي، لأبي علي القالي، دار الكتب المصرية ١٩٢٦.
- الأمالي الشجرية، لابن الشجري، بيروت.
- أمالي الشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٤.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تحقيق محي الدين عبد الحميد، مصر.
- أوضح المسالك لابن هشام، مصر.(المتن).
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مصر ١٣٢٨.
- البرهان الكاشف لعبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني، تحقيق د. أحمد مطلوب، بغداد.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنبارين تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مصر ١٩٦٩.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مصر ١٩٨٧.
- تفسير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، مصر ١٩٦٨.
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، مصر.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، مصر ١٢٨٠.

- الحماسة البصرية، بيروت.
- الخصائص لأبي الفتح بن جني تحقيق محمد علي النجار، مصر.
- دراسات لأسلوب القرآن لمحمد عبد الخالق عضيمة، مصر.
- درة الخواص للحريري، مصر ١٩٧٥.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. يوسف عبيد، بيروت ١٩٩٢.
- ديوان ذي الرمة، شرح د. عمر فاروق الطباع، بيروت ١٩٩٨.
- ديوان زهير بن أبي سلمي، دار الكتب المصرية.
- ديوان كعب بن زهير، صنعة أبي سعيد السكري، شرح د. مفيد قميحة، الرياض، ١٩٨٩.
- ديوان قيس بن الملوح، شرح د. يوسف عيد، ١٩٩٢ بيروت.
- السبعة في القراءات لأبي مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، مصر.
- شرح ابن عقيل، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مصر.
- شرح الألفيَة للأشموني، مصر.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٠.
- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مصر ١٩٦٠.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاسترابادي تحقيق يوسف حسن عمر، بيروت.
- شرح المفصل لابن يعيش، مصر ١٩٣١.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، ١٩٥٧.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني تحقيق د. فهمي حسن النمر ود. فؤاد علي مخيمر، قطر.
- الكامل للمبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر.

- كتاب الديباج لأبي عبيدة، تحقيق عبد الله بن سلمان الجربوع ود. عبد الرحمن سليمان العتيبي، مصر ١٩٩١.

- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مصر.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود محمد الطنحاي، مصر ١٩٨٨.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، تحقيق مصطفى حسين أحمد، بيروت.
- مجازا لقرآن لأبي عبيدة تحقيق د. فؤاد شركين ١٩٦٢.
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون مصر ١٩٨٣.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لأبي الفتح بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف. د. عبد الحليم النجار د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مصر.
- المختار من شرحي أن خروف والصفار لكتاب سيبويه، اختيار محمد خليفة الدباغ، بيروت ١٩٩٦.
- مسائل نافع بن الأزرق تحقيق د. عائشة عبد الرحمن (مع كتابها الإعجاز البياني للقرآن) مصر، ١٩٨٧.
- مساند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، ١٩٧٨.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم الضامن. بغداد، ١٩٧٥.
- معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، ١٩٨٩، وتحقيق د. فائز فارس.
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، مصر، ١٩٧٢.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د. عبد الجيل عبده شلبي، بيروت ١٩٧٣.
- مغني اللبيب لابن هشام تحقيق محي الدين عبد الحميد، مصر ١٩٦١.

- المقتصد في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي تحقيق د. كاظم بحر بغداد، ١٩٨٢.
- المقتضب للمبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، مصر ١٣٨٨.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري ود. عبد الله الجبوري، بغداد ١٩٧١.
- ملحة الإعراب للحريري, تحقيق د. فائز فارس، ١٩٩١.
- المنصف لأبي الفتح بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصر، ١٩٥٤.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، مصر.
- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبد السلام هارون ود. عبد العال سالم مكرم، بيروت.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com